

ؤسسة محمد حسن الـوزاني

# ع تَد كسَن الوَزَانِيُ

3

# حرب القلم

1982

الناشر مؤسَّسَة محَمَّدَ حَسَن الوَزَّانِيٰ

- الإهداء

الى أرواح جميع شهداء المقاومة المسلّحة والحركة الوطنية التحريرية في المغرب...

وإلى جميع الأجيال المغربية، لكي تعلم وتتذكر، عسى تنفع الذكرى المؤمنين.

المؤلف



الغمرات

الغمرات

# «الرأي العسام»

«الرأي العام»، العدد 1، الأربعاء 16 أبريل 1947.

طالما ترقب الجمهور المغربي صدور «الرأي العام»، وان المواطنين ليعلمون أننا غير مسؤ ولين عن هذا التأخير الذي نسأل عنه \_ في الحقيقة \_ السياسة المتبعة في البلاد، فقد قدم الطلب بالجريدة إلى المراجع العليا منذ أكثر من أربعة أشهر، ولكن (السلطة المتصرفة) لم تسمح لنا بحق إصدار «الرأي العام» إلا بعد التي واللتيا، وبعد ما ذهب الناس في شأنه مذاهب شتى...

وإذا بحثنا عن السبب الأصلي فيها يحصل عادة من تأخير في تلبية طلب الجريدة العربية ألفيناه في مجموع القيود والإجراءات التي يفرضها القانون على الصحافة العربية، (وفي اعتبارات السياسة العامة)، وبيان هذا بالإجمال أن حق إصدار الجريدة العربية بلغرب لا يتوقف فقط على الإجراءات الضرورية من وضع الضمانة المالية بصندوق الدولة، وطلب الإذن من المراجع العليا،

بل إن الحصول على ذلك الحق مقيد بمشيئة الإدارة التي إن شاءت سمحت، وإن شاءت لم تسمح دون أن تسأل عما تريد أو تفعل، أما الجريدة الفرنسية \_ سواء أكان صاحبها مغربياً أم أجنبياً \_ فلا يتوقف الحق في إصدارها على أكثر من وضع الضمانة المالية، وتسجيل طلب الإنشاء لدى وكيل الدولة بالمحكمة الفرنسية، وبمجرد ما يمنح وكيل الدولة لصاحب الجريدة توصلاً بالتسجيل المذكور \_ وهذا يتطلب بضعة أيام فقط \_ تعتبر الجريدة مؤسسة قانونياً، ولصاحبها الحق في إصدارها متى شاء، ومن هذا ندرك قانونياً، ولصاحبها الحق في إصدارها متى شاء، ومن هذا ندرك المعاملة الشاذة التي تعامل بها الصحافة العربية في عقر دارها والتي تمليها سياسة الامتياز العنصري فتبخس المغربي والعربية حقها، وتزن الأقوام والأشياء بقسطاسين مختلفين.

ونحن، إذ نذكر هذه الحقائق، لا نريد أن تفوتنا الفرصة دون أن نرفع صوتنا باحتجاج الشعب على تلك المعاملة الشاذة التي يصاب بها المغربي في حقه و لغته، وأن نعلن من جديد باسم الأمة طلبنا الصريح لرفع الشذوذ عن حياة الصحافة العربية بالمغرب، وذلك إما بتعديل القانون الخاص بها وجعله حراً عادلاً بكل ما لهذين اللفظين من مداول، وإما على الأقل بتوحيد قانون الصحافة وشمل الصحف العربية بنفس الحقوق والوسائل والتسهيلات التي تمتاز بها الصحف الفرنسية والأجنبية في المغرب، وفي هذا ارتكاب أخف الضررين والسماح بحرية وعدالة نسبيتين بالقياس إلى الوضع المفروض على الصحافة العربية التي تبدو بسبب بالقياس إلى الوضع المفروض على الصحافة العربية التي تبدو بسبب ذلك غريبة في قومها، وذليلة في وطنها. . إلى حين.

بعد هذا نريد أن نثبت هذه الحقيقة وهي أن صدور (الرأي العام) يعد فتحاً جديداً لا في عالم الصحافة المغربية فحسب، بل في تاريخ نهضتنا القومية خصوصاً بعد هذه الفترة الطويلة التي طرأت على صحافة المعارضة السياسية عندنا منذ حوادث سنة 1937.

إن جريدة «الرأي العام» يفصح اسمها عن حقيقة أمرها، ويدل عنوانها على ما سيكون لها من خطة ومنهاج، وبعبارة، سيكون «الرأي العام» وهو لسان حزب الشورى والاستقلال صحيفة المعارضة السياسية التي يمثلها حزبنا المجاهد منذ نشأته، والتي يتولاها باسم الشعب ولصالح الشعب وحده، وشعاره في هذا قول الإمام علي، كرم الله وجهه: «لا يقيم أمر الله إلا من لا يصانع، ولا يضارع، ولا يتبع المطامع».

نعم سيكون «الرأي العام» لسان المعارضة السياسية في المغرب والخبر ما ترى لا ما تسمع، انها القارىء الكريم.

وما المعارضة السياسية في الأمة إلّا الدفاع عن حقها الكامل في حياة الحرية والعزة والسيادة، والدفاع في السياسة لا يختلف عن الدفاع في الحرب: كلاهما يعمل لحفظ كيان الأمة وصيانة مصيرها، لهذا كان الحزب السياسي القائم بصدق الكفاح والجهاد بمثابة الجيش الذي تتكتل فيه العناصر الحية العاملة من الأمة، والذي تتألف منه قوتها المقاومة، وهي أداتها المتينة في السلم، وسلاحها القوي في الحرب ضد البغي والطغيان.

والآن نتساءل: هل يوجد في المغرب (رأي عام) بالمعنى الصحيح لهذه العبارة؟

للجواب عن هذا السؤال يلزم أن نتعرف ماهية الرأي العام:

أول ما نفهم منه أنه غير الخاص أو الفردي، سواء في شكله الأول البسيط عند ما يكون مجرد سانحة وخاطرة وفكرة سريعة، وقد يمليه مجرد الشعور والهوى فيكون بطبيعة الحال مؤقتاً وغير ثابت، أو في شكله النهائي التام، أي ما بعد ما يفعل فيه فعله كل من العقل والروية، والنقد والتمحيص، فينقلب بهذا رأياً صحيحاً، ويصبح معتقداً وإرادة، فالرأي العام ليس بالرأي الخاص أيا كان شكله، وإنما هو رأي الجمهور والسواد من الأمة. وبعبارة أخرى، هو مجموع الإرادات الفردية المتطابقة التي تتكون من جميعها الإرادة المشتركة أو إرادة الجماعة.

وإرادة الجماعة إن دلت على شيء، فإنما تدل على قوة شخصية الأمة وشعورها بكيانها، وإيمانها بحقها في الوجود.

وهل يظهر الرأي العام في الأمة بغير الحرية، حرية الفكر، وحرية الجهر به بجميع الوسائل المشروعة؟

الرأي العام في عصر الحرية والديمقراطية سلطة معنوية رهيبة يخشاها الناس، وتحسب لها الحكومات ألف حساب وليس الرأي العام واحداً في سائر الأمم، بل انه يتفاوت فيها حسب درجاتها في الرقي بالعلم والتربية والنظام. فبقدر ما تكثر الشخصيات القوية الحرة المستقلة في المجتمع يقوى رأي الجماعة، ويعظم شأنه،

ويضخم أثره، والحرية أمر ضروري لظهور تلك الشخصيات التي إنما تتكون بتنمية الملكات واستخدام المواهب في جميع مجالات التفكير وميادين العمل، وقد بلغ الرأي العام اليوم من بعد الشأو، وسمو المنزلة، وقوة التأثير ما جعل الإفرنج يعبرون عنه في مثلهم السائر بقولهم: «إنما الرأي سلطان العالم»!

ولنرجع الآن إلى السؤال الذي تساءلناه وهو: هل يوجد في المغرب رأي عام؟

لا نتردد في القول بأنه يوجد عندنا رأي عام مغربي، وإن كنا نعترف بأنه ما زال لم يبلغ شأن الرأي العام في كل أمة حرة مستقلة، فالرأي العام المغربي ـ كما لا يخفى على أحد ـ يعاني اليوم، كذي قبل، من القيود العسفية والشروط الإرهاقية ما يضيق خناقه، ويعرقل سيره. ويكبت صوته ويهيض جناحه، ولكي يكون نفسه التكوين المطلوب، ويستكمل نموه الذاتي، ويظفر بحقه تاماً غير ناقص، ويؤدي مهمته في مجتمعنا القومي يجب أن تتحطم أمامه قيود العسف وترتفع عن كاهله شروط الإرهاق، وبهذا وحده يتمكن من مجاراة الرأي العام في بلاد الحرية والديمقراطية شرقاً وغرباً.

وإن الحرية التي يحتاج إليها رأينا العام المغربي لن ننشدها كما ينشد السائل صفقة المحسن، بل سنأخذها أخذاً، وما أخذ الحرية \_ بصفتها حقاً طبيعياً لنا \_ إلا بأن نفكر جميعاً تفكير الأحرار والسادة، ونعمل كذلك عمل الأحرار والسادة.

ومن ينكر علينا حقنا الطبيعي في الحرية ونحن بشر، بل نحن من أولئك الذين قال فيهم رب الخليقة: «كنتم خير أمة أخرجت للناس»!

وكيف يحرم من الحرية وقد أوجبها الله لنا. وملكنا بها زمام أمرنا فقال تعالى: (وأمرهم شورى بينهم)، والشورى، إنما تعتمد على الرأي، وأصحاب الشورى هم ذوو الرأي في الأمة.

وإلى متى يبقى المسلم في بلادنا ذليلًا صاغراً يجب عليه ما يجب عادة على العبد وسيده، وهذا خليفة الإسلام سيدنا عمر ابن الخطاب (رض) يعلن غاضباً محتجاً: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا».

إن الحرية ضرورية لنا كالغذاء والماء والهواء، فلنأخذها إن لم تترك لنا، وكيفية أخذها أن نتصرف في أمرنا تصرف الأحرار ولو تحملنا في سبيل هذا كل مكروه وبلوى.

إن الأمة التي تحرم من حق الشورى الشعبية الصحيحة لتعتمد في خدمة صالحها العام على الصحافة السياسية الحرة التي تكون ترجمانها الصادق، وتتولى مراقبة الحكومة، فتحاسبها على تصرفاتها، وتسألها عن الشاذة والفاذة، من أعمالها، وهكذا تكون الحكومة مسؤولة أمام الرأي العام الذي أداته الصحافة الحرة الوفية لمصلحة الشعب.

ولا ينبغي أن يفهم من قولنا هذا أن تلك الصحافة تغني الشعب عن حياة الديمقراطية أي عن الأنظمة الشورية والهيئات البرلمانية والحرية السياسية. فهذا كله قد أصبح من الضرورة بمكان في حياة كل أمة عصرية ذات رقي ومدنية.

وريثها تمنح الأمة ما تستحقه وتطالب به من الأنظمة الديمقراطية العصرية، فإن صحافتها الأمينة ستخدم الصالح العام المغربي بكل نزاهة وإخلاص، وشجاعة وإقدام، وثبات ووفاء، ولهذا فإن «الرأي العام» خاصة سيبلي في خدمة الشعب بلاء حسنا، ولن تأخذه في الصدع بالحق والمطالبة به للأمة لومة لائم أبداً. ولو لم يكن في الجهر برأي الأمة سوى العمل لكيلا يتخذ سكوتها عليها حجة لكفى في إرضاء الضمير والواجب.

فواجب علينا اليوم \_ وقد أصبح لنا لسان هو «الرأي العام» \_ أن نرسل في الأمة (صيحة الحق) الكبرى باذلين في هذا السبيل كل ما نستطيع من جهد وتضحية، وغير منتظرين من أحد لا شكراً ولا جزاء إن رضي الله عنا والضمير والواجب.

وكما نتوجه بصيحة الحق إلى الحكومة فكذلك نتقدم بها إلى الأمة.وليس للحكومة أن تغضب وتيأس لأننا نقول لها الحق، وننقد سوء تصرفها، ونحتج على باطل سياستها ونطالبها بما فيه صالح الشعب الذي يجب أن تكون هي خادمته الأولى، إذ الحكومة للشعب وليس الشعب للحكومة أبداً.

وليس كذلك لأحد من الأمة أن يضجر من سماع صيحة

الحق التي تنبعث منا، إننا أحرار وصرحاء في قولنا وفعلنا، ولهذا لا نريد أن نكتم ما نعتقد أنه الحق والصواب والمصلحة وما يجب أن ينادى به في سبيل الخير العام الذي هو رائدنا الوحيد في كل ما نقول ونكتب ونعمل.

إننا نشئا السوء ونخاصمه، ونشنعه ونفضحه، سواء كان في الأمة أو في الحكومة، وإذا لم يكن لنا أن نغير الفساد في المجتمع والسياسة تغيراً فعلياً، فعلى الأقل نأبي إلاّ أن نقول كلمة الحق لكل من يجب أن تقال له أياً كان شأنه، ونحن إذ نتولى الصدع بالحق لا ندعي احتكاره لأنفسنا، وإنما نؤدي بذلك ما يجب علينا للأمة من النصيحة والإرشاد، وما يتطلبه منا الصالح العام لتقويم ما اعوج من سياسة الحكومة، «إن أريد إلاّ الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلاّ بالله».

نعم، سنقوم بواجب النصح والإرشاد عملاً بقوله عز وجل: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)، وحثاً للأمة على أن لا تعتمد إلا على نفسها في إصلاح ما فسد من أمورها، ونحن نعتقد أنه لو صح العزم منها لاستطاعت أن تنجز كثيراً في مجال الرقي والإصلاح، وأن روح النهضة التي تتجلى اليوم في المجتمع المغربي لقوة معنوية لا تقدر على مغالبتها خصومة، كان من كان، وروح النهضة إن تمكنت من الأمة دفعت بها حتمًا إلى العمل الصالح وأصبحت العنصر الأكبر في التوفيق والنجاح عاجلاً أو آجلاً.

ولكي يكون الجمهور وولاة الأمر في المغرب على بينة وبصيرة

من خطة «الرأي العام» فإننا نعلن لهم أنها لن تتقيد بغير صالح الأمة والوطن، وذلك عملًا بالمبدأ المشهور: «الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة».

ليس في هذا ما يبعث خصوم الشعب وأعداء الإصلاح وزعانف الرجعية، وسماسرة الدين وأدعياء الواجب على أن يطمئنوا ويرتاحوا.

فليعلموا جميعاً من الآن أن «الرأي العام» سيكون لهم دائبًا بالمرصاد وأنه لا يهمه غير النطق بالحق والدفاع عن الحق وإعلاء شأن الحق رضي من رضي وغضب من غضب.

الغمرات

# عم يتساءلون؟

«الرأي العام» العدد 2 الأربعاء 23 أبريل 1947.

نبحث اليوم – بقدر ما يتسع لنا نطاق الجريدة – عن المظهر الدبلوماسي والموقف السياسي الخطير من الرحلة الملكية الموفقة بطنجة، وأول ما نريد تبيانه هو أن الخطاب السياسي الملكي لم يكن وليد الظروف والمناسبات التي وجد فيها جلالة الملك أثناء مقامه بطنجة، بل إن الظروف والمناسبات قد وجدت هي نفسها لإتاحة الفرصة لذلك الخطاب الرائع الذي لا أظنني مخطئاً أو مغالياً إن قلت أنه الأول من نوعه.

نعم، أعتقد أن الخطاب الشريف لم يكن وليد الساعة، بل إنه جاء ناطقاً بإيمان وعقيدة، ومفصحاً عن عزيمة وإرادة و معبراً عن أمنية وطلبة، ومعلناً لحق وسياسة، وقد صدع بهذا كله صاحب الجلالة، على لسان الأمة المغربية الناهضة المتحفزة، في وسط تلك الخلائق الزاخرة بطنجة وقد غمر ربوعها الحماس والحمية وأفعمت

نشوة الحرية أفئدة جميع من أقاموا بها في تلك البرهة التاريخية التي في مثلها تخلع الأمة طمرها لتلبس حلة قشيبة زاهية.

الخميس 10 أبريل، يوم تاريخي مشهود، يوم سياسي مغربي بكل معنى العبارة، ظهر فيه رئيس الدولة المغربية بمظهر طالما عشقته أرواحنا المخلصة التواقة وتمنته نفوسنا الأبية الطموحة. وكيف لا يظهر الملك الإمام بذلك المظهر وقد أمّ عاصمته الدبلوماسية التي يشعر فيها المغربي ـ سواء أتى من فاس أو من تطوان ـ وكأنه خرج من قفص إلى فضاء العتق والحرية، حيث لا قيد ولا وثاق، ولا حسيب ولا رقيب.

في صبيحة ذلك اليوم حف السلك الدبلوماسي جلالة الملك الذي خاطب كل عضو من أعضائه بما يناسب من الكلام السياسي الدقيق المعنى، البعيد الغور، القوي المغزي. فهذا ممثل الولايات المتحدة الأميركية يسمع من الجلالة جواباً يفهم منه أن دمشق وطنجة في العروبة سواء وأن جلالته يتمنى من الولايات المتحدة أن تغير موقفها إزاء العرب في قضية فلسطين وأن تخدم صالح العرب بإنصافهم في هذه القضية وما شابهها من قضايا العرب شرقاً وغرباً، ولسنا نشك في أن طرومان نصير الصهيونيين على العرب يعلم مرة أخرى موجدتنا على سياسته، التي إن استمرت فإنها تفقد بلاده عطف الأمم العربية وودها.

وهذا ممثل إنكلترا يذكر الجلالة بواسطته الحلفاء بما تكبده المغرب في صفوفهم من حرب الطغيان والجبروت، وذلك أملاً في حسن المستقبل والمصير وسعياً وراء تحقيق أماني الوطن الغالية، هذه

الأماني التي لا تختلف عن أماني سائر الأمم الأخرى التي تنعم بالحرية و تتمتع بحقها القومي الكامل داخلاً وخارجاً، وإن سفراء الدول وممثليها بطنجة لا يقنعوا بما سمعوه من الجلالة الشريفة بأن المغاربة لم يدخلوا مع الحلفاء في حربهم الضروس كأجراء أو عبيد ينصبون لحومهم لأفواه المدافع طوعاً أو كرها، بل إنهم دخلوا في صفهم كحلفاء يجب لهم بعد الحرب والظفر ما يجب لكل حليف، كبيراً كان أو صغيراً.

أما ممثل إسبانيا فقد علم من جلالته أن المغرب وحده لا يقبل التجزئة، وأن شعب المغرب واحد لا تمزق شمله سياسة ولا تفصل بين أعضائه خطوط وهمية ولا حواجز موقتة هي أوهى من بيت العنكبوت.

وأما ممثل فرنسا فقد اتضح له من تصريح الجلالة أن المغرب لم يحارب لسواد عيون (ماريان) وأن مساهمته في الحرب الأخيرة تخوله حق المطالبة بنصيبه، وبنصيبه تاماً غير ناقص في الظفر والانتصار.

ثم في وسط سائر السفراء والممثلين الدبلوماسيين أبى جلالة الملك إلاّ أن يعلن في صراحة وتصميم أن المغرب لا يقبل بحال أن يضحي بدمائه و خيراته في سبيل نصر الحلفاء دون أن...

#### [حذفته الرقابة]

فنحن في عصر \_ كما قال رئيس دولتنا \_ نطالب فيه سائر الشعوب بالحقوق الملائمة لحياة هذا الزمان، وكذلك شعبنا يطالب

بهذه الحقوق جميعها ومن الحق والإنصاف أن ينالها كلها ليتبوأ مركزه عالياً بين الشعوب الحرة السيدة، ويحيى في هيأتها حياة المجد والعزة والعظمة.

وفصل الخطاب أن جلالة الملك كان في ذلك المحفل الدبلوماسي رئيساً حراً لدولة بعثت من مرقدها أو خرجت من عزلتها لتعلن من جديد وجودها وتذكر بأمرها وتقول في الموضوع كلمتها، وقد تم هذا كله...

#### [حذفته الرقابة]

ولكن هل للقوم آذان تسمع، وعقول تفهم، وقلوب تعي، وهمم تتحرك، ونفوس تنصف؟ جوابي عن هذا: على المرء أن يسعى جهده ويؤدي واجبه ويرفع بالحق صوته فها ضاع حق وراءه طالب \_ كها يقال \_ وإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا.

ذلك هو المظهر الدبلوماسي الذي ظهر به جلالة الملك يوم 10 أبريل بطنجة، فكان فيه رئيس دولة حرة، ورسول دعوة سامية ووكيل قضية مقدسة وطالب عدالة عامة باسم (حق العصر)، عصر الرقى والعزة والحرية والسيادة.

وهذا هو الموقف السياسي الذي وقفه صاحب الجلالة في ذلك اليوم المشهود الذي احتشدت فيه جموع المغاربة بقصر المندوبية يستمعون للمغربي الأول يحدثهم حديثاً سياسياً مسهباً هامراً، فيه حقائق التاريخ عارية، وعظاته قوية بالغة، وفيه التذكير بالداء (إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)، والإشارة إلى الدواء

(إن هذا الأمر لا يصلح آخره إلّا بما صلح عليه أوله). فلا سبيل إلى الرقي والعز والفلاح إلّا بأخذ السلف الصالح قدوة في كل ما جعلهم أعزة في الأرض ومكن لهم فيها تمكيناً.

وبعبارة، إن صاحب الجلالة قد أهاب بالأمة المغربية إلى إصلاح أمرها بالرجوع إلى الأصل في الأخلاق والخصال وصفات الرجولة الكاملة وسائر المعنويات والتعاليم السامية التي تنبني عليها حقيقة الإسلام، وحقاً ما قاله عمر بن الخطاب (رض) من أننا قوم أعزنا الله بالإسلام فلا نطلب العز في غيره!

إننا في طموحنا إلى الجديد لا نغفل القديم، فنحن نأخذ الصالح منها معاً، ونزاوج بينها في نهضتنا العامة التي لا نضحي فيها بالمعنويات في سبيل الماديات ولا بالماديات في سبيل المعنويات، بل معركة الحياة وفوز الحياة يتوقفان على جميعها حتًا ولزوماً.

نحن أمة ضاع حقها، ولكن الغفلة عن الحق والتهاون بالحق ونسيان الحق كل هذا مضيعة له ما فيه شك ولا ريب.

وقد قال جلالة الملك في خطابه بطنجة إن عدم المبالاة بالحقوق هو ما يتلفها إتلافاً وإن خير وسيلة لاسترجاع الحقوق المشروعة الضائعة لهي في سلوك الطرق القانونية لها ولا ينبغي لبعضهم أن يفهم من هذا أن القانون هو ما تفرضه السلطة المتصرفة على الأمة بمحض مشيئتها وهواها، كلا، ثم كلا.

إن القانون الذي عناه صاحب الجلالة هو القانون العادل الذي يمليه العقل والصواب والحق والصالح العام وتقره الحكمة

الخلقية وتؤيده الفلسفة الإنسانية، أما ما عداه فبغي وباطل وليس للأمة أن تحترمه وتمتثله لأنه منكر وتغيير المنكر من أكد الواجبات في كل شرعة ومذهب، فطلب الحق بالوسائل القانونية يقول به كل عاقل ويعمل به كل مصلح، ولكن تلك الوسائل القانونية تنعدم...

#### [حذفته الرقابة]

لهذا تعتبر من الوسائل القانونية ـ وإن لم تسن و تقنن ـ كل وسيلة تمكن من رد الحق إلى نصابه وإنصاف المظلوم من ظالم، ومقاومة الاضطهاد، سياسياً كان أو قانونياً، واجب من أقدس الواجبات في جميع الشرائع والقوانين الحرة العادلة وفي مقدمتها شريعة الإسلام التي تحرم الظلم بأنواعه وتفرض العمل لرفعه بجميع الوسائل إلا ما فيه الفتنة والفساد.

إن للشعب المغربي حقوقاً شرعية \_ كها قال جلالة الملك \_ وإن هذه الحقوق لا يمكنها أن تضيع ولن تضيع أبداً، لأن من ورائها شعباً حريصاً على أن يظفر بها ولو كلفه الأمر ما كلفه من جهد، وبذل وتضحية، لنا حق فإن أعطيناه وإلا ركبنا اعجاز الإبل وإن طال السرى، كها قال على بن أبي طالب، رضي الله عنه.

وحقوقنا الشرعية إن هي إلا ذلك الأمل العزيز، والمطلب الجسيم الذي ــ كما قال جلالته ـ سينعش تحقيقه، بحول الله وقوته قلب كل مغربي يقويه الإيمان بالحق، وتغمره فكرة الفوز العاجل أو الآجل، وإن الشعب ليعاهد الله ـ كما عاهده صاحب

الجلالة ـ على أن يسعى بجميع الوسائل وبكل ما يستطيع من إخلاص وتفانٍ للقيام بما يجب نحو الوطن المفدى حتى يتحقق ذلك الأمل القومي وينفذ ذلك المطلب الجسيم، وتسعد الأمة بما ترغب فيه من حرية شاملة. . .

#### [حذفته الرقابة]

والآن ننتقل من المهرجان السياسي المغربي بضفة بوغاز طارق إلى الندوة الصحافية الوزارية بضفة نهر السين، فقد رددت أجواء باريس وأنديتها وصحافتها صدى الخطاب الملكي بطنجة، وفي ذلك اليوم نفسه عقد رئيس الوزارة ندوة صحافية سئل أثناءها عن معنى ومغزى بعض التصريحات الواردة في الخطاب الشريف.

قال جلالته: إن أمل الأمة المغربية هو أمل جميع الأمم العربية التي تؤلف أمة واحدة.

إن هذا التصريح قد نزل كالصاعقة على رؤ وس من لا يقيم للشعوب وحقها وزناً...

#### [حذفته الرقابة]

الأمة المغربية أمة عربية! هذا ما لا يحتمله خصوم المغرب والعرب ولا يستسيغه منطقهم الفاسد، ولا ترضى عنه نفسهم الشريرة...

#### [حذفته الرقابة]

يسأل الصحفي رئيس الوزارة الفرنسية عن مدلول الخطاب الملكي الذي ورد فيه ذلك التصريح وغيره، فيغلط أو يغالط الرئيس ويؤول ذلك لسائله تأويلاً غريباً ليس يخفى أمره على أحد، وبيانه أن المسيو رماديي يذهب في جوابه السياسي إلى أن جلالة الملك محق في الطموح إلى الخلافة الإسلامية أو الامامة الكبرى ولكنه إلى الآن لم يطالب بذلك الحق، أما التصريحات السياسية الملكية الأخرى فتعني إسبانيا التي كثيراً ما اعتدت على حقوق العرش وصاحبه، سواء في شمال المغرب أو في طنجة، ويذكرني هذا التأويل (العبقري) بالمثل المشهور: «يبصر أحدكم القذى في عين أخيه ويعمى عن الجذع في عينه».

والقول الفصل في أمر السائل والمسؤول أن جلالة ملك المغرب لم يقصد بتصريحاته لا فرنسا ولا إسبانيا خاصة دون غيرها، بل أنه عبر عن أماني المغرب وأعلن حق أمته...

#### [حذفته الرقابة]

أما عروبة المغرب وأمته فلا ينكرها إلا الجاحدون والماكرون، والحقيقة الكبرى التي نعلنها في هذه المناسبة وفي كل مناسبة لهؤلاء وأضرابهم هي أننا عرب، وأننا واخواننا عرب المشرق والمغرب شركاء في جميع الأماني والآمال، وإننا جميعاً سلم على من سالمنا وحرب على من حاربنا، واننا كلنا أعضاء أسرة واحدة هي الجامعة العربية، وأن قومنا الذين دخلوا فيها هم السابقون ونحن بحول

الله ـ اللاحقون، وأن الأمل القومي العظيم الذي يحدو عرب الشرق هو نفس الأمل الذي يحدونا نحن عرب الغرب...

#### [حذفته الرقابة]

وبعد عم يتساءلون؟ يتساءلون عن النبأ العظيم، الذي هم فيه مختلفون، كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون...

سيعلمون أن البعث والنشور حق، وأن الله يحيي الموتى بإذنه والعظام وهي رميم. وكذلك يتساءل الطغاة والجبابرة عن حقوق الأمم المهضومة ويموجون في أمرها موجاناً كبيراً، ولكنهم سيعلمون النبأ العظيم الذي هم فيه مختلفون، نبأ الوثبة الشعبية نحو الهدف الأسمى والضالة المنشودة والحق المطلوب، وسيعلمون أن المغرب كما قال صاحب الجلالة للا يمكن أن يضيع، ولن يضيع أبداً، وأن للشعوب في دنياها (يوم نشر وقيامة) تبعث فيه حقوقها الضائعة بعثاً وتخرج فيه من جحيم الاستعباد والعذاب إلى فردوس الحرية والعيش المستطاب وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها: سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين .

الغمرات

## «خض الغمرات للحق حيث كان» حركتنا بين القذف والوعيد

«الرأي العام» العدد 4, 7 ماى 1947.

شأن الصحافة في الأمة عظيم، ذلك أنها تضطلع بمهمات كبيرة في المجتمع، وتؤدي رسالة فريدة في الشعب، فكم هي بسبب هذا بتحمل من المسؤوليات أمام نفسها وأمام القانون والرأي العام؟ وإذا كانت للصحافة حقوق فعليها واجبات خاصة وعامة. ونحن إذ نشير مجرد إشارة إلى مأموريات الصحافة ومسؤولياتها، ونذكر كذلك بحقوقها وبواجباتها لا نتمالك عن إبداء شديد أسفنا على ما نرى عليه كثيراً من الصحف الأجنبية التي وإن حسبت نفسها من أسرة الصحافة فهي ليست منها في شيء، وبيانه أن الصحافة التي لا تقوم بمهماتها خير قيام، ولا تؤدي رسالتها أحسن أداء، ولا تقدر مسؤولياتها حق قدرها، ولا تحسن التصرف في حقوقها وواجباتها إنما هي من الصحافة بمثابة تحسن التصرف في حقوقها وواجباتها إنما هي من الصحافة بمثابة النباتات الطفيلية من الأشجار الباسقة المثمرة، فكلها يوجد في الأقوام أدعياء النسب، أخلاط ودخلاء، ورعاع أوباش، فكذلك

يوجد في الصحافة أرهاط من ذلك يشوهون حقيقتها تشويهاً، ويسيؤون إلى سمعتها إساءة، ويسفون في أمرها إسفافاً كبيراً.

نقول هذا مشيرين إلى تلك الصحف الأجنبية التي لا تحترم نفسها ولا غيرها والتي تندب نفسها في كل صقع لخدمة أغراض خاصة فردية أو طائفية أقل ما يجب أن يقال في حقها إنها مشبوهة، وأفظع من هذا أن تتولى تلك الصحف خدمة أهدافها الخاصة الملتبسة باسم الصالح العام وأن ترتدي لذلك لباس الفضل والتقوى، والنصيحة والصلاح، ولكن أمرها لا يخفى على ذوي الفطنة والبصيرة، بل إنها كثيراً ما تبوء بالفشل والفضيحة، وتسعى في حتفها بظلفها.

ونحن في جهادنا السياسي الوطني قد عرفنا صحفاً كانت تقف لنا دائبًا بالمرصاد، فتنشر عن حركتنا وعن رجالها المخلصين الأوفياء ما لا يصدر إلا من المعتوهين والحمقى والمجانين، ولا نظلم أصحاب تلك الصحف المغرضة الشريرة إن صرحنا بأنهم كانوا يمثلون رهطاً من المختلين، والجنون فنون كما يقال!

طالما شنوا علينا الغارة بأقلامهم المسمومة، ورشقونا بألسنتهم الخبيثة، ورمونا بنبال سرعان ما كانت تردّ في نحورهم، ان كيد الشيطان كان ضعيفاً!

وما كنا نحفل بأمر أولئك الخصوم الأنذال الذين كنا ننظر اليهم نظر أصحاب القافلة السائرة إلى الامام بالرغم عن نبح الكلاب، فكم كنا نقابل سخافاتهم بالسخرية وترهاتهم بالازدراء، وسفاسفهم بالاستخفاف، وسفسطاتهم بالاستهزاء، إذ ما كان

يهمنا أمر أولئك الأنذال الأخسة بقدر ما كان يهمنا المسير في سبيل الحق الواضح صوب الهدف الأكبر المنشود، ولم يكن لدينا كذلك من الوقت ما نضيعه في الانشغال بكل ما كان يتحدث به عنا أشياع الاستعمار من خسائس ومحتقرات...

نعم، كان هذا هو موقفنا عادة من شيعة الاستعمار وصحفه التي دأبها أن ترد الحق باطلاً وتصور الباطل حقاً، ولكن كنا نضطر أحياناً إلى تجريد أقلامنا لنظر الحق حقاً، والباطل باطلاً ورائدنا الإخلاص في القصد، والصدق في القول، والدعوة إلى الحق بالحقيقة وإن تألم لها الخراصون.

وقد كان الصراع بيننا وبين حملة الأقلام من المستعمرين قوياً عنيفاً، وبالرغم من ضعف الوسائل في يدنا فقد كنا نقبل العراك مع أولئك المتغطرسين الذين كانت تنهال عليهم ضرباتنا القاسية حفظاً لحقنا وهدماً لباطلهم الممقوت، وكم خرجنا من العراك ظافرين، وقد أنصفنا الزمان في كثير من أولئك الخصوم الذين لم يبق لهم ذكر ولا لصحفهم مجال، أما النهضة التي طالما عارضوها، وشوهوا حقيقتها، ولطخوها هي ورجالها بالقبائح فقد سارت سيرها وجرفت كل من نصب نفسه في الطريق يتربص برجالها الدوائر ويريد بها كيداً وشراً مستطيراً.

بالأمس كان أولئك الخصوم يناوئوننا مروجين في كل صحيفة وكتاب، وفي كل مجلس وناد أننا آلة مسخرة في يد الأجنبي؟ وكم قالوا وكذبوا، وهرجوا وبربروا، وسفسطوا وبهرجوا وحركوا وحرشوا، وديدنهم زرع بذور الفتنة، وإعداد الجو للفتك والبطش

وطمس أعلام النهضة القومية العامة في البلاد المغلوبة على أمرها، وقد عرفنا أساليب الفتك، وحاربنا وسائل البطش، وتحملنا في سبيل الحق الضائع \_ مؤقتاً \_ كل محنة وبلوى، ولكن الخصوم والمناوئين لم يظفروا بضالتهم وإن فرحوا ومرحوا، وطربوا ورحبوا بما نالنا أحياناً من سوء وأذى أما النهضة فقد حملنا مشعلها أحراراً وسجناء، وحمينا حماها باذلين في سبيلها بسخاء ورضى كل عزيز علينا من ناطق وصامت، وتالد وطارف، وإنا لنسجل هنا بارتياح علينا من ناطق وصامت، وتالد وطارف، وإنا لنسجل هنا بارتياح ولابطالها «بتهمة اليد الأجنبية» التي انتهى أمر ترويجها بانهزام النازية والفاشستية في الحرب الأخيرة! ولكن الخصوم لا يعدمون تها باطلة أخرى يأحذون بها الحركة الوطنية في الأقطار المجاهدة في سبيل حريتها وسيادتها، فقد لا يتورعون \_ مثلاً \_ إن اقتضى هذا حريتها وسيادتها، فقد لا يتورعون \_ مثلاً \_ إن اقتضى هذا تعمل في الخفاء لتحركنا. . .

#### [حذفته الرقابة]

نعم، بطلت تهمة «اليد الأجنبية» التي كنا نقذف بها أمس الدابر، ونحن اليوم معرضون لتهم غيرها ما أيسر على شيعة الاستعمار أن تلفقها تلفيقاً جاعلة من كل خشب نشاباً كما يقول المثل الإفرنجي المشهور ولكن نحن على يقين من أن تلك التهم إن زادت في باطل المروجين لها فلا تنقص شيئاً من حقنا الذي ستكون له، بعد جولة الباطل، صولة ينصر بها نصراً عزيزاً مؤزراً.

سقطت عنا تهمة اليد الأجنبية \_ كها قلنا \_ ولكن صحف

الاستعمار قد أخذت منذ حين ترفع عقيرتها بالصياح والشكوى، معلنة أننا انفصاليون وجامعيون في آنٍ واحد؟ نحن «انفصاليون» نطالب لأنفسنا بحق تقرير مصيرنا، ومعناه اننا نريد الحرية. (حذفته الرقابة) ونحن «جامعيون» لأننا عرب نأبي إلا أن نكون من العرب وإلى العرب شرقاً وغرباً، والعرب اليوم تجمع شتاتهم «جامعة» لم يبق خارجاً عنها إلا عرب المغرب الذين يتجهون إليها بعقولهم وأفئدتهم ريثها يتمكنون من الالتحاق بها. . .

## [حذفته الرقابة]

بالأمس كنا نتهم «اليد الأجنبية» فنتبرأ منها بكل ما نستطيع من حول وقوة، وحجة وبرهان، واليوم نواخذ بتهمة الانفصال عن الاستعمار والانضمام إلى الجامعة العربية فلا نستطيع، بل ولا نريد لهذه «التهمة» رداً أبداً وإذا قدر لنا أن نقف يوماً من الأيام «في قفص الاتهام» بمحكمة الاستعمار فإننا سنكون مرفوعي الرأس، موفوري الكرامة يسائلنا القاضي فنؤكد له التهمة توكيداً، ولكن نذكره بالظروف المخففة وهي أننا بشر نريد أن نكون أحراراً كغيرنا من البشر، وأننا عرب لا يمكن أن نسير إلا في قافلة العرب ولا أن نستظل إلا بما يستظل به إخواننا العرب فإما أن يبرهن القاضي على إنصافه بإعلانه أن «الدعوى» باطلة من أصلها وأننا براء من كل تهمة توجه إلينا فيسرحنا سراحاً جميلا، وإما أنه يبرهن على تنطعه الاستعماري فلا يسمع دفاعاً ولا يعتبر حجة ولا يحسب للظروف المخففة حساباً وفي هذه الحالة نترك له الخيار في أن يصدر علينا من الأحكام الصارمة ما لا يزيدنا إلا إيماناً بأن الحق حق وأن الباطل باطل وأن أرض الله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين!

وإن الأمر لا يقف عند التهمة بالانفصال عن الاستعمار والانضمام إلى الجامعة العربية بل تذهب صحف الاستعمار إلى أن الوطنيين من تلقاء أنفسهم أو بإيعاز من الشرق يدبرون ثورة قد ينفجر بركانها من حين لآخر وقد يذهب الجهل أو التجاهل بتلك الصحف المغرضة والأجيرة إلى ادعاء أن الثورة مدبرة ضد الأجانب وأن حياة هؤلاء وما ملكت يدهم في خطر؟ وأنه يجب على الحكومة المسؤولة عن الأمن والنظام العام أن تستعد للطواريء، وهكذا تعمل تلك الصحف الرجعية الاستعمارية على ترويج «شبح الفتنة» وخلق «خطر الثورة العربية» ولذلك تبريراً ـ في نظر الرأي العام الأجنبي \_ لجميع التدابير التي تتخذ لقمع الحركة الوطنية الانفصالية وتثبيت أنظمة الاحتلال والاستعمار، والتهمة بالثورة وسيلة قديمة من وسائل الاستعمار فقد قيلت لأمثالنا في أرض غير أرضنا وتحت سماء غير سمائنا وفي عصر غير عصرنا وإنا لنجيب عنها اليوم بمثل ما أجاب عنها بطل شعبي من أبطال حرية الأمم حيث قال: يهاجموننا فإذا ما حركنا أيدينا للدفاع عن أنفسنا قالوا إنكم مشاغبون ومشاكسون، فيا للعجب! أيكون مكدراً للهاء من يجلس بجانبه ليذود عنه من يريد تكديره ولا يكون مكدراً له من يلقي فيه التراب والأحجار؟ نحن قوم هادئون جداً لا تحدثنا نفوسنا بفتنة ولا ثورة وقد تخالج نفوسنا في بعض الأحيان أفكار نضطر إلى الإفصاح عنها ببعض الشدة من حيث لا نريد بها سوءاً ولا شرا، فليس للحكومة وهي أعلم بمقاصدنا ونياتنا أن تتسرع بوصف أفكارنا بأنها أفكار ثورية لأن ذلك ربما يدفع بناويها إلى أمور تكون هي أول النادمين عليها.

الغمرات

# ماذا وراء الأكمة؟

«الرأي العام»، العدد 5 ,14 ماي 1947.

لا جدال في أن القضية المغربية العامة قد دخلت في طور جديد منذ الرحلة الملكية الموفقة إلى طنجة...[حذفته الرقابة]

وأن في المغرب حركة وطنية قوية تمثل جيش الأمة المجاهد في سبيل حقوقها العامة وأن المغرب شعباً وملكاً يقف صفاً واحداً في السعي والنضال باسم الحق وللحق وحده. . .

## [حذفته الرقابة]

نعم، أصبحت الدعوة لقضية المغرب منتشرة وقوية في الخارج شرقاً وغرباً، ولم يكن هذا بالحادث التافه البسيط، بل عد بحق حادثاً خطيراً وفتحاً جديداً ربحه للمغرب كان أو سيكون أعظم من ضرره، وما كان الرأي العام الفرنسي ليشذ عن الرأي العام العالمي في الاطلاع على حالة المغرب...

#### [حذفته الرقابة]

وثورته المعنوية الصامتة...

#### [حذفته الرقابة]

وحركة جهاده في سبيل الظفر بالحق والحرية القومية المعطلة...

#### [حذفته الرقابة]

الفرنسية للنظر في أمر المغرب بجد غير معهود فاستحضرت سفيرها بالمغرب ليدلى بما عنده من الأخبار والمعلومات والآراء، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل يلوح أنها أوفدت قبل ذلك شخصية اشتراكية بارزة قصد البحث والاستطلاع، وما تلك الشخصية إلا المسيو لوطر وكبر وزير الداخلية سابقاً وبمجرد ما عاد من رحلته الاستطلاعية وذلك في 16 أبريل الماضي أدلى لممثل شركة الأخبار الفرنسية بتصريحات علمنا منها أنه تشرف بمقابلة جلالة الملك بعد عودته من طنجة وأنه شعر من حديث جلالته بما ينفى التأويلات السيئة المغرضة التي روجتها بعض الصحف الاستعمارية الفرنسية قصد التضليل والمكر والخديعة وقد أبان لوطر وكبر بصراحة أن جلالة الملك راغب كل الرغبة في البحث مع الحكومة الفرنسية عن الحل الذي من شأنه ان يضمن تحقيق أماني الشعب المغربي تلك الأماني التي لا تتنافي قط وما تدعيه فرنسا لنفسها من المباديء السامية المعروفة ولكن هذه المبادىء يجب ان لا تظل مجرد دعوى تعلن عن نفسها أو يعلن عنها في الكتب والصحف والخطب، بل

يلزم تبريرها بالأعمال لا في فرنسا فحسب، ولكن في سائر الأقطار التي لها ارتباط بها وبالأخص في المغرب الذي يحتاج إلى أن تبرهن له فرنسا بتحقيق أمانيه وتنفيذ مطالبه على أنها «صديقته الحرة الوفية» وقد أوضح لوطر وكير أيضاً أن جلالة ملك المغرب لا يضمر لأحد سوءاً ولا يريد بالغير شراً وإنما كل ما يريد هو أن يرقى بالشعب تدريجياً إلى مستوى الشعوب الأخرى التي تتمتع بكامل حقوقها وتعيش حرة طليقة في أوطان موفورة العزة والكرامة...

#### [حذفته الرقابة]

ولم يغفل لوطر وكير التذكير بالمواقف التي وقفها المغرب مدة الحرب الأحيرة التي شارك فيها مشاركة الأبطال، والتي ظل فيها وفياً بالرغم عن المغريات والمحاولات. وبسبب تلك المواقف التي اتخذها المغرب إزاء الحلفاء، وبسبب ما أظهره من الوفاء لقضيتهم التي كانت تقوم على نصر الحرية والديمقراطية وحق تقرير الشعوب ومصيرها بنفسها. فقد استحق أن يخرج من الحرب مع الحلفاء ظافراً بحظه من النصر العام أي بما يجب له من حرية وديمقراطية وسيادة، ولكن مصير المغرب لم يتغير بعد الحرب بالرغم عن بلائه الحسن في معاركها الطاحنة. . .

#### [حذفته الرقابة]

وما كان أشد عجبنا من الموقف الذي وقفه الحزب الاشتراكية في المغرب من تصريحات تلك الشخصية الاشتراكية البارزة، فقد اتخذ المؤتمر الاشتراكي المنعقد أخيراً بالقنيطرة قرار

توبيخ نحو لوطر وكير، وقد نزل هذا القرار برداً وسلاماً على قلوب المستعمرين الفرنسيين الذين استاءوا أشد الاستياء من تصريحات لوطر وكير التي كانت نغمة جديدة خالفت نغمات الصحافة الاستعمارية الفرنسية غداة الرحلة الملكية إلى طنجة...

### [حذفته الرقابة]

وهناك شيء آخر وهو أن الصحف الفرنسية بالمغرب نشرت منذ أيام ما يشبه بلاغاً رسمياً مقيمًا فحواه أن نواب الجالية الفرنسية في مجلس شورى الحكومة قد عينوا عشرة منهم ليتوجهوا إلى باريس بقصد استشارة الحكومة لهم في أمر تقرير مصير الحماية بالمغرب ويقول ذلك البلاغ الشبيه بالرسمي إن مهمة ذلك الوفد الفرنسي هي الإدلاء إلى الحكومة الفرنسية بما لديه من «البراهين الدامغة» و«الحجج القاطعة» على ضرورة الاحتفاظ بوضعية فرنسا في المغرب وبصفة عامة فإن الوفد سيعمل في باريس كل ما في وسعه لتأييد ونظام الحماية وتثبيت قدم الاستعمار الفرنسي في المغرب. . .

#### [حذفته الرقابة]

## السياسة. . . التي تبحث عن نفسها

«الرأي العام»، العدد 21, 6 ماي 1947.

ما أكثر الأمال التي علقها جمهور من المغاربة على تعيين (اريك لابون) ممثلاً لفرنسا بالمغرب؟ . . والمسؤول عن ذلك، في الحقيقة هي الدعاية، التي كانت إذ ذاك مروّجة في الأوساط المغربية، والتي كانت لا تتورع عن تصوير الأشياء في غير صورها، وبعبارة إنها كانت ترمي \_ شاعرة أو غير شاعرة \_ إلى حمل الناس على اعتبار أمانيهم حقائق . . .

### [حذفته الرقابة]

ولعل هذا الانقلاب النفسي هو السبب الأصلي في عدم اغترار الشعب المغربي أو على الأقل الشطر المستنير منه بتلك السياسة التي أعلن عنها (م. لابون) في خطاب شهير له بمجلس شورى الحكومة، والتي كشفت القناع من مقاصد السفير وخطته العامة، فكانت نتيجة ذلك أن غضب الرأي العام المغربي وسخط

ممثلو الجالية الفرنسية سخطاً سرعان ما تبخر في الجو لأسباب يطول تبيانها الآن.

إستمر (م. لابون) في سياسته وعاند فيها ما استطاع، وحاول أن يقنع بها من أراد، وقد توسل لذلك بشتى الوسائل «والمغريات» ثم أخذ يلجأ إلى «الإنذار» بأساليب وأشكال مختلفة ولم يلبث أن تجاوز هذا إلى «التهديد والوعيد»، ولكن هذا لم يحرك للشعب ساكناً، وهكذا استطاع شعبنا أن يبرهن على قوة شعوره بحقه، وشدة تمسكه بالحكمة والرزانة، وحسن يقينه في أحرج المواقف، وأصعب المراحل التي يجتازها في حركته الجهادية السائرة بالرغم عن الطوارىء والتقلبات...

«كان ما كان» فشخص السفير إلى باريس حيث أعفي من «مأموريته» بالمغرب؟ وليس من اللباقة أن نشيعه بما قد يكون عندنا من ملامات وقوارص، ولكنا لا نتمالك عن التصريح هنا بأنا نودع اليوم مع الرجل سياسة لا تذهب نفسنا عليها حسرات؟

وإذا قلنا إننا نودع الرجل وسياسته فليس معنى هذا أننا سنستقبل حتًا مع الرجل الجديد سياسة جديدة في أصلها وروحها وأساليبها. فهذه، وإن كانت هي منيتنا وطلبتنا جميعاً، إلا أنها ما تزال من مخبآت الغد، ومن أسرار «ذوي الخبرة والاطلاع والراسخين في العلم» ولسنا منهم طبعاً.

وريثها ينجلي لنا «الموقف السياسي الجديد» خيره وشره ينبغي لنا أن نقف هنا قليلًا لاستجلاء الأسباب التي دعت الحكومة الفرنسية لإعفاء سفيرها بالمغرب من مأموريته التي كان منها ما كان

مما لا نذكره بتفصيل وتدقيق وتمحيص لأننا التزمنا «اللباقة» مع الرجل المرتحل، ولأن الرقابة لنا بالمرصاد وسيفها مصلتاً فوق أقلام الأحرار، ومعلق بشعرة فوق رؤوس دعاة الحق، وأنصار الحقيقة في المغرب المعانى.

قد ذهبت الصحف الفرنسية في أمر (م. أريك لابون) مذاهب شتى، وتفلسفت في هذا «الحادث الفجائي» ما شاء لها هواها، ولسنا ندري الآن أعبَّرتْ بذلك عن مجرد إحساسات وآراء خاصة أم أعربت عن «وجهة النظر» الرسمية، ونرجو أن يصدق الفهم الأول خيراً بالجميع؟

فماذا قالت تلك الصحف؟ إننا لا نتعرض للصحف التي أشادت بأعمال (م. لابون) وأرسلت من ورائه الحسرات، أو أسالت على ذهابه العبرات... من مداد الأقلام لا من ماء العيون طبعاً؟ وإنما نهتم هنا باستعراض الجرائد المهمة التي فسرت أو حاولت أن تفسر أسباب نقل السفير (لابون) من المغرب إلى وظيف آخر بباريس.

فهذه جريدة «البلاد» تطلب منا، بصفتنا خصوم سياسة الاستعمار بالشمال الافريقي، أن لا نسيء فهم الصفة التي أعطيت لتعيين الجنرال جوان خلفاً لمسيو لابون، ذلك التعيين الذي يدل \_ كما قالت \_ على الرجوع لسياسة الحزم.

وقالت جريدة «العصر» إن الظروف العصيبة التي تجتازها اليزم الوحدة الفرنسية تبرر هذا التعيين الجديد الذي لا أحسن ولا أبدع منه في نظرها، وتعتمد تلك الجريدة على هذا لإخراج

المغرب \_ كها قالت \_ من الوضعية التي تتجاذبه فيها مطامح متناقضة؟

وتشير جريدتان، هما «هذا الصباح» و«التحرير» إلى ضرورة تقرير موقف فرنسا تقريراً حازماً إزاء بعض الدعايات التي تروَّج في رأيها \_ سراً وعلانية بالمغرب.

وتذهب جريدة «المعركة» إلى أن معارضة المعمرين والرأسماليين للإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يريد إنجازها (م. لابون) هي التي تسببت في تجريده من منصبه.

وتؤكد جريدة «الإنسانية» الشيوعية أن تعيين الجنرال جوان إنما على «انزلاق» السياسة الفرنسية بالمغرب نحو اليمين والرجعية.

وهناك صحف ضربت على أوتار أخرى، وأرسلت نغمات غير الأولى، كجريدة «فرنسا الحرة» التي صرحت بأن الحكومة الفرنسية تعنى اليوم باتخاذ جملة من الإصلاحات الديمقراطية القادرة على جعل الشعوب المرتبطة بفرنسا أكثر تعلقاً بها.

وقالت جريدة «صدى المغرب» إن مسيو لابون فقد الثقة تدريجياً في نفسه وذلك بفقده ثقة غيره، وإن معارضة كل إصلاح مشروع ليس من خصائص كل رئيس حكومة جدير بهذا الإسم والمنصب.

وسواء صح ما قالته هذه الطائفة من الصحف الفرنسية أو ما ذهبت إليه الطائفة الأخرى في تعليل عزل (م. لابون) وتعيين الجنرال جوان بدله...

### [حذفته الرقابة]

وإنما يهمنا ما لمثل فرنسا من قيمة ذاتية، وأفكار مستنيرة، ونظريات صائبة، وسياسة رشيدة، وخطة قومية، وتقديراً لما يناط بعهدته من المسؤ وليات الجسيمة، مادية كانت أو معنوية، وفي المثل العربي: قيمة كل امرىء ما يحسنه، ولا أدل على الأعمال من النتائج.

أما الجنرال جوان فلسنا الآن على بينة من أمره وإن كنا لا نجهل شخصه ولا ننسى ماضيه وسوابقه، فسياسته ما تزال غامضة مبهمة بالرغم عما صرح به من انه سيحل بالمغرب وقد قر عزمه على «مواصلة» عمل المودة والثقة، والتقارب كما تقتضيه الحوادث والمجريات. وبالصراحة نقول: إن المسألة ليست مسألة ألفاظ وعبارات ورموز، ولكنها مسألة أعمال ومنشآت...

### [حذفته الرقابة]

وحبذا لو يدشن الجنرال جوان منصبه الجديد برفع كابوس البؤس عن الشعب، وذلك بالكف عن مدّ اليد إلى الصابة الفلاحية الحالية التي هي العمدة في حياة الفلاح، والفلاح إذا ربح معه التاجر والصانع، وحبذا أيضاً لو يعزز هذا بإطلاق حرية

التجارة إذ بهذا يكون القضاء على «السوق السوداء» التي تسعد أفراداً من حيث تشقي جماهيراً في الحاضرة والبادية.

وكم نتمنى أن يقتدي الجنرال جوان بزميله بتونس فيرفع عن الأفواه كمامتها ويغمد سيف الرقابة المفروضة علينا بالرغم عن كل حق ومنطق وصواب، ويمكن الرأي العام من أن يعبر عن نفسه في حدود القانون العادل. . .

[حذفته الرقابة]

## ما وراءك يا عصام؟

«الرأي العام» ، العدد 7 ، 28 ماي 1947 .

(حديث اليوم) \_ كما يقول الإفرنج \_ أو (حديث المجالس) \_ كما نقول نحن العرب \_ هو مجيء الجنرال جوان، وإنه لنبأ لو تعلمون عظيم.

شاءت الرقابة أن تمنع قراء العدد الأخير من معرفة (وجهة نظرنا) في تعيين الجنرال جوان الذي تحدثت عنه الصحافة الفرنسية والأجنبية كأنه (رجل الساعة المنتظرة)، كما شاءت أن تحرم هذا الرجل نفسه من الوقوف على طائفة مختارة من (نصائحنا ومتمنياتنا) السياسية التي رأينا من المناسب والمصلحة معا أن نتقدم بها إليه رجاء وطمعا في أن ينتفع بها في سياسته سلبية كانت أو إيجابية شمالية أو يمينية، إصلاحية أو رجعية لينة أو قاسية، فإلى الله نشكو من عسف الرقابة. . . و من (جور عصرٍ أحراره ظلام)، كما يقول الشاعر.

في فترة انتقال الجنرال جوان من باريس إلى الرباط تحدثت عنه الصحف الفرنسية أحاديث لا يعرف الإنسان أكتبت لإبداء حقائق وآراء أم قصد بها أصحابها (السريون) و (العلنيون) مجرد التهريج والتضليل.

أما الصحف الرجعية فها كادت تسمع بتعيين الجنرال حتى تنفست الصعداء وأخذت، وما زالت، ترحب وتصفق وتطبل وترمز بالغة في ذلك منتهى الحد... على عادتها ولسانها الناطق المهدد المتوعد يقول لنا مع المثل: قد جاءكم الجنرال (بذات الرعد والصليل!).

وأما الصحف اليسارية فكان حديثها عن الجنرال متلوناً ومضطرباً في طيه استنكار وتحفظ وخشية من سوء المغبة والعاقبة.

وإن يعجب المرء من شيء فعجبه من موقف المجلس الإداري الاشتراكي بباريس فقد أجمع، في جلسة له إثر تعيين الجنرال، على (عدم صلاحية) عزل (اريك لابون) وتعويضه بالجنرال جوان في هذه الظروف الشاذة العصيبة، كما أبدى المجلس المذكور (أسفه) على ذلك و (ندمه) ولات ساعة مندم، ولم نعرف رأي المسيو رماديي في موقف المجلس الاشتراكي، الذي هو من أعضائه، لأنه لم يحضر الاجتماع الذي قبل وجرى فيه ذلك... بعلم منه أو بغير علم و حتى (البوبلير) لسان الحزب الاشتراكي بباريس، قد أراد كذلك أن يكون (منطقياً) مع نفسه و (يزاحم) بجلس إدارة الحزب الاشتراكي في (الوفاء) للعقيدة والمبدأ والمذهب. ويستفاد هذا من قوله، إننا لا ندري هل تعيين

جنرال ـ وخاصة ذلك الجنرال ـ سيعبر من لدن الشعب المغربي كدليل على سياسة التهدئة والتوفيق.

أما نحن المغاربة، فقد قابلنا أقاويل وترهات الصحف الرجعية بما تستحق، وهو السخط الممزوج بالسخرية. كما وقفنا من الصحف اليسارية موقفاً وسطاً بين ذا وذاك، وقريب هو موقف الجزب الاشتراكي الذي تعودنا منه \_ وذلك منذ 1936 \_ أن يسلك معنا مسلك (التناقض والغرابة) وشعاره في السياسة الاستعمارية فم يسبح و يد تذبح.

وقد وجد بين الصحف الفرنسية من أرادت أن تقنع الناس بأن (الصفة العسكرية) لا تمنع صاحبها من ممارسة السياسة، بل من النجاح والتوفيق فيها مستدلة على هذا بأن عدداً من أسلاف الجنرال جوان في منصبه الجديد قد كانوا (جنرالات) ونحن نترك لأصحاب هذه النظرية مسؤ وليتها، وأنصار الجنرال جوان يؤكدون بأنه رجل يمتاز بالعقل والروية والرزانة (وبرودة الدم، مع حرارة القلب طبعاً) كما يقولون، ولأجل ذلك لن يدشن تقلد منصبه الجديد بخطاب طافح بالبشر والأمال والبشائر، ولن يعد الناس بوعود يعجز عن الوفاء بها ولن يتسرع ويتعثر في قراراته و مواقفه السياسية، ولن يكون سريع التأثر والانفعال، ولا كثير التغير والتقلب، ولا أشرع قلاع سفينته لجميع الأرياح، وهو فوق كل هذا عدو المغامرات.

وتساءلت صحيفة فرنسية أخرى هل يتصف الجنرال جوان بصفات ويتمتع بخصال تؤهله للمأموريات السياسية و تجعل منه

(قائداً سياسياً محنكاً) كما هو قائد عسكري ممتاز. ومهما يكن، فإن تلك الصحيفة تستنكر ما ذهبت إليه كثير من الجرائد باطلاً وتنطعاً في خدمة الأغراض والأهواء الشخصية والطائفية ثم تؤكد أن التطور الاجتماعي بالمغرب أصبح من الضرورة بمكان، وأن إنجازه سيكون ضمن الهدوء والسكينة وأن الجنرال جوان يعلم يقيناً أن هذه البلاد يسكنها شعب مرهف الشعور وتضيئها شمس حارة محرقة، فأقل شرارة تتطاير فيها قد تضرم ناراً وسعيراً، وإن خبرة الجنرال بالوسط المغربي الذي سيعمل فيه ستمكنه من تلافي تلك المشرارة الخطرة، وهذا كلام ذو (معنين) و (حدين) فليفهمه كل واحد على شاكلته.

وقبل مغادرة فرنسا في طريقه إلى المغرب صرح الجنرال تصريحاً يقول فيه إنه سيجتهد لينجز في المغرب باتفاق مع جلالة الملك ووفق العقود الراهنة \_ حساً ومعني \_ الإصلاحات الضرورية لتطور الشعب المغربي تطوراً سعيداً. . وهذا العمل، كما قال، سيكون في دائرة النظام القائم، ولكن في اتجاه الحرية والرقي الاجتماعي، سالكاً في هذا كله مسلك من تقدمه في منصبه. وبعبارة يقول الجنرال جوان إنه سيكون (خير خلف لخير سلف) في نظره ونظر قومه وحكومته.

أما نحن فنطمع في أن يعمل أكثر مما قالت بعض الصحف التي عبرت عن خطته الجديدة معلنة انه سيرفع بأبخس ثمن الآنية المحطمة.

# تسوية القضية المغربية في حل مشكلها السياسي

«الرأي العام»، العدد 8 ، 4 يونيه 1947 .

حل الجنرال جوان بالمغرب مسبوقاً بدعاوة يظهر عليها التدبير والتنظيم والتنسيق، وقد كان الغرض الأساسي من هذه الدعاوة \_ فيما يلوّح \_ «خلق الجو» لمجيء ممثل فرنسا الجديد. . .

### [ حذفته الرقابة ]

وإن دلت تلك الدعاوة على شيء، فإنما تدل على «سوء فهم وتقدير» من لدن أربابها، وعلى جهل المروّجين لها بنفسية الشعب المغربي وبقوته المعنوية التي لا تحتاج إلى بيان وتعريف.

ونزل الجنرال جوان أرض المغرب فخابت كثير من ظنون أصحاب تلك الدعاوة المغرضة، وقد حمد العقلاء من الفرنسيين أنفسهم، ذلك لأن «الساعة ساعة اللباقة والحكمة» لا ساعة الخشونة والغلظة والفظاظة، ولأن مشكلة المغرب تحتاج إلى السياسة لا إلى القوة الطائشة الجامحة التي تفسد من حيث تريد الإصلاح، ولأن

الجنرال جوان \_ نظراً لكونه عسكرياً \_ يجب أن يكون في أداء مهمته والقيام بمأموريته هنا أدهى دهاة السياسة وبطل أبطال الدبلوماسية وإلا ساءت العاقبة وقبح المصير.

أما الحفاوة التي صادفها الجنرال عند حلوله بالمغرب فلم يكن من شأنها أن تعز أحداً من الناس ولا الجنرال نفسه الذي يعلم من أمرها ما نعلم جميعاً، ونحن لا نريد أن نتحدث هنا عن «عجرها وبجرها»، وإنما نريد أن نعلن هذه الحقيقة وهي أن تلك الحفاوة المنسقة ما كانت لتنسينا مشاكل الساعة، وأزمات الوقت، ونكبات الشعب، ومطالب الأمة المغربية جمعاء.

والآن، وقد انتهت حفلات الاستقبال ورجع كل واحد لشأنه، وأصبح الجنرال المسؤول عن سياسة فرنسا بالمغرب يواجه حقائق المأمورية المنوطة به، ويجابه عناصر المسألة الموضوعة أمامه على بساط النظر والبحث، يجب أن نقول كلمتنا فيها قيل وسمعنا من التصريحات والخطب الرسمية التي إن علمنا منها أشياء فقد بقينا بعدها نجهل أشياء أخرى ربما كانت أعظم شأناً وأشد أهمية. ففد علمنا أن الجنرال جوان يريد أن يستظل في سياسته بظل المريشال ليوطي الذي يتخذه قدوة وأستاذاً...

### [ حذفته الرقابة ]

أما قول الجنرال إن فرنسا هي التي وحدت المغرب توحيد الما الله الله الله الله الله في ذلك من دمها ولحمها فلا نريد أن نعلق عليه لأنه لا خير الآن في فتح باب الجدال والاعتراض والمجاجة، ولكن نريد أن نسأل هنا سؤالاً وهو: هل يتمتع المغرب بوحدته وهو ممزق ذلك

التمزيق المعروف، ومنطقته السلطانية نفسها مقسمة إلى بلاد عربية وبلاد يربرية (عملًا بالمبدأ المشهور: فرّق تسد). ودوائر إدارية مستقلة، ومناطق «عدم الأمن» التي هي «إمارات» عسكرية بكل معنى الكلمة؟.

وأما ما ذهب إليه الجنرال من أنه سيلتزم في الميدان السياسي بإنجاز «إصلاحات بعيدة الغور» يراها ضرورية للسير بالمغرب فضمن الحكمة والاعتدال والنظام في طريق الحرية والرقي الاجتماعي والمادي فلا نستطيع الآن أن نتصور شيئاً منه بالضبط والدقة، لهذا يجب أن نتريث حتى يكشف لنا الجنرال عن برنامجه وخطته، وسيكون «حكمنا» في ذلك بالقياس إلى ما هو في نظرنا في مالح الشعب حاضراً واستقبالاً.

وهناك جديد فاجأنا به الجنرال وهو ادعاؤه أن المغرب بلاد غربية ستتجه في رقيها وتطوّرها اتجاهاً روحياً غربياً لا شرقياً، أما كون المغرب بلاد غربية فصحيح من الوجهة الجغرافية، وأما كونه سيتجه في نهضته الحديثة اتجاه الغرب فليس لأحد أن يفرضه عليه فرضاً. وقد قلنا ونؤكد القول هنا أن الدم، واللغة، والدين، والتاريخ كل هذا قد اختار للمغرب وجهته، وفرض عليه أن يولي وجهه شطر الشرق موطن العروبة ومهد الإسلام، وليس معنى هذا أن المغرب إذ يولي وجهه شطر الشرق يأبى أن يشخص ببصره نحو الغرب، ووجهة الشعوب ــ شرقية كانت أو غربية، لا تتحكم فيها النزعات والأهواء، بل الكلمة النافذة فيها للمصلحة، وهي تحتم على الأمم أن تكون لها وجهات لا وجهة واحدة، والمغرب لا يشذ

عن هذا في شيء وعبثاً تحاول السياسة اليوم أن تكرهه على اتخاذ وجهة معينة تقضي بتضحية كثير من مصالحه القومية.

ولا ندري بالضبط ما قصده الجنرال بقوله لا توجد في العالم دولة لا تهتم بأمر المغرب، فهل معناه أن مسألة المغرب لا تزال كما كانت في أولها مسألة دولية؟ أو معناه الإشارة إلى إمكان تدخّل بعض الدول التي تطمع اليوم في التوسّع والانتشار وإشعارنا بذلك قصد التهديد والتخويف؟

أما تدخّل أية دولة في شأن من شؤوننا لقضاء مآربها ومطامعها فلا نقبله مطلقاً، إذ لا نريد أبداً أن نبدل حكمًا أجنبياً بآخر...

### [حذفته الرقابة]

نعم، يقول الجنرال جوان إن إمكان التدخّل الأجنبي في المغرب، إذا ما استقل بأمره، يفرض «أجلاً غير معين» لإتمام تطوّره نحو «نظام بلاد تحكم نفسها بنفسها»، ومن الآن يطمئننا الجنرال فيصرّح لنا بأنه لا مناص من أن يوضع \_ يوماً ما \_ حد لمعاهدة الحماية، وهذا اليوم سيحل \_ في نظر الجنرال \_ بانتهاء التطوّر . . المنشود الذي يتحكّم الفرنسيون في أمره ومصيره . . أولاً وآخراً، ويوضح الجنرال فكرته فيقول إنه سيعمل في هذه الدائرة المرسومة لحفظ النظام، وعلى ذلك الأساس ستقوم مسؤ وليات الجنرال في منصبه الجديد، وسيعمل ما من شأنه أن يعيد المياه الجاريها، ويرد للسلطة نفوذها، ويقعد كل واحد في مقعده، وهكذا ليكنس كل واحد فناء بيته حتى يعود المكان طاهراً نظيفاً . . .

وهذا كلام نفهم ألفاظه وتلتبس علينا معانيه ولا يزيد «الموقف السياسي الفرنسي»، في المغرب إلا غموضاً وارتباكاً.

وإذا جاز لنا أن نبدي هنا رأياً نعده فاصلاً في «الموضوع» فهو أن المشكلة المغربية الحاضرة سياسية أكثر منها اقتصادية وأنه لا سبيل إلى حل تلك المشكلة المعضلة إلا إذا استقام جانبها السياسي، وسوّيت جميع المسائل التي تمت له صلة، وخرج المغرب من طور ما سميناه سابقاً «بالسياسة التي تبحث عن نفسها» وهي سياسة إن لم يتدارك أصحابها خطأها بالصواب فإنها ستظل في البحث عن نفسها حتى تلقى حتفها ويسوء أنصارها منقلباً ومصيراً.



# مسألة المغرب بين حكم الزمان وقضاء الله

«الرأى العام» ، العدد 9 ، الأربعاء 11 ، يونيه 1947 .

امتاز خطاب الجنرال جوان يوم استقباله بالقصر في الرباط بالإيجاز، ولسنا نظن أن هذا الإيجاز كان ناشئاً عن تقصير وعجز، ولا أريد به بلاغة وإعجاز، وإنما اختصر الجنرال القول اختصاراً عليًا منه بأن (لكل مقام مقالاً) وكذلك امتاز جواب جلالة الملك بالإيجاز إذ (لكل مقال جواب)، وباختصار فقد جاء الخطاب والجواب من باب (ما قل ودلّ).

كان الجنرال في القسم الأول من خطابه (عاطفياً)، وكان في القسم الثاني (سياسياً)، وليس هذا بغريب، لأن السياسة كثيراً ما تتوسّل بالعاطفة وتستخدمها لقضاء مأربها وبلوغ مراميها وأن العاطفة التي أراد الجنرال (تحريكها)، والتي جعل منها ما سمّاه (بدواعي القلب)، ليس من شأنها أن تثير في أفئدة المغاربة (المشاعر) المرغوب فيها، ذلك أن المغاربة يفهمون اليوم السياسة

ويمارسون قضاياها بعقولهم لا بقلوبهم ويحكمون على السياسة وما لهم من مناهج وخطط وأساليب على ضوء الحقيقة والواقع.

والفكرة الأساسية البارزة في خطاب الجنرال \_ وفيها تنحصر مهمته الرسمية \_، هي العمل لتثبيت قدم (الوضع الحاضر) باسم . . . الصداقة ومن أجل الرقي والحرية ، وهذا في نظرنا ينافي ذلك والعكس بالعكس ، وبعبارة تريد السياسة الجديدة \_ إن كانت جديدة حقاً \_ أن تسير بالمغرب داخل (سوره الحديدي) ، وتحت (قميصه النحاسي) لا أقل ولا أكثر .

وقد أجاب جلالة الملك عن هذا بأن روابط المودة التي هي صلة الوصل بينه وبين الجنرال، ينبغي أن تكون رمزاً لما يلزم أن يوجد من العلائق الودية بين الشعبين المغربي والفرنسي، ومعنى هذا في رأينا أن حسن العلاقة بين الأشخاص لا يترتب عليها حتاً مثل ذلك بين الدول والشعوب التي تخضع في علائقها لغير التشريفات والمجاملات، وعليه فالمودة المرغوبة فيها بين المغرب وفرنسا لا يمكن أن تقوم على مجرد المحاسنات والمصانعات والمراوغات التي اصطلح عليها في (عرف) النظام القائم «بسياسة والمراوغات التي اصطلح عليها في (عرف) النظام القائم «بسياسة التبسم» و «سياسة كأس الشاي» وإنما توجد المودة الحقيقية حيثها يصحو الجو السياسي، وتصفو القلوب، وترضى الضمائر، وتطمئن النفوس، وتستقيم الأمور بتسوية القضايا وحل المشاكل.

وإنه ليحق للمغرب أن يطمح إلى هذا ويظفر به لسبين جوهريين، هما:

أولاً \_ تضحياته الجسيمة التي بذلها أثناء الحرب العالمية

الأخيرة لمناصرة فرنسا وحلفائها على دول الجبروت والطغيان، فلم فالمغاربة لم يشاركوا في المعارك قياماً بواجب من واجباتهم، ولم يساهموا في ميادين القتال (كأجراء أو لحوم تقدّم هدايا لأفواه المدافع)، وإنما وقفوا تلك المواقف وخاضوا تلك المعامع أملاً في الخروج مما هم فيه والتمتّع بما هم أهل له من حرية وسيادة وعزة قومية.

ثانياً \_ خبرة الجنرال جوان الذي أتيحت له أثناء الحرب فرص ومناسبات مارس فيها مسائل السياسة واشتبك بحوادثها، فهو بالرغم عن صفته العسكرية رجل خبير بالتطوّر الذي طرأ على وضعية الشعوب شرقية كانت أو غربية، وبصر بما ينشأ عن الحوادث السياسية من (مفاجآت) في حياة الشعوب العصرية التي لا تساس كها تساس الدواب ولا تساق كها يفعل بالجيوش قوادها، لهذا فإن الجنرال جوان أصبح بعد الحرب في عقليته وتربيته غيره في ذلك قبل الحرب، فهو بسبب تطوّره الفكري الجديد وخبرته السياسية المكتسبة، قادر في نظر الجناب الشريف على أن يختط لنفسه طريقأ ويتبع منهاجأ سياسيأ صالحأ يسير بالمغرب سيرأ حثيثأ نحو الظفر بأهدافه القومية وتحقيق (مطامحه المغربية المشروعة بروح التفهّم الحر) وقد استثنى من تلك ماسماه بمطامح غير مشروعة فما كان من صاحب الجلالة إلا أن ردّ على هذا بأن الرجل العاقل لا يمكن أن تكون له غير مطامح مشروعة وأن لجنابه الشريف اليقين بأن الحكومة الفرنسية ستؤيد المغرب في نيل ما يصبو إليه اليوم بحق وعدالة والجنرال جوان لم ينكر هذا، بل أكد أنه على علم

وبصيرة من مطامح الشعب المغربي الذي يريد منه الجنرال أن يتذرّع بالصبر ويعتمد عليه في بلوغ أهدافه.

ولكن الصبر على ماذا؟ ومن أجل ماذا؟

نحن لا ننكر فضيلة الصبر ولا نجهل قوته ونتيجته في حياة الأفراد والجماعات قديمًا وحديثاً، إنما نريد أن نسأل: متى، وكيف وبماذا ينتهي الصبر المطلوب منا؟ الجواب عن هذه الأسئلة عند «أبي الهول»، الذي مرت عليه الأزمنة وتعاقبت عليه العصور وهو جامد لا يتحرّك وصامت لا يتكلّم!

وفصل الخطاب أن «مشكلة المغرب الكبرى» لم تخرج بعد من دائرة الألفاظ والعبارات، وقد دخلت منذ حين في «خصومة» جديدة، هي خصومة المشروعية وغير المشروعية والأقوياء والضعفاء إذا ما اختصموا في مبدأ الحق نفسه \_ كثيراً ما يفعلون \_ فلا ينحكم في خصومتهم عقل ومنطق وصواب، ولا يفصل نزاعهم قانون أو شرع أو عدل.

وقد آن لنا أن نودع «لغة الرموز» في عرض قضايا السياسة وبسط مشاكل الأمة، ونصدع بالأمر صدعاً، ونحدد الموقف بدقة، ولنسمي الأشياء بأسمائها، إذ بهذا وبه وحده، نضع المسألة على البساط ونخرجها بعناصرها وأوضاعها من الخفاء واللبس إلى الصراحة والوضوح. وأملنا أن لا تطول الخصومة بين المشروعية وغير المشروعية، وأن يعمل من يعنيهم الأمر من المسؤولين لتمحيص ما هو مشروع وما هو \_ في نظر الجنرال جوان \_ غير مشروع وأن يعجلوا بإنجاز الأول على أكمل صورة تاركين للزمان حكمه في الثاني ومنتظرين حتى يقضي الله أمراً كان مفعولا.

## «المغرب» قبل كل شيء ، وفوق الجميع؟

«الرأي العام» ، العدد 10 ، 18 يونيه 1947 .

لم ينته الجنرال جوان بعد من دور الكلام، ولم ننته كذلك بعد من دور التعقيب عليه، ولا بدع في هذا ولا غرابة، لأنه ما وجد مسؤ ول إلّا وله سائل، ولا كان مطلوب إلّا ووراءه طالب.

حلّ الجنرال بمدينة مراكش الحمراء فسمع بها من الكلام عجائب وغرائب...

#### [حذفته الرقابة]

وهكذا، شهد المغرب «المنتظر على أحر من الجمر» «موسمًا خطابياً جديداً» كأنه سوق عكاظ، وما هو بسوق عكاظ، وهذا الموسم إن لم يؤخر المغرب إلى الوراء فإنه لم يقدّمه إلى الأمام.

سمع الجنرال من «سفير» الفلاحة الفرنسية أن الاستعمار قد ظفر بكل شيء...

### [ حذفته الرقابة ]

وإنما يعوزه الماء الذي بخلت وتبخل به سهاء المغرب. هذه السهاء التي يريدها الاستعمار طيعة مدراراً، والتي يأبى الله إلا أن تبقى متمردة ومتآمرة على من سعد بشقاء غيره وتوسّل بهذا الشقاء ليزداد نعمة وسعادة، وهل أمر السهاء ومصير الأمور إلا بيد الله القادر؟ وأخيراً قال القائل: إنما حل مشكلة السياسة في المغرب بحل مشكلة الماء... لفائدة الاستعمار طبعاً، اسمعي يا سهاء... وامطري ماء، وإن شئت فامطري حجراً.

ثم تلا الخطيب خطيب فقال شيئاً وكأنه لم يقل شيئاً، ولو عمل بالمثل الذي يقول: «المنطق من فضة، والصمت من ذهب»، لكان أبلغ وأحسن وأمثل.

ولما سمع الجنرال جوان هذا وذاك قام ليجيب فقال: إن الأمر الجديد في السياسة المغربية الفرنسية هو «قيام شخص بدل آخر» و «تبديل مقيم عام بمقيم عام»، وبعبارة لا جديد في السياسة المغربية الفرنسية، ولسنا ندري أهو من حسن حظ هذه السياسة أم من سوء حظها، ثم تابع الجنرال قائلاً: إنه قبل وظيفاً ما رغب فيه ولا طلبه، كما أوضح أنه لم يرشّح نفسه لأي منصب من المناصب، لأنه إذا كان له ذوق المسؤ وليات فليس «ذوق العظمة» ولا «ذوق السيطرة» وقد أتى للمغرب امتثالاً لروح النظام والطاعة وذلك للقيام بواجب شاق عسير، وجميع الواجبات في هذه الساعة \_ كما قال \_ شاقة عسيرة، ولنا هنا سؤال: كيف يقوم الرجل بواجب كهذا وهو مدفوع إليه دفعاً، ومسوق إليه «بالرغم من أنفه؟». أما

ذوق العظمة والسيطرة فنحمد الله على إنكار الجنرال لهما ونفيهما عن ذاته ونفسه، لأن ذلك الذوق متلفة لصاحبه ومهلكة، وهل من سبب لنكبة نابليون سوى ذوق العظمة وحب السيطرة؟ وأما ذوق المسؤ ولية فخصلة من أعظم خصال الرجولة والمروءة، وإنّا لنرتاح إذ نجد اليوم أمامنا في ميدان العراك السياسي رجلًا له ذوق المسؤ وليات، وسيرى منا رجالًا لا يفرون من المسؤ ولية بأخرى، ويصمدون في وسط الساحة يناديهم الواجب فيجيبون: لبيك؟.

يبصر الجنرال أمامه صعوبات جمة، ويجابه مشاكل جديدة يظنها تتألف من عناصر كثيراً ما تكون متنافرة متناكرة، وينكر على من يقول «إنه في مفترق الطرق»، بل هو \_ في نظر الجنرال \_ سائر في طريق واحد هو الطريق المختط له منذ خمس وثلاثين سنة، وقد جماء إلى المغرب \_ كما قال \_ ليعمل في دائرة المعاهدة المغربية \_ الفرنسية، وعلى أساس روحها، وفي نفس الوقت يصرح الجنرال بأن المغرب الذي سار جنباً لجنب مع فرنسا طيلة تلك المدة، وقطع معها المرحلة الأولى واضعاً يده في يدها وخطوته تسامت خطوتها قد انتهى به المسير إلى حد الخلاف والافتراق، فكان من هذا أن أسرع فريق وتمهّل فريق، ومهمة الجنرال أن يعمل كل واحد في مكانه فيعرقل المسرع ويحرّك الجامد، وبهذا يصير الكل «سواسية» في طريق الرقي بأشكاله وألوانه.

حقاً إن المغرب قطع تلك المرحلة الأولى كما قال الجنرال، ولكن لم يكن له أن يطبّق المثل الذي يقول سل عن الجار قبل الدار، وعن الرفيق قبل الطريق؟ وحقاً إن المغرب أراد أن يقطع

المرحلة الثانية وما بعدها دون أن يصحبه أحد ولا أن يتقيد بأحد، ولكن ما أصعب الموقف الذي يريد أن يتخذه الجنرال؟ وهو عرقلة المسرع والإسراع بالمبطىء، وبعبارة يريد الجنرال أن يربط فريقاً بسلسلة من حديد...

### [حذفته الرقابة]

وهكذا، تسير القافلة من جديد مكرهة معنتة تضل الوجهة، وترسف في القيد، وتتخبط في الديجور...

وأخيراً يطلب منا الجنرال أن نتناول عما لنا من شخصية، ومصالح، ومطامح، وأفكار، ولكن باسم ماذا وفي سبيل ماذا؟.

كثير من الكتّاب الفرنسيين يذهبون إلى أن فوز الجنرال جوان على رأس جيوشه في الحرب الأخيرة، يضمن له النجاح مؤكداً في ميدان السياسة المغربية، والحقيقة أن أكبر سبب سيكون في فشل السياسة التي أتى بها الجنرال هو تقييده في «مهمته الشاقة العسيرة»، «بإبقاء ماكان على ماكان» أو تقريباً وذلك على الرغم من كل التطورات والتقلّبات، لهذا نعد من السخافة القول بأن ربح المعارك الحربية بقوة الجند والسلاح كفيل لصاحبه بربح المعركة السياسية القائمة اليوم في المغرب ولو وقع الاعتماد في ذلك على القوة العسكرية واستعين «بسحر البيان وبدبلوماسية العواطف وبسياسة التبسّم وكأس الشاي» التي يراه اليوم فيها يظهر بعثها من مرقدها بعد أن غيّبها القدر والزمان مع بطلها دفين الرباط...

#### [حذفته الرقابة]

# إنما حياة كل أمة «بالدستور» الذي نطالب به للمغرب وشعبه

ما زالت السياسة «الجديدة» التي أق بها الجنرال جوان في طور «التوليد» بمصحة ما يسمى «بالإقامة العامة» أو «بيت فرنسا» في اصطلاح النظام الإداري القائم في المغرب منذ خمس وثلاثين سنة، وإن ما نعلمه عن تلك السياسة \_ سواء من خطب الجنرال أو من مصادر أخرى \_ لا يبعثنا على التفاؤ ل للمغرب بخير، بل بالعكس نرى في ذلك من الخطر على مصير ما نترك بيانه بتفصيل إلى فرصة آتية، ومن الآن نستطيع أن نعلن أن السياسة المنتظرة التي دخلت منذ حين في طور «المخاض» ستكون شبيهة «بالجبل الذي يتمخض عن فأر أو فئران»، لا أقل ولا أكثر، وبهذه المناسبة كتبت أخيراً «ما نتحف» به رأينا العام الذي يجب أن يتمخص لديه الموقف «ما نتحف» به رأينا العام الذي يجب أن يتمخص لديه الموقف الحاضر بمنتهى الدقة والجلاء. قالت تلك الجريدة: إن الفكرة السياسية الفرنسية بالمغرب قد أخذت تتجلى شيئاً فشيئاً من السياسية الفرنسية بالمغرب قد أخذت تتجلى شيئاً فشيئاً من

الاستشارات التي يقوم بها الجنرال جوان في الوقت الحاضر، وطالما عومل الفرنسيون في المغرب معاملة المحاجير وهذا ما أشرنا إليه ماضياً، ولكن يلزم الاعتراف بأنهم يحمّلون أنفسهم بعض المسؤ ولية، وذلك لما أظهره فريق منهم من التهاون في القيام «بواجبهم المثالي». وبهذا التخلي عن الواجب قد ارتكبوا انتحاراً سياسياً، أما اليوم والعالم يتعب في البحث عن نفسه ويضنيه التخبط في وسط ما خلفه الحرب من ويلات وشدائد، فإن مصير المغرب أصبح في معظمه تابعاً «للفكرة السياسية» التي للفرنسيين القاطنين لهذه البلاد العاملين فيها، المنظمين لها منذ خمس وثلاثين سنة كاملة.

إن تلك الفكرة السياسية يجب أن تبتعد عن كل غلو وإفراط، ولكن يجب ابتداءاً أن تعلن عن وجودها وتفرضه فرضاً، أما عناصرها الأساسية فتقوم في يظهر على الاعتراف بأمرين اثنين هما: «الوجود الفعلي» لفرنسا بالمغرب؛ والمطامع المشروعة التي للمغاربة. وأما الإطار الذي يتجلى ضمنه ذلك الوجود وازدهار تلك المطامع فهو «معاهدة الحماية».

ويضاف إلى الاعتراف بالأمرين المذكورين الشعور نحو «مختلف» سكان هذه البلاد بمشاركة ضرورية قوامها الثقة، وتلك المشاركة هي وحدها التي تسمح بمواصلة عمل ليوطي وإذا لم تحتكر الإدارة أمر «السياسة الأهلية»، وقبلت بعكس هذا في مجالها حرية البحث والمناقشة، ورحبت بمؤازرة الإرادات الحسنة، فإنه لن يكون من الصعب والعسير التعاون مع المغاربة في بناء «مغرب الغد»، من أجلهم ومن أجلنا كذلك، وهكذا يعطى مدلول حسي

ومعنى حقيقي لكلمات التطوّر والرقي، والنظام والعدل، ومن الضرر والخطأ الاستغناء عن هذا أو ذاك، والفكرة السياسية والفضيلة سيان كلتاهما تقف موقفاً وسطاً، فإذا ما أدرك الفرنسيون هنا هذه الحقيقة فإن المغرب يستفيد قريباً من ذلك أيما استفادة.

هذا، ماكتبته الجريدة الفرنسية المشار إليها: وهو يعبّر عن «وجهة النظر» الفرنسية التي إن دلت على شيء فإنما تدل على جمود وإصرار وعناد في الموقف السياسي الحاضر.

إن تلك الجريدة لم تفاجئنا بما قالت، بل نحن على بينة وبصيرة من النظرية الفرنسية التي تطوّر كل ما في الوجود وبقيت هي جامدة، وإنها لتجعل السياسة الجارية هنا أشبه بالنعامة التي تخفي رأسها تحت جناحها حتى لا ترى ما يسوءها من الحقائق والمرئيات.

يقول لنا الفرنسيون اليوم ما قالوه لنا أمس مرة بعد أخرى وبألفاظ وأشكال أمرها معروف عند الجميع . نعم، يقولون لنا اليوم من جديد: نحن هنا كل شيء ولستم أنتم شيئاً، لهذا فإن الجنرال جوان يعتمد في خطته على فكرتنا السياسية الفرنسية ويجعل أمر المغرب شورى بيننا وبينه، وبهذا أخذنا نخرج من طور الحجر إلى طور الرشد السياسي، ومصير المغرب سيكون كما نريد نحن الفرنسيين الذين اتخذنا هذه البلاد موطناً لنا وفعلنا فيها ما شئنا ونعمل فيها ما نريد وأنوفكم أيها المغاربة راغمة أولاً وأخيراً.

تلك هي وجهة نظر الفرنسيين، وذلك قولهم وموقفهم، أما

وجهة نظرنا وقولنا وموقفنا، نحن معشر المغاربة أصحاب البلاد الأصليين والشرعيين فيتلخّص فيها يلى:

حقاً أيها الفرنسيين إنكم اليوم في بلادنا. لا نقول كل شيء، ولكن شيئاً مهيًا، وذلك بما لكم من قوة ونظام في تصرفاتكم الخاصة والعامة لا بما لكم من فكر وحق. أما إهمال الجنرال جوان لنا كشعب ذي مطامح وحقوق فليس بغريب، لأن الجنرال فرنسي لا يمكن أن يميل إلا للفرنسيين وأشبههم الذين يدبّر معهم أمر سياسته ويشاورهم فيها يكون ومما لا يكون، وأنتم جميعاً متفاهمون ومتضامنون، ولن تختلفوا في «المأمورية» التي عبّر عنها الجنرال في بعض أحاديثه الخاصة بقوله انه أتى ليلعب في المغرب لعباً فرنسيا، واما أن يكون تقرير مصير المغرب تابعاً لإرادة الفرنسيين النازلين بأرضه فهذا ما نترك الحكم فيه للمستقبل...

### [ حذفته الرقابة ]

الدستور وما أدراك ما الدستور، به يكون للأمة شأن في موطنها، ومكانة بين الأمم الحية الراقية ولهذا لا يكون من الغلو إذا ما قلنا أن السياسة التي لا دستور لها إنما هي أمة متأخرة، وكل نهضة تقوم فيها إنما تكون ناقصة ومعرضة في كل حين إلى التعثر، بل إلى أرفاق الجمة.

وإذا قلنا الدستور فإنما نعني به النظام الذاتي والقانوني والأساسي الذي به ينتظم أمر الأمة والدولة والنفر والجماعة، والحاكم والمحكوم، والراعي والرعية، فبالدستور تتقرّر الحقوق

والواجبات، ويعرف كل من الشعب والحكومة ما له وما عليه، وهذا شرط أساسي في حياة كل مجتمع بشري وطيد الكيان محكم النظام مستقيم السياسة موفور العزة.

ونحن، لا نعلم أمة شرقية أو غربية نهضت من غير دستور مقرّر لها، فهو الأساس الذي تقوم عليه الحركات القومية، وهو المحور الذي تدور عليه الانقلابات الاجتماعية والثورات السياسية في الماضي والحاضر. والمغرب في طور نهضته القومية الحاضرة لا يمكنه بحال أن يشذ عن سائر الأمم فيظل اليوم كأمس محروماً من دستور شرعي يضمن حقوق الشعب وحرياته، وينظم علاقته بالسلطة والدولة والحكومة، ويقرر واجباته الكل نحو الكل ويملّك الأمة زمام أمرها، ويجعلها تدبّر شؤ ونها العامة بنفسها أي بواسطة نوابها الشرعين وهيآتها الشورية الدستورية، ومجالسها الحرة الديمقراطية وقد كتبنا سالفاً أنه لا سبيل إلى تسوية القضية المغربية بغير حل مشكلها السياسي، وأول ما يحل به هذا المشكل هو الدستور الذي ينظم أمر الأمة، ويسود فيها الحق والعدل والحرية، وتتوطد أركان العزة القومية والسيادة السياسية.

وإنه لمن الخطأ العظيم في التدبير والسياسة أن تؤسس نهضتنا على غير هذا الأساس، لهذا يتعين على الأمة المغربية الناهضة أن تتجه بعزم وحزم وقوة وثبات اتجاها «دستورياً صريحاً فتطالب معنا بالدستور وتكافح إلى جنبنا وفي صفنا للظفر به قريباً غير بعيد، وكاملاً غير ناقص، وأن الدستور السياسي الذي نريده للأمة ونرفع الصوت علياً بالمطالبة به للشعب يجب أن يكون دستوراً حقيقياً صحيحاً يصير للوطن ميثاقه السياسي، ويصبح في دائرة الحرية

والشورى والديمقراطية القانون الذاتي والنظام الأساسي للمغرب الحر. أما المبادىء العامة التي ينبني عليها الدستور المغربي الجديد، فهي التي تسجلها سائر الدساتير القائمة في الأمم الحية الراقية، وبعبارة يجب أن ينص الدستور الأمم الحية الراقية وبعبارة يجب أن ينص الدستور المطلوب على نظام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية...

### [حذفته الرقابة]

كما يجب أن ينص على سائر الحقوق والحريات الديمقراطية العصرية وباختصار يجب أن يضمن الدستور للمغاربة في وطنهم المساواة أمام القانون والحرية الفردية وحرمة «البيت والملكية» والمراسلة وحرية الرأي والاجتماع والجمعيات والتنقّل وحق التظلم، وكذلك يلزم أن يصون الدستور حرية الصحافة والطباعة والنشر والإذاعة، وأن يمنع مراقبة المطبوعات قبل صدورها. ولا بد للدستور من أن يحفظ أولاً: تعليم الإسلام دين الشعب المغربي ودولته؛ ثانياً: العربية لغة المغرب الدينية والقومية؛ ثالثاً: أصول الملكية الدستورية المغربية.

وفي حال قبول تناول الأمة للدستور تصبح لها حكومة شرعية صحيحة، وبرلمان يمثل الشعب ويتولى تدبير شؤونه والسهر على صالحه العام، ومجالس نيابة مختلفة تعبّر عن صوته وتدافع عن مصالحه، وبهذا وبالحقوق والحريات العامة تتحرّر الأمة من نظم (رقابة) وترتفع عنها حياة الشذوذ وتبلغ رشدها السياسي وتتمكّن من ممارسة حكم نفسها بنفسها وتقرير مصيرها بيدها، ومواصلة

السير حرة طليقة وعزيزة رشيدة نحو أهدافها القومية وأمانيها الغالية وحقوقها المقدّسة التي لا تضيع ولا يمكن بحال أن تضيع كما قال صاحب الجلالة الذي أعطى لشعبه الوفي البراهين تلو البراهين على أنه أحرس الناس على إنالة المغرب كامل حقوقه وحرياته الديمقراطية بواسطة دستور صحيح عادل يخط للمغرب طريق رقيه ونهضته، ويضمن للوطن ما يصبو إليه بحق من حرية وعزة وسيادة.

### لماذا نطالب للشعب بالدستور؟

«الرأي العام»، العدد 12، 2 يوليه 1947

ليست هذه أول مرة يعلو فيها المغرب صوت مناداة بطلب الحكم الديمقراطي الدستوري الذي يعبّر عنه في العربية والإسلام بالشورى. ففي سنة 1937 أقدمت «الحركة القومية» على إعلان العمل بمبدأ الشورى المنصوص عليه في القرآن الكريم وفي سنة الرسول المثلى، وأن الحركة القومية لم تكتف إذ ذاك بتقرير مبدأ الشورى وإدراجه ضمن مبادئها الأساسية، بل حرصت في الشورى وإدراجه ضمن مبادئها الأساسية، بل حرصت في مؤتمرها التأسيسي الأول على وضع برنامج فلسفي سياسي، الجتماعي يكون بمثابة «البيان» و «السجل» لحقوق الشعب وحرياته الخاصة والعامة.

وفعلًا تم ذلك كله واتخذت «الحركة القومية» منذ ذلك الحين ما دعته «بميثاق الحقوق القومية»، الذي تولت جريدة «الدفاع» ـ لسان حال الحركة القومية إذ ذاك ـ نشره وإعلانه للأمة في أعداد متتابعة، وقد جاء ذلك الميثاق، جامعاً في موضوعه، محكمًا في

وضعه صريحاً في قصده ووجهته، كما كان ابتكاراً موفقاً وفتحاً جديداً في تاريخ النهضة الشعبية، والحركة السياسية والمعركة الوطنية في مغربنا المفدى. وقد أشبه ذلك الميثاق في مبادئه العامة ماعرف في تاريخ النهضات القومية، والثورات السياسية، والانقلابات الاجتماعية بـ«بيان الحقوق»، أي حقوق الإنسان والرعية. ومنذ أصبح للشعوب الشأن، وكل الشأن في أوطانها، وتمكنت بنهضتها وثورتها وانقلابها، من فرض وجودها في المجتمع، وتقرير مصيرها في الدولة، والقبض على زمام أمرها في السياسة والحكومة، انتصرت دعوة الحرية والديمقراطية، وفازت أنظمة والحكم والشورى والدستور فوزاً عظيمًا، وأن «ميثاق الحقوق» الذي أعلنته «الحركة القومية» منذ 1937، لصالح لأن يكون مادة غزيرة تامة لدستور أمة تريد نهضة صحيحة موفقة...

### [حذفته الرقابة]

ثم دار الزمان دورته، وتطوّرت «الحركة القومية» فأصبحت \_ منذ سنة كاملة \_ «حزب الشورى والاستقلال»، الذي قامت دعوته على نصر «حق الشعب»، «بقوة الشعب»، «ولصالح الشعب».

وبتأسيس الحزب المذكور تأيدت في المغرب الدعوة إلى «حكم الشورى» الذي هو الحكم الصالح على الإطلاق، فالأخذ به واجب شرعاً وعقلاً وسياسة، وحكم الزمان وإرادة الشعب يتكافلان ويتواطآن في المغرب اليوم \_ كما فعلا أمس في غيره \_ على فرض ذلك الحكم الشورى عن طريق «الدستور عاجلاً أو آجلاً».

وكما أعلنت «الحرية القومية» في سنة 1937، «ميثاق الحقوق» المغربية، فكذلك قرر المؤتمر التأسيسي لحزب الشوري والاستقلال \_ في السنة الماضية \_ المطالبة بالدستور في الوقت المناسب غير متقيد في هذا سوى الصالح العام وقضية المغرب الكبرى التي لا سبيل إلى تسويتها \_ كما قلنا سابقاً \_ إلا بحل مشكلها السياسي عن طريق الشوري والدستور، ولما حان الوقت المناسب ـ في نظر رؤساء حزب الشوري والاستقلال \_ لإعلان المطالبة بالدستور لم يتأخروا ويترددوا لحظة ما في تلبية نداء الضمير والواجب والصالح العام، وقد مهّدت جريدة «الرأي العام» لذلك بالفصل الجديد الذي دشنه صديقى الأستاذ محمد العربي العلمي تحت اسم «حديث الشورى»، ثم بما نشرته صحيفتنا من مقالات قيّمة، أخص بالذكر منها مقالة صديقي، الأستاذ عبد الهادي الشرايبي، وقد تولَّيت في افتتاحية العدد السابق ـ باسم الحزب الإعلان عن المطالبة بالدستور الذي نراه ضرورياً لاحكام أمر النهضة العامة، وتنظيم شؤون الأمة المغربية، وإحقاق الحق وإزهاق الباطل في بلادها.

واليوم نتابع الدعوة بالحق إلى الدستور، وسندأب في المناداة به، وسنتشبث في طلبه إلى أن تناله الأمة فتضمن به سائر حقوقها الطبيعية وحرياتها الشرعية، وتتمكّن به من تأمين حياتها الخاصة والعامة وتوطيد أركان عزتها بالحرية السياسية والسيادة القومية ضمن حدود المغرب الموحّد.

نعم. لقد طالبنا ونطالب بالدستور للأمة المغربية، لأنها في حاجة ماسة إليه لتنظيم أمرها وتوجيه نهضتها، وتحقيق غايتها، وإذا

كان النبهاء والمصلحون من الأمة قد فطنوا في عهد الاستقلال وعصر السلطان عبد الحفيظ \_ إلى ضرورة سن دستور للأمة يجمع شملها ويحكم نظامها، ويصلح سياستها ويوفّر لديها أسباب الرقي الصحيح والقوة الفعّالة، ويحمي حماها في الداخل والخارج. فنحن نلمس أكثر منهم \_ في الوضعية الشاذة التي يوجد فيها المغرب اليوم \_ ضرورة تشريع دستور يرتفع به الشذوذ عن حياة الشعب، ويعتز به الوطن في نهضته وسياسته وسيادته.

وكيف يلتمس الشعب المغربي خلاصه ونجاته مما هو فيه من غير طريق الدستور؟ إنه ليس بمعقول أن يسلك المغرب غير الطريق الطبيعي الذي سلكته الشعوب قبله شرقية كانت أو غربية وبعبارة أنه لمن الغريب أن يريد المغرب التخلص من «حياة الشذوذ» باستعمال الوسائل التي يكون نفسه فيها شاذاً.

وما حياة الشذوذ التي أعنيها إلاّ تلك الحياة الخاصة والعامة التي رامت قلة من المصلحين قبلنا في عهد الاستقلال والإمارة الحفيظية، العمل لإصلاحها بالدستور الذي يجعل أسس الأمة شورى بينها، وإلاّ \_ كذلك \_ الحياة التي فرضت علينا منذ خمس وثلاثين سنة والتي أخرجنا أصحابها مما يدعونه «فوضى».

ولا نكون مسرفين في الحديث إذ قلنا إن أمرنا «فوضى» تحت «نظام شاذ»...

## [حذفته الرقابة]

ولن يخرجنا من هذه الفوضى المخيمة في جميع ميادين الحياة المغربية، ولن يفلتنا من قيد كل نظام شاذ، ولن يرد الحقوق لنا،

ولن يصيّرنا أحراراً وسادة في أرضنا إلّا الدستور الحر العادل.

لقد وصفنا بعضهم بأننا «أمة بدون قانون» وهو أمر واقع لا ينكره إلا من تهوى أنفسهم وتقتضي مصالحهم أن نكون ونظل كذلك، فحيثها نلتفت نجد تلك الحقيقة ماثلة أمام أبصارنا، وحيثها نسير نصطدم بها ونتكبّد من جرائها كل أنواع الحرمان والثبور والأذى...

## [حذفته الرقابة]

إننا بعكس هذا نريد أن تعرض الأمة عن تلك الدعاية إعراضاً تاماً نهائياً، وأن تزيل عن أعينها كل غشاوة ولو كانت من بلور، وأن تبصر الحقائق كها هي لاكها تبدو للناظر بعد التلبيس والتدليس، وأن تلتمس لدائها الدواء الناجع، ولمشكلتها الداخلية حلها النافع، ولنهضتها الطريق القاصد ولا سبيل إلى هذا إلا بالدستور الذي يحوّل فوضانا نظاماً وظلمنا عدلاً وقهرنا حرية، وذلتنا عزة، والاستبداد بالأمر شورى بيننا، وتبعيتنا سيادة. وهكذا بفضل الدستور يبدلنا الله من الخوف أمناً ويتحوّل كل ما في الوطن بعد الوحشة أنساً، وتطيب لنا الحياة حقاً في مغربنا الذي نريد له المجد والسمو والذي هو كله لنا كها نحن له أجمعين.

الغمرات

## [ مقال ] حذفته الرقابة

« الرأي العام » ، العدد 13 ، 9 يوليه 1947 .

الغمرات

# أسياسة غرام أم انتقام؟

« الرأى العام » ، العدد 14 ، الأربعاء 16 يوليه 1947 .

نكتب اليوم في (العملية) الإدارية أنجزتها السلطة الفرنسية أخيراً بالمغرب...

#### [حذفته الرقابة]

وكل ما في الأمر أن (السلطة) أحدثت مناصب جديدة أسندتها إلى موظفين كانوا يشغلون مناصب أخرى. لهذا فالمسألة المتحدث عنها لا تتجاوز في حد ذاتها وحقيقة أمرها (حادثاً إدارياً) كالذي يحدث \_عادة \_ داخل الإدارة وينحصر في إسقاط منصب وإنشاء آخر أو نقل موظف من مكان إلى مكان، أو ترقيته في سلم النظام الإداري العام، ولهذا أيضاً لا يجدر بنا أن نظن أن (انقلابا جوهرياً) قد طرأ على كيان (الحكومة المغربية)، ونقول هذا عن عقيدة واخلاص ومن دون غرض ولا هوى ولو قلنا خلافه لكان من الغرابة بمكان، ولعد غلطاً أو مغالطة. ونحن نرباً بأنفسنا عن

هذا مطلقاً، ولا نتقيد في قولنا وعملنا بغير الصدق والصراحة وبغير الحق الذي هو أحق أن نصدع به ونتبعه ولو كره المبطلون.

والآن نتساءل كيف وقع الإعلان \_ رسمياً \_ عن العملية الإدارية المذكورة، كل من يفتح الجرائد الفرنسية بالمغرب الصادرة يوم السبت خامس يوليوز يجد عناوين ضخمة، وعبارات منمقة ومصطلحات رائعة وألفاظاً رنّانة طنّانة، والكل بحروف بارزة متنوعة هذا من الناحية الفنية الصحافية، أما من ناحية (التقديم) فلنستمع إلى البلاغ الرسمي الذي نريد أن نضعه على (المشرحة) لنرى هل فيه ما يسمن وما يغني من جوع ولنوضح ما عسى أن يكون فيه من (ألغاز) ولنكشف عما يتوارى في زواياه من (خبايا) ومن شأن كل بلاغ رسمي أن يكون ذا ثنايا وزوايا. . .

يخبرنا البلاغ المقيمي \_ ولا يوجد سواه \_ أننا أمام (إصلاح) وإصلاح عظيم ومهم جداً جداً، ويذهب البلاغ كذلك إلى أن الإصلاح برسم \_ ولا ندري أيا الألوان أم في الحجر \_ مرحلة جديدة يقطعها المغرب \_ على سبيل المجاز طبعاً \_ في مجال تطوّره السياسي وبعبارة إن الإصلاح \_ في قول البلاغ الرسمي \_ أدخل أو سيدخل تغييرات مهمة على جهاز وحركة الإدارة الشريفة العليا، ونشفق على القراء فنعفيهم من التفاصيل الواردة في البلاغ حول (الندوبيات) المحدثة بدار المخزن والملحقة بالإدارات الفنية الفرنسية التي بيدها الحل والعقد في مجال اختصاصاتها وإذا اشتبه علينا أمر المندوبين الجدد فالبلاغ يتكفّل بتفهيمنا أن هؤلاء الموظفين منوطون بمأمورية دائمة هي الاستخبار وربط الصلة بين المخزن الشريف والإدارات الفرنسية، ومن هذا يتضح لنا أنهم ليسوا

بوزراء ولا بأشباه وزراء وأنهم هم موظفون ينحصر عملهم في نطاق مهمة محدودة هي الوساطة بين الإدارتين المخزنية والفرنسية.

وبجانب هذا نلاحظ نقصاً كبيراً في الإصلاح المتحدث عنه...

### [حذفته الرقابة]

لأنه اعتبر لازماً، ونعني بذلك إغفال مندوبيتين آخريين هما: المندوبية السياسية ومندوبية الداخلية أو الأمن العام، مع أنه توجد لهما إدارتان كبريان هما: إدارة الشؤ ون السياسية أو الكتابة السياسية في الاصطلاح الجديد، وإدارة الأمن العام. والذي هو أغرب من هذا أن صاحبيها عضوان رسميان في السجل الوزاري الشهير ولسنا ندري هل النقص المشار إليه ناشىء عن مجرد سهو أو عن نسيان . . . مقصود، ولسنا ندري كذلك لماذا لم يعمل الجنرال جوان في هذا بالمبدأ المشهور في علم الحياة والطبيعة والقائل بأن الوظيفة تخلق العضو، ولعل جنابه يجيب عن هذا بقول الشاعر:

تأنَّ ولا تعجل بلومك صاحباً لعل له عذراً وأنت تلوم! وعلى كل حال فالعذر عند كرام الناس مقبول.

ثم لنرجع الكرة فنقول أن ما دعته الإدارة بإصلاح ليس هو كذلك في نظرنا ولا في الواقع وبيان هذا أن العملية الإدارية لم تقتصر على إنشاء مندوبيات، بل إنها ابتدعت أمراً لا يمكن السكوت عنه وهو إدخال رؤساء الإدارة الفرنسية إلى الهيئة الوزارية

المغربية واعتبارهم أعضاء رسميين فيها لهم ما للأعضاء المغاربة وعليهم ما على هؤلاء. وبعبارة كانت في المغرب حكومة مغربية ذات صبغة مخزنية شريفة وإدارات فنية عصرية ذات صبغة فرنسية على رأس الأولى سعادة الصدر الأعظم وعلى رأس الثانية ممثل فرنسا العام. أما اليوم فقد أصبح الأمر بخلاف أو بشكل آخر على الأصح وهو أن الحكومة المخزنية الشريفة استحالت إلى حكومة مزدوجة نصفها مغربي والنصف الآخر فرنسي، كلاهما يمثله عشرة أعضاء والكل يؤلف مجلساً وزارياً تحت رئاسة الصدر الأعظم، باعتباره الوزير الأول أو رئيس مجلس الوزراء، ويجتمع مجلس الوزراء بأتمه أي بسائر أعضائه المغاربة والفرنسيين مرة في كل شهر ولجلالة الملك إن شاء أن يجمع تحت إشرافه ورئاسته الهيئة الوزارية المخزنية بأعضائها القدماء والجدد.

وفوق هذا كله يحتفظ المقيم العام ويختص بثلاث وزارات هي: الخارجية والعسكرية (الأمن العام في الداخل والخارج)، والاقتصاد الوطني، ولهذا ولأسباب أخرى يكون المقيم وزيراً من نوع خاص، فهو لا يحضر بذاته في مجلس الوزراء، بل يبقى وزيراً (فوق العادة)، والجميع ورأيه الرأي وقوله الفصل بلا منازع ولا معارض ونحن لا نريد التعليق على هذه (البدعة) بالسياسة المنكرة بغير كلمة واحدة، وهي أن المغرب لم يتقدّم إلى...

### [حذفته الرقابة]

فأين هذا مما يصبو إليه المغرب الناهض وتقتضيه سنّة النشوء والتطوّر والارتقاء في حياة الأمم.

وليسمح لنا الجنرال جوان بالاعتراض على ما ذهب إليه في خطابه الأخير بمجلس شورى الحكومة، وهو أن الإصلاح الجديد \_ كها سماه \_ قد أحكم نظام الهيئة المخزنية العليا ونصب لدى صاحب الجلالة أداة حكومية دستورية. ونعترض على هذا بأن (الإصلاح)، المذكور لا يمت إلى الدستور...

#### [حذفته الرقابة]

وأولًا وأخيراً لا نفتاً نسائل أنفسنا: ماذا نزل بنا؟ وماذا يراد بنا؟ وإلى أين المصير؟ وهل نحن أمام سياسة غرام أو انتقام؟



الغمرات

## المسيو رماديى يذر الرماد في العيون؟

« الرأي العام » ، العدد 16 ، 30 يوليه 1947 .

في 21 يوليوز الجاري انعقد بباريس اجتماع خاص لدراسة القضايا الأفريقية، وقد بقي الرأي العام يجهل حقيقة ما راج في ذلك الاجتماع الذي اكتنفه كتمان لا ندري أكان السبب فيه أهمية وخطورة القضايا المعروضة على بساط البحث أم بالعكس تفاهتها وخساستها، ومها يكن من الأمر فإننا لا نخالف الحق والصواب إذا ما قلنا إن تلك القضايا وإن اكتسبت أهمية وأدركت شأناً خطيراً في عين الحكومة الفرنسية لا تعد في نظرنا إلا خسيسة تافهة، ولا يمكن أن نعتبرها إلا من المحتقرات، وذلك بالنسبة لجوهر القضية العامة، وما دام لم يقع النظر في الجوهر المذكور فإننا لا نبالي إلا قليلاً بما الأفريقي، وكيف نبالي كثيراً بما هو مجرد عرض وبما ليس من شأنه الأفريقي، وكيف نبالي كثيراً بما هو مجرد عرض وبما ليس من شأنه أن يدخل أي تغيير جوهري على الوضعية الحاضرة التي يزداد أمرها كل يوم تفاقاً دون أن يوفق المسؤ ولون عنها من الفرنسيين لتداركها بما فيه رضى الحق، ومغير الشعب، وصلاح الحكم والسياسة؟.

كل ما رددت صداه الصحف عن اجتماع باريس هو أن المسؤولين عن السياسة الفرنسية بالشمال الأفريقي، تحدّثوا عن أعمالهم المسماة بالإصلاحية بغاية الثناء والتنويه والإعجاب، وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على تفاؤل...

## [حذفته الرقابة]

وإذا قلنا التفاؤل، فلسنا نعتقد أنه مصطنع عند أصحابه من الرسميين، بل بالعكس نظن أن القوم...

## [حذفته الرقابة]

ومقتنعون بوجهة نظرهم ولو خالفت الحق والصواب، ومطمئنون على أنفسهم وأمورهم كلها وإن أدرك الموقف درجة قصوى من الشدة والحرج، فهم والحالة هذه ينقادون للتفاؤ ل مبدئياً وعملياً، وأولاً وأخيراً حتى...

#### [ حذفته الرقابة ]

ونعترف أن شعبنا هو الذي يؤدي ثمن ذلك التفاؤل الرسمي وعلى حسابه تقع تلك التجارب التي ليس لها من الإصلاح إلّا الاسم، وحقيقة أمرها إنها «مناورات» و «ألاعيب» سياسية تمليها وتستغلها أغراض الدعاية...

#### [حذفته الرقابة]

في الداخل والخارج.

ولا أدلَّ على هذا من حديث رئيس الوزارة الفرنسية المسيو ماديي عما دعاه بالإصلاحات السياسية في شمال أفريقيا، فقد

أفضى صبيحة الخميس 24 يوليوز إلى الصحفيين بحديث مستفيض عن المرحلة الأولى في سبيل تحقيق «الوحدة الفرنسية»، وقد عنى بهذا ما بوشر أو سيباشر من التغيير الطارىء على جهاز الحكم الخاص بكل قطر من أقطار الشمال الأفريقي، ويعد هذا في نظره مرحلة جوهرية تقطعها في مجال تطوّرها واتجاهها نحو رشدها السياسى.

هذه ألفاظ وعبارات رائعة تروق الناس كثيراً، ومن شأنها أن تضلهم ضلالاً بعيداً، وأنه لمغبون وشقي حقاً من سحرته نغمتها، وغوته بهرجتها، وقنصته شبكتها فأصبح يتوهم أن الألفاظ والعبارات تكفي في تسوية القضايا وحل المشاكل.

بدأ المسيو رمادي بحديثه عن تونس، ويظهر أن الهيئة الوزارية المحدثة بها أخيراً أخذت صبغة جدية أكسبتها قيمة فعلية يعسر إنكارها. فقد أسندت مهمة تشكيل الوزارة الجديدة إلى شخصية تونسية حرة مشهورة بميلها إلى التجديد ودعوتها في اعتدال إلى تغيير الوضع الحاضر بما يناسب العصر ويحقق النهضة بالعلم والأنظمة الدستورية الديمقراطية، وتلك الشخصية تتمتع بنفوذ وسمعة حسنة في سائر الأوساط التونسية، وقد تركت لها حرية اختيار الشخصيات والذوات المؤلفة منهم الوزارة الجديدة التي سيدشن بتأسيسها عهد الإصلاح، وتوجيه القطر التونسي نحو المصير الذي ينشده له بنوه المخلصون الأوفياء. فانتخاب تلك الشخصية لتأليف الحكومة التونسية الجديدة، وتركها حرة مختارة في القيام بهذه المهمة الكبيرة، كلاهما مهم وعظيم جداً سواء في حد

ذاته أو في آثاره ونتائجه القريبة والبعيدة، وتلك تجربة تعد بحق الأولى من نوعها بالشمال الأفريقي، وإن لها ما بعدها.

ثم تحدّث المسيو رماديي عن المغرب فقال: إن المشاكل السياسية فيه هي عين التي توجد بتونس، ولكن الوضعية التي تقوم عليها هنا تغاير كثيراً الوضعية التي لها هناك. وقد قال هذا وتابع الحديث بما هو الغموض والالتباس والارتباك، فلم ندرك والحالة هذه غور ما قال وتحدث به، وعلى الأصح والحق يقال لا نريد أن ندرك شيئاً من ذلك لأنه مجرد اللغو في القول والسياسة، وكل ما استفدناه من ذلك مبلغ العبث بمصيرنا كأمة، إذ كيف تكون المشاكل السياسية في المغرب هي نفسها في تونس ولا يرام حلها هنا بنفس الوسيلة المعقولة التي استعملت هناك؟. أما قول المسيو رماديي ان الوضعية مختلفة فنعده من باب المثل القائل: لا يعدم مانع علة، أو نجري عليه القول المشهور فنقول: إنها أضاليل مانع علة، أو نجري عليه القول المشهور فنقول: إنها أضاليل

## [حذفته الرقابة]

وليس بصحيح أن تكون نتيجة التغيير الحكومي الجديد نصب حكومة حقيقية يعتبر الصدر الأعظم قطبها الأساسي، وليس بصحيح كذلك أن الصدر الأعظم وحكومته سيتحمّلان في الوضعية السياسية الحديثة أية مسؤ ولية مباشرة في تسيير دولاب الدولة المغربية، إذ كيف يمكن هذا والسلطة الفرنسية المتصرّفة ما تزال قائمة تتمتع بسائر خصائصها وامتيازاتها، بل إنها ستكون في الحكومة الخليطة الناشئة ذات تأثير مباشر قوى جداً، وهذا ما عناه

المسيو رماديي بقوله: إن شكل الحكومة المخزنية التي كانت بطليعتها ناقصة وغير مسؤولة سيقع تعويضه بنظام حكومي يتناسق فيه النفوذ الفرنسي والنفوذ المغربي معاً، فالحكومة المغربية التي كانت لها شخصية مستقلة وحيثية قائمة تنقلب اليوم إلى حكومة مزدوجة أو مختلطة، وذلك باسم الإصلاح المنشود أو النفوذ المنسق أو ما شئت من العبارات التي لا تدل على أكثر من نفسها. وبهذه المناسبة نؤكد مرة أخرى أن المشكلة السياسية لا تنحصر في دائرة الفاظ ولا تخص أشخاصاً، بل ترجع في جوهرها إلى مبادى وأصول...

#### [حذفته الرقابة]

والحكومة الفرنسية \_ فيها يظهر \_ ما تزال تصر إصراراً على ترك المشكلة السياسية في المغرب بدون حلها الطبيعي، فهي كلها رامت النظر في تلك المشكلة عمدت إلى عرضها دون الجوهر واعتبرت المسألة مسألة ترضيات وأشخاص لا مسألة حق ومصلحة شعب بأجمعه. والحكومة الفرنسية التي لها مشاكل بالمغرب لا يمكن أن تحل هذه المشاكل مع نفسها...

[حذفته الرقابة]

V		

الغمرات

## الوزراة. . . على المشرحة

« الرأى العام » ، العدد 17 ، الأربعاء 7 غشت 1947 .

لم تشأ الحكومة الفرنسية أن تبرز إصلاحاتها السياسية في الشمال الأفريقي إلى حيّز الوجود دون أن تقيم لها دعاية صاخبة وتعلن عنها بما فيه جعجعة مزعجة، وطنطنة مهوسة. وقد نشأ عن هذه الضجة في الصحف والأندية من اللغط والغلط والمغالطة ما لبس الحق بالباطل وأساء فهم الأشياء، وضلل كثيراً من الأفكار، وأقلق الرأي العام في البلاد وما كنا لنأبه لتخرصات وأراجيف الصحف الفرنسية ولا لنكترث لقالها وقيلها، ولا لنبالي بدعاويها وشروحها وتعاليقها، لولا أن هذه الحركة القلمية كانت كلها تدور حول مسألة جوهرية، بل حيوية للوطن وأمته، وحاسمة من حيث توجيه النهضة السياسية العامة وتقرير مصير الحكم والسلطة في الدولة المغربية، ولولا أن تلك الحركة استندت إلى مصادر رسمية من بلاغات حكومية وتصريحات وزارية. وإذا استطاع الإنسان أن يعتمد صيغة البلاغات الرسمية في معرفة

الأشياء فإنه لا يستطيع أن يعتمد التصريحات التي يدلي بها الرسميون في ندوتهم الصحافية لأنها تصدر في الجرائد غير متطابقة، وهذا ما وقع فعلاً لحديث رئيس الوزارة الفرنسية عن الإصلاحات السياسية المفروضة في تونس والمغرب. وفي مقالنا اعتمدنا رواية الصحف الفرنسية بالمغرب، ثم تبين لنا بعد ذلك أن أتم وأكمل صورة لذلك الحديث هو ما نشر بجريدة (العالم) الباريسية، وهي شبيهة بالرسمية لصلتها الوثيقة بوزارة الخارجية ولما اشتهرت به من الثبت والحرص على تمحيص الأخبار السياسية، وقد رأينا أن نعود إلى حديث المسيو رماديي لنوفيه حقه من البحث والنظر ولنتعرف وجهة نظر الحكومة الفرنسية فيها أحدثته في نظام دولتنا من التغيير.

قال م. رماديي ان ما أنجز من الإصلاح في تونس والمغرب أدى إلى تكوين حكومة، وقد أوضح أنه لم يكن فيها قبل هذا ما يشبه حكومة من طراز عصري، إذ كان في تونس (منيستر)، أي وزراء بينها لم يكن في المغرب سوى (فزير) أي وزراء، ويظهر من هذا أن لفظة وزير بالفرنسية تختلف معنى عن لفظة وزير بالعربية. ولعل الأولى أعظم شأناً من الثانية في نظر الحكومة الفرنسية، والحقيقة أنها من الأسهاء التي لا مسميات لها، وأنها من قبيل قول الشاعر:

ألقاب مملكة في غير موضعها كالهر يحكي انتفاخاً صورة الأسد

والذي يهمنا تسجيله هنا هو اعتراف رئيس الحكومة الفرنسية بأنه لم تكن في المغرب قبل هذه الساعة حكومة من طراز عصري،

وهذه حجة لنا على السياسة التي تساس بها البلاد منذ خمس وثلاثين سنة، ثم أبان المسيو رماديي أن الإصلاح الوزاري ليس واحداً في تونس والمغرب، فهو يكتسي في تونس صفة أساسية، ويتخذ مظهراً سياسياً، وقد روعي في تكوين الوزارة التونسية الجديدة تمثيل مختلف الاتجاهات والنزعات التي يتألف منها الرأي العام التونسي.

أما المغرب فقد قال رئيس الوزارة الفرنسية أنه أكثر استقلالاً في كيانه ووضعيته من تونس، وفسّر ذلك بأن المغرب لا يزال محتفظاً بخصائصه أي بأنظمته القديمة، ولكنه على أبواب التطوّر العصري وإذا كانت حكومة المخزن كها قال رماديي قد تجمّعت وتمثّلت في شخص الصدر الأعظم منذ أكثر من أربعين سنة، أي منذ مؤتمر الجزيرة، فإنه لا يسوغ بحال أن يظل سعادته هو وحده الحكومة، وقد تنبّهت الحكومة الفرنسية لهذا سنة 1947 وكان خليقاً بها أن تتنبه له سنة 1912، وأخيراً تحدّث المسيو رماديي عن تداخل الإدارات الفرنسية والمغربية في بلادنا وقال: إن ذلك سيضمن من الأن التعيين خليفة مغربي لكل رئيس إدارة فرنسية، وزعم الرئيس بأن هذا تطوّر عظيم، وأن من شأنه أن يجعل من المغرب دولة عصرية.

ونحن إن وافقنا المسيو رماديي على ما قال واعترف به من أنه لم تكن لنا حكومة مغربية صحيحة، وإنما كان لنا بعض وزراء من نوع خاص، وأن الهيئة المخزنية احتفظت بشكلها القديم، وأن أمرها كان متجمعاً في شخص الصدر الأعظم ومتفرّعاً عنه، وأنه لا يسوغ مطلقاً أن يبقى جنابه هو وحده الحاكم بأمره في الدولة والسياسة. إن وافقنا على هذا فلا يمكننا أن نوافق على ما يشعر في

حديث المسيو رماديي بأن شيئًا من هذا قد تغير الآن بسبب الإصلاح الطارىء على شكل الهيئة المخزنية، وبالأخص لا نستطيع ولا نريد أن نوافق على ما ذهب إليه رئيس الوزارة الفرنسية للعلال من أن التداخل الإداري المغربي للفرنسي تطوّر عظيم، وأن من شأنه أن ينظم في المغرب دولة عصرية. وغني عن البيان أن ذلك التداخل رجوع بالمغرب إلى الوراء، أو تقدّم به ولكن إلى الهاوية، لا قدّر الله ولا سمح بذلك أبداً.

والآن وقد قلنا كلمتنا في تصريح المسيو رماديي، كما أثبتته عميدة الصحافة الفرنسية. فقد لـزم أن نرجـع إلى النصوص التشريعية \_ كما قال البلاغ الملكي \_ لنبحث على ضوئها أمر الإصلاحات الطارئة على هيئة الحكومة المغربية، وأول مانسجله بارتياح واطمئنان قول جلالة الملك في البلاغ الشريف أن المديرين الفرنسيين لا يزالون كما كانوا في الماضي موظفين فنيين للحكومة المغربية، وأن المندوبين المغاربة الجدد هم نواب الصدر الأعظم وليسوا بخلفاء لأولئك المديرين الفرنسيين، كما ورد في تصريح رئيس الوزارة الفرنسية، فلم يبق، مع هذا أي إشكال في أمر المندوبيات الجديدة، وليس لنا أن نعتمد غير قول المشرع السياسي الذي هو الآن صاحب الجلالة الذي قلَّدته الأمة زمام أمرها وائتمنته على حقها ومصيرها، والذي نعلم يقيناً أنه حريص كل الحرص على أن يسير حثيثاً بالشعب الوفي نحو تحقيق أهدافه العليا، وتقرير مصيره في دائرة الحرية السياسية والسيادة القومية، وعلى أساس نظام الشوري وحكم الدستور.

وأملنا أن تعمل الحكومة الفرنسية بدورها مايرتفع به

الإشكال الناشىء عن تصريح رئيسها، ويتعزز به بيان وتوضيح البلاغ الملكي ويتلافى به كل خلاف أو ما يشبه الخلاف بين وجهتي النظر المغربية والفرنسية.

ونريد الآن أن نقف وقفة عند الظهائر التي صدرت بتنظيم الهيئة المخزنية.

فالظهر الأول يقرر أن المخزن الشريف هو الذي يقوم بإدارة شؤون المملكة المغربية تحت سلطة الجناب العالي بالله، وهذا يقتضى أن تكون في المغرب حكومة صحيحة في تركيبها، تامة في كيانها، حرة في تصرفها. وبعبارة حكومة ذات كفاءة ونفوذ وسلطة ومسؤ ولية في جميع مجالات اختصاصها، وهذه صفات وخصائص لا بد من أن تتوفر في كل هيئة تتوليّ تدبير السياسة والحكم في الأمة، كما يقتضي نص الظهير أن لا يشارك أحد المخزن الشريف إدارة شؤون المملكة، وبينها يقرّر الظهير أن إدارة شؤون المملكة من اختصاص المخزن الشريف. يلاحظ أن الهيئة الوزارية المغربية قد احتفظت بشكلها القديم القائم على صدر أعظم ــ وهذا يذكر بدولة آل عثمان \_ ووزير عدلية، ووزير أحباس، ومدير تشريفات، ونائب بقسم التعليم. بل إن الفصل الثاني من الظهير يؤكد استمرار هؤلاء الوزراء على القيام بالاختصاصات التي هم مطوقون بها، وهكذا بقي القديم على قدمه واحتفظ بصورته الأولى. أما الصدر الأعظم فلا يزال محتفظاً بجميع اختصاصاته، وقد أكَّد المسيو رماديي أن الحكومة الفرنسية لا تفكر في النيل من تلك الاختصاصات وما ينتج عنها من نفوذ وسلطة وبسبب هذا كله

يتجمّع النفوذ والسلطة اليوم كأمس في يد الصدر الأعظم الذي يظل كل شيء في الحكومة المخزنية. وهذا مخالف لما ذكره رئيس الوزارة الفرنسية من أن الصدر الأعظم لا يمكن أن يبقى كذلك في النظام الجديد، وعلى أساس أن الصدر الأعظم هو الجامع للسلطة التنفيذية المخزنية التي أحدثت المندوبيات، وهو الشيء الجديد في التغيير الطارىء على الحكومة الشريفة. ومما يلاحظ أنه لم يسمح بأن يكون للصدر مندوبون في جميع الإدارات الفنية الفرنسية كالإدارة السياسية، وإدارة الأمن العام، أو الداخلية، كما يلاحظ أن للصدر مندوباً واحداً في إدارتين اثنتين هما: الأشغال العمومية والبريد. وإذا سأل سائل لماذا لم تحدث وزارات بدل المندوبيات؟ أجبناه بأن السياسة الحالية في المغرب لاتسمح بأن يكون رؤساء الإدارة الفرنسية تابعين لوزراء مغاربة، بينها يسوغ العكس في نظر تلك السياسة، بل هذا ما وقع باسم ما أسند إلى المندوبين من مأمورية ربط الصلة بين الصدارة العظمى ومختلف الإدارات الفنية الفرنسية. والخلاصة إن التنظيم الجديد حافظ على الشكل القديم للحكومة المخزنية التي بقي الصدر الأعظم عمدتها الكبرى، وكل ماحدث أن رئيس الحكومة الفرنسية سيقوم بوظيفة بمؤازرة المندوبين الذين هم منه وإليه.

ثم تقرّر بصفة رسمية إحداث مجلس وزاري يجتمع تحت رياسة صاحب الجلالة كلما اقتضاه نظره الشريف. وهذا المجلس يضم الوزراء والمندوبين، وأن مجلس المندوبين الفرنسيين يجتمع تحت رياسة الصدر الأعظم مرة في كل شهر، ويظهر أن هذا

المجلس هو الذي سيكون العدة في تدبير الشؤون العامة. والبدعة التي ابتدعها النظام الجديد هي إدخال رؤساء الإدارات الفرنسية في الهيئة الوزارية الكبرى، وهذا مخالف لما جرت عليه سياسة الحكم بالمغرب فيها مضى وبه تقرر مبدأ السلطة المزدوجة في الـدولة المغربية، وذلك بصفة شرعية رسمية. فبالأمس كان المديرون الفرنسيون يباشرون أعمالهم بعيدين عن حكومة المخزن... [ حذفته الرقابة ]



الغمرات

## في سبيل الدستور!..

«الرأي العام»، العدد 18، 20 غشت 1947

لا جدال في أن القضية المغربية أصبحت منذ أشهر تشغل الرأي العام الفرنسي، فلا تكاد توجد صحيفة أو مجلة في فرنسا وملحقاتها لم تلتفت لقضيتنا بما فيه الحق والباطل، والغث والسمين. وإثارة القضية ولو بهذه الصفة يكسبها رواجاً وانتشاراً، ويفرضها بالتدريج على الأنظار، وفي هذا لنا من الربح الأدبي، والفوز المعنوي، ألا يحتاج إلى عرض وبيان.

وقلما تبرهن الصحافة الفرنسية في حديثها عن القضية المغربية على علم ودراية، وخبرة وبصيرة ونزاهة وإنصاف، بل كثيراً ما يتحكم في حديثها الغرض والشهوة، وتنقاد في خطتها للعصبية الجنسية والنعرة الاستعمارية، والنزعة الإبليسية: ومثال هذا نجده في جريدة لابطاي (المعركة)، التي اشتهرت بسفهها وخستها واسفافها.

ونحن لا نريد أن نقف ولو قليلًا عند الاعتراضات التي تروّجها الصحف الرجعية الفرنسية وتحاول أن تمسخ بها الحقائق، وتدحض بها الحجج القوية التي تقوم عليها دعوتنا إلى الحق بالحق، ولكننا نرى من المناسب، بل من الضروري أن نمحص موقفنا في مسألة الديمقراطية والاستقلال، وكثيراً ما تتناولها الصحافة الأجنبية، وترى فيها رأياً فاسداً، وتتحدث عنها بالهذيان، وإليك كيف تفهم تلك الصحافة الديمقراطية والاستقلال بالنسبة إلينا.

أمامي الآن صحيفة فرنسية تقول ما هذا الاسقلال؟ إن هو إلاّ رجوع إلى الوراء، وانقطاع كل عمل، وإهمال الفلاح وكل ضعيف وترك حبلها على غاربهم، الديمقراطية، لا سبيل إليها الآن وكل ما يمكن أول الأمر القيام بتربية العربي تربية مدنية وطبع الصورة الأولى منها في ذهنه، ولكن في الدائرة المحلية لا في المجال القومي العام، ولهذا لا سبيل إلى التفكير في إحداث مجلس وطني نيابي يكون ميداناً لضياع الوقت في فضول الكلام والسباب والشتائم، كما يقع في البرلمان المصري، وفي الوقت نفسه تشاهد البلاد الحصومات الطائفية، وتعاني ويل النزعات والمطامع وأنواع الشره التي تثور ثائرتها في كل مكان.

هذا قول الصحيفة الفرنسية المتحدّث عنها، وكم لقولها من نظير في الصحافة الأجنبية التي تجهلنا أو تتجاهل حقيقة أمرنا... [حذفته الرقابة]

ونحن لانتعجب من رأي الصحافة الرجعية الفرنسية في . . .

#### [حذفته الرقابة]

وديمقراطيتنا المنشودة ؟ ولهذا لانكلّف أنفسنا عناء تسفيه ذلك الرأي الذي هو السفه نفسه وعين الضلال والباطل، ولكن \_ والحق يقال \_ لا نتمالك عن استفظاع نظرية . . .

#### [حذفته الرقابة]

وإنها لجميلة حقاً لأنها ترتكز على الحق والعزة والكرامة، وتؤسس على العدل والحرية والسيادة.

الآن وقد وقفنا على مذهب الفرنسيين \_ صحفيين وحكوميين \_ في الاستقلال والديمقراطية يتعين علينا أن نقول فيها كلمتنا:

إن حزبنا \_ منذ تأسس في العام الماضي \_ اتخذ وجهته السعي بجميع الوسائل في سبيل الغايتين اللتين يفصح اسمه عنها وهما: الشورى والاستقلال، فهما مظهران أساسيان، بل ركنان عظيمان تقوم عليهما قضية المغرب الكبرى، وبعبارة نعتبر أن هذه القضية لا يمكن أن تحل حلًا كاملًا نهائياً...

## [ حذفته الرقابة ]

وندقق العبارة فنقول: إن القضية المغربية الراهنة تضع على البساط مشكلتين إثنتين إحداها داخلية والأخرى خارجية. فالداخلية تقوم بين الحاكم والمحكوم، والشعب والدولة، ومنشؤها الاستبداد والحكم المطلق، وعلاجها الحرية والحكم النيابي، وهو ما يسمى في الإسلام بالشورى، وفي اصطلاح السياسة الحديثة

الديمقراطية والدستور، وحقيقة الدستور أنه ميثاق يربط الأمة بالحكومة وينظم علاقة الراعي والرعية، ويضبط مالكليها من حقوق وما عليها من واجبات. وبهذا ينتظم أمر الأمة، وينتفي عن حياتها الخاصة والعامة كل ظلم واستبداد وما إليها من التصرفات الشاذة، والخارجية يقوم بين الوطن الذي يسيطر عليه...

#### [حذفته الرقابة]

وحل تلك المشكلة يتم على أساس الانفصال أو التحالف طوعاً واختياراً.

ومن هذا يتبين أن حزبنا محق كل الحق في اعتبار المسألة المغربية ذات عنصرين أساسيين، ومظهرين متلازمين، وحلّين متضامنين هما: الدستور...

### [حذفته الرقابة]

فبالأول تسوى المشكلة الـداخلية وبالثاني تحـل المشكلة الخارجية، ونحن نطالب بهما ونعمل لنيلهما معاً.

وحيث أن الحكومة تشتغل اليوم بما يسمى عندها بالإصلاح الداخلي، فمن الطبيعي أن نعني أمر الدستور، ونضع مسألته على البساط، ونطالب به للأمة كنظام أساسي لحياتها، وميثاق يضمن حقوقها وحريتها، ومنهاج تتخذه في استكمال تربيتها المدنية ونضوجها السياسي، فلن يكون في المغرب إصلاح داخلي حقيقي إلا يوم يظفر الشعب بالدستور...

## [حذفته الرقابة]

وبديهي أن القصد الأساسي من الدستور...

#### [حذفته الرقابة]

والحريات الديمقراطية، وتمكينها من وسائل النهوض والارتقاء والسيادة وتمليكها زمام أمرها لتقرّر مصيرها وتدبّر شؤونها حرة مختارة، وعزيزة أبية. وبعبارة أن الدستور ضروري للمغرب في الطور الذي يجتازه والمرحلة التي يقطعها اليوم في مسيرة نحو الهدف القومي الأكبر، وكيف لا يكون الدستور ضرورياً لأمتنا وهي تعاني الأمرين...

### [حذفته الرقابة]

ونحن لا نطالب بمجرد دستور، بل نريد أن تظفر الأمة عاجلًا بدستور تتوفر فيه جميع شروط الحق والحرية والعدالة والديمقراطية، وهذا هو الدستور الذي يستطيع أن يتمتع شعبنا البئيس المنكود بما تمس حاجته إليه من حياة النظام الشامل، وإذا تم هذا \_ ولا بد أنه سيتم وسيتحقق \_ فإنه سينشأ في المغرب ديمقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية، تمكّنه من حل مشاكله الداخلية على أساس الصالح العام. ورب قائل يقول: إنه لا سبيل إلى نيل الدستور...

#### [حذفته الرقابة]

والعقل والواقع يكذبان ذلك القول الذي لا يصدر إلا من غبى أو متغاب، وخير دليل على صدق رأينا السياسي هو ما جرت

عليه الأمم قبلنا شرقية وغربية من السعي في سبيل الدستور الذي به تحرّرت داخلياً...

#### [حذفته الرقابة]

وهكذا كان الدستور لها نظاماً وقوة، وصار عدتها الكبرى في سبيل الجهاد السياسي، وعمدتها العظمى في تقرير مصيرها وتثبيت سيادتها الكاملة في الداخل والخارج.

والدستور نوعان: ممنوح، وموضوع. أما الأول فيعطيه الملك لرعيته، وبهذه المناسبة نكرر ما قلناه سابقاً وهو أن صاحب الجلالة ملك المغرب حريص على أن ينال الشعب الدستور الذي يطمح إليه بحق وعن جدارة واعية، بل نفهم من خطب وتصريحات جلالته كامل استعداده لمنح شعبه الوفي دستوراً لا يقل عن أرق الدساتير في الشرق العربي، الذي نتخذه خير قدوة في نهضتنا العامة التي تشبه نهضته في الدين والثقافة والاجتماع والسياسة، فنحن كنا ولا نزال وسنظل متجهين بأرواحنا نحو مكة والمدينة وبأفئدتنا نحو دمشق و بغداد والقدس...

#### [حذفته الرقابة]

وأما الثاني أي الدستور الموضوع فيتولاه نواب الأمة بصفتهم مجلسها التأسيسي، وهذه أفضل طريقة في سن الدستور، ولكن الطريقة مألوفة في حياة المماليك، ولها كذلك قيمتها وفضلها...

#### [حذفته الرقابة]

## والثاني إنصاف الشعب المغربي في حقه كاملًا غير ناقص. . . [حذفته الرقابة]

في الموقف السياسي، بل هو أقرب وأضمن وسيلة يتوسّل بها إلى استمالة النفوس وامتلاك القلوب، وأخيراً ليس لنا أن ننصح السياسة الفرنسية أي مسلك ينبغي أن تسلكه، ولكن دلّ على عاقل اختياره.



الغمرات

## ليهنئك الاستقلال أيتها الهند المجاهدة

« الرأي العام » ، العدد 19 ، 20 غشت 1947 .

وليلة القدر خير من ألف شهر، تنزّل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر، سلام هي حتى مطلع الفجر احتفل المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها بليلة 27 رمضان 1366 احتفالاً دينياً قدسيا، واحتفلت بها الهند المجاهدة احتفالاً سياسياً رائعاً، لأن في منتصف تلك الليلة ودّعت الأمة الهندية عهداً واستقبلت آخر، وحطمت أغلال الأول وتتوّجت بأكاليل الثاني، ونزعت عنها ذل الاستعمار والاستبداد وتقمّصت لباس العز بالحرية والسيادة والاستقلال، نعم. كانت ليلة 27 رمضان أو 15 غشت خاتمة عراك طويل شديد وفاتحة سلام وادع شامل، وكانت برهة طوي فيها طوي فيها مبحل ماض تربوا أتراحه على أفراحه ونشر فيها سجل مستقبل يرجى أن يكون خيره أعظم من شره، وكانت ساعة تاريخية انهزم فيها باطل المسيطرين أمام حق المستخدمين، وطأطأ فيها الغالب رأسه أمام المغلوب، وصار فيها مغلوب الأمس غالب اليوم وسيد الغد، ولله في خلقه شؤون، والعاقبة للمتقين.

شهدت ليلة 27 رمضان أو 15 غشت حادثاً تاريخياً عظيمًا ارتج له العالم بأسره، وسمع له دوي في أقطار المعمورة، وكانت له رنة أية رنة، وكان له ذكر طنان في نفوس الأمم واسراء الإنسانية شرقاً وغرباً.

في تلك الليلة بدأت الهند تاريخها الجديد الذي خرجت فيه من الظلام إلى النور، وانتقلت فيه من الضعة والانقياد في الحكم إلى الأجانب وسيطرتهم الاستعمارية، إلى السؤدد وحكم نفسها بنفسها لا حسيب لها ولا رقيب.

كانت الهند أمس مستعمرة وأمبراطورية مسخّرة في سبيل الإنكليز، فأصبحت اليوم دولة حرة مستقلة هي والانكليز في الحق سواء.

وكان ملك الإنجليز أمس أمبراطورها المفروض فصار اليوم حليفها المقبول، ونصيرها المرغوب، إنه لحادث اهتزت له الهند فرحاً وطرباً وحماساً، وإنه لنبأ لو تعلمون عظيم؟ من كان يحدث نفسه فيها مضى بأن انكلترا ستتخلى عن الهند التي أصبحت منذ زمن طويل الركن الأكبر في أمبراطوريتها العالمية العتيدة؟ من كان يحدّث نفسه بأن مشكلة الهند الكبرى ستجد لها انكلترا حلاً يرضاه الهنود والإنكليز جميعاً، وينتصر به حق الأولين ولا يخذل به صالح الأخرين؟ إنه، والحق يقال، حل ماهر أظفر الهند به صدق الجهاد، والتضحية، والثبات، والدربة في السياسة وأعانتها عليه الخهاد، والتضحية، وللبات، ومرونتهم، وفراستهم البصيرة وبعد النظر، واستعدادهم للتنازل والإنصاف في وقتها المناسب. وبهذا

يرضون صاحب الحق في حقه، والطالب في مطلوبه، ويربحون ما قد يخسرونه بالعناد والصلابة في الموقف وبالتسويق والمماطلة، والمنازعة والممانعة، والملادة والمماحكة في تصفية الحسابات وفصل القضايا، وتلك أشياء تتنافى وطبيعة الإنكليز، وكم رأيناهم يتحاشونها في تسوية المسائل وحل المشاكل، وذلك ما جعلهم أمس واليوم أساتذة بدون مزاحم ولا منازع في سياسة الأمم وقيادتها، ونحن إذ ننوة بخصال الإنكليزي وما يثنى على أساليبه لا نغفل مساوئه ولا ننسى ما ارتكبه أحياناً مع الشعوب المغلوبة على أمرها من عنف وعسف، ومكر ودهاء، وبطش وفتك، ولكن الأشياء بخواتمها كما يقال وجدير بنا \_ بعد هذه التقدمة \_ أن نلقي نظرة عجل على جهاد الهند في سبيل حريتها واستقلالها، وفي هذا لنا خبرة وعظة كبرى.

نشبت الحرب العالمية الأولى فلبت الهند نداء الانكليز، وناصرتهم بالرجال والأموال والخبرات ولم تبخل عليهم بالدماء التي سالت جداول وأنهاراً في سبيل القضية المشتركة المقدسة، قضية المثل الأعلى والحق والعدالة والحرية. وقد انتشت الهند إذذاك بنشوة الأمل وشملها الرجاء وحسبت أنها قاب قوسين أو أدنى من حقها الضائع وحريتها المسلوبة، وكلما تقدّمت الحرب في اوروبا وانتشرت قوى الإيمان بالحرية في آسيا عامة والهند خاصة، وقد ظنت هذه أنها أثناء الحرب كانت تقدّم للانكليز ثمن حريتها، كما حسبت أن الوعود التي كانت تبذل لها لن تلبث أن تنقلب حقائق يسعد بها بعد الحرب أشقياء ما قبلها، ثم ظهر الرئيس ويلسون بمبادئه الرائعة الخلابة التي قوامها حق الشعوب في تقرير مصيرها وحكم نفسها الخلابة التي قوامها حق الشعوب في تقرير مصيرها وحكم نفسها

فثملت بها الشعُوب المستضعفة وأخذت بها أخذاً وحسبتها وحياً يوحى وفي طليعة تلك الشعوب الهند التي أيقنت أن ساعة حريتها واستقلالها قد أزفت.

ثم أعقبت الأمال الجسيمة خيبة عظيمة؟ ذلك أن المؤتمر الوطني الهندي طلب في نوفنبر 1917 وفي غشت 1918 التعجيل بإدخال الحكم النيابي إلى الهند ولكن انكلترا لم تفهم الأشياء هكذا، فمانعت ماشاء لها هواها. إذ ذاك ثارت ثائرة الهند سخطاً على الانكليز وغضباً لحقها المغصوب، فما كان من الإنكليز إلَّا أن قابلوا تلك الحركة الشعبية بسياسة الضغط والأحكام الشاذة عن طريق القوانين العرفية الاستثنائية وقد سنت لزمن الحرب واستمرت بعدها لقمع الحركة المطالبة التي اشتدت بقدر ما أصاب الهنود من خيبة ويأس. ولكن شيئاً من ذلك لم يفت في عضد الشعب المجاهد، بل تطوّرت حركته إلى ثورة كانت فاتحتها فاجعة مدينة «أمر ستار» التي أزهقت فيها مئات الأرواح البريئة وسقط فيها الأف من الجرحي، الأمر الذي هز الهند من أقصاها إلى أقصاها فكانت تغلى كأنها المرجل، في تلك الآونة ظهر على مسرح السياسة الرجل الذي قدّر له أن يجسم في نفسه الهند اليقظة المتحفزة ويشخص وثبتها القومية التحريرية ويهديها في نهضتها سواء السبيل. ذلك الرجل هو المهاتما غاندي الذي تزعم جيش الثائرين ليصرفهم عن الثورة العنيفة الصاخبة ويصرفهم عن الشدة التي لا يعترف ضميره بشرعيتها. ومنذ تسلم زمام قيادة الجماهير الحانقة المهتاجة وهو يدعوها إلى عدم المقاومة بالشدة والقوة، أي إلى المقاومة السلبية، وتتلخص دعوته في أنه يجب عدم قبول الشر والرضى به والاستسلام له، وأن

الشدة أحسن من الجبن وأحسن منها بكثير القوة المعنوية وصلابة النفس وقوة المحبة إذ بها كلها تنتصر الحقيقة ويعلو الحق على الباطل. وطالما دعى غاندي الهنود إلى أن يقابلوا ظلم الانكليزي وجرائم الحكومة الشيطانية \_ كها كان يسميها \_ لا بالفتنة والقتل، ولكن بعدم التعاون القائم على مقاطعة المدارس والمحاكم والمجالس، كها كان يدعوهم إلى العصيان المدني عند الحاجة والاقتضاء، ومن العصيان المدني الامتناع من أداء الضرائب وعدم الامتئال للقوانين والأحكام.

وقد سوّل الشيطان للانكليز أن يستخدموا المسلمين ضد إخوانهم الهنود، ولكن موقف انكلترا من دولة آل عثمان أسخط المسلمين في الهند \_ كها أغضب غيرهم \_ ودفع بهم إلى التضامن مع الهنود إخوانهم في السراء والضراء، وقد قابل الهنود تضامن المسلمين بالمثل فقرر المؤتمر الوطني في دجنبر 1919، التضامن مع فارس ومصر وتركيا وتأييد المسلمين في المطالبة باستقلال الخلافة. وهكذا اتحد شوكت علي ومحمد علي مع غاندي في محاربة الحكومة الإنكليزية والجهاد في سبيل حرية الهند الوطن المشترك.



الغمر ات

### سیاسه کسیف ذی حدین؟

« الرأى العام » ، العدد 21 ، 3 شتنبر 1947 .

بعد عودته من باريس استأنف الجنرال جوان رحلته إلى المدن المغربية التي تأخّرت زيارته لها، وفي طليعتها مدينة القنيطرة، حيث فاه بخطاب سياسي خطير تناول فيه الأزمة المغربية فتحدّث عن بعض عناصرها ومظاهرها الأساسية بما شاء أو على الأصح بما تهوى الحكومة الفرنسية التي من سوء حظها وسوء حظنا أيضاً لم توفّق ولم تظفر بعد بالرشد في حل المشاكل داخلية كانت أم خادجة.

استهل الجنرال خطابه بالتحدّث عما سماه بالاستياء، وقد تظاهر بإنكاره ذاهباً إلى أن البلاد \_ عند حلوله بها \_ إنما كانت تسودها روح الخوف ويسيطر عليها داء الفزع دون أن تدري لذلك كله من سبب. أما الاستياء العام فقلما يعترف بوجود الولاة الحاكمون بأمرهم خصوصاً إن كانوا من الطراز المعروف بأن الناس في المغرب كانوا \_ عند مجيء الجنرال \_ خائفين مذعورين فيحتاج في المغرب كانوا \_ عند مجيء الجنرال \_ خائفين مذعورين فيحتاج

إلى بيان. ذلك أن الجالية الفرنسية كانت حقيقة جزوعة هلوعة على مصالحها ومصيرها من أمر المطامح الشرعية المغربية التي خيل إليها أنها قاب قوسين أو أدنى من التحقيق والإنجاز، وبخلاف الجالية الفرنسية القلقة الضجرة كانت الأمة المغربية التي ما رجف لها قلب، ولا طاش لها لب، ولا ولهت لها نفس، ولا اضطرب لها وجدان، ولا خفت لها صوت، ولا فت في عضدها شيء، بالرغم عها قيل وظن الظانون، ومم تخاف الأمة المغربية وهي أمة الرجولة والبطولة، والمغاربة من أسد الله وضراغم الأنس؟ وهل يجهلنا أو يتجاهلنا الجنرال وقد عرفنا في الحروب وجربنا حتى في السياسة؟

ثم تحدّث الجنرال عن المشاكل التي واجهها وجابهته لما حلّ بالمغرب في مأموريته التي قال مرة أخرى أنها مفروضة عليه فرضاً، وإنا لنسجل هنا بنوع خاص ما ظهر في خطة الجنرال من انقلاب. فقد صرّح لنا قبل هذا أن المشاكل المغربية هي اقتصادية واجتماعية قبل أن تكون سياسية، وكنا رددنا على هذه النظرية مرة تلو أخرى مؤكدين أن جميع مشاكلنا يتوقّف حلها على تسوية المشكل السياسي (راجع «الرأي العام» عدد 8)، واليوم يتغير نظر الجنرال بعد إقامته هنا ثلاثة أشهر وممارسته لعناصر المسألة المغربية بعد إقامته هنا ثلاثة أشهر وممارسته لعناصر المسألة المغربية وليس معنى هذا \_ كها قال \_ أنه لا توجد مشاكل غيرها، وأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أقل شأناً وخطورة من المشاكل المياسية، وهذا ما لا ينكره مطلع وخبير، غير أننا نسائل الجنرال: ماذا أعددت لتسوية جميع تلك المشاكل، وفي طليعتها السياسية منها؟

يجيبنا الجنرال أن لتعيينه بالمغرب علاقة وثيقة بالاستياء الذي تظاهر في أول الخطاب بإنكار وجوده، ونحن نفهم «بين السطور» ـ كما قال ـ وندرك ما اختفى في غضون الكلام، وتستر في ثنايا العبارات، ولسان الحال أبلغ من لسان المقال، ولكن الجنرال يريد أن يصرّح ويوضح حتى نكون على بيّنة وبصيرة. ولهذا أعلن لنا في خطابه أن الاستياء المتحدث عنه كان المشكلة الأولى التي لزمه العكوف عليها والعمل لعلاجها، وهنا طمّن الفرنسيين فأكّد لهم أن من الغلط مشكلة سياسية غير المشكلة الناشئة عن الاستياء، وأوضح لهم أن هذه المشكلة تمت بصلة إلى «وجود فرنسا» بالمغرب، وأن لجميع الفرنسيين هنا \_ من سيدهم إلى صعلوكهم \_ في أمر ذلك الوجود علاقة، وكل ما همهم فهو مقدّم على ما يهم سواهم، ولهذا فإن الجنرال على \_ أول وهلة \_ بما من شأنه أن يقضى على الاستياء، ويذهب عن الفرنسيين ماكان استولى عليهم من الذعر والخوف، والقلق والاضطراب، ويعتقد الجنرال أن مجيئه كشف عن بني جنسه كل هم وغم، وأبدلهم من بعد خوفهم... أمناً، هذا الأمن الذي يقوم \_ في الحقيقة \_ على رؤ وس الحراب، وتشقى به أمة من حيث تسعد به طائفة، وكم هو إذا أوهى من بيت العنكبوت؟ والجنرال إذ يذهب إلى أنه تمكّن من معالجة أمر الاستياء وما جر على بني قومه من خوف ووجل، وإذ يظن أنه استطاع أن يخلق في المغرب «جواً مفعمًا بالأمن والنظام والسلام» ينقاد إلى الاعتراف بأن «إنعاش السلطة الهامدة، وتثبيت الحكم المضطرب، وخلق جو السكينة والخمود» لا يكفى في القضاء على المشكلة السياسية القائمة على الاستياء العام، بل لا مناص من تدبّر تلك المشكلة واكتشاف خباياها ونبش خفاياها لأن مستقبل المغرب \_ كما

قال الجنرال ـ يقتضي ذلك، ولا سبيل إلى إغفال أو تجاهـل ما لبلادنا من الأماني والمطامح القومية المشروعة.

نعم. يا جناب الجنرال، إن للمغرب أماني ومطامح لا سبيل إلى إغفالها كما قلت وليس في الغفلة أو التغافل عنها إلا ما لا تحمد عقباه ولكن كيف ترى التوفيق بين مطامحنا ومطامعكم وأمانينا وأهوائكم، وآمالنا وأغراضكم؟ أليس هذا ضرباً من المستحيل، ومن قبيل الجمع بين الذئب والخروف، وبين المعزة والبغلة، كما تقولون في لغتكم؟

وكأن الجنرال حاول أن يطمّننا فانساق \_عمداً أو عن غير عمد \_ إلى التحدّث عن العصبية القومية المغربية (ناسيوناليسم ماروكان)، وقد قال انه ليس بعدو لهذه النزعة، ولا بخصم لهذا المذهب السياسي غير أنه نبّه إلى أنه توجد عصبية قومية عاقلة ترى السعي إلى تحقيق الأهداف الكبرى عن طريق الرقي والتطوّر والأنظمة السياسية العصرية، ونحن لا ندري ما عناه الجنرال بقوله هذا، ولعل الأيام تكشف لنا عها غمض علينا الآن في تصريحاته التي ذهب الناس في شأنها مذاهب شتى. ومها يكن من أمرها فإننا لا نترك الفرصة تمر دون أن نسجل هنا هذا «الفتح الجديد» الذي ظفرت به العصبية القومية المغربية، فقد عهدنا من رجال الإدارة الفرنسية هنا كل عناد وتنطع تجاه «القومية» التي طالما خاصموها وحاربوها وطاردوها فلم يزيدوها إلا قوة وتثبيتاً وازدهاراً. ولسنا نريد على هذا حجة ودليلاً سوى ماكان من أمر القومية في عهد الجنرال نوجيس سنة 1937، وما أصبحت عليه اليوم في عهد

الجنرال جوان. فكلنا نتذكّر الأحكام الصارمة التي أصدرتها المحاكم المخزنية على الوطنيين في تلك السنة بتهمة الوطنية التي كانت تعد إذ ذاك جريمة كبرى يؤخذ بها الناس أخذاً وينزل عليهم من جرائها سوء الشر وشديد العذاب، وها إن الأشياء قد تبدّلت فأخذنا نسمع بآذاننا ما لا تكاد تصدقه عقولنا، أخذنا نسمع الجنرال جوان يعترف صراحة في خطاب رسمي بوجود عصبية قومية مغربية (ناسيوناليسم ماروكان)، بل رأيناه يثبتها ويؤكد بأنه ليس لها بخصم ولا معارض. وقد علَّقت بعض الصحف الفرنسية على هذا الحادث فكتبت ما قد لا يخلو الاطلاع عليه من فائدة، قالت ان العصبية القومية المغربية عبارة طالما همس الرسميون بها في الأذان همساً أو سجلوها في النشرات السرية فحسب، وكم كان يتفظع الاحصائيون في السياسة الأهلية \_قبل هذا \_ أن يقدم أحد المسؤولين عن السلطة في هذه البلاد على الجهر بتلك العبارة والنطق بذلك الاسم؟ولكن الجنرال جوان ـ لما عهد فيه من صراحة الجندي ـ لم يخف من استعمال تلك العبارة وتحديد ما لها من مدلول معقول، وإزاء «الحادث الفرنسي المغربي» وما ينشأ عنه من مشاكل يستطيع المرء أن يتخذ موقفين منكرين أو اقتراح حلين كلاهما مغضوب عليه. أما الأول فكالثاني يؤدي بالمرء إلى إنكار أحد العنصرين اللذين تقوم عليهما المشكلة. فالمستعمرون \_ إن كان لا يزال هناك مستعمرون (ونخشى أن يكون لا تزال طائفة منهم) ــ لا ينكرون المغرب، وإنما ينكرون المغاربة فلا يرون فيهم إلا وسائل ووسائط لاغايات كما يقول الفيلسوف كانت، وأنصار العصبية القومية الذين نخاصمون الأجنبي ينكرون \_ بدورهم \_ فرنسا

نفسها ويمتنعون من أن يحسبوا لما قامت به في هذه البلاد أي حساب، ولكن العقلاء من الفرنسيين والمغاربة الذين هم شركاء في نفس العمل يعلمون ما في كلا الموقفين من الزيف والخطر، إنهم كذلك وطنيون، ولكن وطنيتهم لا تتنافى مع استمرار الحادث الفرنسي المغربي وتطويره.

وذلك ما قاله الجنرال جوان عن الوطنية وهذا ما علقت به على قوله الصحيفة الفرنسية المشار إليها وكل من التصريح والتعليق يلقي بصيصاً جديداً على وجهة النظر الفرنسية الرسمية منها وغير الرسمية، ونحن إزاء كل هذا إلا أن نذكر بحقيقة الوطنية عند الشعوب المغلوبة على أمرها ونفضل أن يكون التذكير بذلك على لسان بعض أنصار حق تلك الشعوب من الفرنسيين...

[ حذفته الرقابة ]

إن رجالًا يشعرون بحرمان... [ حذفته الرقابة ]

الغمرات

## المغرب ومصيره العزيز عليه!

« الرأي العام » ، العدد 22 ، 10 شتنبر 1947 .

أتيحت للجنرال في المدة الأخيرة فرص تحدّث فيها عن الحماية وأعلن وجهة نظر الحكومة الفرنسية في أمرها ومصيرها، وخلاصة ما قال انه من الحمق أن يظن أحد إن الحماية خالدة غير فانية، وهذا ما كنا دائمًا نعتقده ونصرّح به، وما أصبح الفرنسيون اليوم \_ بحكم الظروف وقهر الأقدار \_ يعتقدونه معنا ويعلنونه على رؤ وس الملأ في الداخل والخارج.

وقد كتب أحد أساتذة القانون الدولي العام بفرنسا: إن معاهدات الحماية لا يمكن بحكم طبيعة الأشياء أن تكون لأجل غير مسمى ولوقت غير محدود لأنها لا تنظم حالة ثابتة مستقرة بطبيعتها، الحماية عثرة طارئة في حياة الشعوب وشيء عارض في القانون الدولي، الحماية حالة شاذة، وهي حتمًا مؤقتة، ويمكن أن يقال إن كل معاهدة من معاهدات الحماية هي بحكم موضوعها تحمل في خلاياها جرثومة الموت والفناء...

نعم. الحماية ككل شيء في هذه الدنيا فانية غير خالدة، ولكن يهمنا جميعاً \_ معشر المغاربة \_ أن نعرف متى يحين حينها ويطوي الله نهائياً صحيفتها، وهذا يتولى الجنرال جوان الجواب باسم حكومته فيقول لنا: اليوم الذي يتم فيه المغرب إعداد رجاله الفنيين والإداريين تحل معاهدة جديدة محل معاهدة 1912، وذلك في صورة «عقد اشتراك» يقوم على أساس مصالح مشتركة، وأمن مشترك، وقرابات فكرية ومعنوية. ويوضح لنا الجنرال رأي حكومته فيقول: إن الإصلاحات التي هي اليوم تحت الدرس وفي طور الإعداد ستبرز لحيز الوجود قبل ختام السنة العجمية، وستنجز في صالح المغاربة والفرنسيين جميعاً، وستكون ذات اتجاه ديمقراطي، لأن المغرب مقضي عليه، وذلك \_ نظراً لموقعه \_ بأن يتطوّر في دائرة مدنية ديمقراطية عصرية.

وبيان ذلك باختصار أن فرنسا تحكم المغرب منذ 1912 باسم الحماية التي هي نظام ذو شروط وقيود متفق عليها بين فرنسا والمغرب من جهة، وبين فرنسا والدول الموقعة على عقد الجزيرة الخضراء من جهة أخرى، وفي طليعتها أمريكا وروسيا وانكلترا، وتجعل تلك الشروط والقيود من المغرب دولة ذات استقلال داخلي، ووطناً أجنبياً بالنسبة إلى فرنسا. ولهذا فإن الوزارة الخارجية

الفرنسية هي التي تتولى الوساطة بين حكومتنا وحكومة باريس في كل شيء، ولذلك السبب نفسه يعتبر الفرنسيون أجانب في بلادنا من الوجهتين القانونية والدبلوماسية، وبالاستناد إلى هذا كان ليوطي يعلن في كل مناسبة أن للمغرب نظاماً مرسوماً قائبًا على اتفاق مبرم مع صاحب الجلالة ملك المغرب والدول الموقعة على عقد الجزيرة سنة 1906، وأنه لا يسوغ بحال خرق ذلك النظام الذي يجعل الفرنسيين والأوروبيين سواء في المغرب من الوجهة القانونية، كما يمنع الفرنسيين هنا من أي تمثيل سياسي بواسطة المجالس المحلية والعامة. هذه حقيقة نظام الحماية نظرياً لا عملياً، ولو طبقته فرنسا فيما مضى تطبيقاً صحيحاً أميناً لكان شأن المغرب اليوم غير ما نعلم، ولكنها لم تفعل شيئاً من ذلك حتى إن المغاربة لكثرة ما جربوا من سوء تطبيقه قاموا قومة رجل واحد مطالبين بإلغائه ما جربوا من سوء تطبيقه قاموا قومة رجل واحد مطالبين بإلغائه وعاملين بكل وسيلة لهدم كيانه. . .

#### [ حذفته الرقابة ]

والسياسة والمغرب اليوم يريد أن يتحرر من قيوده ويسترجع جميع حقوقه الخاصة والعامة وكامل سيادته القومية.

وأما الدول فلان...

#### [حذفته الرقابة]

من شأنه أن يهدم النظام الدبلوماسي بالمغرب ويقضي على كثير من المصالح المختلفة التي يضمنها لها ذلك النظام نفسه.

ونحن في الدفاع عن حقوق الوطن المغربي لا نعتمد على الدول التي عودتنا الاتفاق فيها بينها على حسابنا، وأن من غدر بك

مرة لقادر على أن يغدر بك مرتين اثنتين وفي كل مرة يتاح له فيها الغدر بك، والمؤمن ـ كما في الحديث الشريف لا يلدغ من جحر مرتين، بل اعتمادنا على الله وعلى قوة حقنا، وعدالة قضيتنا وصدق كفاحنا وشدة ثباتنا وروح تضحياتنا، فبهذا وبهذا وحده تحفظ الحقوق وتصان حرمة الوطن وتضمن سيادة الشعب في أرضه المقدسة.

وقد قلنا ونكرر القول بأن قضية المغرب لا تسوى بحماية ولا تحل. . .

#### [حذفته الرقابة]

ولا يستقيم أمرها بوصاية وإنما تفض مشكلتها آناً أو استقبالاً بسيادة واستقلال مضمونين في الداخل بدستور حر ديمقراطي عادل وفي الخارج بمعاهدة تبرم طوعاً واختياراً على أساس المساواة التامة، وهذا هو المدلول الذي نريد أن نعطيه لما صرّح به أخيراً الجنرال جوان لإحدى كبريات الصحف الباريسية وهو أن جنابه يعمل جاهداً لإنجاز إصلاحات من شأنها أن تقود المغرب نحو مصيره العزيز عليه وما مصيره العزيز عليه إلا حيث تلك الأمنية التي تنعش قلب كل مغربي.

الغمرات

### الاستقلال رائدنا، وسبيلنا إليه: «الدستور»

« الرأي العام » ، العدد 23 ، الأربعاء 17 شتنبر 1947 .

ليست حركة المطالبة بالدستور جديدة في المغرب فقد بينا بدقة وجلاء في اعداد سابقة من جريدة «الرأي العام» تلك (التجربة الدستورية) التي قام بها فريق من المصلحين النابهين في عهد السلطان مولاي عبدالحفيظ أي في عهد كان المغرب في وضعية داخلية شاذة وظروف خارجية عصيبة أما الأولى فلأن البلاد كانت منقسمة على نفسها بسبب فوضى كثير من القبائل والجهات وخروجها على حكومة المخزن وتمسكها بأذيال الفتنة والحرب الأهلية وأما الثانية فلأن المغرب بسبب اضطرابه وضعف الوسائل في يد حكومته وما كان عليه من سياسة العزلة \_ ظل مكتنفاً بشر الأخطار ومعرضاً لأشد الأزمات.

أتدري \_ يا صاح \_ ما السلاح الذي التجأ إليه إذ ذاك اخواننا المصلحون للقضاء على الفوضى الداخلية وعصيان القبائل ولاخماد نار الفتن والحرب القبلية ولاحملال الاستقرار محمل

الاضطراب، والقوة محل الضعف، والاتصال بالخارج محل العزلة؟ السلاح الذي أراد رجال الأمس من بني قومنا أن يحاربوا به كل جامح ومتمرد، وكل عاص وفتان ويتخذوه أداة سلم وقوة ووحدة وإصلاح ورشد وسياسة لم يكن غير سلاح النظام والعدل والرقي والعزة والحرية والسيادة وكل هذا قد شرع إذ ذاك تشريعاً عن طريق (الدستور) بواسطة الجماعة الصالحة في الأمة وعصابة الحق التي كانت تتقدم صفوفها وتعمل للسير بها إلى الأمام تحت رعاية الملك البطل والسلطان الأنام.

نعم، قد كان للأمة المغربية دستور في عهد استقلالها وقد تم وضع هذا الدستور على يد أولئك الذين كانوا إذ ذاك بمثابة نواب الأمة وقادة الشعب وتراجمة الرأي العام، وحماة الحقيقة في البلاد وحراس الوطن وحفظة الأمانة العامة وإذا لم يكتب الله لذلك الدستور ما كان جديراً به من الفوز والغلبة على الباطل والاستبداد فلأن الظروف الداخلية والخارجية بقدر ما كانت تستوجب التفكر فيه والعمل لوضعه أخذت تعاكسه وتسبر لاحباطه حتي تركته حبرآ على ورق، ولكن بالرغم عن سوء مصير ذلك الدستور لم تكن حركته عقيمة وعديمة الجدوى، كلا وربك إنها كانت تجربة إصلاحية حفظها التاريخ القومى المغربي وكانت دعوة سياسية ديمقراطية قامت برهاناً قوياً دامغاً على النخبة المغربية. في ذلك العهد لم تكن بمعزل عن العالم الخارجي ولم تكن غافلة عن الانقلابات الاجتماعية والسياسية التي تمخض عنها في ذلك العصر كل من اليابان وتركيا وإلى هذا أشارت جريدة «لسان المغرب» التي كانت تصدر إذ ذاك بطنجة والتي ورد في إحدى مقالاتها: كفي حجة على

هذا (أي القضاء على الاستبداد بالدستور) أمة اليابان تلك الشمس المشرقة في آفاق آسيا التي كانت في مؤخرة الدول قبل أربعين سنة وأصبحت اليوم في مصاف الدول العظيمة وانتصرت ذلك الانتصار العجيب على دولة من أعظم دول العالم (روسيا) وغير بعيد عنا الانقلاب العجيب الذي حصل في دولة تركيا العلية إثر منح جلالة أمير المؤمنين لشعبه الدستور وأمره بجمع مجلس المبعوثين فعسى أن نقتدي بها ونقوم بخدمة بلادنا ونسعى جهدنا في إصلاح حالنا.

ويظهر أن النخبة المغربية في ذلك العهد كانت أشد تأثراً بما حدث في الدولة العثمانية وأنها حرصت كل الحرص على أن يقتدي المغرب بحركة التجديد والدستور في تركيا الناهضة تحت قيادة شبابها الجريء الحازم المعروف في التاريخ (بفتيان الترك) «جون ترك» وبعبارة أدق قد انتصرت الحركة الدستورية في الدولة العثمانية انتصاراً عزيزاً مؤزراً في شهر يوليوز 1908 ولم تمض ستة أشهر ونصف على البيعة الحفيظية (5 يناير 1908) وشهران ونصف فقط على إعلان الدستور في تركيا حتى قامت حركة دستورية بالمغرب وتم سن دستور (11 أكتوبر 1908) صالح لأن يعمل به في ذلك الوقت كنظام أساسي للأمة والدولة المغربيتين وإن دل هذا الحادث العظيم على شيء فإنما يدل على يقظة الأمة المغربية في العقد الأول من هذا القرن العشرين وعلى مساهمتها بنصيب في حركة الانبعاث الاسلامي والوثب العربي والنهوض الشرقي. وإن احتاج هذا إلى دليل آخر فنجده واضحاً جلياً في البيعة الحفيظية التي جاءت معبرة عن رشد، وناطقة بإرادة الشعب ومجسمة لقوة رجاله الأحرار وبالمثال يتضح المقال فأقرأوا \_ أيها المغاربة \_ واعتبروا يا أولى الألباب كيف

تتحدث هذه الفقرات من صك البيعة عن المولى عبدالحفيظ (... قد جعله الله زمام الأمور ونظام الحقوق) والقطب الذي عليه مدار الدنيا. به يمتنع حريمهم وينصر مظلومهم وينقمع ظالمهم ويأمن خائفهم، قالت الحكماء: أسوس الناس برعيته من قاد أبدانها بقلوبها وقلوبها بخواطرها وخواطرها بأسبابها ولا غرو أن مولانا أمير المؤمنين الذي انتظمت بيعته في أعناق المسلمين أجل من صدقت فيه ظنونهم ونياتهم وتوجهت إليه آمالهم وأمنياتهم ومدت له الرعية أزمتها وقدمت إليه الوفود أعنتها راجين من شريف همته وكريم عنايته أن يعمهم بسيرة المعدلة ويسعى جهده في رفع ما أضربهم من الشروط الحادثة في الخزيرات حيث لم توافق الأمة عليها ولا سلمتها ولا رضيت بأمانة من كان يباشرها ولا علم لها بتسليم شيء منها ...

#### [حذفته الرقابة]

ويزين صحيفته الطاهرة بحسنة استخلاصها وأن يستخير الله في تطهير رعيته من دنس الحمايات والتنزيه من اتباع إشارة الأجانب في أمور الأمة المحاشاة همته الشريفة عن كل ما يخل بالحرمة وإن دعت الضرورة إلى اتحاد أو تعاضد فليكن مع اخواننا المسلمين كآل عثمان وأمثالهم من بقية الممالك الإسلامية المستقلة. وإذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب في أمور سلمية أو تجارية فلا يبرم أمر منها إلا بعد الصدع به للأمة \_ كها كان يفعله سيدنا المقدس الحافظ للذمة \_ حتى يقع الرضى منها بما لا يقدح في دينها ولا في عوائدها ولا في استقلال سلطانها وأن يوجه أيده الله وجهته الشريفة لاتخاذ وسائل الاستعداد للمدافعة عن البلاد والعباد والعباد

لأنها أهم ما تصرف فيه الذخائر والجبايات وأوجب ما يقدم في البدايات والنهايات... وأن يحقق رجاء خدامه وكافة رعاياه بالذب عن حرماتهم ودمائهم وأموالهم وأعراضهم وصيانة دينهم وحياطة حقوقهم وتجديد معالم الإسلام وشعائره بزيادة نشر العلم وتقويم الوظائف والمساجد وإجراء الأحباس على عملها القديم وانتخاب أهل الصلاح والمروءة والورع للمناصب الدينية وكف العمال عن الدخول في الخطط الشرعية وترك ما أحدث من الجمع للمستلزم لاستبداد الرؤساء بتنفيذ مراداتهم في القضايا والأغراض لما تحقق والجمد لله من كمال أوصاف مولانا الامام واعتماد المسلمين على كفايته في الأمر الخاص والعام.

وهذا نموذج لبيعة الأمة المغربية لأحد ملوكها وأنها لغنية بنفسها عن كل تعليق وتوضيح لكننا والحق يقال لا نتمالك عن إبداء ما نشعر به نحوها من شديد الاعجاب والفخار، كيف لا وهي بيعة أمة حية شاعرة ناهضة تملي إرادتها في حكمة ولباقة وترسم نظامها في عزم وحزم، وتنصر حقها في غير ضعف ولا هوادة.

وليس أدل على هذا مما نجده مسطراً في جريدة ذلك الوقت على لسان طلاب حق الأمة وأنصار دستورها الجديد، قالت الجريدة بالنص: يعلم أننا ما قلدناه بيعتنا واخترناه لامامتنا وخطبنا وده رغبة منا وطوعاً من غير أن يجلب علينا بخيل ولا رجال إلا أملاً أن ينقذنا من وهدة السقوط التي أوصلنا إليها الجهل والاستبداد، فعلى جلالته أن يحقق رجاءنا وأن يبرهن للكل على أهليته، ومقدرته على

ترقية شعبه ورغبته في الإصلاح وجدارته بادارة ما قلدته أمته وبما أن يداً واحدة لا تقدر على إنهاض شعب من وهدة سقوطه ولا على إصلاح إدارة مختلة كإدارة حكومتنا فيجب أن تكون الأيدي المنصرفة والقوى المفكرة والأفكار المدبرة كثيرة متكاتفة على العمل وعليه فلامناص ولا محيد لجلالته أن يمنح أمته نعمة الدستور ومجلس النواب واعطائها حرية العمل والفكر لتقوم بإصلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة المسلمة والمسيحية والدول الحاضرة يوم كانت مستبدة وسلطتها مطلقة لم تكن لها كلمة مسموعة ولا ما يدل على أنها دول قديرة. وحيث خلص الله تلك الأرواح من شبكة الاستبداد والرق نهضت تلك الدول من وهدة سقوطها وتنقلت في أطوار الكمالات حتى وصلت اليوم إلى ما وصلت إليه.

إن أمة تتحدث صحافتها بهذه الصراحة التامة وتناضل بهذه القوة عن حق حكم نفسها بنفسها وتدبير شؤ ونها العامة بواسطة الدستور والحياة النيابية لأمة جديرة بكل تقدير وإجلال، ولنرجع الآن إلى البيعة الحفيظية لنقول كلمة صلة فيها وهي أننا لا نخشى معارضاً إذا ما قلنا إن صك تلك البيعة حري بأن يكتب بالذهب ويعلق بجانب صكوك الحقوق البشرية ووثائق الحكمة السياسية والخلقية التي خلفتها الانقلابات الاجتماعية والثورات التحريرية في والخلقية التي خلفتها الانقلابات الاجتماعية والثورات التحريرية في وأقطاب الديمقراطية وأنصار الدستور قديماً وحديثاً في أميركا وأنكلترا وفرنسا وغيرها من الأمم الراقية.

ذلك هو تاريخنا وتلك هي آثارنا وإذا باء سلفنا بالفشل فيها أراد أن ينشده من أنظمة دستورية صالحة ويثبته من حقوق سياسية مقدسة فلأن الظروف كانت له خصيمة عنيدة بل عدوة لدودة كما كانت كثير من الهمم عندنا فاترة، والعزائم خائرة والنفوس غافلة، أما المغاربة اليوم فغيرهم أمس، ولن يعيد التاريخ نفسه أبداً ولن يحيط الكارهون والمبطلون دعوة هي بمثابة التيار الجارف الذي لا يلقى دنساً إلا جرفه وطهر منه أرض الله تطهيراً.

ان الحركة الدستورية المغربية اليوم تواصل تلك التي عرفها الوطن العزيز في عهداستقلاله وان شأنها سيكون غير شأن الحركة الأولى التي عاكستها الظروف وأحبطتها الدسائس الأجنبية والقول الفصل: إن قافلة المغرب تدانت اليوم على المسير ورائدها الاستقلال وسبيلها إليه: الدستور ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾.

#### الغمرات

# هل المغرب على أبواب «عهد جديد؟»

« الرأي العام » ، العدد 24 ، الأربعاء 24 شتنبر 1947 .

للمغرب قضية سياسية قومية أخذت منذ زمن غير قصير صفة مشكلة عامة قد يظن غير واحد من الناس في الداخل والخارج أنها بلغت حد العضلة.

ومهما يكن من الأمر فلسنا نعدو الحقيقة ولا نجفو الصواب إذا ما قلنا إن المغاربة قد وقفوا إلى الآن ـ شاعرين أو غير شاعرين ـ من قضيتهم الكبرى موقفاً يبدو سلبياً أكثر منه ايجابياً.

وندقق العبارة فنقول انهم كثيراً ما ظهروا في موقفهم السلبي بمظهر الحيرة والتردد، والارتباك والاتكال ناسين أو متناسين أن الموقف موقف جد وعزم وحزم، واقدام وثبات واعتماد على النفس أياً ما كانت الظروف في المغرب وخارجه.

ولعل ذلك الموقف هو السبب الأصلي في استمرار الوضعية الحاضرة، واستحكام الأزمة الراهنة، واستفحال الداء الذي يتعين

علينا أن نعمل نحن على علاجه ورفع ضرره عنا بكل ما أوتينا من حول وقوة.

أيعقل أن يكون للمغرب مطلب ضخم جسيم في حد ذاته عدد الخرية والسيادة والاستقلال ـ ولا ينهج له المغاربة من الخطط السياسية ما يناسبه ولايتخذون له من الوسائل والأسباب ما يحققه في أقصر الآماد وأقرب الأجال؟

يطلب المغاربة الاستقلال، ولكن يحق للسائل أن يسأل: ماذا أعددتم لأخذ الاستقلال؟

إنه حق طبيعي لنا، ولسموه وجلاله وقداسته تهون في سبيله الأرواح. الحياة نريد أن نحياها للوطن في عزه، وإن متناففي سبيل الله وحياة الوطن كل ما لقينا.

نعم ذلك حقنا المقدس، ولكن يجب أن نسأل أنفسنا قبل أن يسألنا غيرنا ماذا أعددنا لأخذ الاستقلال الذي هو مطمحنا الأسمى؟ وأقول أخذ الاستقلال لأنه حق يؤخذ غلاباً ولا يهدى، وطرق الأخذ شتى، ونحن إذ نسلك أحدها لا نريد أن نقطع على غيرنا أخرى بل نرى أن يسلك المغاربة كل الطرق التي من شأنها أن توصلهم إلى الهدف الأكبر المنشود وقد قيل عند الافرنج: كل الطرق تؤدي إلى رومة، واذن ليعمل المغاربة بهذا المثل وليسيروا قاصدين بحو كعبة مالهم القومية، فلا يضرهم ان اتحدت وجهتهم وغايتهم أن تختلف وسائلهم وتتعدد طرقهم، فالذي يهمنا ويهم الوطن معنا هو أن يسعى الجميع لمقصد واحد ويعمل الجميع للصالح العام، وينصر الجميع قضية المغرب التي نؤثرها على كل

شيء ونرفعها فوق كل شيء ونريد أن تؤيد من جميع الناس في كل زمان ومكان.

لقد قلنا في مناسبة سابقة ونكرر هنا على سبيل التأكيد والاقناع: إن رائدنا هو الاستقلال، وسبيلنا إليه الدستور، ونحن لا نطلب مجرد دستور بل نشترط فيه شروطاً أساسية إن لم تتوفر كلها فيه فلا بمكن أن نقبله بحال، وتلك الشروط ترجع جميعها إلى الحرية والعدالة والديمقراطية الصحيحة، وأن دستوراً كهذا الدستور صالح لأن يكون للأمة نظام حقوقها وحرياتها وجدير بأن يفوز برضاها وثقتها تامين غير ناقصين كما أنه حري بأن ينال تأييد صاحب الجلالة ورعايته السامية وأن ما عهده الشعب المغربي في عاهله المحبوب من عظيم الاخلاص وصدق الوفاء لقضية البلاد علهدسة لخير ضمان يكفل ذلك التأييد وتلك الرعاية.

أما السبيل فقد ألقينا عليه نوراً وهاجاً وأما الوسائل التي أعددناها للمسير في ذاك السبيل فنستطيع أن نستعرضها ونشرحها شرحاً ضافياً، ولكن بدل أن نتحدث عن أنفسنا \_ ونعوذ بالله من داء الأنانية وحب الذات \_ نفضل ترك الأعمال تتولى هي الافصاح عنها وعن أصحابها ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾.

وقد بدأنا نعمل كحزب سياسي يسعى باسم الأمة ولصالح الأمة، فخرجنا بذلك من الموقف السلبي إلى الطور الايجابي، وانتقلنا من مجال النظر المجرد إلى حيز التفكير العملي لخير المغرب وأمته ودولته.

وكل حزب سياسي جدير بهذا الاسم ومحترم لنفسه \_ كها يقال في اصطلاح أهل العصر \_ يجب عليه أن يسلك الخطة الرشيدة التي أخذنا نسلكها منذ حين وفي وقتها المناسب.

وغني عن البيان أننا كنا ولا نزال في البلاد حزب المعارضة السياسية الجهادية التي تمتاز بالجد والرزانة والوقار، وهذا ما سماه بعضهم. . . بالاعتدال والاتزان .

وبصفتنا حزب المعارضة في الأمة فقد وقفنا من الجنرال جوان موقفنا المشهور في الداخل والخارج شرقاً وغرباً، وقراء «الرأي العام» على بينة وبصيرة من ذلك الموقف الجريء والحكيم في وقت واحد ولولا موقفنا ذلك لما سمع صوت المغرب، ولا أعلن رأي المغرب، ولا نودي بحق المغرب منذ جاء الجنرال جوان جيئته المعروفة.

ولم يكن ذلك الموقف ليصدفنا عن التفكير في الاتصال بالجنرال وإبلاغه مباشرة ما قيل وما لم يقل له، ولم يكن اتصالنا به ليحملنا على أي فتور في الخطة التي هي خطتنا ما دامت السياسة على ما هي عليه من السوء والاختلال.

وقد قابلنا الجنرال فبرهن بهذا على خصلة فيه قلما تعوز العسكريين الحقيقيين، برهن بذلك على أن صفته العسكرية لم تذهله عن الوفاء لواجب المأمورية السياسية التي يضطلع بها في منصبه الدبلوماسي بالمغرب.

ولئن ذهبت الصحف الفرنجية والعربية في الداخل والخارج ووكالات الأنباء العالمية مذاهب شتى في أمر مقابلة الجنرال جوان لنا

بصفتنا وفد المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال وهذا يعد بحق فتحاً جديداً في السياسة العامة بالمغرب وأول مقابلة رسمية من نوعها في هذه البلاد بالوقت الذي لم يحن بعد لإزاحة الستار عن (ذيول) تلك المقابلة وقطع الدابر (لفضول) بعض الجرائد التي تحذلقت فوق الحد والمناسب.

وكل ما نريد أن نعلنه الآن هو أن المقابلة قد كانت كلها في صالح المغرب ودعوته الدستورية الاستقلالية ووسائل تحقيق أمانيه القومية الغالية ومطامحه السياسية المشروعة.

وإنا لنرجو أن تكون هذه الخطوة من حزب الشورى والاستقلال فاتحة عهد جديد للخروج بالمغرب من الوضعية السياسية الشاذة التي هو فيها وتوجيهه توجيها سريعاً نحو عهد الحرية والسيادة والاستقلال.



الغمرات

# إلى الأمام دائما، إلى الأمام؟

« الرأي العام » ، العدد 25 ، 11 أكتوبر 1947 .

حدث في الأسبوع الماضي بالمغرب حادث عظيم في حد ذاته ومغزاه السياسي البعيد الغور والمدى، ذلك هو توفيق حزب الشورى والاستقلال في التقدم إلى المراجع العليا بما سماه «مذكرة» على سبيل التواضع الذي جبل عليه قادته ورجاله وأنصاره، وبما هو في الحقيقة والواقع – أكثر من مذكرة إذ هو أحق بأن يسمى «ميثاق الحق والعدالة، والحرية والديمقراطية، والعزة والسيادة والدستور والاستقلال».

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن تقديم المذكرة أو الميثاق قد أخذ في ذلك اليوم المشهود صفة رسمية رائعة ومؤثرة في وقت واحد، كانت رائعة لأمرين عظيمين: أحدهما أن تقديم الوثيقة السياسية إلى صاحب الجلالة أيّده الله كان بردهة العرش رمز المجد والعظمة، ودعامة الوحدة والسيادة، وركن الدولة والسياسة، وكعبة الأمل والقيادة، ذلك العرش العلوي المنيف

الذي نريد أن يكون للدستور قطبه الأكبر، وأن يتخذ من هذا النظام الجديد للأمة والدولة أساس حقوقه التاريخية، ومأموريته القومية، ومآثره المقدسة.

والثاني أن تقديم نفس الوثيقة إلى سعادة الجنرال جوان قد جرى في مكتبه بالإقامة للعامة، وهذه أول مرة في تاريخ المغرب الجديد استطاع حزب سياسي وطني مغربي أن يلج أبواب الإقامة العامة ويتقدم إلى ممثل الحكومة الفرنسية باسم الشعب ولصالح الشعب بوثيقة سياسية تتضمن الحلول المستعجلة لتسوية المشكلة المغربية الفرنسية الراهنة تسوية تمكن الوطن من السير سريعاً بخطوات ثابتة نحو تقرير مصيره الجديد على أساس الحرية والسيادة والاستقلال.

ولم يكن هذا الحادث السياسي الخطير وليد يومه وساعته، بل كان نتيجة لمجهودات جبارة ومساع متوالية قام بها رجال الحزب منذ أشهر في صمتهم المعروف، وأناتهم السياسية الحقة من البدء إلى الختام، وكان آية في التدبير والإحكام والإنشاء والتوجيه العام للسياسة الوطنية المغربية التي قطعت بذلك أشواطاً بعيدة نحو الضالة المنشودة والمطمح القومي الجسيم.

وكما كان تقديم «المذكرة» رائعاً، فقد كان مؤثراً جداً، ذلك أن حزب الشورى والاستقلال ـ حينها أقدم بعزم وحزم على ذلك العمل الحاسم \_ كان قوي الشعور بخطورة الظروف، ودقة الموقف وهول الساعة، وعسر المشكلة، وعظم المسؤولية، ولكن لم يكن هذا كله ليفت في عضد رجال الحزب وهم من أولئك الذين حق عليهم

قول الله جل وهز ﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا﴾.

وقد توج تقديم المذكرة بذلك البلاغ الذي كان الأول من نوعه في تاريخ النهضة الاستقلالية المغربية والذي اطلع عليه صاحب الجلالة، أعزه الله، وأقر ما فيه قبل تسليمه إلى «الرأي العام» ليذاع على جمهور الشعب الحريص كل الحرص على نيل حقوقه والتمتع بحرياته.

وقد تحدث البلاغ عن المقابلة في كل من القصر الملكي العامر والإقامة، ونوضح هنا أن المقابلة بقسميها قد امتازت بالصدق في القول، والصراحة في التعبير، وبلاغة الحجة في الإقناع، ورائدنا في هذا كله الوفاء للمغرب ولقضيته الكبرى، والعمل بجد وحزم لتوجيه هذه القضية في طريق حلها الطبيعي، هذا الحل الذي من شأنه أن يعيد ـ بحول الله وقوته ـ للحق صولته، وللعدل روعته، وللوطن عزته وللمغرب حريته، وللشعب سيادته، وللعرش جلاله وبهجته.

وقد صرحنا في البلاغ ونؤكد هنا أن مذكرة الحزب السياسية المعامة بالمغرب، وبيان الوسائل العلمية لحل المشكلة المغربية على أساس توجيه البلاد بأسرع ما يمكن نحو حريتها واستقلالها المنشودين، ومن هذا على الرأي العام المغربي أننا لم نتنازل للا في كثير ولا في قليل عن أي مبدأ من مبادئنا القومية ولا عن أي مطلب من مطالبنا الاستقلالية التي، بالعكس من هذا، قد تأيدت بمذكرتنا السياسية وفازت يوم تقديمها الرسمي فوزاً مبيناً

لا يجحده إلا المكابرون، ولا يماري فيه إلا كل مغرض معاند. نعم، لم تتنازل عن شيء من أمر هذه الأمة التي نحن في طليعة من يجاهد بصدق ووفاء وتضحية وثبات في سبيل إحقاق الحق وإزهاق الباطل في أرضها، وإظفارها، في أقرب الساعات وأقصر الآماد بكل ما تصبوإليه \_ بحق \_ من حرية وسيادة واستقلال.

ونسجل، بارتياح، أن جمهور الأمة السليم الصدر الصفي السريرة، النبيل الإحساس، الحسن القصد، قد تقبل محاولتنا الأخيرة في سبيل حل المشكلة المغربية بقبول حسن واغتبط بها وارتاح لها ارتياحاً عظيمًا.

وقد بقي علينا أن نوضح هذه النقطة وهي أننا بتقديمنا للمذكرة السياسية لم ندخل مع الحكومة في مفاوضة، غير أن تلك المذكرة صالحة \_ في نظرنا \_ لأن تكون أساساً لكل مفاوضة قد تقع \_ آناً أو استقبالاً \_ بين رجال حزبنا وبين عمثلي الحكومة الفرنسية بالمغرب بالموافقة التامة من صاحب الجلاله وتحت إشرافه ورعايته.

ومن الآن نريد أن نعلن للأمة أن المفاوضة \_ إن كانت \_ لا يمكن أن تكون إلا في صالح المغرب وقضيته المقدسة، وذلك بتوجيه المشكلة السياسية العامة في طريق الحل الذي يرضاه الله والرسول والمؤمنون حقاً وعلى رأسهم صاحب الجلالة، نصره الله.

وفصل الخطاب أن القضية المغربية قد خطت منذ حين خطوة موفقة في حد ذاتها، إذ هي خطوة إيجابية صالحة قد تتلوها خطوات تدنى تلك القضية من الحل المنتظر لها، ونحن \_ إذ نخطو خطوتنا

تلك والتي قد نجيء بعدها ـ لا يداخلنا زهو ولا عجب ولا يخامرنا كبر ولا خيلاء، ولا يسطو علينا غرور ولا خيال، بل نحن في هذه الساعة أعلم ما نكون بحقيقة الأحوال في الداخل والخارج، وادرك للحقائق المرة التي يجابهها الشعب المغربي في كل حين ومكان، وأبصر بما يمكن الآن وما لا يمكن، وبالرغم عن هذا وعلى ضوء الواقع أقدمنا على الخطة التي رسمها حزبنا للسير بالمغرب في نهج تحقيق أمانيه القومية الغالية، ومطامحه السياسية المشروعة. وبعبارة أخرى قد اختط حزبنا خطته معتمداً على الله ناصر الحق والمظلوم، وعلى تأييد الناهض الذي يؤمن بعدالة قضيته ويؤازر، بكل قوة ووسيلة، العاملين بصدق وإخلاص وتفان ونزاهة في سبيل إيالته ووسيلة، العاملين بصدق وإخلاص وتفان ونزاهة في سبيل إيالته خقة كاملاً غير ناقص ورائدهم جميعاً: السير نحو المثل الأعلى دون إغفال الحقيقة والواقع، وشعارهم: إلى الأمام، دائها، إلى الأمام،



الغمرات

## نحن لك فداء يا فلسطين العربية؟

« الرأي العام » ، العدد 26 ، 18 أكتوبر 1947 .

### الموقف العربي:

في شهر شتنبر عقد وزراء خارجية الدول العربية بصوفر (لبنان) مؤتمراً سرياً تقول الأوساط العربية المطلعة إن المؤتمرين اتفقوا فيه على توجيه إنذار إلى بريطانيا الكبرى والولايات المتحدة بعزم الدول العربية على إمداد (فلسطين العربية المجاهدة) بالجيوش اللازمة للحيلولة دون تقسيم هذا القطر العربي، وعلى إعلان المقاطعة التامة للتجارة الانكليزية. ويلوح أن هذه المقررات كانت اتخذت في مؤتمر بلودان (يونيو 1946) ولكن العرب تريثوا بها إلى أن تتمكن الدول الداخلية في الجامعة العربية من تنسيق وجهات نظرها في مسألة فلسطين.

وقد صرح فارس الخوري ـ رئيس الوفد السوري في منظمة الأمم المتحدة ـ للصحفيين قائلًا لهم: إن الدولة العربية جميعها

عازمة على قطع الصلات مع سائر الدول التي تؤيد في الاجتماع العام للمنظمة مشروع تقسيم فلسطين... كما أوضح أن الجامعة العربية مصممة على تأييد عرب فلسطين بكل ما تملك من حول وقوة وأنها ستقدم لهم المال والرجال والسلاح ليستعينوا بذلك على مقاومة كل تقسيم لوطنهم وكل تمزيق لوحدتهم، وإنه إن وقع هذا \_ لا قدر الله \_ فإنه سيؤدي، لا محالة، إلى مجزرة لم يشهد أفظع منها.

وبصفة عامة، فإن العرب عارضوا في تكوين لجنة يعهد إليها بالتحكيم في مشكلة فلسطين، وقد ذهبت المقامات السياسية الدولية والصحف الأجنبية في تعليل ذلك مذاهب شتى ، وتقول بعض الصحف الباريسية أن العرب اتخذوا موقف المعارضة لتلك اللجنة لأنهم لم يرغبوا في التعجيل بحل المشكلة الفلسطينية، بل أرادوا تأجيل النظر والبت فيها، ومن أجل هذا ألحوا في إسناد بحثها إلى اللجنتين السياسية والقانونية لأنها مثقلتان بالأشغال بحيث لا تستطيعان معها أن تعجلا بدراسة تلك المشكلة، وهكذا يتمكن العرب من ربح الوقت وتأجيل الحل إلى ما بعد تجديد انتخاب رئيس الجمهورية الأميركية سنة 1948، وبهذا قد يتقلص التأثير اليهودي الذي يفعل فعله اليوم في سياسة السلطة التنفيذية الأميركية، ولكن هذه «المناورة» العربية \_ على حدّ تعبير الجرائد الأجنبية \_ لم تنجح قط وفشلت في مهدها، وقد تولى السيد شارل مالك \_ الوزير اللبناني المفوض بالولايات المتحدة \_ بسط وجهة النظر العربية ولم يفته الاستدلال بما صرح به المسيو بيدو \_ وزير خارجية فرنسا \_ في خطابه، وهو أنه من العسير تطبيق أي حل لا يرضاه الطرفان

المتخاصمان، وقد فهمت بعض الصحف الباريسية من هذا جنوح العرب إلى وساطة الحكومة الفرنسية التي تستطيع بتدخلها في تسوية الخلاف أن تساهم \_ ضمن الأمم المتحدة \_ في إقرار السلام وتوطيد الهناء بالشرق الأوسط.

### الأوساط الدولية:

كانت الأفكار متباينة نوعاً ما في أوساط المنظمة الأممية، وبصفة عامة فقد لوحظ ما كان عليه كثير من مندوبي الدول من قلة الاطلاع على المشكلة الفلسطينية التي كان يبدو أنهم غير خبيرين بمجاهلها وخباياها.

### موقف الحكومة الأميركية:

استاء العرب مما ورد في خطاب المسيو مارشال \_ وزير خارجية الولايات المتحدة \_ ولكن يقول مصدر وثيق ان الوزير الأميركي لما اجتمع بمندوبي العرب، في المأدبة التي أعدها لهم، صارحهم بأنهم أساءوا فهم الفقرة المتعلقة بفلسطين من خطابه بالمنظمة، وقد أوضح الوزير المذكور رأيه وحدد موقفه، حيث قال في المأدبة: انه لم يقصد بحديثه عن فلسطين أن الولايات المتحدة تؤيد الحل الذي أقرته أغلبية اللجنة المكلفة بالبحث في قضية فلسطين، وإنما أثنى على أعضائها من أجل الأعمال التي قاموا بها، أما المشكلة الفلسطينية التي يعترف بأنها دقيقة وعويصة جداً فإن الحكومة الأميركية لا تريد أن تتخذ فيها موقفاً إلا بعد الاستماع

لكل ما يقال أثناء المناقشة، والاطلاع التام على مختلف وجهات النظر وما يدلي به أصحابها من الحجج والمستندات، ولكن هذه التصريحات والإيضاحات لم تبعث المندوبين العرب على الارتياح والاطمئنان إلى سلوك الحكومة الأميركية تجاه قضية فلسطين، ذلك أنهم يعلمون ما للصهيونيين من التأثير والنفوذ في الأوساط الرسمية الأميركية عامة، وفي دائرة الرئيس ترومان خاصة.

### الانكليز وقرارهم الحاسم:

لما اجتمعت لجنة فلسطين بالمنظمة في أواخر شتنبر صرح وزير المستعمرات الإنكليزي باسم حكومته أن هذه تقبل التوصيات التي يتضمنها تقرير لجنة البحث، وخاصة ما يتعلق منها بإلغاء الانتداب البريطاني وإعلان استقلال فلسطين في أقرب وقت ممكن، ويتضمن التصريح ثلاث نقط جوهرية:

أولاً \_ أن الانكليز يعترفون بوجوب إلغاء الانتداب في أقرب وقت ممكن.

ثانياً \_ أنهم يؤكدون عزمهم على عدم تطبيق أية سياسة باستعمال قوة السلاح.

ثالثاً \_ أنهم قرروا الجلاء عن فلسطين عسكرياً وإدارياً، إذا لم يوجد حل لمشكلتها.

والعرب، إن اغتبطوا بهذا القرار، فإنهم لم ينخدعوا قط بما يتوارى تحته من المقاصد والأغراض، فقد أعلنوا أنه من العبث أن يحاول الانكليز إظهار الحرص على الجلاء عن فلسطين ظناً منهم بأن العرب قد ينساقون إلى التماس بقائهم بها، بل بالعكس من هذا أعلن العرب أن رغبتهم الملحة هي أن ينجلي الانكليز عن فلسطين في أقرب وقت ممكن.

ومهما يكن فإن التصريح الرسمي الانكليزي المذكور قد كان فوزاً للعرب وهزيمة للصهيونيين الذين حطم آمالهم تحطيها ونسف أحلامهم نسفاً، خصوصاً وأن الانكليز قد صرحوا أنهم لا يريدون، أن يتحملوا بأية صفة من الصفات تبعة ما أوصت به لجنة البحث كحل لمشكلة فلسطين، وهو تقسيم هذا القطر قسمين أحدهما للعرب والآخر لليهود، وسواء خرج الانكليز أو لم يخرجوا من فلسطين، فإن ذلكم التصريح الذي أعلنوه رسمياً في لجنة المنظمة يعمل الانتداب في حكم الانقراض والتلاشي كها يطعن «وعد يعمل الانتداب في حكم الانقراض والتلاشي كها يطعن «وعد ويبدو غريباً لغير واحد من الناس، لأن الانكليز تطرفوا في خطتهم الجديدة لدرجة أنهم تملصوا من كل مسؤولية وأعربوا عن تصميمهم على عدم اقتسامها مع أية دولة أو طائفة من الدول التي قد يعهد اليها بحماية الأمن في فلسطين بعد جلاء الجيوش والموظفين الانكليز عنها.

وقد عللت بعض الصحف هذا التطرف في الموقف بسوء الحال الذي تعانيه إنكلترا اليوم في الداخل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد قالت إحدى الجرائد الانكليزية أن (لندرة) لا تخشى \_ من الوجهة الاستراتيجية \_ عواقب انسحابها من تلك الأصقاع

الشرقية لأنها قد عهدت إلى الولايات المتحدة برعاية الصبي الذي كان بين يديها، وقد تساءلت الصحافة عمن يخلف إنكلترا بعد جلائها؟ أما الولايات المتحدة فبالرغم من عطفها على الصهيونيين وتأييدها لمطامعهم لا تقبل احتلال فلسطين فيها يظهر، وأما الاستعاضة عن القوة الاحتلالية الانكليزية بقوة دولية تحل محلها باسم منظمة الأمم المتحدة، فقد تكون على سبيل التجربة ولها أنصار بين أعضاء المنظمة، ولكن إذا تم هذا فإنه يكون ربحاً لليهود خصوصاً إذا تعزز بتنفيذ مشروع التقسيم الذي يرضاه الصهيونيون دون العرب الذين يأبون إلا وحدة فلسطين واستقلالها.

والخلاصة أن الانكليز بموقفهم ذلك أصبحوا عملياً في جانب العرب بينها عزز الأميركان والروس جانب اليهود، وذلك بقبولهم لمشروع التقسيم الذي أوصت به لجنة البحث.

الغمرات

### حقائق وعظات. . . في السياسة؟

« الرأي العام » ، العدد 27 ، 25 أكتوبر 1947 .

عرضت قضية مصر وأندونيسيا على «مجلس الأمن» وسرعان ما خابت آمال المصريين والأندونيسيين كما تحمطت آمال كثير من أنصار الحق وحرية الشعوب في «منظمة الأمم المتحدة» التي طالما حسبوها قادرة على حل القضايا التي تعرض عليها من لدن الدول، صغيرة كانت أو كبيرة، منخرطة أو غير منخرطة، شرقية أو غربية.

ثم كان الاجتماع العام السنوي للمنظمة في شهر شتنبر فعرضت قضية فلسطين وغيرها فلم يكن مصيرها أسعد من مصير القضايا الأخرى التي عاد أصحابها من اجتماعات المنظمة بخفي حنين ورضوان من الغنيمة بالإياب..

وأخيراً اجتمعت «لجنة الوصاية»، وهي الهيئة المختصة \_ في المنظمة \_ ببحث المشاكل الاستعمارية العامة، فمثلت \_ في دائرة مصغرة \_ نفس الرواية التي مثلها كل من مجلس الأمن \_ الهيئة

العليا للمنظمة \_ والجمعية العمومية \_ التي هي المجلس التشريعي للأمم المتحدة \_، وإن شئت قلت: المختلفة، فتكون قد أرضيت \_ بهذا \_ الحقيقة وأفصحت عن الواقع وسجلت أمراً يقيناً.

وتتلخص تلك الرواية فيها يلي: في اجتماع «لجنة الوصاية» تولى نائب روسيا شن الغارة على الدول المستعمرة فأعلن أن التقارير التي أدلت بها الدول الكبرى عن ممتلكاتها الاستعمارية إنما هي وثائق «غير مطابقة للحقيقة وزائفة مغشوشة»، ولم يقتصر النائب الروسي على رمي المستعمرين بهذه القذائف، بل اقترح على «زملائه» أعضاء اللجنة تأليف هيئة خاصة تعهد إليها المنظمة الأممية بإجراء بحث وتحقيق في المستعمرات نفسها.

فماذا كان جواب نواب الدول المستعمرة؟

أما نائب إنكلترا فقد حاول رد هجمات النائب الروسي بقوله: إن الامبراطورية الإنجليزية: إن كانت أجزاؤها منفصلة بعضها عن بعض بالمسافات والبحار، فهي تؤلف «كلية دولية موحدة»، تضاهي روسيا السوفيتية. ثم زاد قائلاً: إن جميع المناقشات التي تجري حول الشؤون الاستعمارية تقوم \_ في نظره \_ على خسة أغلاط كبرى هي:

- 1 ــ أن كل منهاج استعماري من شأنه أن يكون خطراً على السلم.
  - 2 \_ أن الحرية والاستقلال لفظان مترادفان.
  - 3 \_ أن الإدارة الاستعمارية قائمة كلها على الاستغلال.

- 4 ـ أن نظام دولة تتمتع بالسيادة هو الدواء الناجع لجميع الشرور والأضرار.
- 5 \_ أن إدماج أقطار مهمة تسكنها أجناس وشعوب أخرى بالثناء والإطراء، أما التوسع والامتداد وراء البحار فيسمى \_ بعكس ذلك \_ استعماراً بالفتح والتسلط والسيطرة.

هذا مارد به نائب إنكلترا المستعمرة على انتقادات النائب الروسي ولواذعه وقوارصه، وقد أراد الانكليزي بالقول الخامس أن يطعن روسيا الشيوعية في الصميم، ولكن الحقيقة هي أن إنكلترا وروسيا السوفيتية في هذا الأمر سواء، فإن ما تفعله الأولى باسم الديمقراطية والتمدين الإنساني تقوم به الثانية باسم دكتاتورية الصعاليك.

وأما ممثل فرنسا في لجنة الوصاية فقد أجاب النائب الروسي على ما وجهه من التهم والطعنات إلى الدول المستعمرة زاعبًا أن الاستعمار بمعناه القديم قد مات وانقرض، وأن فرنسا من جهتها – تعمل جاهدة لتمنح ممتلكاتها استقلالها الذاتي، ثم طلب الممثل الفرنسي من اللجنة أن تمر بالاقتراح الروسي مرور الكرام وتلغيه إلغاء. ونرى تعليقاً على هذا: أنه من الواضح ما ذهب إليه ممثل فرنسا لما مانه ونازع زميله الروسي اقتراحه الخاص بتأليف لجنة تبحث حقيقة التقارير التي أدلت بها الدول المستعمرة عن أحوال الأمم التابعة لها.

وإن دل اعتراض تلك الدول على شيء، فإنما يدل على أن تقاريرها «مدسوسة ومغشوشة»، وإن نعجب من شيء فعجبنا من موقف رئيس لجنة الوصاية إزاء ما نشب بين أعضائها من التراشق والتطاحن والتشاجر شأن زملائهم ورؤساء وفودهم في الاجتماع العام للمنظمة المتداعية الأركان، المهددة بسوء المنقلب والمصير، فبدل أن يحد الرئيس الوقور من غلواء المتخاصمين ويتحكم في الموضوع بما يحق ويزهق الباطل عمد في الأخير إلى «انسحاب فني» تملص به من التحكيم، وتمكن به الآخرون من الانفلات من الفخ الروسي، وقد تم هذا بإعلان الرئيس أن المناقشة قد خرجت عن نطاق البرنامج، وبرد الأعضاء إلى حظيرة المسألة المتدالوة في الجلسة، وهكذا ختمت الرواية وانسدل الستار على فضائح الاستعمار وفظائع الاستغلال، ومساوىء الاستيلاء.

تابع القوم جلستهم، فتحدث نائب الولايات المتحدة الأميركية \_ التي تقيم ما تنتحله من ورع وعفاف على أساس من الدولار والذرة متين \_ فكان الحديث، في بابه، عجباً عجاباً، قال: إن الولايات المتحدة قد أيدت دائبًا الشعوب التي ترغب في استقلالها التام أو الداخلي، ولكن \_ إستمع أيها القارىء \_ بشرط أن تكون قادرة على حفظ ذلك الاستقلال من عبث العابشين وعدوان المعتدين؟

ومعنى هذا أن أميركا لا تنصر كل من يريد «الاستقلال بدون شرط ولا قيد»، وإنما تؤيد طلاب الاستقلال إن كان بشرط وقيد، وهو الاقتدار مادياً ومعنوياً، اقتصادياً وسياسياً، على حفظ ذلك

الاستقلال المنشود وصيانته وضمانته لجميع الوسائل والقوى. وبعبارة العلة \_ كما يقال \_ تدور مع المعلول وجوداً وعدماً.

إن الشعب الذي تتوفر لديه تلك الوسائل، ويملك ذلك الاستعداد لغني عن كل تأييد، والقادر بنفسه على أن يأخذ الحق من الغاصب، ويجعله في مأمن من غوائل الدهر والحدثان.

ثم واصل النائب الأميركي حديثه بدافع «العصبية الانجلوسكسونية» فقال مصوباً السهم في نحر النائب الروسي:

«توجد شعوب غير مستقلة، ومع هذا فإنها تتمتع بحماية حقوقها أكثر مما تتمتع بها شعوب عدد من الدول المستقلة».

هذا قول النائب الأميركي أراد به أن يقارن بين الشعوب التي تستعمرها فرنسا وإنكلترا مثلاً وبين الأقطار والدويلات التي تخضع لروسيا مباشرة أو غير مباشرة. وبعبارة، أراد الممثل الرسمي لأميركا في لجنة الوصاية بمنظمة الأمم المتحدة أن يفضح أسلوب الحكم والسيطرة والفتح في روسيا الشيوعية بينها يمنح الاستعمارين الفرنسي والانجليزي ما يماثل (شهادة حسن السيرة)، التي تعطى للتلميذ أو الأجير.

وإذا خرج المندوب الروسي سالماً من قذائف خصومه ووخزاتهم النافذة فإن قضايا الشعوب المهضومة الحق قد طعنت بذلك طعنات نجلاء في الصميم.

فمن ـ بعد هذا ـ يعمى عن هذه الحقائق ولا يعتبر بما فيها من العبر، ولا يصدق أن حقوق الضعفاء إنما هي عند الأقوياء «أضيع من حقوق الأيتام في مأدبة اللئام؟».

الغمرات

### آفة سياسة القوة

« الرأي العام » ، العدد 28 ، 22 أكتوبر 1947 .

دوغول، عرفه الناس منذ الهدنة الفرنسية الالمانية في جوان 1940 وقد تزعم إذ ذاك برضى الحلفاء وتأييدهم دعوة الفرنسيين \_ بواسطة مذياع لندرة \_ إلى التمرد والعصيان ضد الاحتلال الالماني، ثم تزعم عملياً ماكان يسمى انذاك بالقوات الفرنسية الحرة التي كانت منضوية تحت لواء الحلفاء والتي كانت تساهم مع هؤلاء بنصيب في حركة تحرير فرنسا واوروبا بصفة عامة وقد طمع دوغول \_ بعد أن أقصى خصمه بيتان من الميدان وزج به في غياهب السجون \_ في أن يحل محله ويصبح في فرنسا زعيمها الشعبي وقائدها الحربي وحاكمها السياسي وإذا تمكن دوغول \_ بسبب ظروف تلك الشخصية العسكرية والسياسية التي عرفها الناس في الداخل والخارج، فإنه لم يوفق \_ بعد أن قبض على زمام الأمور بفرنسا \_ في أن يحتفظ عركزه في الدولة ولا في الأمة نفسها. ففي الوقت الذي كانت تحتاج فيه فرنسا إلى كثير من اللباقة

والحكمة والمرونة والمهارة والسياسة والدهاء، كان دوغول يتصرف بخلاف ذلك في كثير من الأمور العامة والخاصة فما شئت من صلف وكبرياء وأنفة وأنانية وغلظة وفظاظة الأمر الذي جعله يخسر رجال الساعة انذاك أمثال روزفلت وتشرشل لأنه كان يريد ويحاول أن يصبح مساوياً لهم في كل شيء بل كان يحرص على أن يفرض نفسه عليهم ويجعلهم في الواقع \_ أمامه أذلة صاغرين وطبعاً لم يتحقق شيء من هذا أبداً بل انتهى به الأمر إلى الفشل والانسحاب من الحكومة تحت ضغط ماهر من الحلفاء الأنجلوسكسونيين ولتفرق شطر كبير من الشعب الفرنسي عنه وقتم اافتضحت سياساته ومطامعه في الحكم والسيطرة. وقد اعتقد الناس في فرنسا إذ ذاك أنهم لم يحرروا بلادهم من الحكم الألماني والسيطرة الأجنبية ليقعوا فيها هو شبيه بهها ولو تستر تحت حلة فرنسية قشيبة وطبع باسم دوغول الذي أحبه بنو قومه محرراً لوطنه لا جباراً وطاغية فيه ويوم اضطر دوغول إلى الانسحاب من ميدان الحكم والسياسة ادعى أنه تنازل الرجل الذي قام بواجبه وأدى مأموريته فقال الناس مرحى وظنوا أن دوغول قد استراح وأراح، ولكن الرجل إنما اختفى لكي يظهر في الوقت المناسب وطلق السياسة ريثها تواتيه الظروف ومنذ أشهر أخذ فعلا ينظم أمره ويستعد للظهور بعد الاختفاء وقد اندفع من جديد إلى الميدان السياسي لا كزعيم أمة \_ كماكان في بداية أمره \_ ولكن كزعيم جمهرة من الناس أعظم ما يؤلف بينهم التمسك بالرجعية الاجتماعية ونصرة الرأسمالية وعزيمة الدفاع عن كيانها وامتيازاتها ضد الشيوعية المهولة ومنذ تزعم دوغول الحركة ضد الشيوعية وهو يخطب في الجماهير الفرنسية ويبث فيها الخوف

من هذا الخطر الجديد \_ كها يقول \_ ويدعوها إلى أن تلتف حوله وتؤيده ليستطيع تحرير الوطن \_ في هذه المرة \_ من الشيوعية بصفتها أداة الأجنبي أي روسيا السوفياتية في فرنسا وملحقاتها. وأخيراً حل دوكول بالقطر الجزائري فخطب في جموع فرنسية جمة خطبة لو اقتصر فيها على ما بينه وبين الشيوعية من خصومة ومشادة لما اكترثنا لها، ولما عنانا أمرها مطلقاً. ولكن الخطبة المذكورة تضمنت آراء وأثارت مسائل لها مساس بقضية الشمال الافريقي التي لا نسمع فيها «لغوا» إلا قلنا فيه قولاً ورددناه رداً ونسفناه نسفاً.

قال دوغول إن الشيوعية أصبحت تهدد فرنسا والعالم بنفس الأخطار التي كانت تهددهما في عهد هتلر بسبب دعوته وحركته، فروسيا الشيوعية قد استغلت ما عليه اوروبا من الانحلال السياسي، والفقر المادي، والانحطاط المعنوي فقبضت بيد من حديد على زمام كثير من الشعوب الضعيفة آخذة بخناق بعضها. وجاثية بركبتها على صدر أخرى، هذا ما يقوله دوغول عن مصير تلك الأمم المغلوبة على أمرها من روسيا، ولكنه إذ يفضح هذه الدولة، ويرثي للشعوب التي تتحكم فيها مباشرة أوغير مباشرة وينسى أو يتناسى أن ما تفعله روسيا الشيوعية في اوروبا الشرقية لا يختلف عها تقوم به دول أخرى في جهات كثيرة من أفريقيا وآسيا، وبعبارة لا يعتقد أحد منا أن ما تفعله دول الاستعمار في الأقطار المبتلاة به هو أقل ضرراً وأخف وطأة مما تعانيه الشعوب الأوروبية التي يعنى هو أقل ضرراً وأخف وطأة عما تعانيه الشعوب الأوروبية التي يعنى دوغول بمصيرها ويذوب عليها غمًا وحسرة، وكمداً ورحمة؟

وقد يتساءل متسائل: ما حمل دوغول على أن يتجاهر بالخصومة والعداوة لروسيا ذات القوة والصولة والبأس الشديد؟

لم يحمله على هذا الموقف سوى أن الرجل وشيعته قد أصبحوا يخافون من عواقب انتشار الشيوعية، وتوسع روسيا شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، وتعاظم قوتها المادية والمعنوية في الداخل والخارج، ولم يكتم دوغول عن أحد، إن كل هذا خطر عظيم على جميع الأمم عامة وعلى فرنسا خاصة، وإذ ينعى دوغول على روسيا عدم اتعاظها بتجارب الماضي، ويعيب عليها عدم العمل لبناء مستقبلها على التعاون مع الأمم لا على ظلمها واضطهادها يغفل أو يتغافل عن توجيه نفس اللوم والعتاب، والتعنيف والتقريع إلى الدول الاستعمارية التي تأبى كل تعاون نزيه صالح مع الأمم الضعيفة، ومن ينكر أن هذه كانت ولا تزال تشكو من معاملة تلك الدول وسياستها الاستغلالية الاستعبادية المطلقة على الأقل نفس ما تشكو منه الأمم الأوروبية التابعة لروسيا؟ وكيف يرفع الجنرال دوغول اليوم عقيرته ضد «روسيا الظالمة المضطهدة» ولا يقول ولو قولًا ليناً في جانب الشعوب التي لها مشاكل مع فرنسا والتي لم تفز من حكومتها \_ في عهده \_ ولا من الحكومات التابعة \_ في عهد أدعياء الحرية والعدالة والديمقراطية ـ بأي حل جدي حاسم لتلك المشاكل كلها أو بعضها؟

وللسائل أن يسأل: ماذا كان ينتظره دوغول من روسيا بعد الحرب وتجاربها وعظاتها؟ انه كان ينتظر منها أن تنزوي داخل حدودها، وتحترم أنظمة السلم، وتتمسك بقواعد التعاون الدولي، وتقدس حقوق الأمم كبيرها وصغيرها، وتخدم النظام العالمي الجديد بكل إخلاص وتفان وتضحية، ويقول دوغول: إن هذا كله يقضي على روسيا الشيوعية بأن تعامل جاراتها كأمم مستقلة تتألف

من رعايا أحرار، ولا تتخذها \_ بالعكس من هذا \_ كأدوات مسخرة في سبيل سياستها، ويزيد دوغول أن ذلك أيضاً كان يقضي على موسكو بأن لا تنقاد لمطامع السيادة والسيطرة والاستعلاء، كما كان يقضي على قادة «الكرملين» \_ هو مقر الحكومة الشيوعية بموسكو \_ بالاحجام عن اتخاذ نظام الدكتاتورية المفروض على الشعب الروسي «بضاعة» صالحة للتصدير إلى الخارج بواسطة قوتهم وتأييدهم.

ونحن لا نجد في هذه القيود والشروط. ما يعاب وينتقد، ولكن ما يصارح به دوغول روسيا الشيوعية هو عين ما نجاهر به الدول الاستعمارية، وما يشترطه الجنرال على موسكو هو نفس ما نطلبه نحن بصراحة وقوة وإلحاح من باريس مثلاً.

أما أن يزعم الجنرال دوغول أن الشيوعية هي التي تمثل الحركة الانفصالية في شمال أفريقيا فليس بصحيح، لأن الشيوعيين الأجانب في بلادنا إنما يطالبون بحقوق معينة على أساس المساواة فيها بين الفرنسيين والأفارقة وضمن الوحدة الفرنسية، وبهذا ليسوا كما يدعى الجنرال انفصاليين في شيء.

وليس بصحيح كذلك أن تكون الحركة الانفصالية أو الاستقلالية حركة تفكك وتصدع بالنسبة إلى الأمة المطالبة بحقها في الحياة، بل بالنسبة إلى . . .

#### [حذفته الرقابة]

لهذا الحق المستأثر به دون ذويه، وإنه لمن عكس الحقائق،

وقلب الأوضاع، وركس القيم المعنوية أن يعد اغتصاب الحق فضيلة ومحمدة، ويعتبر التنازل عنه لصاحبه إثمًا وجناحاً.

وأما أن يحدثنا الجنرال دوغول عما يشغل بال فرنسا في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط من المشاكل العظمى التي ترميها بربيكة وتوقعها في موحال لا غرج لها منه وأما أن يعلن لنا كذلك أن فرنسا منشقة على نفسها في كيفية الخروج من الورطة والوصول إلى حل المشكلة وانها بذلك كله إنما تخسر السمعة والصفقة معاً فلا يجدفينا حضرته من ينكر شيئاً مما حدث به وأعلنه على رؤ وس الملأ.

وهناك شيء تحدث عنه الجنرال وهو أن القلاقل التي قد تحدث في الشمال الأفريقي من جراء الدعاية الشيوعية ربما تؤدي في النهاية إلى إحياء روح الخصام والتطاحن وتبعث على الخلاف مع إحدى الدول الديمقراطية ومن شأن هذا الخلاف إن وقع أن يكون في صالح أصحاب: فرق تسد. وبهذه المناسبة تتسائل لماذا يهتم الجنرال بما قد تحدثه الشيوعية من فتن وقلاقل وبما قد ينشأ عن هذا كله من خلاف ونزاع مع إحدى الدول ولا يبالي قط، في نفس الوقت بالخصومة السياسية الناشئة في بلادنا...

#### [حذفته الرقابة]

التي بتعنتها وعنادها وإصرارها إنما تزيد تلك الخصومة شدة واستفحالًا وتحمل على اليأس وما يسوله لأصحابه مما لا تحمد عقباه؟

ولعل السبب في عدم مبالاة الجنرال دوغول بخصومتنا وما قد تجره على خصومنا من ضرر ووبال هو اعتداده بقوة الاستعمار

واقتناعه بأنها قادرة على تلافي الأخطار والشرور أياً كان باعثها ومصدرها. وأخيراً يعلن الجنرال أنه إذا ما نشبت حرب جديدة تجعل من أفريقيا عامة وشمالها خاصة مركزاً استراتيجياً عظيم الشأن والأهمية، فإن فرنسا يشق عليها أن تستعمل للدفاع عن كيانها ومصيرها أقطاراً تكون بسبب الشيوعية ضحية الفتنة والفوضى هذا في نظر الجنرال هو الداء فها هو الدواء؟ يجيب الجنرال أنه لا دواء غير تثبيت السلطة الفرنسية بوضوح وقوة وتسأل حضرته متى حلت سياسة التسلط والسيطرة والقوة مشاكل الواحدة أو الأمم فيها بينها حتى تستطيع فرنسا أن تسوي اليوم خلافاتها معنا بنفس الوسائل والأساليب التي كانت ولا تزال أسباباً أصلية في تلك الخلافات؟

والقول الفصل فيها أثاره الجنرال دوغول في خطابه من قضايا وأبداه من نظريات هو أننا لا نبرىء روسيا الشيوعية من سوء التصرف والسياسة داخلا وخارجاً ولكننا لا نعتقد أنها وحدها ظالمة وطاغية وغيرها من الدول الكبرى، التي تسمى بالديمقراطية عادلة وناصرة الحق بالحق.

كما أننا لا ننخدع لتلك المواقف التي وقفتها روسيا أخيراً في جانب الأمم الشرقية كمصر واندونيسيا لأن تلك المواقف إنما كانت مناورات سياسية ضد الخصوم الانجلوسكسونيين. ومهما يكن فقد كشفت روسيا القناع عن حقيقة موقفها من العرب والمسلمين، وجذا وذلك بتواطئها مع أميركا على تأييد مشروع تقسيم فلسطين، وجذا خذلت العرب والمسلمين خذلاناً شنيعاً ونصرت عليهم رهط الصهيونية التي هي والاستعمار سواء.

غير أن هذا كله لا يمنعنا من أن نبتعد عن الخصومة التي يتزعمها اليوم دوغول ضد روسيا عامة والشيوعية الفرنسية خاصة، وإذا شغلت تلك الخصومة الجنرال وشيعته عن التفكير المجدي في تسوية المشاكل بين فرنسا والشعوب المرتبطة بها تسوية عادلة مرضية، فإننا نصرف كل تفكيرنا، ونكرس كل جهدنا فيها هو لأمتنا أنفع وأجدى، ونستطيع أن نؤكد للجنرال ومن هو على شاكلته أن سياسة القوة والسيطرة التي يظنها قادرة على فض المشاكل إنما تزيد الأمور تعقيداً، وتبعث على النفور والبغضاء، وتورث الحقد والعداوة، وتؤدي بأصحابها إلى سوء المنقلب والمصير، وفي المثل السائر: «من يزرع الشوك لا يحصد به العنب»؟

الغمرات

### هل من حل للمشكلة السياسية في المغرب؟

. الرأي العام » ، العدد 29 ، 5 نوفمبر 1947 .

حل عيد الأضحى في هذه السنة ولسان حال المغاربة يردد مع المتنبي:

عيد بُأية حال عدت يا عيد بما مضى أو لأمر فيك تجديد؟

وقد مر العيد كأمثاله دون أن يأتي بما يستحق أن يكون في نظرنا جديداً، وليست المسؤولية على العيد طبعاً ولكن على من ليسوا من العيد لا في العير ولا في النفير.

كان هذا العيد، كسابقيه، فرصة لتبادل التهاني والتمنيات، وقد كان للوطن فيها الحظ الوافر أو الأوفر، الأمر الذي يدل في كلتا الحالتين على قوة الشعور الوطني في هذه البلاد وعلى عظيم أمل الأمة المغربية في أن يظفر الوطن المفدى بحقه العام وحريته التامة

وعزته القومية وسيادته السياسية المطلقة من كل قيد وشرط وفرض تحت رعاية صاحب الجلالة، أدام الله نصره وتأييده.

نعم، لم يأتنا العيد بجديد، ونعني به العمل الإيجابي، أما السلبي فقد أخذ منه العيد نصيباً وهو والعدم \_ في الواقع \_ سواء.

زار الجنرال جوان صاحب الجلالة، نصره الله، ليرفع إليه التهاني التقليدية الواجبة في مثل هذه المناسبات والظروف، وقد اكتست الزيارة المقيمية في هذا العيد حلة عريت منها زيارة العيد الآخر وبعثت غير واحد من الناس إما على التفاؤل والاستبشار، وإما على التساؤل والاستفهام... وقد مضى العيد «ولا جديد تحت الشمس» كما يقول الافرنج.

ولنتحدث بهذه المناسبة عن زيارة الجنرال جوان لصاحب الجلالة، فقد امتازت عن سابقتها بمجاملات وأحاديث، ولعل حديث الجناب العالي بالله كان ذا بسطة وتوسع وصراحة وتبيان، ولا بدع في هذا ولا غرابة قط، فها عهد في طالب الحق غير ذلك وقد قال يوماً صاحب الجلالة: وإن ضياع الحق في سكوت أهله عنه، وفعلا لم يسكت جلالته عن الجهر بالحق في حديثه مع الجنرال جوان بمناسبة عيد الأضحى ولم يرد عزه الله أن يترك الفرصة تمر دون أن يذكّر، عسى تنفع الذكرى المتبصرين، الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

عيد الأضحى عيد يراق فيه الدم على سبيل الفداء، وكذلك يجب أن يكون عيد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل شيء حتى في السياسة، ولهذا طرق ووسائل ومناهج وأساليب، ومنها،

بل أفضلها، الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، وقد كان حديث صاحب الجلالة \_ أيّده الله \_ مع الجنرال جوان مثالًا رائعاً لتلك الدعوة الصالحة.

إن التهاني والتمنيات لا تسمن ولا تغني من جوع حتى إن كانت لها قيمة فهي نسبية، ولهذا لم يشأ صاحب الجلالة، نصره الله، أن يقتصر في العيد على تبادل التهاني والتمنيات مع الجنرال جوان، بل أبى، حفظه الله، إلّا أن يخرج مع الجنرال إلى «الموضوع» الذي كان ولا يزال شغلنا الشاغل وهو توديع العهد البغيض الذي نحن فيه وتدشين عهد آخر تتحدد به علائق المغرب بفرنسا على أساس إلغاء النظام السياسي الحاضر وإقرار نظام جديد يقوم على العدل والحرية والسيادة. . . فبهذا، وبه وحده، تنحل مشكلة المشاكل في المغرب وينتقل الشعب من الطور الحاضر إلى العهد الجديد الذي أشار إليه صاحب الجلالة وتمني أن يسعد به سائر من تظلهم سماء المغرب، مغاربة كانوا أو أجانب، وقد أجاب الجنرال عن هذا بأن له اليقين أن المغاربة والفرنسيين قد دخلوا \_ فعلاً \_ في عهد جديد؟ أما كيف ومتى كان هذا فلا نعلم عنه شيئًا لحد الآن، وكل ما نعلم هو يقين الجنرال بأننا أصبحنا في عهد جديد وإذا جاز لنا أن نتمنى شيئاً فهو أن لا يختلف الجنرال اليوم مع صاحب الجلالة فيها هو عهد جديد وغير جديد كها اختلف معه قبل فيها هو مشروع وغير مشروع.

وقد علقت بعض الصحف الفرنسية على الزيارة الرسمية التي قام بها الجنرال جوان لصاحب الجلالة بمناسبة العيد، فقالت: إنها لم تكن مجرد زيارة تشريفية، بل كانت فرصة مكنتها من تبادل

أحاديث أظهرت «الحوار المغربي ــ الفرنسي» في مظهره الحالي، وقد أبدت الصحيفة المشار إليها سرورها بتغيير الحالة وباستئناف ما سمته «بالتعاون الفرنسي ــ المغربي» وبظهور هذا التعاون في صورته الحقيقية، هذا ما كتبته تلك الصحيفة، وهو ــ في نظرنا \_ـ مجرد ظن لا غير، وهذا الظن ناشىء عن سوء فهم وتقدير وقائم على غلط ومغالطة.

أما نحن فلا نعتقد شيئاً من ذلك ولا نرى أن الحالة العامة قد تغيرت، لا نقول من حسن إلى أحسن، بل ولا من سوء إلى حسن. وكيف تكون قد تبدلت الحالة والسياسة \_ لحد الساعة \_ ما تزال كها عرفناها قبل من حيث العناد في الموقف والإصرار على الخطة والتمادي في الغي؟

وأخيراً قالت الجريدة المذكورة لو بعث المريشال ليوطي من مرقده وشاهد الحديث أو الحوار الذي جرى بين ملك المغرب وممثل فرنسا لديه لاهتز فرحاً ورقص طرباً وطاب نفساً لأنه طالما عمل في حياته لتوطيد التعاون الفرنسي \_ المغربي وإحياء ما اندثر من سلطة صاحب الجلالة ونفوذه في البلاد، وهذا كلام نترك مسؤ وليته للجريدة التي تكلمت به، ولكن يجب علينا \_ بمناسبة ذكر ليوطي وعهده \_ أن نعلن صراحة أن سياسته التي كانت تدعى إذ ذاك بسياسة الابتسامة وكأس الشاي قد دفنت مع صاحبها وغيبت معه بسياسة الابتسامة وكأس الشاي قد دفنت مع صاحبها وغيبت معه البعيد، وأن مشكلة اليوم لا يمكن أن تحل بنظريات وأساليب البعيد، وأن مشكلة اليوم لا يمكن أن تحل بنظريات وأساليب أمس، تلك النظريات والأساليب التي أكل الدهر عليها وشرب

وعفى على أثرها كل ماحدث ويحدث من تطور وانقلاب في الداخل والخارج.

ونحن لا نريد أن نطيل في الرد على الصحيفة الفرنسية التي كتبت ما من شأنه أن يضلل الرأي العام الفرنسي في هذه البلاد خاصة وإنما نكتفى بما قلناه دفعاً لشبهات السياسة وأضاليلها.

وإذا كان لنا أن نجمل الكلام في صميم الموضوع فلا نظن أننا نعدو الحق بقولنا أن ملك المغرب قد برهن بحديثه مع الجنرال جوان يوم العيد على حسن إرادته وكامل استعداده لفتح المذاكرة في موضوع المشكلة المغربية الفرنسية العامة التي فرضت، وما فتئت تفرض نفسها، على الأنظار في الداخل والخارج والتي تتطلب حلا جدياً عاجلاً ينحسم به كل خلاف وتخرج به العلائق المغربية الفرنسية من مرحلة التوتر إلى طور الانطلاق والانشراح.

أما الجنرال جوان فقد ظهر في حديثه «ملكياً أكثر من الملك»، كما يقال، إذ أجاب عن النقطة الجوهرية في الحوار بما لا ينبغي أن يقال إلا بعد اجتياز طور المذاكرة في موضوع المشكلة الأساسية العامة والانتهاء من حلها لصالح الطرفين المتنازعين، وهذا موقف إن لم يؤخر تسوية الخلاف السياسي فليس من شأنه أن يقدمها قط، فالخلاف قد كان ولا يزال قائمًا والمشكلة الناشئة عنه ما تزال كذلك موضوعة على البساط ولا مناص للحكومة الفرنسية من أن تقول فيها كلمتها الصريحة المنتظرة بالسلب أو الإيجاب.



الغمرات

# أنظام بلدي. . . أم رقابة سياسية؟

. 1947 , it is it is it is it is in the second of the s

منذ أسابيع كثر التحدث في الصحف والأوساط بالمغرب عما يسمى بالإصلاح أو بالنظام البلدي الجديد، أما الصحف الفرنسية خاصة فقد كتبت مقالات إضافية في الموضوع تحت عناوين لا تقل ضخامتها عن لمعانها وإشراقها، وقد أيقن غير واحد من قراء تلك المقالات الطويلة الذيول المحبوكة الحواشي أن مختلف العناوين التي تستر توجت بها إنما هي من رهط ما يدعى «بخداع العناوين» التي تستر بهجتها وزينتها ما شاء كتابها من لغو وحشو، وفراغ وهزال.

والحقيقة التي صورتها تلك المقالات وأدركها جمهور القراء هي أن كبريات المدن المغربية: مراكش، والدار البيضاء والرباط وفاس ستقسم من الناحية الإدارية البلدية إلى مناطق حسب اتساع كل مدينة من تلك المدن، وأن كل منطقة بلدية سيجعل على رأسها خليفة باشوي مقرون بمراقب مدني عملاً بمبدأ ازدواج السلطة الذي يقوم عليه النظام السياسي المفروض على هذه البلاد. . . وإذا قلنا

ازدواج السلطة فإنما نعني تسخير السلطة المغربية الاسمية الضرورية للسلطة الفرنسية الفعلية المطلقة، وغير تلك الحقيقة لم يستطع إدراكها أحد من الناس وإن كثرت البيانات والشروح والتعاليق والحواشي ولعله لكثرة هذه الأحاديث والذيول خفيت عن الأعين والبصائر حقيقة أمر ذلك «النظام البلدي الجديد» على حد التعبير الرسمى...

#### [حذفته الرقابة]

ومها يكن فإن هذا النظام منذ راج في البلاد خبره وتناولته الأقلام والألسنة في كل صحيفة ومجلس وناد وهو محور لكثير من القيل والقال، وهدف لكثير من الشكوك والشبهات وغرض لسهام النقد والاعتراض من الناس أجمعين. وان دل هذا على شيء فإنما يدل على أمرين: أحدهما أن النظام الجديد يسر غير ما يعلن ويخفي غير ما يظهر، وما كل سريرة بطيبة ولا كل خفية بصالحة، والثاني أن حاسة اليقظة قد تنبهت في هذه الأمة التي أخذت تنظر إلى الأشياء بعين الفراسة الصادقة والبصيرة النافذة، ولهذا لم يغتر أحد منا بذلك الكلام العريض المديد الذي وقع به التمهيد أو الاعلان للنظام البلدي الجديد بل كل منا كان ولا زال ينظر إليه وكأنه في معرض السياسة الجارية يحمل بطاقة الشهرة والفضيحة ولسان حالها يقول: لا تسألوا عن الأشياء ان تبدلكم تسؤكم، أو علمتم شيئاً يقول: لا تسألوا عن الأشياء ان تبدلكم تسؤكم، أو علمتم شيئاً فقد غابت عنكم أشياء؟

فماذا علمنا وماذا غاب عنا؟

قد علمنا \_والعهدة على الرواة والمفسرين والشارحين والمحدثين أن الغرض الأساسي من ذلك النظام البلدي الحديث

إنما هو تنسيق الشؤون الادارية في المدينة تنسيقاً محكمًا وثيقاً، ويظهر أن هذا النوع من التنسيق قد أصبح ضرورياً نظراً لاتساع بعض الحواضر المغربية وتكاثر السكان فيها خصوصاً من المغاربة الذين صاروا بوفرة عددهم وتطور حياتهم شغل الادارة الشاغل وهمها الدائم....

#### [حذفته الرقابة]

ووظيفة نائب الشؤون البلدية هي القيام بتمثيل الادارة المركزية لدى باشا المدينة وتحمل المسؤولية أمام رئيس الناحية عن «حسن استقامة» المدينة وضواحيها من الوجهتين الادارية والسياسية.

وسيتولى نائب الشؤون البلدية الاشراف على رئيس الادارة البلدية ومراقب المحاكم المخزنية وإدارة الأحباس، ورئيس الشرطة «البوليس» البلدية وبعبارة أخرى سيكون النائب الرئيس الأعلى لجميع هؤلاء الموظفين الذي سيراقب عملهم عن كثب.

وجميع الادارات الفرعية المحدثة في مناطق المدينة ستختص بأمر السكان المغاربة أما غيرهم من الأوروبيين فيراجع أمرهم إلى الادارة البلدية العامة كذي قبل. وحيث أن كثيراً من المغاربة يسكنون في الأحياء المسماة بالأوروبية فقد يشمل النظام البلدي الجديد هذه الأحياء كذلك، ولكننا نوضح مرة أخرى أن النظام المذكور يخص المغاربة وحدهم سواء كانوا في أحيائهم العربية أو في الأحياء التي يساكنهم فيها الاوروبيون ومن هذا نعلم أن النظام لوكان بلدياً صرفاً لشمل جميع سكان المدينة وأنه ليصعب علينا نحن

معشر المغاربة أن نصدق ما قد يقال لنا من أن الادارة إنما تريد أن تخدم مصالحنا أكثر مما تخدم مصالح الاوروبيين الأجانب، فما تعودنا منها هذا في الحاضر ولا في المستقبل.

وينبغي ـ بعد هذا ـ أن نتحدث عما أثاره النظام البلدي الجديد في الصحافة والأوساط من شتى الأقاويل والتعاليق والظنون والشكوك فقد نظر إليه بعضهم كتضخيم طرأ على الجهاز الاداري في وقت يحتاج فيه إلى كثير من التبسيط والتخفيف وذلك لأسباب مالية ولضروريات الميزانية العامة، ولكن الادارة لا تحجم عن إثقال الميزانية بالمصاريف في سبيل احكام الروابط وتميتن الصلات بينها وبين المغاربة الذين تحرص اليوم أكثر من ذي قبل على حراستهم . . . .

#### [حذفته الرقابة]

وقد قال آخرون أن وظيفة نائب الشؤون البلدية هي نقطة الغموض والابهام في النظام الجديد، وما دروا أن قيمة هذا النظام في عين أصحابه إنما هي فيها يقوم عليه من أسرار ومكنونات، وخبايا وخفيات، وكم من واحد رأى في ذلك التقسيم الاداري مجرد سبب لجأت إليه الحكومة لتشديد الرقابة السياسية على سكان المدن خصوصاً من المغاربة إذ في الوقت الذي قد تسمح فيه السلطة للناس بوسيلة التعبير عن رأيهم وارادتهم في ميدان تدبير الشؤون البلدية تعمد إلى تقسيمهم وتوزيعهم حسب الأحياء والحومات...

وقد ردت بعض الصحف الرجعية الفرنسية على هذا بما لا يؤيده عقل ولا واقع ومثال ذلك أنها تساءلت في جملة ما كتبت دفاعاً عن النظام الجديد كيف يمكن أن يؤدي هذا النظام بالسكان المغاربة والأروبيين إلى حرمانهم من كل حرية؟ وقد ذهبت إلى أن فقدان الحريات التي يتمتع بها الناس في المغرب إنما يكون ناشئاً عن تكاثر السكان بحيث يعجز عن أمرهم رجال الادارة وممثلوها ولا سبيل إلى أن يكون ناشئاً عن مذهب هؤلاء في التمسك بروح الحرية والتسامح وزادت الجريدة قائلة: إن كثرة السكان تجعل من حرياتهم حزمة متماسكة قوية هي فوق طاقة الرجل الواحد وليس من سبيل إلى أن تصبح في متناوله وقبضة يده، ونرد على هذه المقالة بأنها قد تصدق على الأوروبيين الذين يتمتعون في بلادنا بأقصى ما يمكن من الحقوق والحريات ولسنا نتهم الادارة بأنها تبغي بهم ما يمكن من الحقوق والحريات ولسنا نتهم الادارة بأنها تبغي بهم شراً أو تريد بحرياتهم سوءاً. . .

#### [حذفته الرقابة]

فحرياتنا لم تخلق بعد حتى نخشى اليوم عليها من النظام الجديد وفصل الخطاب أن النظام البلدي الجديد ان هو إلا بدعة إدارية ابتدعتها السياسة الحالية خدمة لأغراضها ما ظهر منها ومابطن. وليس كل ما قيل وكتب عن تلك البدعة هو من قبيل إرسال الكلام على عواهنه بل انه ينطوي على كثير من الحق والصواب...

#### [حذفته الرقابة]

وفعلاً تولينا في الرابع من هذا الشهر الاحتجاج لدى الدوائر الرسمية العليا باسم «حزب الشورى والاستقلال» على النظام

البلدي الجديد وعلى تقريره وتنفيذه دون موافقة جلالة الملك نصره الله فليس يخاف على أحد أن ذلك النظام لم يصدر به ظهير شريف وإنما قرر ونفذ منذ فاتح نوفمبر الجاري «بأوامر وتعليمات مقيمية» مع أن معاهدة الحماية تنص صراحة على أن المقيم إنما له حق الاقتراح دون حق التشريع الذي هو للملك وحده والفرنسيون وعلى رأسهم المقيم أولى الناس باحترام تلك المعاهدة والحرص على تنفيذ التزاماتها وشروطها وقد أكد الجنرال جوان كل هذا إذ صرح أخيراً في مدينة وزان بأنه يريد أن ينجز الاصلاح ويسير بالبلاد في طريق التطور وذلك على أساس التعاون الوثيق والاتفاق التام مع صاحب الجلالة، فكيف يمكن التوفيق بين هذا كله وبين فرض الاصلاح والنظام بوسائل...

[حذفته الرقابة]

(يتبع)

الغمرات

## نظام الدولة المغربية في عهد استقلالها

« الرأي العام » ، العدد 31 ، الجمعة 21 نوفمبر 1947 .

مم كانت تتكون الدولة المغربية في عهد الاستقلال؟ كانت أنظمة البلاد والعلاقات بين الشعب والحكومة قائمة في عمومها على القانون الشرعي الإسلامي، وهو قانون الدولة العام، ولذا نرى من المناسب أن نلخص المبادىء الأساسية لهذا القانون حتى يمكن إدراك نظام الدولة المغربية المستقلة إدراكاً تاماً وحتى يستطيع المرء أن يفهم أنظمتها الإسلامية الحرة تمام الفهم.

يقوم القانون الإسلامي العام على أساس أن العلاقات بين الدولة والأمة مبنية على التوافق بين سلطة الحاكم وحرية المحكوم، وهذا ما يجعل القانون الإسلامي في صميمه (دستورياً) بالمعنى الصحيح، إذ هو لا يعترف بالسلطة الفعلية إلا للأمة ممثلة في نوابها، أعني أولئك الأشخاص الأكفّاء الذين يتمتعون بثقتها الكاملة الدائمة، ولأجل هذا فإن تسيير الشؤ ون العامة يكون مقيداً (بالشورى) التي يتولالها (أهل العقد والحل) في الأمة. ومن نتائج

نظام الشورى في الإسلام أن الحكام يعتبرون مسؤولين أمام الدولة، وهذه بدورها مسؤولة أمام مجلس شورى الأمة مسؤولية تامة. وسلطة الملك نفسه باعتباره رئيس الدولة وإمام الجماعة، مستمدة من الإرادة الشعبية ومن تعاليم الشريعة، ومرتكزة على هذه الأسس الوطيدة، فالملك بصفته قائمًا بالسلطتين الزمنية والروحية وبعني بالأولى السياسية الدنيوية والثانية السياسية الدينية مسؤول معنوياً أمام الرأي العام وعملياً أمام الشارع، ولا جدال في أن (القاضي)، بصفته الحارس الساهر على تنفيذ القانون الشرعي، يملك سلطة كبيرة في نظام الحكم الإسلامي ولهذا كانت وظيفة القضاء في الإسلام ذات شروط وقيود لا تتوفر في مطلق الناس، وإذا كانت السلطة الزمنية مستمدة من إرادة الشعب فإن السلطة الروحية موضوعة تحت حماية القانون الشرعي بكيفية أخص.

وفي الإسلام، كما في غيره، سلطات ثلاث: تشريعية ومصدرها القانون الإسلامي وهي تابعة لاجتهاد الفقهاء الذين يفسرون هذا القانون بالذات ويعملون على وفاق تام مع نواب الشعب؛ وتنفيذية وقضائية تقوم بالأولى هيئة الموظفين والحكام وبالثانية هيئة القضاة المسلمين ومن ثم نشأ الفصل بين السلطات في القانون الإسلامي وهذا القانون يكتفي بوضع القواعد الأساسية العامة المماثلة للمبادىء الدستورية الحديثة ويترك تقرير أساليب التطبيق إلى من توكل إليهم السلطة الدستورية نفسها وبمساعدة علماء القانون الفقهي الذين لهم حسن التأويل والاجتهاد والاستنباط يستطيع القانون الإسلامي أن يطابق تطور المجتمع والاستنباط يستطيع القانون الإسلامي أن يطابق تطور المجتمع

ويضمن مصالحه حلال العصور كلها. وعليه، فعناصر القانون الإسلامي العام مكونة من السيادة الشعبية ومسؤ ولية الهيئة التنفيذية والفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات الشخصية والعامة.

ولننظر الآن على ضوء هذه البيانات فيها تتكون منه الدولة المغربية في عهد استقلالها.

يرأس جلالة الملك السلطة المركزية وهو يمثل السلطتين الزمنية والروحية، ومن ثم جاء لقبه المزدوج فهو ملك وأمير المؤمنين في آن واحد، وإذاً فهو رئيس الدولة الأعلى وإمام الأمة الحارس لدينها والساهر على شريعتها السمحاء.

وإذا نظرنا في تاريخنا القومي المغربي قبل نكبة الوطن بالحماية والحكم الأجنبي الدخيل، رأينا بصورة مكبرة واضحة أن سلطة القانون وممارسة السياسة الشعبية كانتا دائمًا حقيقتين قائمتين لا سبيل إلى إنكارهما وأنها تجلّتا في قوة وجلال كلما سنحت الفرص وسمحت الظروف بذلك.

وقد كان ملك المغرب في كثير من المناسبات يدعو مؤتمراً شورياً يحضره أعيان المملكة وقضاتها وأساتذة كلية القرويين بجانب أعضاء الحكومة وكبار الموظفين ويعمل على العموم بمشورتهم وعلى هذا المنهاج سار السلطان مولاي عبدالعزيز وقتها اشتدت الأزمة السياسية الداخلية، فقد كان يعقد مؤتمر الشورى ما بين الفينة والفينة في عاصمة فاس، وكثير من هذه المؤتمرات الشورية الشعبية

قد أثارت اهتمام الكتاب الدبلوماسيين الفرنسيين خاصة، وقد تحدثوا عنها في كتاباتهم بما دل على سخطهم وعدم رضاهم.

ونستنتج مما تقدم أنه يصح للشعب المغربي أن يفتخر بأنه كان له نصيب مهم وصوت مسموع في إدارة الشؤون العامة وكان إعلان الحرب والتوقيع على معاهدات الصلح والمفاوضات والمصادقة على المعاهدات بكيفية عامة لا تتقيد بها البلاد إلا إذا وافق عليها مؤتمر الشورى الجامع لعناصر الأمة ولرجالها الأكفاء.

ومن أصرح ما يؤيد الفكرة الأساسية التي أردنا شرحها وتوضيحها وثيقتان رسميتان نذكرهما من بين مئات الشواهد التاريخية ليطلع عليهما الباحثون.

الأولى: هي الكتاب السلطاني الذي دعا به مولاي عبدالعزيز رعيته إلى عقد (مجلس الأعيان) بفاس (للمفاوضة في علاج أمر ملم وخطب عارض مهم لتكون المشاورة فيه بين أعيان الرعية...إذ على كل حال أن المشورة في الأمر العام أمر مطلوب لا سيها وفيها سر الإصابة مع سلامة الصدور واطمئنان القلوب)، وتاريخ الكتاب المذكور 12 شوال عام 1322 هـ/ موافق 20 دجنبر 1904 م.

والوثيقة الثانية هي عقد البيعة لمولاي عبدالحفيظ، وفي هذه البيعة يقول وكلاء الأمة «إذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب في أمور سلمية أو تجارية فلا يبرم أمر منها إلا بعد الصدع به للأمة كما كان يفعله سيدنا المقدس الحافظ للذمة حتى يقع الرضى منها بما لا يقدح في دينها ولا في عوائدها ولا في استقلال سلطانها»،

وتاريخ البيعة المذكورة فاتح ذي الحجة عام 1325 هـ/ موافق 5 يناير 1908 م.

فهذان مقالان في منتهى الوضوح اخترناهما من بين مئات الأمثلة المسجلة في تاريخنا القومي لإظهار علاقة الرعية بالسلطان وعلاقة السلطان بالرعية وإثبات أن الشعب المغربي حتى إلى ما قبيل فرض الحماية كان لا يزال له تأثير مباشر في سير الحوادث الداخلية وتوجيه السياسة الخارجية.

أما أعضاء الحكومة المغربية الذين يعينهم السلطان فقد كانت تتألف منهم الوزارات الآتية.

الصدر الأعظم أو رئيس الحكومة المخزنية، كان يدير السياسة العامة للبلاد وكانت تسند إليه وزارة الداخلية زيادة على مهام تلك الوظيفة السامية، وكانت له بهذه الصفة السيطرة على حكام الأقاليم وقواد القبائل وباشاوات الحواضر وعمال النواحي الواقعة على حدود المملكة المغربية، بل كان له حق اشراف على جميع الوزارات الأخرى وحق التعيين في الوظائف الكبرى بعد موافقة السلطان. وكان للصدر الأعظم وزراء مساعدون، أو بعبارة أخرى وكلاء وزارات كوكيل وزارة الخارجية (وزير البحر)، والمالية (أمين الأمناء)، والحربية (الوزير العلاف)، والعدلية (وزير السلطان على سير الشؤ ون العامة.

أما إدارة النواحي فقد كانت قائمة بواسطة مندوبين يمثلون نفوذ السلطان وهم باشاوات المدن وقواد القبائل وجميعهم مكلفون

بالإدارة والنظر في القضايا الجنائية وبجانبهم قضاة الشريعة الإسلامية المختصون في مسائل الأحوال الشخصية والملكية العقارية.

وأما السلك السياسي الدبلوماسي لدى جلالة السلطان، فقد كان يقيم بطنجة حيث كان يمثل السلطان نائب مفوض أو مندوب يتصل بواسطته سفراء الدول مع الحكومة المغربية أو العكس.

ولنا بعد هذا ملاحظة جوهرية مهمة، وهي أن الحكومة المغربية في ذلك العهد لم تكن تجمع دائمًا الشروط التي يمليها القانون الإسلامي الدستوري على الحكام والولاة، فالكل يعلم أن بعض الحكومات القومية قد انحرفت عنها جداً مما دعا إلى نزع النقمة الشعبية منها، ونضرب مثلاً لذلك حكومة المرحوم مولاي عبدالعزيز في نظر الذين أعلنوا إسقاطها أما مولاي عبدالحفيظ فقد بايعه الشعب بواسطة وكلائه وهو مغمور بفكرة أنه يبايع سلطاناً ورئيساً...

#### [حذفته الرقابة]

وقد بذل جهده في لم شتات العناصر النشيطة الحية في البلاد لتحقيق الأمنية القومية العزيزة...

#### [حذفته الرقابة]

وكلما كان الخطر يزداد حدة كان إقبال مولاي عبدالحفيظ على معاضدة هذه العناصر المناضلة يشتد ويقوى: وربما كان يخشى المسؤ وليات الثقيلة التي فرضتها الظروف وفي اليوم الثاني لتنازله عن

العرش ناول الصدر الأعظم كتاب التخلي عن الملك قبل أن يصعد إلى الباخرة الفرنسية التي كانت معدة لنقله إلى فرنسا. . . [حذفته الرقابة]

وقد صرح في ذلك الكتاب التاريخي أنه لم يستطع أن يقوم بواجباته نحو الشعب أحسن قيام بصفته سلطاناً ذا سلطة ونفوذ، ثم اقترح ترشيح أحد اخوته للعرش على شرط أن يبايعه الشعب، وقد جاء في الكتاب المشار إليه والموجه لليوطي أن جلالته يتمنى أن يختار الله للمغاربة سلطاناً يعود حكمه عليهم بالنفع والصلاح.

ومما سلف يتضح أن آخر حكومة في المغرب الحر المستقل لم تكن سلطتها مطلقة ولا استبدادية كما يدعي بعضهم جهلًا أو تجاهلًا.



الغمرات

### العرش... وحقوق الشعب !

« الرأى العام » ، العدد 32 ، السبت 29 نوفمبر 1947 .

يوم الاثنين عاشر نوفمبر كان الفرنسيون في بلادهم وخارجها يستعدون للاحتفال بذكرى (عيد النصر)، وما هو عيد النصر هذا؟ انه يوم تغلب فيه فريق من الأقوياء هم حلفاء ذلك الوقت على فريق آخر من الأقوياء طغوا وتجبروا، وعتوا واعتدوا طمعاً في فرض سيطرتهم على العالم وامتلاك ناصية الشعوب وتسخيرها في سبيل أغراضهم وشهواتهم، ولم تكن تلك الحرب العالمية الأولى لتظهر للأعين بمظهر الحقيقة والواقع، بل اتخذ لها دعاتها وأبطالها ألواناً مشرقة زاهية وكسوها بزخارف تروق لكثير من الناظرين، ومن بين أولئك الدعاة والأبطال ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأميركية إذ ذاك، وويلسون هذا يحدث عنه أحد كتاب التاريخ الأميركي بما يلي:

«شرع ويلسون يهيء أهدافاً لهذه الحرب تتفق مع مبادئه المقالية في الحياة فرفع الغاية منها إلى ما هو أسمى من المادة، وبعد

أن كان يطالب بصيانة حقوق الأميركيين في التجارة والسفر، أصبح ينشد سلاماً عالمياً وأهدافاً إنسانية، يدلنا على ذلك ما جاء في رسالته المرفوعة إلى الكونغرس (المؤتمر) بطلب إعلان حالة حرب بين بلاده وألمانيا، إذ قال فيها: (واجبنا أن نجعل من العالم محلا آمناً للديمقراطية ويجب أن تقوم سلامة العالم على أسس الحرية السياسية، إننا نسعى إلى غاية معدومة فيها روح الأنانية فلا نريد فتحاً ولا ملكاً، ولا نحن مطالبون، بتضحيات مادية عن التضحيات التي سوف نقدمها من تلقاء أنفسنا، ولسنا إلا من جملة المناضلين في سبيل تأمين الحقوق البشرية)...

وزاد ويلسون بعد ذلك بأن دعا تلك الحرب (حرباً للقضاء على الحروب) ولإقرار السلام العالمي، وقد حصر آراءه هذه في أربعة عشر بنداً جاهر بها في رسالة بعث بها إلى الكونغرس سنة 1918، وقد عرفت هذه البنود باسمه وأصبحت من أهم التصريحات السياسية في التاريخ الحديث، ومن جملتها:

\_ إعادة النظر فيها تدعيه الدول من الحقوق في المستعمرات والبت في ذلك على شرط أن يكون لرغائب تلك المستعمرات من الوزن ما يوازي ادعاء الدولة المسيطرة.

- جلاء العساكر الأجنبية عن الأراضي المحتلة ومنح الشعوب المضطهدة حق تقرير مصيرها السياسي وسيادتها القومية.

\_ إعادة الاستقلال للشعوب التي سلبته منها القوة الغاشمة.

\_ إعادة الوحدة الترابية للأمم التي فقدتها إثر حرب أو عدوان.

ـ تأسيس جمعية دولية يؤمن فيها استقلال الدول وكيانها دون فرق بين الكبيرة منها والصغيرة.

تلك كانت الأهداف الرسمية للحكومة الأميركية في تلك الحرب التي شارك فيها المغرب برجاله وخيراته والتي انتهت بتطبيق تلك المبادىء على الأوضاع السياسية والقومية لكثير من الشعوب دون شعب المغرب، هذا الشعب الذي انتقلت إذ ذاك الحرب الاستعمارية إلى أرضه فذهب ضحيتها وخرَّ لها صريعاً، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، فمشى الأميركيون ـ كما يقول كتاب التاريخ المذكور ــ للذود عن كيانهم والمدافعة عن مبادئهم ولسان حالهم يردد مع شاعرهم قوله: (يتحدانا العدو في هذه الحرب بقوله لتقرير مصير الإنسان إلى ما بعد ألف سنة إننا راضون بهذا التحدي فمن ورائنا ثلاثمائة سنة من التاريخ مملوءة من الإيمان بالحرية وحقوق الإنسان، وليس هذا الإيمان حلمًا باطلًا، فقد جعل منا أمة عظيمة بين الأمم، واننا لنطمئن إليه ونعيش ونموت به وسوف نحارب من أجله حتى النهاية. . . فيتسنى لذريتنا وذريات الشعوب الأخرى بأجمعها أن تعيش في مأمن من الظلم والاستبداد وخطر حروب عالمية جديدة).

إننا لم نذكر هذه (الزخارف الحربية)، ولم نبعث صحيفتها المطوية ولم نجدد ذكراها المنسية إلا تقدمة لما سيأي من الكلام قلنا ان يوم الاثنين عاشر نوفمبر من هذه السنة كان الفرنسيون يتأهبون فيه لإحياء ذكرى عيد نصرهم وحلفاؤهم الأميركيون على أعدائهم جميعاً من الألمان ومن لف لفهم في الحرب العالمية الأولى، وفي ذلك اليوم نفسه مثل وزير أميركا الجديد بطنجة بين يدي صاحب الجلالة ملك المغرب وذلك بمحضر الممثل

الرسمي للحكومة الفرنسية بالرباط، فكان الحديث الذي وجب أن يكون في مثل تلك الظروف والمناسبات، وقد قال مولانا صاحب الجلالة، أيده الله، لمواطن الرئيس ويلسون وسفير الديمقراطية الأميركية: إنه من حسن الصدفة أن جئتم يومين بعدما احتفل في المغرب بذكرى نزول الجيوش الحليفة بأرضه التي كانت لها قاعدة تندفع منها في طريق تحرير الشعوب الغربية وإبادة ما كان يعسف بهامن الجبروت والاضطهاد، وأن المغاربة لم يرحبوا بتلك الجيوش ترحيب ماس وإعجاب إلا أنهم كانوا على علم وبينة من شدة حماسها وقوة حرارتها في النضال والكفاح في سبيل نصرة الحريات الشعبية الديمقراطية، وكيف لا تكون هذه أهداف الجيوش الأميركية النازلة روحه، هذه الروح التي كانت \_ كها قال جلالة مولانا الملك \_ وتحرير الأمم وإعتاق الشعوب المغلوبة على أمرها؟

وكما أشاد جلالته، أيده الله، بالجهود التي بذلتها أميركا دفاعاً عن الحرية المقدسة، فكذلك خصص كلمة للجنرال دوغول بمحضر زميله وسفير الديمقراطية الفرنسية جناب جوان، قال جلالته: إن دوغول إنما جاهد النازية تحريراً لفرنسا من نير عبوديتها، وقد كان الجنرال دوغول في هذا مثالاً يحتذي من جميع الذين يأبون كل تنازل واستسلام للقوة الغاشمة ويثبتون في الجهاد ضد الجبروت والاضطهاد مهما كان رهطه وشكله، وكما أن أميركا كانت نصيرة الحرية فكذلك كانت فرنسا احدى الأمم التي سبقت غيرها إلى إعلان ذلك المبدأ نفسه.

وقد كانت أحاديث صاحب الجلالة أعزه الله ذات مغزى دقيق، ومرمى بعيد وإن شئت فقل قريباً وليس عليه من مزيد.

أما سفير (الدنيا الجديدة) ومبعوث الديمقراطية الأميركية المستر بليت فلم يعدم لكل سؤال جواباً، ولا لكل مقام مقالاً، ولا بدع في هذا ولا غرابة ولعل أهم ما أجاب به السفير هو قوله: إن هيام الولايات المتحدة بالحرية يجعلها تحرص كل الحرص على أن يتمتع بها كل من فقدها من الشعوب والأفراد، وقد كان مسك ختام الحديث قول صاحب الجلالة نصره الله (إن شبح الحرب قد أخذ يلوح في الأفق فإذا ما قدر للانسانية أن تشقى بنشوب حرب جديدة فإن المغرب سيكون لا محالة في جانب أصدقائه وأن المغاربة لعلى استعداد للنضال عن الحرية والديمقراطية والعدالة).

ان المغرب قد شارك في الحرب العالمية الأولى تحت لواء الحلفاء وشعار المبادىء الويلسونية القائمة على الحرية والديمقراطية والعدالة والسيادة والاستقلال فعاد من تلك الحرب بخفي حنين ثم ساهم في الحرب العالمية الثانية بجيوشه وأراضيه وخيراته فكان نصيبه بعد تحرير الشعوب الأجنبية وتخليص الأوطان الأوروبية نصيب، (الأيتام في مأدبة اللئام) ثم هو يستعد الآن ليغامر في حرب عالمية ثالثة قد لا تبقي ولا تذر، فهل يخذله الحلفاء، ويغمطه أنصار الحق حقه، ويخفره أهل العدالة ويجحده رسل الحرية...

#### [حذفته الرقابة]

قلنا ان سفير الديمقراطية الأميركية قد أعلن في جوابه أن

دولته حريصة على أن يظفر بالحرية فاقدها شعباً كان أو فرداً، وأنعم به من قول وأكرم.

ولكن ما بال سفير الديمقراطية الفرنسية قد وجم ولم يتكلم؟ وكأني بالجنرال جوان يجيب مردداً مع الشاعر:

تأن ولا تعجل بلومك صاحبا

لعل له عندراً وأنت تلومه

نعم أعلم كغيري أن خطاب صاحب الجلالة كان موجهاً بالقصد والذات إلى الوزير الأميركي، ولكن شاءت الارادة الملكية أن تتلطف وتذكر فرنسا ورجالها في موقف الاشادة بالحرية والديمقراطية والاعجاب بأبطال النضال والمقاومة والكفاح ومهما يكن فقد آثر الجنرال جوان السكوت، ومن حسن الظن أن نقول ان سكوته دليل على رضاه، وعند التباس الأمر علينا لا يسعنا إلا أن نتذكر المثل: رب سكوت أبلغ من كلام أو ربما كان السكوت أبلغ من كلام أو ربما كان السكوت جواباً، ولو أتيح الحضور للصحفيين لفهمنا أن جنابه قد حذر من فضولهم، وبما أن لكل ساقطة لاقطة فقد علموا كل ما راج كأنهم كانوا حاضرين. . .

أما الصحافة الفرنسية فقد ذهبت إلى أن صاحب الجلالة قد عود الفرنسيين منذ أشهر أن يتحدث أحاديث ذات معنيين، وقد يكون هذا صحيحاً، ولكنه فات تلك الصحافة أن الكلام بقرائنه كما أن الأشياء بخواتمها. . .

في 10 نوفمبر كما قلنا تحدث صاحب الجلالة لسفير أميركا، بمحضر ممثل فرنسا عن حقوق الشعب وأمانيه وآماله، وفي 18

نوفمبر تحدث مولانا الملك المؤيد بالله لممثل فرنسا، بمحضر قناصل الدول بالمغرب عن خطة العرش العلوي المنيف في نصرة الإسلام ووحدة المسلمين أجمعين وخدمة الوطن وشعبه النبيل وقد أعلن مولانا الملك ما يتمناه من أن يعود المغرب كما كان من قبل وأن يظفر عاجلاً بحقوقه كجميع الدول الحرة بمساعدة فرنسا ومودتها وفي نفس اليوم وإثر ذلك بقليل فاه جلالته بخطاب العرش في جمهور الشعب المحتشد بالقصر السعيد وفيه أكد جنابه العالى بالله مرة أخرى خطة العرش وصاحبه في خدمة الوطن والعمل لصالح شعبه الناهض فعلى أي أساس تقوم هذه الخطة الشريفة؟ إنها تقوم على الإخلاص كل الإخلاص \_ كما أعلن جلالته \_ لمبدأ الإسلام الديمقراطي وهل هو إلا مبدأ الحق والأخاء، والعدل والحرية والشورى وحكم البلاد بالشعب وللشعب ومن نير ديمقراطية السياسة في الإسلام وهذا دستوره القرآن الكريم يعلن في صراحة وبيان منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً ونصف بل أمر ويفرض أن يكون الأمر شوري بين المسلمين؟ وهل مبادىء الشوري وأسس الحكم وأصول السياسة في الإسلام غير ما يعبر عنه في أنظمة العصر الحديث بالدستور؟ وإنه لمن نافلة القول أن نؤكد مرة أخرى كامل استعداد صاحب الجلالة أيده الله لمنح شعبه الوفي دستورآ صحيحاً حراً، وقد أعطانا جنابه المنصور بالله برهاناً جديداً على هذا إذ صرح في خطاب العرش الأخير بما تدأب عليه همته العالية من بذل كل مواهبه حتى ينال رعاياه المخلصون ما يحق لهم جميعاً من أن يكونوا أمة حرة تتمتع بكل حقوقها الشرعية وتحظى ــ كأمة عربية مسلمة \_ بوحدتها وسيادتها، فالحقوق الشرعية والوحدة السياسية والسيادة القومية تلك هي دعائم كل دستور شعبي حر،

ودستور كهذا هو الطريق القاصد والسبيل السوى الذي تتخذه الأمة الناهضة للسير بنفسها بخطى سريعة ثابتة نحو تحقيق منيتها الغالية وهدفها الأكبر \_ الحرية والاستقلال \_ وهذا ما عبر عنه صاحب الجلالة أعزه الله لما أعلن أنه يبذل كذلك كل جهده لتتربع أمته مكانها الذي تستحقه بين كل الدول الحرة المتمتعة بكل ما يجب لها من الحقوق فعلى هذين الأساسين \_ الديمقراطية والحرية \_ وفي دائرتها واتجاهها يجبذ جلالة مولانا الملك \_ كها قال \_ كل إصلاح يحافظ على حقوق البلاد ويضمن للرعية المغربية طريق الرقي الصحيح ويحقق رغائبها في التمتع بالديمقراطية الحقة كها تمتع بها دول هذا العصر الجديد.

مبدأ الإسلام الديمقراطي وحرية الأمة على أساس حقوقها الشرعية ووحدتها السياسية وسيادتها القومية ومكانتها بين الدول الحرة كل هذا يعبر عنه في الاصطلاح بالشورى والدستور والاستقلال وهذا هو ما يتشرف حزبنا بأن يتخذه اسبًا وعنواناً ومبدأ وشعاراً وغاية ووسيلة وهدفاً ومنهاجاً دعوة وجهاداً حتى تظفر به الأمة المغربية وتحمى به إن شاء الله آمنة مطمئنة تحت رعاية ملكها المحبوب أولاه الله العز والتأييد والتمكين.

الغمرات

## العرب. . . فداء لفلسطين

« الرأي العام » ، العدد 33 ، 3 دجنبر 1947 .

تُخاصم العرب في قضية فلسطين دولتان هما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الشيوعية، فهما اللتان تزعمتا مشروع تقسيم فلسطين إلى دويلتين: إحداهما عربية، والأخرى يهودية. أما رأي العرب في موقف أمريكا وروسيا فقد تولى الإفصاح عنه سماحة المفتي، حيث قال: إنه «موقف غير ودي»، ثم أوضح قائلاً: «مثل هذا الموقف من ناحية كلتا الدولتين ليس غير ودي فحسب، ولكنه مجرد أيضاً من أي سبب معنوي يبرره، هذا فضلاً عن أنه مخالف ماشرة للأغراض والسياسة التي صرّحت بها هاتان الدولتان ولمبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة».

ويوم رفعت مشكلة فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة ضُؤلً رجاء العرب والمسلمين في عدلها وإنصافها ونزاهتها، ذلك أنهم أقلية فيها، وغرباء بين أعضائها، وضعفاء تجاه أقويائها، وفقراء

بالقياس إلى اليهود الذين سخروا لذهنهم وشيطنتهم الرأسمالية والشيوعية معاً. ولعل مشكلة فلسطين هي المناسبة الوحيدة التي اتفقت فيها أمريكا الرأسمالية وروسيا الشيوعية... على ظهر وحساب شعب مظلوم ضاربتين في هذا عرض الحائط بمبادىء الحرية وتعاليم الإنسانية وغير مكترثين لما أصابها من الفضيحة أمام الرأي العام العالمي وفي حكم التاريخ النزيه.

نعم. كانت تُخاصم العرب في مسألة فلسطين كل من أمريكا وروسيا، ولكن يوم تبنت منظمة الأمم المتحدة تلك المسألة واحتضنت أمرها ظهر خصوم جدد للعرب والمسلمين اقتدوا بموقف الدولتين المذكورتين، والأقوياء دائبًا قدوة للضعفاء، وإذا قلنا الحصوم فإنما نعني تلك الدول التي أيدت مشروع التقسيم في اللجنة المكلّفة في المنظمة الدولية بالبت في مشكلة فلسطين...

[حذفته الرقابة]

وبيانه أن الدول العربية والإسلامية اقترحت كحل لمشكلة فلسطين تكوين دولة اتحادية بها. يعيش فيها اليهود، كما يعيشون في إنكلترا وأمريكا، ولكن ذلك الاقتراح رُفض من تسع وعشرين دولة من بينها فرنسا التي أحجم كذلك نوابها في منظمة الأمم المتحدة أول الأمر عن التصويت لمشروع التقسيم أو ضده مقتدين في هذا الوقت بالإنكليز والصينين.

وقد احتجت الوفود العربية على مشروع التقسيم احتجاجاً صارماً وأنذرت الدول بعزم العرب على الكفاح في سبيل نصرة قضيتهم والظفر بحقهم المغتصب مهما كلفهم الأمر من جهود وتضحيات.

ثم شاءت السياسة أن لا تظل الحكومة الفرنسية واقفة في مشكلة فلسطين موقفها السلبي وهو عدم التصويت في شأن مشروع التقسيم، إثر قبوله في اللجنة المختصة تساءل بعضهم هل ستجود فرنسا بصوتها في الجمعية العمومية للمنظمة يوم يعرض عليها من طرف تلك اللجنة. وقد كانت تلك الجمعية في حاجة إلى صوت واحد ليكمل الثلثان المشترطان في المصادقة على مشروع التقسيم وتقريره بصفة قانونية نهائية، كما كانت تلك الجمعية ترغب في أن يكون ذلك الصوت هو صوت فرنسا ليقتدي بها غيرها من الدول يكون ذلك الصوت. وفعلا تحققت تلك الرغبة وتكرّمت الحكومة الفرنسية بصوتها على مشروع التقسيم وقد تعللت تلك الحكومة بالعلل الآتية:

أولاً \_ إنها نظراً لروابطها بالعرب والمسلمين اتخذت موقفاً سلبياً من مشروع التقسيم، ومع هذا لم تفز من العرب بما كانت تنتظره من «عطف فعّال».

ثانياً \_ إن مصر لا تزال تلومها على «الموقف غير الودي» الذي وقفته من قضيتها في مجلس الأمن.

ثالثاً \_ إن الجامعة العربية لم تغفر لها لحد الآن رفض مشروع الاتحاد العربي بفلسطين.

رابعاً \_ إن المصريين ما زالوا يشجعون الحركات الانفصالية التي يقوم بها المهاجرون الأفارقة بالشرق.

خامساً \_ إن التقسيم إن لم يكن حلاً كمالياً فهو قانوني باعتباره قائمًا على أساس وعد بلفور وانتداب عصبة الأمم.

سادساً \_ إن عدم تصويت فرنسا يؤدي إلى خيبة مشروع حل دولي تؤيده روسيا وأمريكا.

وباختصار حيث لا يعدم مانع علة فقد قررت الحكومة الفرنسية العدول عن عدم التصويت وتأييد مشروع التقسيم، وقد كان لهذا الموقف الجديد رد فعل بين العرب، حيث أن سفراء الدول العربية بباريس قد قابلوا يوم الجمعة 28 نوفمبر رئيس الجمهورية الفرنسية للاحتجاج لديه على ذلك الموقف المنكر.

ومهما يكن من موقف الدول كبيرها وصغيرها، فإن القول الفصل سيكون للعرب الذين أعلنوا مراراً \_ كما قال سماحة المفتي \_ أنهم سيقاومون العدوان بجميع الوسائل، وقد عقدوا العزم على التضحية في هذا السبيل بالأرواح والممتلكات، كما لا بدأن يفعل أي آخر إذا تعرّض لخطر الإبادة.

### الغمرات

# كيف يتمتع بالحق في المغرب. . غير صاحبه ؟

« الرأي العام » ، العدد 34 ، الأربعاء 10 دجنبر 1947 .

[حذفته الرقابة]



الغمرات

## جهاد مصر في سبيل الاستقلال

« الرأي العام » ، العدد 35 ، الأربعاء 17 دجنبر 1947 .

كانت مصر ولاية من ولايات الامبراطورية العثمانية من سنة 1841 إلى سنة 1916، وكان لها نظام سياسي هو مزيج من الاستقلال الذاتي والسيادة التركية، وإن كانت هذه ظاهرية أكثر منها فعلية. ولعل ضعف السيادة التركية في مصر هو الذي أدى بهذا القطر إلى التعرّض للمطامع الاستعمارية الأوروبية التي وجدت إذذاك في تلك البلاد ميداناً فسيحاً للتنافس والتطاحن، وقد نتج عن هذا أن احتلت إنكلترا مصر سنة 1882، وجعلت حكومتها تحت (الإشراف) البريطاني إلى 18 دجنبر 1914، حيث وقع إعلان (الحماية) وخلع الخديو عباس حلمي الثاني الذي خلفه السلطان حصين، ثم السلطان فؤاد في 9 أكتوبر 1917.

وفي عهد فؤاد بدأت الحركة الوطنية الدستورية الاستقلالية، وقد فتح هذا العهد بما سمي في تاريخ مصر السياسي (بالجهاد الوطني)، الذي بدأ في 13 نوفمبر 1919، وهو اليوم الذي تكوّن فيه

وفد ثلاثي يتركب من سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية إذ ذاك، ومحمد شعراوي باشا، وعبد العزيز فهمي بك نقيب المحامين المصريين وذهب إلى دار الحماية البريطانية، حيث قابلوا المندوب السامي طالبين منه الترخيص لهم بالسفر إلى مؤتمر الصلح لعرض مطالب مصر في الاستقلال طبقاً لمبادىء الرئيس ويلسون، وقد حيل بينهم وبين السفر بأمر من حكومة لندرة التي أنذرتهم وهددتهم بتطبيق الأحكام العرفية العسكرية عليهم إن خالفوا ذلك الأمر.

ولكن شيئاً من هذا لم يفت في عضد الوفد ومن لف لفه من المجاهدين في سبيل الاستقلال، وبعد اعتقالات واضطهادات، ونفي وتشريد رخصت انكلترا للوفد في السفر إلى الخارج في أوائل عام 1920، وذلك (للسعى إلى استقلال مصر ما وجد للسعى سبيلًا)، ولم يكد يحل الوفد بمرسيليا حتى صدم صدمة معنوية سياسية عنيفة، ذلك أنه فوجيء وقتما كان كله رجاء وأملًا في الرئيس ويلسون ومبادئه التحريرية بمصادقة هذا الرئيس على الحماية الإنكليزية بمصر أو قد كانت هذه الحادثة السياسية قنبلة أراد الدهاء الإنكليزي أن يقنبل بها الوفد المصرى ليخيب آماله ويحطم عزائمه ويحبط مساعيه. وكانت النتيجة أن مؤتمر الصلح لم يخاصم انكلترا من أجل مصر ولم يكرم الوفد المصري (بصك الاستقلال)، وأن سعد زغلول باشا أيقن بالتجربة أنه لا أمل في المؤتمرات العالمية والأندية الدولية والمجالس الأممية التي يسيطر عليها الأقوياء ويسخرونها في سبيل مطامعهم وشهواتهم السياسية والاقتصادية، وأن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأماني المصرية هي المفاوضة مع إنكلترا ومحاولة حل المشكلة العامة معها. وهذا ما بدا إنجازه على

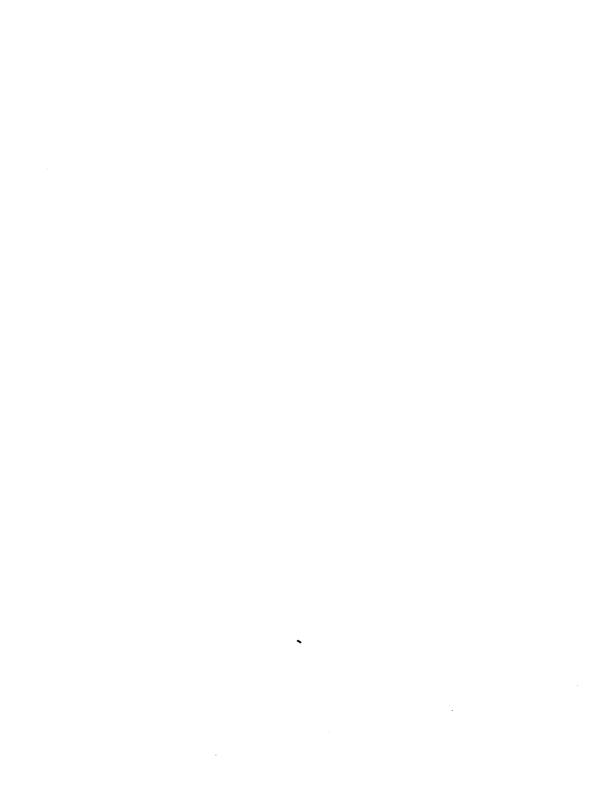
عدلي يكن باشا مع كيزون بلندرة من 12 يوليو إلى 19 نوفمبر 1921، وكانت مطالب الوفد الرسمي المصري تنحصر في إلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال، وقد توقفت المفاوضة بسبب ضمانات طلبتها إنكلترا. ولكن بالرغم من هذا لم تر إنكلترا مناصاً من التنازل لمصر عن مطلبها الأساسي، وذلك في تصريح رسمي أصدرته بتاريخ 28 فبراير 1922، وقد نص فيه على إلغاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وإلى جانب هذا سجلت إنكلترا في ذلك التصريح تحفظات خاصة بتأمين المواصلات الامبراطورية في مصر والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي، وحماية الأقليات والمصالح الأجنبية في مصر والسودان المصري، وهذه المسائل الأربعة احتفظت الحكومة الإنكليزية بها بصورة مطلقة إلى أن يجين وقت إبرام اتفاقات بين الدولتين.

وقد اختلفت آراء في شأن ذلك التصريح الذي بإعلانه انتهاء الحماية وإحلاله الاستقلال محلها لم يقض على الاحتلال الأجنبي . ومنذ ذلك العهد ومصر تارة في صراع مع انكلترا وتارة أخرى في مفاوضة مع حكومتها من أجل تحقيق الجلاء والاستقلال التام ، وقد تسلسلت المفاوضات المصرية الإنكليزية هكذا: بين عدلي وكيزون سنة 1921 وبين دورث باشا وتشمبرلين سنة 1927 ، وبين محمد محمود باشاوهندورسون سنة 1929 ، وبين النحاس وهندورسون سنة 1930 ، وتناولت جميع هذه المفاوضات مسألة تحقيق استقلال مصر بإلغاء الحماية والاحتلال معاً ، وقد أخفقت مفاوضات منها ونجحت أخرى في تقريب مصر من تحقيق أمانيها القومية . وهكذا تدرّجت مصر إلى عقد معاهدة صداقة وتحالف مع إنكلترا سنة تدرّجت مصر إلى عقد معاهدة صداقة وتحالف مع إنكلترا سنة

1936، وذلك على يد الجبهة الوطنية التي كانت هيئة رسمية مؤلفة من مختلف الأحزاب السياسية والهيئات المصرية. ونص في هذه المعاهدة على انتهاء احتلال مصر عسكرياً بواسطة الجيش الإنكليزي، وقد حققت هذه المعاهدة استقلال مصر على أساس السيادة في الداخل والخارج، ولكنها لمتحقق جلاء الجيش الإنكليزي عن كامل التراب المصرى، ولهذا تطالب مصر اليوم بتعديل تلك المعاهدة ليتم الجلاء الإنكليزي عن أرضها، وقد رفعت مصر قضيتها مع إنكلترا إلى مجلس الأمن أخيراً، فكانت النتيجة سلبية، الأمر الذي أقنع المصريين بأن ذلك المجلس ليس بمحكمة تفصل في القضايا الخلافية بين الدول، وأن الوسيلة النافعة لحل مشكلة مصر مع انكلترا هي استئناف المفاوضات، وقد تقرر هذا رسمياً ويباشر الآن التمهيد بمذكرات سرية بين الفريقين الذين لا يدخلان في مفاوضة رسمية علنية إلا بعد أن يتمحص من المذكرات السرية إمكان الوصول إلى اتفاق نهائي بين مصر و إنكلترا.

وخلاصة ما تقدّم أن المصريين \_ منذ بدء الحركة الوطنية الاستقلالية \_ لم يملكوا السياسة العقيمة ولم يتخذوا شعارهم لا مفاوضة إلّا بعد الجلاء، بل عملوا وجاهدوا حتى أخذوا كل ما بوسعهم أخذه من الحقوق عن طريق المحادثات السياسية والمفاوضات الرسمية، وقد تحررت مصر من السيطرة الإنكليزية في الداخل والخارج والجلاء لم يتم بعد عن بعض الجهات المصرية، وبعبارة أخرى أن مرابطة القوات العسكرية الإنكليزية في بعض

النواحي لم يمنع مصر من أن تكون منذ سنين دولة ذات سيادة حرة مستقلة داخلًا وخارجاً، فلمصر حكومتها وبرلمانها وماليتها وجيشها وتمثيلها الديبلوماسي، وهي أيضاً عضو عامل في هيئة الأمم المتحدة، فلو أنها تمسّكت وعملت بمبدأ: (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء)، لما ظفرت بتلك الحقوق وضمنت لنفسها تلك السيادة بجميع مظاهرها في الداخل والخارج.



الغمرات

## شعوب جامعتها . الحرية

« الرأي العام » ، العدد 36 ، 24 دجنبر 1947 .

لقد فتح حساب الاستعمار في العالم منذ الحرب الكبرى الأولى، ذلك أنه لم تكد تضع الحرب أوزارها حتى ظهرت شتى العوامل التي تأذت بانفجار بركان الشعوب المغلوبة على أمرها وبوقوع الاستعمار في أزمة ظل يعانيها ويتلاشى معها إلى يومنا هذا. ومن أهم تلك العوامل ما عرف في التاريخ السياسي الحديث «بمبادىء الرئيس ويلسون»، التي أعلنت لأول مرة في 8 يناير 1918 ما يسمى «بحق تقرير المصير» ويقوم هذا المبدأ التحريري الجديد على الاعتراف لكل أمة كبيرة أو صغيرة شرقية أو غربية بحقها الطبيعي في اختيار أنظمة الحكومة والسياسة التي تليق بها وفي تدبير شؤونها العامة بواسطة هيئاتها النيابية الشرعية بعيدة عن كل تدخل أجنبي أو سيطرة دخيلة. فحق تقرير المصير المصير المطلاح جديد للحرية والسيادة والاستقلال.

ثارت عقب الحرب العظمى الأولى ثائرة الشعوب المهضومة

الحقوق، وطالبت حركاتها القومية التحريرية بتطبيق مبادىء ويلسون وإنصاف الشعوب المضطهدة (بالفتح) في جميع حقوقها السياسية على أساس السيادة والاستقلال، وقد خيل لقادة تلك الحركات أن سحر المبادىء المعلنة بواسطة ويلسون كافية في رد الحق إلى أصحابه وإنصاف الضعفاء من الأقوياء والمسيطرين، كما توهم أولئك القادة أن مؤتمر الصلح محكمة دولية تنظر في قضايا الأمم قصد إقامة الحق والعدل وإنقاذ الإنسانية المعذبة؟

ما أكثر الشعوب التي جربت \_ على حسابها طبعاً \_ أن تلك المبادىء السحرية الخلابة إنما كانت حبراً على ورق وصيحة في واد وسرابا خادعاً في صحراء، ومن بين تلك الشعوب الأمة المصرية التي توجه وفدها الأمين برئاسة سعد زغلول باشا إلى مؤتمر الصلح الأول قصد المطالبة بحق تقرير المصير كما ورد في المباديء الولسونية الرائعة؟ وكان أول ما قام به الوفد المذكور ساعة حلوله بفرنسا أن طلب من ويلسون مقابلة خاصة لعرض قضية مصر عليهم فلم يتوصل بجواب من ويلسون وإنما جاءه خبر لم يكن يخطر على بال أحد هو اعتراف ويلسون بالحماية الانكليزية على مصر، وإلى هذا أشار كاتب مصرى كبر بقوله: يحار الإنسان ولا يدرى كيف استطاعت السياسة البريطانية أن تحمل ذلك الرسول المبشر بحقوق الضعفاء على نقض مبادئه رأساً على عقب واستباحة الفصل في قضية لم تعرض عليه من جوانبها المختلفة. كانت الصدمة في نفس الوفد المصري ورئيسه عنيفة شاقة جداً وكانت نتيجتها ما عبر عنه جورج لويد الانكليزي في كتابه مصر وكرومر، إذ قال: لم تنفع

الصدمة إلا في إقناع زغلول إقناعاً جلياً بأن العراك خليق أن يجري إلى مداه في الحومة المصرية فوجه همه على الفور إلى تلك الحومة.

ومن المناسب أن نثبت هنا ما كتبه السياسي المحنك الجنرال سمونس رئيس دولة أفريقيا الجنوبية الانكليزية في المجلة الأمريكية «لايف» بتاريخ دجنبر 1942، قال: إن الحرية لا تفرض من الخارج فرضاً، وإنما هي تخلق في الداخل خلقاً وحقيقتها الجوهرية أنها منشأة ذاتية، وكذلك الاستقلال يجب أن يكون الترجمان المعبر عن روح الشعوب وحكمتها السياسية. وقال غيره: الاستقلال ليس بهدية تهدى لطفاً وكرماً، وإنما هو مسؤ ولية كبرى تمارس ويضطلع بعبئها الكبير.

نعم، الحرية والاستقلال ثمرة لسعي العاملين الثابتين، ونتيجة لصدق وجهاد الشعوب نفسها وطرق السعي ووسائل الجهاد شي، ففيها الحربية والسلمية والاقتصادية والسياسية والمادية والمعنوية والظاهرة والخفية وجميعها صالحة للظفر بالمنية الغالية، وكلها لا تنتج إلا مع الصدق والإخلاص، والعزيمة والثبات. هذا ما يجب أن يعمله دعاة حقوق الشعوب في كل قطر، أما أن يظن الظانون أن الحرية والاستقلال إنما هما هدية يجود بها الغاصب على المغصوب طوعاً واختياراً وفضلاً وكرماً وعدلاً وإنصافاً، أو إنما هما أمانة مستودعة لدى المنظمات الأممية والهيئات الدولية بحيث يسهل على أصحابها أن يستوردوها متى طلبوها فهذا وذاك لا يقول به إلا فو المنطق المعكوس والخطة الفاشلة، وهم \_ بالأسف \_ قلما تخلو منهم أمة.

الحرية والاستقلال من الحقوق التي تؤخذ ولا تعطى لمجرد الرغبة والطلب، ووسائل الأخذ كثيرة، وقد يدرك بالحكمة ما لا يُدرك بالقوة، وبالسياسة ما تعجز عنه الشدة، «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم، ورسوله والمؤمنون».

ومن الشعوب من توسلت بالقوة والسيف لنيل حقوقها الضائعة فظفرت بها جزاء بذلها الأرواح وتضحيتها بالنفوس، ولو شئنا ضرب الأمثل لذلك لأتينا بها فيه صالح القدوة وحسن العبرة. ومنها من لجأت إلى وسائل السلم والسياسة فلم تكن أقل حظاً من الأخرى في الفوز ونيل المبتغى. وبهذه المناسبة نريد أن نتحدث عن انكلترا وكيف حلت مشكلتها مع الشعوب المطالبة بحق تقرير مصيرها على أساس الحرية والاستقلال.

الكل يعلم أن إنكلترا امبراطورية يبلغ سكانها 487 مليوناً من البشر وهي تقريباً تمثل خمس سكان العالم وتتكون الامبراطورية الإنكليزية من بريطانيا العظمى وشمال إيرلندا ودول الدومينون (وهي كندا وجنوب أفريقيا، واوستراليا، وزيلاندا الجديدة، والهندوستان، والباكستان، وبورما، والمستعمرات والحمايات وبلاد الانتداب) وفي جميع هذه الأصناف من الدول يختلف نظام الحكم ويتدرج من السلطة الإنكليزية المطلقة إلى الاستقلال الداخلي تحت الإشراف البريطاني أو الاستقلال التام مضموناً بحلف وميثاق.

ولا يجادل أحد في أن الإنكليز قد ضربوا المثل في تسوية قضايا الأمم وحل مشاكلهم معها، فهم قوم دهاة في السياسة، ومن دهائهم أنهم ينهجون في قيادة الشعوب وتدبير أمورها منهجاً يجعل المرء يتساءل: هل خلقوا للسياسة أو خلقت هي لهم؟ ومن سياستهم أن يتنازلوا وينصفوا في الوقت المناسب، وقد قيل: السياسة اغتنام الفرصة قبل أن تصبح غصة؟ وأحياناً يتسابقون الحوادث ويتحينون الفرص بل يعملون لخلقها، ومن طبيعتهم أن يضحوا احتفاظاً بالضروري، مادياً كان أو سياسياً، وكل ما لا تربحه إنكلترا بالقوة تدركه بالسياسة.

ولم تنتظر إنكلترا الحرب العالمية الأخيرة وما ظهر فيها، أو بعدها، من العهود والمواثيق الدولية لتقدم على حل مشاكلها مع الدول المرتبطة بها بروابط الامبراطورية أو غيرها، بل عمدت إلى فض تلك المشاكل قبل الحرب الأخيرة بزمن غير يسير. فهذا العراق مثلاً قد فرض عليه حلفاء الحرب الأولى نظام الانتداب سنة 1920 ولكنه لم تمض عشر سنوات حتى أسفرت المفاوضات بين حكومتي بغداد ولندرة عن معاهدة صداقة وتحالف أبرمت في 30 يونيو 1930 واعترفت فيها انكلترا باستقلال العراق وتبادل التمثيل الدبلوماسي، وتجري اليوم المخابرة بين العراق وانكلترا لتعديل تلك المعاهدة وإلغاء ما فيها من القيود.

وهذه مصر أيضاً قد انتهت بها المفاوضات قبل الحرب إلى إبرام معاهدة مودة وتحالف بتاريخ 26 غشت 1936، وفي هذه المعاهدة اعترفت انكلترا بانتهاء احتلال مصر عسكرياً بواسطة القوات البريطانية، ولكن بالرغم عن هذا لم يتحقق الجلاء التام، وهذا ما دفع بمصر بعد الحرب الأخيرة \_ إلى المطالبة بتعديل المعاهدة المذكورة، الأمر الذي أدى بها في الأخيرا إلى الاحتكام لدى منظمة الأمم المتحدة حيث فشلت قضيتها الفشل الذريع

الذي علمه العالم بأسره، ولما لم تجدِها المنظمة نفعاً أيقنت حكومتها أن لا سبيل إلى تحرير مصر من قيود المعاهدة وتحقيق الجلاء التام عن أراضيها إلا في مفاوضة انكلترا من جديد، وفعلاً شرع الطرفان في محادثات سرية إعداداً للمفاوضات الرسمية التي نرجو أن تسفر عن تطهير أرض مصر من دنس الاحتلال البغيض.

كما اعترفت انكلترا للعراق ومصر باستقلالهما قبل الحرب الأخيرة فقد اعترفت كذلك بعدها لدول أخرى بالسيادة والاستقلال، وفي طليعة هذه الدول شرق الأردن والهند، بشطريها الهندوستان والباكستان، الذين منحا استقلالها الداخلي وحكمها الذاتي كبقية دول الدومينون، ثم ذهبت انكلترا إلى أبعد من هذا وهو أنها سمحت لبيرمانيا بالاستقلال التام والانفصال عن رابطة الدول البريطانية وقد أدهش هذا الحادث السياسي الخطير الرأي العام العالمي عامة، والصحافة الفرنسية خاصة، التي علقت تعليقات إضافية على هذا التسامح الانكليزي الذي تمليه مروءة الانكليز القائمة الحد، ولفترة تمسكهم بالروح الواقعية في الحلول المتخذة لمشاكلهم وبضمانة إيثارهم الدائم للتعديلات العملية على الصور النظرية والقوالب المنطقية وقد تابعت انكلترا خطتها في منح الشعوب استقلالها، فكانت آخر دولة ظفرت به هي جزيرة سيلان التي أصبحت ذات حكم ذاتي واستقلال داخلي من نوع الدومينون.

ويتلخص لنا من هذا أن الامبراطورية البريطانية جامعة تضم دولًا شتى تتمتع بحرياتها وسيادتها واستقلالها أو تسير في هذا

الاتجاه بدافع من انكلترا نفسها، وحيثها التفتنا لا تقع عيننا على سيطرة قوى على ضعيف وقهر غالب لمغلوب، بل نرى إما شعوباً حرة طليقة، وإما شعوباً آخذة في تحرير نفسها بمساعدة الانكليز وتنشيطهم. وبعبارة، نرى الانكليز يتنازلون عمداً في كل مكان عن سياستهم الاستعمارية ويعترفون قصداً بالاستقلال كيفها كانت في نظرهم أخطار هذه السياسة الجريئة وأنهم ليسيرون في هذه السبيل سيرأ قاصدأ ويتطورون في مواقفهم تجاه الأمم المقيدة تطورأ سريعأ جداً. وليس السبب في هذا كله ما جُبل عليه الانكليز من أفكار الحرية ومبادىء التحرير فقط، بل سببه أيضاً ما مرنوا عليه من السياسة الواقعية والانقياد لما تفرضه التجربة والحكمة والتبصر، وحيثها تضغط الحركات التحريرية والحوادث العالمية على الانكليز فإنهم يقبلون ما لا يستطيعون له ردأ ولا دفعاً ويكتفون بالقسط الضروري من المصالح والروابط، وعبارة واحدة تجمل ما تقدم، وهي ان الانكليز يتخذون من الحرية نظاماً، ومن الاستقلال ضماناً، ومن المودة ألفة، ومن اللين قوة، وفي مثل هذا فليتنافس المتنافسون؟

الغمرات

هذه مصر . . . فأين المغرب ؟

. 1947 منبر 31 ، 31 دجنبر 1947 .  $\ensuremath{^{\circ}}$ 

أعداء الدستور رهطان: رهط المستبدين والطغاة والجبابرة، ورهط الزعانف والدجاجلة الذين يحترفون انفقد والهدم والتضليل لحاجة في نفسهم يريدون قضاءها. ويسخرون أنفسهم وأقلامهم في سبيل خدمة مآرب شخصية وأغراض حزبية يؤثرونها على الحقيقة ويقدمونها على المصلحة العامة ويتعبدون بها في حياتهم التي تقوم على الذبذبة والتناقض وترتكز على الانتهازية واللامبدئية...

مما يدعيه أولئك الزعانف والدجاجلة ترويجاً لأكاذيبهم المكشوفة ونشراً لأضاليلهم المفضوحة وإنفاقاً لسلعتهم البائرة أن الدستور غير صالح كوسيلة من وسائل تحرير السيادة السياسية للأمة وتحقيق حريتها العامة واستقلالها القومي. وان الحقيقة والواقع لينفيان هذه الادعاءات الباطلة المغرضة نفياً تاماً كما يكذبها تكذيباً تاريخ الأمم التي ابتليت بالحكم الأجنبي والسيطرة الدخيلة.

فاتخذت من الدستور سبب خلاصها ووسيلة تحريرها وفك القيود التي ترزح تحت ثقلها المضني.

وخير مثال لهذا: مصر، أستاذة الشرق العربي في النهضة القومية وقدوته في الجهاد السياسي ماضياً وحاضراً...

ابتليت مصر بالتدخل البريطاني والرقابة الانكليزية في عام 1882 ، وقد اشتدت هذه الرقابة بصورة مهولة في عهد الخديو إسماعيل، ولما استفحل أمر تلك الرقابة وأصبحت شديدة الوطأة أخذ الشعب يبحث لنفسه عن وسيلة الإنقاذ ويتلمس لسيادته طريقة الخلاص فوجد أن لا وسيلة ولا طريقة غير فرض الدستور وإقرار حكمه السعيد.

وفي تبيان هذه الحقيقة التاريخية كتب محمود عباس العقاد ما نورده باختصار وبلفظ الكاتب:

بدأت الحركة الدستورية في مصر على عهد الخديو اسماعيل، وكان اسماعيل يشجعها ويحرّض عليها، لأنه كان في ضيق شديد من الرقابة الأوروبية على خزانة الدولة، فكان يرجو أن يستعيد لنفسه بعض السيطرة على الحكومة من طريق المجلس النيابي والوزارة الدستورية، وتجددت الحركة الدستورية بعد الاحتلال البريطاني في أيام الخديو عباس الثاني وكان للخديو ضلع في هذه الحركة أيضاً لأنه كان يشكو من رقابة اللورد كرومر وطغيان نفوذه في جميع أنحاء الحكومة بحيث لم يترك له من الأمر إلا الشكل الرسمي والعنوان الظاهر، فرحب الخديو بالحركة الدستورية وحض عليها لأنها تنقص من نفوذ كرومر ولا تنقص من نفوذ الخديو شيئاً

يحرص على بقائه ولعله كان يرجو كها رجا إسماعيل من قبله أن تفك عنه بغض أعوان الخديو عباس الظاهرين في هذه الحركة وكان الانكليز يعتبرون المطالبة بالدستور والاستقلال اقتياناً على سلطانهم وعلى مصالحهم فضلاً عن سلطان الدولة البريطانية ومصالحها ولما حاول الانكليز تهدئة الحركة الدستورية فكروا في إصلاح المجالس المحلية ومجالس المديريات فوسعوا من حقوقها فلم تقنع الأمة بهذا القسط اليسير من المشاركة في الحكم لأنها إنما طلبت الدستور في الحقيقة لتكبح به الاحتلال.

وفي أيام الاحتلال الانكليزي تأسس «الحزب الوطني» على يد مصطفى كامل باشا في سنة 1907. كان الحزب السياسي المصري الوحيد ومن أهم الأسس التي انبنى عليها برنامجه المطالبة بحكومة دستورية تكون مسؤولة أمام مجلس نيابي يتمتع بسلطة تامة.

فهل اعترض أحد إذ ذاك في مصر على الحزب الوطني وزعيمه مصطفى كامل باشا بأن المطالبة بالحكم الدستوري النيابي إنما هي في صالح الانجليز واحتلالهم وليست في صالح الأمة وأميرها؟

إننا لم نسمع شيئاً من هذا قط، بل ان الحقيقة التي استفدناها من بيان عباس محمود العقاد هي أن المطالبة بالدستور كانت طعنة نجلاء في صميم الرقابة الانجليزية والاحتلال الأجنبي، وأن الخديو إسماعيل والخديو عباس الثاني كلاهما كان يشجع الحركة الدستورية ويحرص عليها ويشد أزر دعاتها، وعلى رأسهم مصطفى كامل وذلك بجميع الوسائل التي منها المال لنشر

الصحف باللغتين وبث الدعاية في الداخل الخارج ولعله \_ والله أعلم \_ لو وجد إذذاك حزب آخر ينافس الحزب الوطني المصري ويتطاحن معه في حومة السياسة مدفوعاً بالحزبية الضيقة والعصبية الجاهلية لما تورع عن التقول عليه بشتى الأقاويل والاعتراض عليه بأنواع التلفيقات والأكاذيب التي اعتادت ترويجها كل دعاية استغلالية تقوم على السفسطة والتضليل والتهريج والتهويش وإضرام نار الفتنة والاختلاف ولكن الله سلم مصر إذذاك من داء الحزبية العضال.

ولما قويت الحركة الوطنية الاستقلالية في مصر وأكرهت انكلترا على التفكير في التنازل وإنصاف هذا القطر في حقوقه وجهت الحكومة الانكليزية إلى القاهرة بعثة للورد ملز وذلك بقصد التمهيد لإنشاء حكومة دستورية مصرية ومن أكبر الدوافع على هذا أن الحكومة الانكليزية كانت ترى أنه لا يصح أن تربط بمعاهدة حكومة لا تكون ذات نظام دستوري.

وبهذه المناسبة نريد أن نزيح الستار عن جانب هام من جوانب الجهاد السياسي المصري في سبيل الحرية والاستقلال، ذلك أن تاريخ النهضة الوطنية في مصر يحدثنا بأنه دارت مناقشة بين الزعيم العظيم سعد زغلول باشا ببطل المطالبة بالاستقلال التام وبين رئيس الوزارة عدلي يكن باشا في الأنظمة الدستورية التي كانت تريد انكلترا أن تتخذها مصر قبل الدخول معها في المفاوضة من أجل إبرام معاهدة تلغى بها الحماية ويعترف فيها باستقلال مصر، فلدينا رسالة بعث بها سعد إلى عدلي بتاريخ 11 باستقلال مصر، فلدينا رسالة بعث بها سعد إلى عدلي بتاريخ 11

يبراير 1920 وفيها يقول صاحبها باللفظ: إذا كان القصد هو كها يؤكد جناب (اللورد ملز) من ان الحكومة الانكليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة إلا مع حكومة ذات نظام دستوري لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام بتشكيل حكومة دستورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانكلترا.

وتعليقاً على هذا كتب مؤرخ سياسي مصري: أراد سعد أن يمهد لإنشاء الحياة النيابية وقيام الحكومة الدستورية ويجس النبض. فإن جاء الدستور فذاك وإن لم يجيء لسبب من الأسباب يظهرون ذلك السبب خير من كتمانه والمواربة فيه.

وقد كان سعد يرى أن الدستور وسيلة لحل المسألة السياسية العامة بين مصر وانكلترا، وليس أدل على هذا من قوله في الرسالة السالفة الذكر: لا أخفي عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول مرة ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة، لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها، بل نحبذها، والطريقة المثلى للوصول إلى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة موثوق بها ويكون البرنامج الذي تعمله هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانكليزية بغرض الوصول إلى وضع اتفاق يضمن المحتقلال مصر التام ومصالح انكلترا الخصوصية، ثم عرض ما تنتهي المفاوضة به على الهيئة النيابية التي تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق، وقد وعد سعد بأنه إذا تم الأمر على هذا الشكل أو بما في معناه فإنه لا يتردد هو وزملاؤه في المساعدة على القيام بهذه المهمة، وختم رسالته إلى عدلي يكن بقوله: إذا تم لكم أن تفعلوا

ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة وخلدتم لكم في التاريخ أحسن الذكرى.

وقد زاد الموضوع تفصيلاً وشرحاً في رسالة أخرى بتاريخ 12 يبراير 1920 حيث قال فيها: إن الطريقة التي عرضناها فيها كتبناه لكم هي في اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة لأنه من الطبيعي أن نجري مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصاً من الأمة وأن يصدق على ما تنتهي المفاوضة إليه من النواب الذين تختارهم لمدة الغاية.

فماذا يستفاد من هذا كله؟ يستفاد أن سعدا وقد كان بطل الاستقلال التام لم يعارض في وضع دستور لتمكين مصر من تنظيم أمر حكومتها وتسيير الأسباب والوسائل لفتح المفاوضة مع انكلترا لحل المشكلة العامة وضبط العلائق بينها على أساس إلغاء الحماية والاعتراف لمصر بالسيادة والاستقلال. وسعيد لم يعارض شيئاً من ذلك قط. بل أعلن أن الدستور هو الطريقة المثلى لتسوية الخلاف بين المصريين والانكليز وتنازل هؤلاء للآخرين عن حقوقهم الشرعية العامة وبعبارة لم يقل سعد زغلول باشا: لا مفاوضة ولا دستوراً إلا بعد الجلاء بل قال: إذا كان لا بد من المستور لأخذ الاستقلال فيلزم أن يوضع الدستور ثم تفتح المفاوضة مع انكلترا لعقد معاهدة تنال بها مصر استقلالها وتصون بها انكلتراما لها في مصر من مصالح مشروعة خاصة.

وقد نالت مصر دستورها الأول في 19 أبريل 1923 والاحتلال الانكليزي ــ بالرغم عن تصريح 28 نوفنبر 1922 ــ ما يزال قائمًا موطداً وقد اعترف في المادة الأولى الأساسية من ذلك الدستور بأن

مصر دولة ذات سيادة حرة مستقلة وبهذا الدستور استطاعت مصر أن تفرض وجودها الحر على الانكليز والأجانب في الداخل والخارج وتحرر سيادتها من القيود التي كان يفرضها عليها التدخل الأجنبي وتيسر لها من أسباب القوة المادية والمعنوية ما أمكنها من توطيد كيانها بين الأمم والدول في الشرق والغرب.

ويوم ألف سعد زغلول وزارته الأولى سنة 1924 والجلاء عن مصر لم يتحقق بعد، تقدم إلى البرلمان ببيانه الوزاري الذي تحدث فيه عن دخول البلاد في نظام يقضي باحترام إرادتها كها أشار فيه إلى استمرار الاحتلال وقيوده الثقيلة وقد وضح أن تشكيله للوزارة لا يترتب عليه الاعتراف بأية حالة أو أي حق استنكره الوفد المصري وأن البلاد يجب ان تتمتع بحقها الطبيعي في الاستقلال التام مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ثم قال: لقد لبثت الأمة زمناً طويلاً وهي تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد وقد جعل سعد من المصالح، وتعود الكل احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأي كان بالاستخفاف بها والاخلال عما تقتضيه.

وخلاصة ما تقدم إن المصريين ــ هم أساتذة الشرقيين في نهضتهم وجهادهم السياسي ـ قد دعوا إلى الدستور وطالبوا به بالرغم عن استمرار الاحتلال الأجنبي، لا فرق في ذلك بين زعيمهم الأول مصطفى كامل باشا رئيس الحزب الوطني وبين

زعيمهم الأكبر سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصري وبطل الاستقلال التام، وقد اتخذ المصريون \_زعماؤ هم وأمراؤ هم \_ من الدستور سلاحاً يكافحون به الاحتلال والحكم الأجنبي وينصرون به دعوتهم التحريرية وحركتهم الاستقلالية منذ قامت إلى يومنا هذا، وقد تغلغلت روح الدستور في جميع طبقات الأمة المصرية وأصبح التمسك بأنظمته عاملاً شاملاً في ذلك القطر العربي المسلم، ولعل أصدق ما يعبر عن تلك الروح وذلك الاستمساك هذه الكلمة الرائعة الخالدة التي وردت في خطاب خليفة سعد دولة مصطفى النحاس باشا وذلك بمناسبة عيد الجهاد الوطني الأخير 13 نوفمبر 1947، قال:

الدستور \_ وإن كره الكارهون \_ هو الهدف الثاني للجهاد، هو توأم الاستقلال، بل هو ركنه الركين، وحصنه الحصين، وسلاحه البتار، هو سياج الحرية ومناط الكرامة القومية، ولا قيام للاستقلال ولا دوام له إلا على أساس متين من الحرية والكرامة.

وليس الدستور كلاماً يقال أو مظهراً يفتعل، بل حقيقة قبل أن يكون وثيقة حقيقية، من شطرين متلازمين: كفالة الحريات وتحقيق سيادة الأمة مصدر السلطات إلا أن الحلال والحرام بين وقد آن للأمة ان تعرف الدستور أم لا دستور: فإن تكن الأولى فالسبيل واضح معروف هو الانتخاب الحر الصحيح وإن تكن الأخرى فإن الأمة تعرف كيف تجاهد كها جاهدت دائهًا لصيانة سلطتها والذود عن سيادتها وإن الله على نصرها لقدير.

بهذا تحدث مصطفى النحاس باشا عن الدستور وهكذا عرفه وأوضح حقيقته التي لا ينكرها أو يحاول مسخها إلا الجاحدون والدجاجلة والمخادعون وسفهاء العقول وفي أبريل سنة 1948 ستحتفل الأمة المصرية بمرور ربع قرن على فوزها بالدستور الذي كان سلاحها في حومة العراك السياسي وعدتها في ميدان الصراع مع الأجنبي المسيطر الذي ما زال إلى اليوم يمانع مصر حقها في الاستقلال التام بتحقيق الجلاء عن كامل التراب القومي ولسنا نشك في أن مصر ستربح المعركة الأخيرة وتفك عنها الحلقات الباقية من سلسلة الاحتلال وإن الله على نصرنا لقدير.



في العشرة أيام الأخيرة من دجنبر الماضي أثارت بعض كبريات الصحف المصرية من جديد المشكلة المغربية الحاضرة، وذلك بمناسبة ما راج في الداخل والخارج عن المشروع السياسي الهام الذي قدمه في شتنبر حزب الشورى والاستقلال لكل من صاحب الجلالة ملك المغرب وجناب المقيم العام والذي لا يزال تحت الدرس في الرباط وباريس.

وقد اهتمت الصحف المصرية المشار إليها شديد الاهتمام بالمشروع المذكور لامن الوجهة الصحفية فقط وما تفرضه من الترصد والاستطلاع والتتبع للحوادث والمجريات، ولكن من حيث أن لذلك المشروع أهمية ذاتية كبرى، وأنه يتعلق بوطن عظيم من أوطان العروبة والإسلام، وأنه قد يكون له أثر فعال في قلب السياسة العامة بالمغرب وتوجيه هذه البلاد في طريق مصيرها الحر الجديد.

وقد قالت جريدة «الزمان» المسائية، التي ننشر مقتطفات منها في غير هذا المكان، انها أبرقت إلى مراسليها بطنجة وباريس تطلب إليهها تتبع هذا المشروع الجديد وموافاتها بخلاصة ما يتجمع لديها من أنباء فبعثا إليها بمراسلتين خطيرتين. . .

#### [حذفته الرقابة]

وبهذه المناسبة نتحدث عن مشروع حزب الشورى والاستقلال الحديث الذي يجده القراء في هذا العدد مجرداً عن بعض الأخطاء والهفوات التي ارتكبها مراسل الجريدة، عن حسن قصد فيها نظن، ويتلخص ما ارتكبه هذا المراسل من الزلات والسقطات في زعمه أن الأحزاب المغربية، فيها المتطرف وغير المتطرف، وأن شخصاً انكليزياً ـ تركه نكرة غير معرف \_ قد ساهم في رسم المشروع المذكور.

أما عن الزعم الأول فنجيب بأن صاحبه قد ناقض نفسه، حيث انه اعترف صراحة بأن جميع الأحزاب في المنطقة السلطانية أحزاب استقلالية كما تدل عليها أسماؤها، فهذا الاعتراف وحده كاف لنفي الاعتدال المنسوب جهلاً أو غلطاً إلى حزب الشورى والاستقلال، الذي قال ذلك المراسل باللفظ أنه (يكافح ويناضل من أجل تحقيق الاستقلال والحرية لمراكش)، ويؤكد هذه الحقيقة الواقعة التي لا ترتفع بمجرد اللغو والهراء والادعاء والافتراء ما تحدث به عن مشروع الحزب ذلك المراسل نفسه...

#### [حذفته الرقابة]

كما يؤكد هذا ما كتبه مراسل «الزمان» بباريس عن مشروعنا

وما يوجد منشوراً في هذا العدد من «الرأي العام»، وخلاصة رأينا في التطرف والاعتدال اللذين روجتها تلك الجريدة الشرقية بمناسبة إثارتها لقضية المغرب السياسية أن التطرف والاعتدال يكونان في الفكرة والمبدأ، والمذهب والغاية، كما يكونان في الطرق والوسائل. أما ما نعتصم به جميعاً من فكرة ومبدأ ونتمسك به كلنا من هدف وغاية فهو الاستقلال، فكيف والحالة هذه يقال ان فينا المتطرف والمعتدل، فإذا كانت المطالبة بالاستقلال تطرفاً فكلنا متطرفون، وإذا كانت اعتدالاً فجميعنا معتدلون. وبقطع النظر عن هذا كله فإنا لا نريد أن نخضع الاستقلال لهذه المقاييس والموازين...

#### [حذفته الرقابة]

هذا بالنسبة إلى الحق نفسه الذي هو كلَّ لا يقبل التجزئة والتبعيض، وأما بالنسبة إلى الطرق والوسائل التي يؤخذ بها ذلك الحق ويرده إلى أصحابه الشرعيين، فقد يكون فيها تطرف واعتدال، ولكن المسألة بالنسبة إلينا نحن المغاربة ليست مسألة تطرف واعتدال وإنما هي مسألة إمكان وعدمه، ونحن جميعاً متفقون على أنه يجب علينا أن نتوسل إلى حقنا بكل الوسائل الممكنة غير ملتفتين إلى كونها متطرفة أو معتدلة؛ إذ يكفي \_ في نظرنا \_ أن تكون صالحة وموصلة إلى الأهداف ومبلغة إلى الحقوق، ولعلنا نكون أقرب إلى الحقيقة إذا قلنا أن الاختلاف بين أحزابنا الاستقلالية إنما هو في (موقفها) الإيجابي أو السلبي من قضية البلاد الكبرى...

[حذفته الرقابة]

ولنا بعد هذا كلمة نرد بها زعم مراسل جريدة «الزمان» الذي ادعى باطلاً وبهتاناً أن إنكليزياً شارك في رسم مشروع حزبنا، وأن هذا الانكليزي هو الذي دبر مقابلة سرية غير رسمية بيني وبين الجنرال جوان، وهذه مجرد سخافة وحماقة أملتها على المراسل مخيلته أو ارتكبها جهلاً منه بحقيقة الأشياء، وهي لا تستحق أكثر من أن نستخف بها ونمر بها مر الكرام، ولكننا لا نترك هذه الفرصة تمر دون أن نؤكد هنا أن حركتنا حركة وطنية مغربية استقلالية صميمة، ومن مبدأ كل وطنية صميمة أن تربأ بنفسها عن كل تدخل أجنبي أو تأثير دخيل غير قومي، وقد حافظنا على ذلك المبدأ الذي فيه العزة والكرامة ولن تحيد عنه حركتنا المغربية ما دام رائدها الإخلاص للحقيقة الوطنية والاستمساك بالعروة القومية الوثقى.

الغمرات

## العرش. . . يقول كلمته الفاصلة

« الرأي العام » ، العدد 39 ، 14 يناير 1948 .

في الثالث من ديسمبر الماضي رفعت رسالة من جلالة ملك المغرب إلى رئيس الجمهورية الفرنسية وذلك بواسطة المقيم العام نفسه، باعتباره في الوضعية السياسية الحاضرة المكلف بالشؤون الخارجية والدبلوماسية للمملكة المغربية، وقد جهل الجمهور في الداخل والخارج أمر تلك الرسالة إلى أن ذاع خبرها بعد خمسة أسابيع، أي في اليوم التاسع من يناير الجاري.

ويظهر أن أول من أذاع خبر الرسالة المذكورة هي الجريدة الشيوعية الباريسية المسماة «بفران تيرور»، التي استخدمت لغرض من الأوساط المغربية المطلعة على خبر تلك الرسالة.

وما كادت تنشر هذه الجريدة خبر الرسالة الملكية حتى ضجت الصحافة الفرنسية ضجيجها المعتاد في مثل هذه الظروف والمناسبات، فها شئت من العناوين الضخمة حساً ومعنى وما شئت

من الأخيلة والظنون، والتهويل والوعيد، والسخافات والخزعبلات...

لقد ذهبت الصحف الفرنسية، على اختلاف مشاربها، مذاهب شتى في أمر الرسالة الملكية، ومن أغرب ما قيل انها كانت مناورة سياسية لكسب وظيف الجنرال جوان؟ وقيل أيضاً إنها كانت مناورة مالية لربط الفرنك المغربي بمصير الدولار الأميركي؟

وخشيت صحف أخرى أن يكون موضوع الرسالة الملكية المطالبة بإلغاء الحماية، وبالاستقلال التام الناجز وبإعفاء الجنرال جوان من مهمته بالمغرب، وباختصار فقد أطلقت الصحافة الفرنسية العنان للمخيلة في كثير من أحاديثها عن الرسالة المذكورة، وأياً كان، فإننا لا نستطيع أن نصدق أن يكون في إذاعة خبر الرسالة الملكية أية مناورة مالية لربط الفرنك المغربي بأية سكة نقدية خارجية.

ولكن الحكومة الفرنسية ما لبثت أن أصدرت بلاغات رسمية بتكذبب ما روته الجرائد وبإنكار تلك المطالب برمتها، وقد أكدت تلك البلاغات أن الرسالة الملكية لم تتعرض لشيء من ذلك وإنما موضوعها إداري محض، الأمر الذي نفس عن الصحافة الفرنسية كربتها وفرج عنها ما أحل بها من غم وفزع.

وقد تساءلت الصحف عن سبب السكوت عن الرسالة الملكية مدة خمسة أسابيع وعن افتضاح سرها فجأة يوم التاسع من يناير؟ ولم نعثر في الصحافة الفرنسية على جواب عن ذلك السؤال،

فهل عجزت تلك الصحف عن جواب أو هل اهتدت إليه ولكنها أسرته في نفسها لسبب ما؟

مهما يكن من الأمر فإننا نستطيع أن نزيح الستار عن الحقيقة التي توارت عن الأعين بحجاب، والموضوع شائك ولكننا سنعالجه، دون تعمق ولا استقصاء...

ليس لنا أن نتدخل في أمر الرسالة وموضوعها لأنها رسالة ملك \_ هو في نفس الوقت رئيس دولة \_ إلى رئيس دولة أخرى، ونحن لا نريد أن نتدخل في شيء من ذلك لأن الأمر يعني صاحب الجلالة، وهو حر في جميع تصرفاته ومعاملاته مع رؤساء الممالك والدول أمثاله.

غير أن بعضهم \_ويا للأسف\_ لا يرون رأينا في هذه المسألة، وهؤلاء هم الذين عمدوا إلى استغلال الرسالة الملكية متربصين بها تاريخاً ذا مغزى، ليقيموا عن طريق الاستغلال بعض الذكرى.

جلالة الملك يراسل رئيس الجمهورية الفرنسية في مسائل تهم العلائق بين القصر العامر والإقامة العامة فيأتي قوم ويتخذون من المراسلة وسيلة لترويج دعاية لا يخفى المراد منها. قال قائلهم لبعض الصحف: إن الرسالة ليست إلا مذكرة تحدث فيها جلالة الملك للمرة الأولى عن استقلال المغرب وإلغاء الحماية بكيفية رسمية وزاد القائل أن الملك للحد اليوم لم يسبق له أن تحدث في تصريحاته العامة عن غير حرية المغرب، وحقوق الشعب المغربي ونحن لا نريد أن نعلق على هذه الأقاويل والمناورات المكشوفة

وإنما نريد أن نتساءل عما استفادته قضية المغرب من هذه الضجة التي حاول الناس أن يحيطوا بها الرسالة الملكية إن الحقيقة التي نريد أن نصدع بها هي أن قضية البلاد تحتاج إلى العمل لا إلى الحمول وإلى الجد لا إلى الهزل.

ولنا حقيقة أخرى نريد أن نجهر بها وهي أن العرش فوق الأحزاب، وأن الواجب والمصلحة يقتضيان بترك العرش وصاحبه بعيدين عن المناورات والحركات الاستغلالية.

وغني عن البيان أن هذه المناورات من شأنها أن توقع البلاد في أزمات وأنها لجناية على الأمة أن يعبث العابثون بمقدساتها القومية ويزجوا بها في مجاهل كلها مخاوف وأهوال.

وفصل الخطاب في موضوع الرسالة الملكية هو «بيان الحقيقة» الذي رد به الديوان الخاص لجلالة الملك على مزاعم الصحف الباريسية وأباطيل الصحافة الفرنسية التي تصدر بالمغرب والتي ادعت أن رسالة صاحب الجلالة لم تشتمل إلا على المطالبة بتطبيق بنود عقد الحماية.

ففي صدور ذلك البيان الذي هو من قبيل ما قل ودل، احتجاج على ادعاءات الصحافة المغرضة هنا وهناك وفيه أيضاً احباط للمناورات الاستغلالية التي حكيت حول الرسالة الملكية وآلت إلى فشل ذريع.

الغمرات

## سیاستنا : عقیدة وکفاح !

« الرأي العام » ، العدد 40 ، الأربعاء 21 يناير 1948 .

عرّف بعضهم السياسة بأنها الطموح إلى المثل الأعلى دون إغفال الحقيقة والواقع، وقيل أيضاً إنها فن الامكان.

أما أن تتغذى السياسة بشيء من الخيال فهذا ما لا ينكره عاقل متبصر خبير وأما أن تكون كلها خيالًا فهذه هي الطامة التي لا خير فيها لأحد ولا لأمة.

وإن الوطنية الصادقة لهي التي تقوم على سياسة صحيحة رشيدة يتناسق فيها الخيال السامي المبدع والحقيقة الاجتماعية تناسقاً حاذقاً محكمًا.

وباطل أن يظن أحد أن الوطنية إنما هي مجرد شعور وحماس، وباطل أيضاً أن يحسب أحد أن كل من ينتحل السياسة فهو سياسي بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة فالفرق جوهري والبون شاسع بين الساسة الحقيقيين وبين أدعياء السياسة التي ينتحلونها ويحترفونها

لحاجة في أنفسهم «سيماهم في وجوههم» في كل مكان تنعتهم الأصابع وفي كل مجلس يسلقهم العارفون بألسنة حداد.

وغني عن البيان أن السياسة ليست مذهباً نظرياً فقط ودعوة مجردة بل هي أيضاً توجيه وأسلوب وخطة. وفي هذا يقول (مازيني) بطل استقلال ايطاليا في القرن التاسع عشر مخاطباً بعض الزعماء الإيطاليين:

(إذا أردتم أن تحرروا شعباً فأضرمتم فيه شعلة الوطنية ثم تركتموه لنفسه ولم تعملوا على توجيهه وفق خطة عملية يفهمها ويستطيع أن يضطلع بها فمن المحال أن تنتظروا من هذا الشعب أن يتبعكم طويلاً ويلبي نداءكم عندما تدعونه إلى المغامرة والعمل.

إن الشعب يعبد التحمس، وهو في نفسه موجة طاغية جارفة لا تعرف الحواجز والسدود ومع ذلك فعقل الشعب عقل حاسي وروحه روح عملية، وغاية ما يطلبه منكم أن تعرفوا كيف تقرنون خياله بالواقع وأمله بالحقيقة وحماسته بالعمل والتنفيذ، و إلا تنكر لكم فجأة وغدر بكم وانقلب عليكم.

فصونوا مبدأ الحرية بتضحية أنفسكم عند الاقتضاء، وصونوا مبدأ النزاهة بتضحية مصالحكم في كل وقت، وصونوا حماسة الشعب بالفكرة المحددة والخطة الواضحة والسعي المشترك المصوب دائبًا نحو هدف معلوم. هذه هي نصيحتي لكم وسأبدأ بتطبيقها على نفسي محاولًا جهدي أن أكون قدوة لكم ولأفراد الشعب جميعاً!).

في قول مشهور ان الحرية تأخذ ولا تعطى. وهذا صحيح من وجوه لاعتبارات ليس هذا محل تفصيلها، أما وسائل الأخذ فنوعان: وسائل العنف والقوة ووسائل اللين والسلم والحكمة والسياسة وفي المثل السائر، قد يؤخذ بالرفق ما تعجز عنه القوة وقد تكون ممارسة السياسة أشق وأصعب من استعمال الشدة ونحن لا نقول بالسياسة دون القوة ولا ننشأ الثانية في سبيل الأولى، ولا نجفو هذه لذاتها بل نحن نحب القوة حبنا للسياسة ونرى أن إحداهما تحتاج إلى الأخرى، فأحكم خطة وأكمل وجهة ما تآزرت فيها القوة والسياسة تآزراً محكمًا رصيناً.

كثيرون هم الذين كانوا يتوهمون أن حرية المغرب ستعطى لأهله عطاء ولا يأخذونها أخذاً وبعبارة كان يحسب أولئك أن الحرية العامة التي أخذت منا أخذاً سترد إلينا كمنحة وهدية.

وكان أنصار ذلك الوهم وهواة ذلك الخيال يطفحون رجاءً وأملاً فيها يسمى (بالضمير العالمي) وبالمنظمات الدولية ولهذا رأينا أناساً عديدين كانوا يترقبون حلول شهر شتنبر الماضي ويتطلعون إليه كأنه شهر الخلاص إذ كان هؤلاء يزعمون ويروجون \_ وأكثرهم منقادون ومغرورون \_ أن قضية المغرب ستثار في منظمة الأمم المتحدة وستبسط لديها لتقول فيها قولها الفصل وتتخذ في أمرها القرار الحاسم، وتصدر في شأنها الحكم النافذ الذي به ينقلب الباطل حقاً، والظلم عدلاً، والعبودية حرية.

وضرر هذه الدعاية القائمة على الثرثرة والسفساف والهرجة والسفسطة لم يكن قاراً فيها بالذات فحسب بل تجلى أثره في معنوية

جمهور الشعب الذي انقاد إلى الدعة والخمول، والعجزوالتواكل، وكم كان يتكبد المستنيرون من جهد وعناء في إقناع ذلك الجمهور بأن حل قضيتنا ليس هو بيد (المنظمة) التي لا يجعل منها ميثاقها الأساسى محكمة دولية تتولى فصل الخصومات والانتصاف للضعيف من القوي ونصر المظلوم على الظالم وتوزيع صكوك الحرية وعهود الاستقلال على طلابها، وأكبر حجة كنا نعتمد عليها في إقناع الناس بخطأ النظرية القائلة بحل مشكلتنا العامة على يد المنظمة الدولية التجربة القاسية التي جربتها شعوب قبلنا في عهد عصبة الأمم البائدة وفي عهدنا هذا عهد المنظمة الدولية الخاذلة. وبالمثال يتضح المقال فقد حاولت مصر أن تظفر باستقلالها على يد عصبة الأمم يوم سافر وفدها الأول تحت رياسة سعد زغلول باشا إلى باريس ليستنجد بالرئيس ويلسون صاحب المبادىء الأربعة عشر، ومبتكر (حق تقرير المصير) وفي هذا يقول عبدالعزيز فهمي باشا رفيق سعد في الجهاد، وعضو الوفد المذكور لم أيأس إلا عندما وصلنا إلى باريس وأرسلنا إلى عصبة الأمم عريضة ضمناها مطالبنا العادلة وانتظرنا الرد وطال انتظارنا فأرسلنا عريضة أخرى مع مندوب خاص فذهب بها إلى الموظف المختص، وإذا هذا الموظف يضعها في سلة المهملات إلى جانب عرائض وفود كوريا والترنسفال وأذربيجان فبعثنا بصورة من العريضة إلى كل عضو من أعضاء العصبة باسمه شخصيا وبعد أيام تلقينا ردود الأعضاء وإذا هي نفس العريضة التي قدمنا إليهم فقد أعادوها إلينا وأشك في أنهم قرأوها عندئذ صح عندي أن هذه الجمعيات لم تؤلف لتخفيف الظلم عن المظلومين ولكن تألفت لتعزيز ظلم الظالمين.

ولم تكن هذه التجربة الأولى والأخيرة فقد جددتها مصر في شتنبر الماضي وفي هذا يقول الماريشال عزيز المصري باشا: لقد اتضح لنا الآن أن الهيئات الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الأخيرة لتأمين الشعوب الضعيفة على حرياتها ما هي إلا صورة أخرى مكررة من عصبة الأمم القديمة ولقد امتحنت مصر تلك الهيئات فثبت لها بعد المصير الذي لقيته قضيتها العادلة عجز مجلس الأمن عن معاونتها على تحقيق مطالبها الوطنية كها امتحنت فلسطين الشقيقة هذه الهيئات ولجان تحقيقها فثبت أنها أعجز من أن تنطق بكلمة إنصاف تضع الأمور في نصابها وترد الحق إلى أصحابه.

ونحن لم ننتظر شتئبر الماضي لنثبت عندنا عجز المنظمة ولتفتضح لدينا حقيقة أمرها، وهل اللجوء إلى (المنظمة) بعد تجربة مصر وفلسطين وأندونيسيا إلا من ضعف الرأي وسوء التصرف في السياسة وإلا نوبة عصبية (وانتحار) معنوي (واندحار) لكل شريد على الحق والرشد؟

نعم، حل شتنبر الموعود فلم تعرض قضيتنا على المنظمة الفاشلة ولكنها بعكس هذا، وضعت على البساط من جديد بين الشعب المغربي والحكومة الفرنسية، وقد تم هذا على يد حزب الشورى والاستقلال الذي برهن بمذكرة 23 شتنبر 1947 على أنه ليس بحزب دعاية مهوشة وخطة سلبية وإنما هو حزب دو سياسة واضحة، وخطة إيجابية محكمة واستقلال تام في الرأي والتوجيه. وراشده في هذا كله صالح الوطن دون سواه وأن (المذكرة السياسية) التي نتقدم بها اليوم إلى جمهور الشعب المغربي خاصة لغنية بذاتها عن كل تقديم وتعليق، لهذا ندعها تتحدث عن نفسها بنفسها وانه لحديث يفهمه ويرضاه القلب والعقل معاً.



الغمرات

## عنوان . . . حذفته الرقابة !

« الرأى العام » ، العدد 42 ، 11 يبراير 1948 .

لقد كانت الرحلة المقيمية الأخيرة إلى باريس رحلة ذات أهمية سياسية كبرى، وذلك نظراً للأسباب والاعتبارات التي اقتضتها وللظروف والملابسات التي أحاطتها، وأن الاتصالات والمحادثات السياسية التي قام بها الجنرال جوان أثناء تلك الرحلة كانت تدعوه إلى الإدلاء بتصريحات، والافضاء بأحاديث عن سياسة فرنسا بالمغرب وعن الحالة التي أصبحت عليها العلائق المغربية الفرنسية.

وهذا ما تم فعلًا يوم عقد الجنرال بوزارة الخارجية ندوة صحفية حضرها نحو مائة صحفي فرنسي وأجانب، وقد ارتدى الجنرال في هذه المناسبة «بذلة مدنية» وحف به «حواريوه» من مدنيين وعسكريين.

أما الحديث فلم يكن حديث سياسة ودبلوماسية، الأمر الذي

دل على أن العبرة ليست باللباس، ولم يكتم الجنرال أنه ليس بالخطيب الثرثار، بل قال انه يصرّح بالأشياء كما يعتقدها، وانه يختصر القول اختصاراً في غير تملص من الإجابة عما يوجه إليه من الأسئلة، وقد وجد في الصحفيين الحاضرين من حاول إحراج الجنرال. فقد سأله صحفي شيوعي عن رؤ وس الأموال الأمريكية في المغرب، فأجاب بأن المغرب أضيق من أن يسع الأمريكيين الذين يفضلون العمل في غيره، كما سأله صحفي أمريكي عن المدة الكافية لحكم المغرب نفسه بنفسه واستقلاله بتدبير شؤ ونه، وهل تقدر تلك المدة بخمسة أعوام أو بأربعين سنة: فأجاب الجنرال بأن المسألة بيد المغاربة أنفسهم، فإن شاؤوا كانت المدة قصيرة وإلا فستكون طويلة (لاقدر الله أبداً).

لقد كان الجنرال صريحاً في حديثه، ولهذا لم يجد مناصاً من الاعتراف بأن سياسته في المغرب عرضة للنزاع والجدال، والانتقاد والاعتراض، ولسنا بصدد التعرض لجميع التصريحات التي فاه بها الجنرال جوان في ندوته الصحفية، ففيها الغث والسمين، والصالح والطالح...

### [ حذفته الرقابة ]

ولعل أهم تصريحاته هي التي نثبتها هنا معربة عن الصحف الفرنسية، قال: «إن فرنسا قد تدخّلت في أمر المغرب منذ أكثر من خمس وثلاثين سنة، وقد أناطها العقد الدولي المبرم في الجزيرة الخضراء بمهمة حماية الأمن بالمملكة الشريفة، كما أن معاهدة فاس التي تحمل توقيع السلطان مولاي حفيظ قد فرضت الحماية الفرنسية وخوّلت فرنسا مهمة الوصاية وإدخال الإصلاحات،

وهناك نص آخر لا يقل شهرة عن ذلك وقد تم توقيعه إثر ميثاق الأمم المتحدة، وهو يخوّل فرنسا القيام بمهمة قيادة المغرب إلى أن يصبح قادراً على تدبير شؤونه وحكم أمره بنفسه. أما هذه المهمة فقد سجلتها فرنسا نفسها في دستورها الجديد فليس بمكن أن يتهمها أحد بشيء من سوء القصد وخبث الطوية...

إن الحماية ليست خالدة وستتلاشى يوم تتمكّن الدولة المغربية من إعداد هيئاتها من الرجال الإداريين والاختصاصيين، وهذه هي الغاية من المساعدة التي تسديها فرنسا إلى الدولة المغربية ولا أدل على هذه المساعدة من القيام حديثاً بإنشاء مدرسة إدارية مغربية بالرباط.

أما مطالب الوطنيين المغاربة، فإنها عادلة ومعقولة ولا يتطلب إنجازها سوى زمن وحكمة.

إن فرنسا من جهتها ترى أنه من البديهي ومن المشروع أن يحتفظ المغرب بعلائق ثقافية مع المشرق الإسلامي».

فهذه التصريحات إن دلّت على شيء فإنما تدل على تطوّر واعتدال وتنازل في موقف فرنسا عامة والجنرال جوان خاصة، وذلك بالنسبة إلى ماعهدناه فيها سابقاً ونحن نسجل هذا بما يناسب من التحفظ والاحتراز، وبعيد عن فكرنا الظن بأن ذلك التطور قد بلغ منتهاه، أو أنه مدعاة إلى التفاؤل والاطمئنان في الوقت الحاضر.

وتعليقاً على تصريحات الجنرال جوان نورد هنا ماكتبته بعض

الصحف اليومية الباريسية التي أدركت خطورة الموقف وأشارت بالعلاج...

#### [حذفته الرقابة]

الاجتماعية لهذا التحرير، بل أتعهد أن أظل في الدائرة المحدودة لعلائقنا الراهنة مع الدول القوية، كها هي بعضها تجاه البعض الآخر. إني أقول وأكرر القول بأن من المصلحة السياسية والاجتماعية والستراتيجية لفرنسا، أن تسوي المشكل الحاضر والخلاف القائم تسوية إيجابية، وإن أقرب تاريخ إلينا ليعلمنا أن استعمال القوة المجردة في العلائق الحاضرة إنما يؤدي بالدولة صاحبة الاحتلال إلى الخراب والدمار، ومن البديهي أيضاً أن تأييد القوى الأشد تأخراً وجهالة وانحطاطاً من الأمة المغربية (ويعني بها عناصر الرجعية)، قد أصبح عديم النفع والجدوى.

ليس من وظيفة الناقد أن يقترح الحلول غير أنه إذا تبين أن الإدارات المختصة عاجزة عن القيام بعمل نافع، فمن الواجب على المجلس الوطني (البرلمان)، وعلى الرأي العام أن يتدخّلا في المسألة تدخّلاً فعّالاً. ففي هذا المجال أيضاً لا نملك من الوقت إلاّ يسيراً. ومن سوء التدبير، بل من الخطر الشديد أن يتباطأ الإنسان وينظر حتى يفاجئه حلول آجال دولية لا مفر منها ولا مرد لها وإذ ذاك فقط يلتجيء إلى ترويج حلول هي ما تزال اليوم ممكنة ومجدية تماماً...

وقد علّقت جريدة أخرى قائلة:

«إننا ونحن نسمع تصريحات الجنرال جوان التي يفهمها الوطنيون فهمًا تاماً، لا نستطيع أن نمنع أنفسنا من التفكير في أن الجنرال يجب عليه أن يعمل في المغرب، كما يقول في باريس.

### الغمرات

# مقال... أخّرته الرقابة

« الرأي العام » ، العدد 43 ، الأربعاء 18 يبراير 1948 .

مقال عن حوادث تطوان [حذفته الرقابة]



الغمرات

# مجلس «شوری» الحکومة خواطر وسوانح

« الرأي العام » ، العدد 44 ، 25 يبراير 1948 .

نعيد الكرة فنتحدث مرة أخرى عن دورة القسم «المغربي» لمجلس شورى الحكومة...

#### [حذفته الرقابة]

ويحار الكاتب \_ أول وهلة يتحدث جاداً أو هازلاً عن تلك «المسرحية» التي ما تزال تمثل كل سنة فوق «خشبة الطياطرو» السياسي المغربي على مرأى ومسمع من الناس، بل على «ذقن» الأمة المغترة المسكينة دون خوف ولا حياء أو خجل.

يحار الكاتب ولكن لا يلبث أن يقتنع بأن الأسلوب اللائق هو ما كان مزيجاً من الجد والهزل، وبهذا يكون الحديث مطابقاً لموضوعه أساساً وشكلًا.

ولا تظن أيها القارىء. . أن الكاتب إذ يخرج من حيرته

الأولى يمضي مضياً في حديثه تارة جاداً، وتارة هازئاً، بل لا يكاد يودع حيرته الأولى حتى يقع في أخرى، وهي هل ستبيح... [ حذفته الرقابة ]

في هذه المرة ما حرمته في المرة الأولى؟ وأنه لسؤال يبقى بدون جواب ككثير من الأسئلة التي قذف بها أصحابها من حضرات المندوبين في قاعة المجلس فتصامم عنها سادتهم المديرون وولاة الأمر ولسان حالهم يردد مع المثل العربي: رب سكوت أبلغ من كلام. أو مع المثل الفرنسي: إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب.

ولعل الرقابة تستحي \_ والحياء من الإيمان \_ من أن ترتكب هذه المرة ما ارتكبته سابقاً من البغي والعدوان والاثم والفضيحة إذا ما رأت أننا لا نطمع في فضة ناطق ولا في ذهب صامت وإننا نقنع من الغنيمة بما هو في القول مجرد حديد ورصاص.

أول ما يتبادر إلى الذهن هذا السؤال: هل ما يسمى بالقسم «المغربي» هو كذلك حقاً ويقيناً؟.

وسرعان ما يظفر السائل بالجواب، وهو أن القسم المذكور ليس بمغربي صرف، بل هو خليط من المغاربة والفرنسيين في حين أن صنوه \_ القسم الفرنسي \_ هو للفرنسيين وحدهم دون سواهم.

فأنت ترى \_ أيها المغربي أن مجلس «شورى» الحكومة يتركب من قسم فرنسي خالص ومن قسم خليط من المغاربة والفرنسيين، ومن هذا يتجلى لكل ذي عينين، أن ذلك المجلس يتكوّن معظمه

من الفرنسيين وليس المغاربة فيه إلا أقلية. هذا من حيث التركيب والشكل والصورة، أما من حيث الاختصاص والتصرّف والنفوذ فلست أخبرك بمجهول ولا أفشي لك سراً إذا قلت لك إن القسم الذي يسمى بالمغربي، إنما هو شبيه بمتحف فيه ما شئت أو ما لم تشأ من الأصنام الجامدة والهياكل الهامدة، وإلى جانبها صور تارة متحركة، وتارة ناطقة، وأن السامع لهذا والشاهد لذاك ليحكمان بأن ذلك كله إنما هو من قبيل الشقشقة التي تهدر، ثم تقر والجعجعة التي تسمع ولا يرى لها طحين.

فلو كان القسم «المغربي» مغربياً حقاً لما ضم بين جدرانه غير العناصر المغربية.

إن الوزراء قد تخلّفوا وأنابوا عنهم الوزير الصدر الذي تمسّك طوال الأيام والجلسات بما عهد فيه من رزانة ووقار وهيبة واحترام، وقد آثر السكوت ولم ينطق إلا نطقاً خاطفاً كالبرق، بما كان حكمة وفصل الخطاب...

وإذا تخلّف الوزراء لأسباب خفية يعرفها «أبو الهول» وحده فإن «المناديب» شرّفوا القاعة بالحضور ولكن ما بالهم صمتوا ولم يعربوا عن وجودهم بغير الحضور والتشخيص والتمثيل؟

كم أتيحت لهم من فرص للكلام وكم تهيأت لهم من أسباب للحديث ومع هذا فقد لزموا الهدوء والسكينة، ولعل عذراً وأنت تلوم، كما في المثل السائر.

وإن يعجب المرء من شيء فعجبه من «موقف» حضرة «النائب»، الذي ندب نفسه «محامياً لاعن المخزن الشريف»، الذي

هو منه وإليه، ولكن عن الإدارة وسياستها إذ كال لها \_على حساب الشعب وظهر الوطنيين \_ ماشاء من المدح والإطراء والثناء، وقد عد العقلاء هذا «فضولاً» نابياً عن السمع والذوق معاً، وقالوا مع المثل لقد سكت ألفاً ونطق خلفاً. سامحه الله وألهمه الصواب.

هذه مجرد (خواطر وسوانح) أبديناها تذكرة وتبصرة، وهناك غيرها لا نتمالك عن عرضها على القراء الأفاضل تلك هي (خواطر وسوانح) الصحافة الفرنسية الرجعية التي تحدّثت عن القسم (المغربي)، من مجلس (شورى) الحكومة حديثاً مسهباً هو عبرة لمن اعتبر وفي مثله قيل: الحق ما شهد به الأعداء. ونحن لا ندّعي أننا سنستقصي جميع ما كتبته وعلّقت به الصحف الفرنسية على الدورة الأخيرة للقسم المغربي، وإنما سنكتفي «بنماذج» نقدّمها للقراء المغاربة الذين يهمهم أن يقفوا على آراء الصحافة الفرنسية في مجلس المغاربة الذين يهمهم أن يقفوا على آراء الصحافة الفرنسية في مجلس نال (تقديرها وإعجابها)، وما فتئت تسيل لعابها عليه وتطريه وتفتخر به وتعلّق عليه الأمال الجسام. . في الحال والمال.

فقد كتبت ـ «لابريس ماروكان» بتاريخ 15 يبراير أن المناقشات التي دارت في القسم المغربي قد أوضحت بكيفية سلبية صريحة تجانس الآراء والنظريات بين المندوبين المغاربة والفرنسيين إذ أن ما يهم هؤلاء هو عين ما يهم أولئك، وإذا اختلفت الحجج والبراهين بعض الشيء في الجزئيات فقط، فإن الوجهات والنزعات كانت متشابهة، والاستنتاجات والخواتم واحدة لا يختلف بعضها عن بعض فالدورتان ـ الفرنسية والمغربية ـ كانت كلتاهما تعبيراً

قوياً ملموساً عن «الوحدة» المغربية ـ الفرنسية، وأن الدورتين المذكورتين لتسمحان بأن ننظر إلى المستقبل بكل الصفاء والاطمئنان الذين كانا يطبعان آراء المريشال ليوطي وقتها كان يرقب بعين البصيرة مآل النظام السياسي والاقتصادي في هذه البلاد.

وإذا كانت العائلات الجيدة لا تخلو أحياناً من بعض الخلافات، فكذلك الأمر هنا. وإن شمس المغرب الجميلة لتبدد أحسن من غيرها ما يتلبّد في الأفق من السحب والغمام، فالعائلة المغربية إذاً متينة الأساس محكمة الأوضاع، وثيقة العرى، وشجية الروابط وليس أحسن دلالة على هذا من التصريحات التي أدلى بها أمس لبعض رصيفتنا الزعاء المغاربة. . . وكل الناس يجب عليهم أن يكونوا عنها راضين، وبها فرحين ومستبشرين . . .

وكتبت (فيجي ماروكان) بتاريخ 17 يبراير تعليقاً على القسم المغربي ما يلي:

إن أولئك الذين ساورهم الخوف وأظهروا القلق والضجر من نتائج الانتخابات المغربية قد استطاعوا أن يشاهدوا أن أحسن سياسة للطرفين معاً هي أن يقترنا ويرتبطا فيها بينهها بأوثق الصلات وأحكم الروابط الممكنة، هذا وإن الذين كانوا أمس من (المعارضين) وتعني بهم الجريدة بعض الوطنيين لل واجهوا المشاكل والصعوبات، وشاركوا في حلها وتسويتها تنازلوا قهراً عن موقفهم السلمي العقيم، وأدركوا الروح التي يعمل بها الفرنسيون.

وكتبت كذلك الجريدة المذكورة بتاريخ 19 يبراير عن تكوين النخبة ماخلاصته.

بعد ما درس المندوبون الفرنسيون المشاكل الاقتصادية تولى المندوبون المغاربة بدورهم نفس العمل، وإنه لمن الحق والضروري أن يدرك مختلف عناصر السكان ما عليهم من مسؤ وليات... ولكن المسؤ ولية الناشئة عن ذلك العمل لا تلقى على كاهل جمهور الشعب، ولهذا يلزم أن تقوم النخبة المغربية بواجبها ولا بد من أن تبدأ هذه النخبة قبل كل شيء بتكوين نفسها...

لقد ساء بعضهم (أي طائفة من الفرنسيين) أن تنعقد هذه السنة أيضاً دورتان اثنتان إحداهما للمندوبين الفرنسيين، والأخرى للمندوبين المغاربة، إذ لو انضم هؤلاء إلى أولئك لا شتركوا جميعاً في درس نفس المشاكل التي عني بها كل قسم على حدته ولتمكّنت الحكومة بذلك الانضمام، وتلك الدراسة المشتركة من اقتصاد وقت ثمين، ولكن من الخطر على المستقبل الإفراط في سرعة المسير وفي طلب الكمال دفعة واحدة. وقد قال الفيلسوف «بيركسون» قوله الحكيم الغزير المعنى في إيجازه المألوف: لا بد للسكر أن يذوب. . . وزادت الجريدة قائلة:

من المؤكد أنه سيأتي يوم نرى فيه المندوبين الفرنسيين جالسين فوق كرسي واحدة بجانب المندوبين المغاربة، وهكذا سنشاهد في الدائرة الرسمية صورة المغرب تاماً كاملاً، كما هو في الواقع وكما ينشأ عن التعاون الفرنسي المغربي.

وتعجيلًا بذلك اليوم نكرر القول بأنه يجب على النخبة

المغربية أن تدرك بوضوح المهمة الملقاة على كاهلها، ولما يكون الشبان المغاربة قد نبذوا بعض مواقفهم الحالية وتخلوا عن بعض حركاتهم الراهنة وعوضوا هذا كله بعمل دائب قد يشق ويعسر أحياناً، فإنهم يستطيعون أن يكونوا نخبة حقيقية.

بهذا تحدثت الصحف الفرنسية عن القسم المغربي من مجلس شورى الحكومة، وانه لحديث غني بنفسه عن كل شرح وتعليق، وهو كاف في إظهار حقيقة تلك الهيئة، وكشف الستار عن خفاياها وفضح ما يحاك وراءها من مغامرات ومقامرات ومؤ امرات...



الغمرات

## مذكرة23 شتنبر وحديث الشيوعيين عنها !

« الرأي العام » ، العدد 45 ، 3 مارس 1948 .

خصصت جريدة «أمل» لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي في المغرب افتتاحية عدد الأسبوع الماضي لمذكرة حزب الشورى والاستقلال، وما جرى ويجري في شأنها من مذكرات مع الأوساط الرسمية بالرباط.

وليست هذه أول مرة تتحدّث فيها الجريدة الشيوعية عن مشروعنا السياسي، بل سبق لها بعد الشروع في المخابرة مع الحكومة الفرنسية بواسطة الإقامة العامة وقبيل تقديم «مذكرة 23 شتنبر»، أن تعرضت للمذكرات الجارية بين الحزب والإدارة الفرنسية، فقد كتبت في عدد 21 شتنبر مقالاً تقول فيه: إننا نبتهج ابتهاجاً بتدشين عهد المحادثات من لدن ممثل فرنسا ولكننا نظن أنه ينبغي استدعاء المسؤولين من جميع الأحزاب الوطنية المغربية، وخاصة الحزب الشيوعي «المغربي» لبسط وجهة نظرهم ومنذ ذلك الوقت والحزب الشيوعي يقف كغيره موقف «القعود والانتظار»

مؤملًا أن تستدعيه الإقامة العامة التي عهدناها تطرق أبواب الأحزاب باحثة عن وجهة نظرها لاراغبة في المذاكرة معها، بل الأحزاب هي التي يجب عليها أن تقف من الإقامة العامة موقف الطالب من المطلوب فتشق إليها الطريق وتقرع هذا الباب قرعاً يفتح على مصراعيه في أوجه طلاب الحق، وهذا ما أدركه حزب الشورى والاستقلال، وسارع إليه علمًا منه بأن الحق يؤخذ ولا يعطي، وأن خطة «القعود والانتظار» لا يطيب المخلص العامل عنها نفساً وأنها إن نفعت «أنصارها» فإنها لا تجدي الأمة نفعاً أبداً.

ولقد أخذت علينا جريدة الشيوعيين من قبل إلتزام الصمت وإحاطة المحادثات بالسر والكتمان وطالبتناإذ ذاك بغير هذا ذاهبة إلى أن مصلحة البلاد واحترام المبادىء الديمقراطية كانا يقتضيان إذاعة ما يروج في المحادثات.

وإذا كنا لا نستغرب تلك المؤاخذة من حزب لا يتحمّل في الأمر أية مسؤولية فمن الغريب حقاً أن يدّعي الشيوعيون الفرنسيون أنهم أشد حرصاً على مصلحة المغرب من المغاربة أنفسهم أو \_ كها يقول المثل الفرنسي \_ إنهم الملكيون أكثر من الملك»، مع أنه لا ناقة لهم في الموضوع، كها أنه من الغرابة أن يأخذوا علينا «عدم احترام المبدأ الديمقراطي» كأنهم يمتون حقاً إلى الديمقراطية بصلة وكأنهم ليسوا بالحزب الداعي إلى «ديكتاتورية الصعاليك»، التي يعدونها مفخرتهم السياسية والاجتماعية في هذا العصر.

وكما ذهب الشيوعيون الفرنسيون إلى أننا خالفنا بسكوتنا عن

المحادثات «مصلحة البلاد ومبدأ الديمقراطية»، فقد زعموا أن «كل» الشعب المغربي أيّد موقفهم هذا منا. وأنه لزعم باطل إذ كيف عرفوا أن الشعب (كله) قد أيّدهم فطالبنا بما طالبونا هم به؟ أيظنون أن مجرد انتحال حزبهم لكلمة (مغربي) يبيح لهم اعتبار سائر المغاربة شيوعيين مثلهم والتحدّث باسم الشعب والتقول عليه والتحكّم في آرائه ومشاعره في كل مناسبة وبدون مناسبة؟ إن هذا لافتئات واستبداد واحتكار لا يقوى عليه إلا الشيوعيون وأضرابهم الذين يتخذون من الادعاءات والمزاعم خطة وسياسة ولكن الشعب ذو بصيرة لا يمكن لأحد أن يلبس عليه الحقائق تلبيساً...

وإن كاتب افتتاحية الجريدة الشيوعية لم ينهج خطة الادعاءات والمزاعم، فحسب بل ارتكب أغلاطاً قد تكون في الحقيقة مغالطات ومناورات، ذلك أنه لما حاول تلخيص مذكرة 23 شتنبر أدمج بعض نقطها الأساسية في الدستور الذي نطالب به مع أن تلك النقط وردت مستقلة عن الدستور في مشروعنا السياسي وقد كانت الأمانة تفرض على الكاتب الشيوعي أو (المتشيع)، على الأصح أن يحترم صورة ذلك المشروع ويحافظ على أصوله، كها هي منتظمة ومنتسقة فيه.

وإن قارىء الافتتاحية الشيوعية لا يستطيع بسبب ذلك \_ أن يأخذ فكرة واضحة تامة عن مشروعنا \_ الذي قدّمه له الكاتب بكيفية مختلفة ناقصة جداً، ولعل الكاتب «المتشيع» لا يتصوّر المشروع وقد يكون الأمر بخلاف هذا ولكنه تعمّد لغرض ما عرض المشروع على قراء جريدته بتلك الكيفية المشبوهة.

هذا، وقد ذكر الكاتب أن مذكرة 23 شتنبر أغفلت «مسائل جوهرية» وسكتت عنها سكوتاً. ونجيب على هذا بأنه قد تكون تلك المسائل جوهرية في نظر الشيوعيين وغير جوهرية في نظرنا نحن معشر الوطنيين المغاربة، وقد تكون جوهرية في نظرنا، كما هي جوهرية في نظرهم ولكن رأينا نحن من المناسب أن لا نتعرض لها في المذكرة نفسها وأن نثبتها في المشروعات السياسية الملحقة بها، وقد علمنا أخيراً ما هي تلك المسائل التي أخذ علينا الشيوعيون عدم التعرض لها في المذكرة، وعلموا كذلك أننا لم نغفلها ولم نسكت عنها، بل تضمنتها بعض ملحقات المشروع، ومع علمهم بهذا أتوا إلى أن ينقدوا المشروع وينسبوا إليه من النقص ما ليس فيه.

وأعظم من هذا أن يزعم الكاتب المتشيع أننا «أخذنا» بعض النقط الواردة في البيان الذي نشره الحزب الشيوعي في غشت سنة 1946، والحقيقة هي أننا نجهل هذا البيان جملة وتفصيلاً، وأن النقط المشار إليها وهي انتخاب مجلس وطني وتكوين حكومة مغربية مسؤولة أمام نواب الأمة ـ تعد من الضروريات والبديهيات في البرنامج السياسي لحزب وطني ديمقراطي دستوري كحزب الشورى والاستقلال، وأنه لمن لطف الله أن لا يغلو الكاتب بشيوعيته غلواً فيدّعي أننا أخذنا (جميع) ما في البيان (المجهول) أو أن حزبه هو الذي تولى تحرير مذكرتنا السياسية؟

ولعل جميع (الانتقادات والمؤاخذات) التي وجهها الشيوعيون إلينا إنما كانت مقدّمة وتمهيداً لاعتراف خطير لم يجدوا عنه محيداً وهو قولهم إن الابتكار العظيم الذي ابتكره حزب الشورى والاستقلال

رهو بدون شك ولا ريب المرحلة الانتقالية، غير أن الكاتب الشيوعي برهن في حديثه عن هذه المرحلة، إما على جهله لحقيقتها، كما وردت في مذكرتنا، وإما على سوء قصده ونيته فيما قاله عنها، ومثال هذا أو ذاك قوله إن الحماية تستمر في المرحلة الانتقالية بجميع إداراتها وكبار موظفيها، وإنها تثقل بوزنها وكل نفوذها كاهل الحكومة المؤقتة الناشئة، وهذا القول يناقض تماماً ماكتبه الشيوعي قبل في حديثه عن المذكرة من أن المرحلة الانتقالية تكون مسبوقة بعدة أشياء منها: اعتراف فرنسا في تصريح رسمي بحق الشعب المغربي في تدبير أمره بنفسه، أي بحريته وسيادته واستقلاله. فأي بقاء للحماية مع هذا وهل تبقى إلا في مخيلة وافتتاحية الكاتب المتشيع؟.

وشبيه بهذا قول الكاتب المذكور أن المرحلة الانتقالية ليست سوى المرحلة العزيزة على الجنرال جوان. والحقيقة التي يعلمها أو يجهلها الشيوعيون، هي أن الجنرال لم يتحدّث قط عن أية انتقالية وإنما نظريته المعروفة لدى الخاص والعام \_ إلا لدى الشيوعيين فيا يظهر \_ هي أن الحماية يجب أن تستمر مدة غير محدودة إلى أن يتهيأ الأكفّاء الفنيون من المغاربة وبخلاف هذا ما نطلب به في المذكرة، وهو ضرورة التعجيل بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلاله. ثم فتح مرحلة محدودة الأجل ينتقل فيها الحكم والسيادة من أيدي الفرنسيين إلى أيدي الأمة المغربية وملكها وحكومتها، فهل صرّح الجنرال في خطبه العديدة بشيء من هذا؟ وهل المرحلة الانتقالية، الجنرال في خطبه العديدة بشيء من هذا؟ وهل المرحلة الانتقالية، الحماية، ألم يقرأ الشيوعيون كغيرهم في طليعة المذكرة هذه الجملة الحماية، ألم يقرأ الشيوعيون كغيرهم في طليعة المذكرة هذه الجملة

الصريحة الدقيقة «لا يمكن التفكير في حل المشكلة المغربية بمواصلة العمل بالحماية أو بمحاولة تطبيق جديد لنظامها الذي هو مصدر الاستياء العظيم، والذي انتهى بفشل ذريع» ألم يقرأ الشيوعيون أيضاً في المذكرة ما كتبناه عن المرحلة الانتقالية وهو قولنا: تفتح مرحلة انتقالية (أي بعد خلق الجو السياسي)، تمكن المغرب من الخروج من طور النظام السياسي الراهن (الحماية)، الذي مضى زمنه وباء بسخط الشعب وغضبه والدخول في طور نظام جديد يقوم على الديمقراطية والاستقلال. فهل يبقى بعد هذا وذاك أي يقوم على الديمقراطية والاستقلال. فهل يبقى بعد هذا وذاك أي جال للمتكلم ولو كان شيوعياً أو متشيعاً؟ وهل يكبر على الشيوعيين ـ ولو عدّوا أنفسهم لنا من المنافسين ـ الإنصاف والاعتراف لكل ذي حق حقه؟

ومما صرّح به الشيوعيون في جريدتهم قولهم: يجب أن يلاحظ أن حزب الشورى والاستقلال قد تخلى عن فكرة اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة، وأخذ يسلك طريق حل المشكلة المغربية حلاً مغربياً صرفاً، نحن نحيي هذا التطوّر السعيد الذي نلاحظه أيضاً في موقف ابن عبد الكريم.

ونلاحظ على بيان الشيوعيين ما ورد فيه من أننا تخلينا عن فكرة اللجوء إلى المنظمة الدولية، فالحقيقة التي يعلمها عنا جميع الناس هي أننا لم نقل يوماً ما بتلك الفكرة حتى يقال اننا تخلينا اليوم عنها وأننا بسبب هذا التخلي قد تطوّرنا في الموقف والخطة. ففكرتنا اليوم هي عين فكرتنا أمس، وهي أن المشكلة المغربية يجب أن تحل داخل المغرب وعلى أيدي المغاربة أنفسهم، وذلك بجميع وسائل

الحل والتسوية، وهذه فكرة يؤيدنا فيها بطل المغرب محمد بن عبد الكريم وشقيقه وجميع الأحزاب والزعماء في أقطار المغرب العربي إلا الشاذ منهم، والشاذ لاحكم له ولا يقاس عليه، كما يقال في الاصطلاح المعروف.

وكما أن الشيوعيين يرون أن تحرير البلاد لا يأتي من الخارج على يد أية هيئة دولية، فكذلك يذهبون إلى أنه لا ينتج شيء عما يسمونه بالمفاوضات السرية مع حكومة استعمارية مسخّرة للسيطرة الأمريكية، ونحن إن اتفقنا معهم في رأيهم الأول فلا يمكن أن نسكت عن قولهم الثاني الذي يناقض ما صرّحوا به في جريدتهم في 12 شتنبر وهو أنهم مبتهجون بتدشين الجنرال جوان لعهد المحادثات مع الأحزاب الوطنية، وأنهم راغبون في أن يستدعوا من المقيم العام لعرض وجهة نظرهم. فلماذا يحرِّم الشيوعيون اليوم ما أباحوه أمس ولماذا يطعنون الآن فيها ابتهجوا وطالبوا به قبل؟ هل لهذا التناقض من أولئك الذين يحرقون اليوم ما عبدوه بالأمس؟

نعم. الرأي القائل بأن تحرير البلاد لا يكون إلا نتيجة لاتحاد وجهاد الشعب المغربي، ولكن الجهاد أنواع شتى حربية وسلمية، ومن هذه الأخيرة المحادثات والمفاوضات التي يعتز بها صاحب الحق ويتوسّل بها المحروم إلى بغيته وأمنيته، وكيف يدعونا الحزب الشيوعي إلى الاتحاد والجهاد، وهو حزب فرنسي ونحن حزب مغربي، وهو شيوعي ونحن وطنيون، وهو حزب طبقة ونحن حزب أمة، وهو حزب يناصر ديكتاتورية الصعاليك ونحن حزب ينصر

الشورى والديمقراطية في الأمة جمعاء؟ وكيف نتخذ ونشترك في الجهاد مع حزب لا يطالب بما يطالب به إلا في دائرة الوحدة الفرنسية، ونحن لا نبغي الاستقلال بديلًا ولا نرضى بغيره عوضاً؟ لقد أسمعت لو ناديت (غراً)...

[حذفته الرقابة]

ولكن (لا جواب) لمن تنادي؟.

يقول الشيوعيون ان أعداء المغرب وحدهم هم الذين يرفضون برنامجهم السياسي ويتساءلون لماذا لا يتخذ هذا البرنامج أساساً للاتحاد معهم هذا الاتحاد الذي هو وحده السبيل إلى الفوز والنصر في ميدان العراك السياسي.

ذلك قولهم في أفواههم وهذا سؤالهم جوابه هو أن كل اتحاد معهم إن أمكن فإنما يكون شبيها (بشلظة روسية) لا ندري من هو آكلها: أهم شيوعية باريس، وعلى رأسهم الطريز؟ أم هم (الرفقاء) سادة قصر (الكرملين) بموسكو، وفي طليعتهم الأب ستالين جوزيف؟

وفي انتظار هذا البيان نتلو مع الآية الكريمة «إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يؤتكم خيراً ».

الغمرات

# عنوان . . . حذفته الرقابة !

. الرأى العام  $_{\rm w}$  ، العدد  $_{\rm w}$  ، 10 مارس 1948 .

منذ أكثر من أسبوع جرت مناقشات في البرلمان الفرنسي حول السياسة الخارجية، وقد كانت هذه فرصة اغتنمها وزير الخارجية للافضاء بتصريح في شأن الانقلاب الخطير الذي طرأ أخيراً على نظام الحكم ومجرى السياسة العامة بتشيكوسلوفاكيا، هذه البلاد التي قام فيها الحزب الشيوعي بمناورات كانت نتيجتها استيلاءه على الحكومة والدولة وقبضه على زمام الأمور العامة وتوجيه البلاد توجيها في صالح روسيا وسياستها الاوروبية وبهذا كله خسرت الحرية والديقراطية في تلك البلاد خسراناً كبيراً وربحت الدعوة الشيوعية وحركة التوسع الروسي ربحاً عظياً وحاساً أصبح الحلفاء يحسبون له ألف حساب ويخشون على أمرهم من عواقبه القريبة والبعيدة في اوروبا خاصة.

لهذا كان من الطبيعي والمنتظر أن تحدد الحكومة الفرنسية \_ بواسطة وزير ديبلوماسيتها وبمناسبة المناقشة في البرلمان حول

سياستها الخارجية ـ ما تتخذه من موقف إزاء ذلك الانقلاب الذي جعل الشيوعية تتحكم اليوم في مصير الشعب التشيكي، والذي أدخل هذا الشعب في حوزة النفوذ الروسي مما زاد دولة موسكو قوة وبسطة ومكانة وصولة.

ونستنفذ موقف الحكومة الفرنسية إزاء ذلك الانقلاب من تصريحات الوزير (المسيو بيدو) الذي أعلن أن السياسة الخارجية الفرنسية تأتمر بأوامر تتلخص في الدفاع عن السلم عن اوروبا المحررة دفاعاً مطابقاً للاتفاقات الدولية، وقد حدث حادث لا تحصى عواقبه ولا يخدم قضية السلم في شيء، إذ جاء معاكساً لما يبذل من الجهود في سبيل تحرير اوروبا من كل جبروت وطغيان.

وقد قابلت أكثرية البرلمان هذا التصريح بعاصفة من التصفيق، الأمر الذي دل على أن الوزير قد عبر أحسن تعبير عن رأي مجلس الأمة الفرنسية، باستثناء الشيوعيين طبعاً.

ويتضح من كلام الوزير أن السياسة الفرنسية سياسة سلم وحرية واحترام للعهود والمواثيق الدولية ولكن في الدائرة الأوروبية خاصة، وبعبارة إذا كانت هناك قارة يجب أن يسود فيها السلم، وتنتشر فيها الحرية وتحترم فيها العهود، وتبذل فيها الجهود ضد كل اضطراب وفتنة وكل طغيان وحرب فهي القارة الأوروبية وحدها أو قبل سواها، وأن ما حمل الوزير على هذا النوع الغريب من التفكير السياسي لهي خطورة الانقلاب الذي يعد كحلقة من سلسلة لا تزداد مع الأيام إلا حدة وامتداداً، وقد أدركت اليوم كما قال الوزير عنصلة والفضيلة والسياسة من حيث الجغرافية والسياسة والفضيلة

والذكرى، وهذا قول لا يخفى مغزاه على مطلع خبير ولا يجهل أحد ما فيه من الإشارة إلى اعتداء المانيا النازية على تشيكوسلوفاكيا قبل الحرب الأخيرة، فليست هذه أول مرة \_ كها قال الوزير \_ تدوي فيها «مأساة براغ» بأرجاء اوروبا والعالم دوياً يقوم في الناس وبين الدول بالشر والخطر نذيراً.

«مأساة براغ» هذه هي التي تحدث عنها الوزير الفرنسي في المجلس قائلًا: لقد أظلمت سهاء بوهيميا من جديد، وان قلوب الأحرار والمسلمين لتنقبض عند تلاوة الأخبار الواردة تترى من تلك البلاد. . . وقد تابع الوزير قائلًا: ان ما ينبني عليه فخر كل أمة لشيئان اثنان، هما وحدتها الترابية واستقلالها السياسي . وقد أصبحت اليوم هذه المفخرة الثانية \_بسبب حوادث براغ \_ محل تساؤل يداخله الغم والخوف من جميع الذين يرون أن اتخاذ بعض الطرق والأساليب سياسة منهجية لا يكفي في الاقتناع بشرعيتها.

بهذا الكلام الذي صفق له المجلس الفرنسي، باستثناء الشيوعيين الذين قاطعوه محتجين ومستنكرين، عبر الوزير الفرنسي عن وجهة نظر حكومته في حوادث براغ التي ارتكبت فيها سياسة تلك البلاد انتكاساً وطويت معها صفحة الحرية والديمقراطية هناك طياً لا يعلم أجله إلا الله.

ولم يغفل الوزير في حديثه الإشارة إلى «التصريح المشترك» الذي أدلت به حكومات الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا إثر حادثة براغ، والذي قالت فيه أن ما جرى بتشيكوسلوفاكيا يعد خطراً على حياة مبادىء الحرية التي تتمسك بها جميع الدول

الديمقراطية وان الأساليب التي استعملها الحزب الشيوعي للاستيلاء على الحكم والموقف هناك عرقلت وأوقفت كل ممارسة حرة للأنظمة النيابية التي خلفتها ديكتاتورية مجزأة يتولاها حزب واحد تحت ستار حكومة ائتلاف وطنى.

وقد قال التصريح المشترك إن هذا التطور وخيم العواقب على الشعب التشيكي، الذي برهن، بما تحمله من تضحيات وآلام أثناء الحرب العالمية الأخيرة، على شدة تمسكه بقضية الحرية. وقد ردت حكومة براغ الشيوعية على هذا بأن تلك الحكومات لاحق لها مطلقاً في التدخل بما لا يعنيها من شؤون الغير الداخلية، خصوصاً وأن تلك الحكومات تتحدث دائمًا بتطبيق الديمقراطية في القضايا الدولية، ومن المبادىء الأولى لكل ديمقراطية عدم التدخل في الشؤون الخاصة بالبلاد الأخرى.

وهذه كلها مناوشات كلامية لا يمكن أن نعتبرها إلا تهاتراً سياسياً مكشوفاً ليس هو الأول من نمطه في مجال الصراع القائم منذ زمن بين روسيا والانجلوسكسون وَمَن لَفّ لفهم.

وقد واصل الوزير تصريحه بقوله: ان ما حدث في براغ قد غير الحالة الدولية تغييراً، هذه الحالة التي كانت ولا تزال الشغل الشاغل، كما أن حادثة براغ قد زادت في اضطراب التوازن السياسي في العالم، وكل هذا قد وضع على البساط من جديد والكيفية شديدة قاسية مشكلة بعث الديمقراطية القائمة على الحرية من مرقدها ونشرها بعد الطي وإحيائها بعد الفناء، وليس هذا بإنذار ولا تهديد ووعيد، وإنما هي صيحة نجدة تنبعث من أعماق

قلوب متمسكة بالسلم واستقلال الشعوب «تصفيق عام إلا من الشيوعيين» وان أول شرط في نجاح كل مجهود عسير لهو في نظر الوزير القضاء على كل خلاف وشقاق بين جميع الذين يرفعون فوق كل شيء حرية الوطن وحرية سائر الأوطان «تصفيقات حادة من النواب الذين وقفوا إجلالاً وتعظيمًا وتأثراً وحماساً».

هذا ما قيل وجرى في البرلمان الفرنسي بمناسبة إثارة مأساة براغ، وهي مأساة الحرية والديمقراطية وكأن تلك الجلسة البرلمانية كانت مأتماً، وكأن تصريحات الوزير الفرنسي كانت رثاء وتأبينا، وليس هذا هو ما يهمنا في الأمر، بل الذي يهمنا هو موقف الوزير الفرنسي في حادثة براغ وتنافي هذا الموقف نفسه مع ما يقفه الوزير عادة في سياسته الخارجية من المواقف تجاه قضايا الشعوب الشرقية عامة والعربية خاصة التي تجاهد في سبيل وحدتها وحريتها وديمقراطيتها واستقلال أوطانها.

ففي الوقت الذي يتحدث فيه الوزير الفرنسي عن الجهود الجبارة المبذولة في سبيل توطيد أركان السلم وتحرير الشعوب الاوروبية من سيطرة روسيا، وفي الوقت الذي يستنكر فيه الوزير حادثة براغ باسم السياسة والفضيلة، وفي الوقت الذي يعبر فيه الوزير عما يفعم أفئدة الأحرار من هم وغم وأسى من جراء تقلص ظل الحرية والديمقراطية في البلاد التشيكية، وفي الوقت الذي يعلن فيه الوزير على رؤ وس الملأ وفي وسط المجلس الوطني الفرنسي أن فخر كل أمة إنما يقوم على دعامتين اثنتين هما وحدة الوطن واستقلاله السياسي، وفي الوقت الذي يندد فيه الوزير

باستعمال أساليب البغي والعدوان ضد استقلال الأمم ويصرح بأن استخدام تلك الأساليب لمثل هذه الأغراض جناية لا تغتفر في نظر العقل والشرائع السماوية والقوانين الوضعية، وفي الوقت الذي يهيب فيه الوزير بالدول والشعوب إلى النظر من جديد وبجد وحزم مشكلة إفلات الديمقراطية وإعتاق الحرية من قبضة أعدائها من البغاة والجبابرة في هذا العصر، وفي الوقت الذي ينذر فيه الوزير الناس بما في هزيمة الحرية والديمقراطية من أخطار وشرور على مصير السلم العالمي، وفي الوقت الذي يبكي فيه عالم الحرية والديمقراطية غيرة منه على سلم العالم واستقلال الأمم، وفي الوقت الذي يدعو فيه الوزير قومه كما يدعو غيرهم من الأقوام إلى نبذ كل خلاف وشقاق ورفع حرية الوطن وحرية سائر الأوطان فوق كل شيء وكل اعتبار، عم، في الوقت الذي يقف فيه الوزير هذا الموقف السامي . . .

كيف يندب الوزير حرية براغ ويبكي ديمقراطية التشيك، وينعي على الروس وشيعتهم ما ارتكبوه ضدهما من إثم وعدوان، وينذر الأحرار وأنصار السلم عاقبة الأساليب والتصرفات التي تفقد الأمم أسباب عزها وفخرها من وحدة وحرية واستقلال، ويتوجه بالنداء الصارخ إلى العالم أجمع محرضاً أنصار الحرية وأبطال الديمقراطية فيه على التأهب للنجدة، والأخذ بالثار، ولا يحسب مع هذا لطلاب مثل تلك الحقوق الطبيعية المقدسة في بلادنا أي حساب، بل ولا يعير أحداً منهم أدنى التفات؟

ولسنا نريد على هذا دليلًا أقوى مما حدث في البرلمان الفرنسي أيضاً عندما استأنف هذا المجلس المناقشة في السياسة

الخارجية، وذلك في الرابع من مارس الجاري، فقد أثار وزير المستعمرات مسألة فلسطين \_ وهي شبيهة بمأساة براغ من وجوه \_ وذهب إلى أنه إذا كانت فرنسا تعتبر نفسها «دولة إسلامية كبرى» فهي كذلك بلاد حقوق الإنسان والوفاء بالعهد. . .

#### [حذفته الرقابة]

إن التقسيم لا يحل مشكلة الهجرة اليهودية ولا مشكلة علائق اليهود بالعرب، ومعنى هذا أن حكومة فرنسا بانضمامها في التصويت إلى حكومات التقسيم، قد أرادت أن تجامل هذه الحكومات وتسايرها...

#### [حذفته الرقابة]

وهذه غلطة سياسية أدت بأصحابها إلى حبوط وفشل. ومن المعلوم أن كل غلطة في السياسة تعد، جريمة، خصوصاً إن كانت من ذلك النوع، وذلك المعيار. ولم يسكت النواب المسلمون في البرلمان الفرنسي عن قول وزير...

#### [حذفته الرقابة]

فقد رد عليه نائب جزر القمر مؤكداً القول في حق العرب ونادباً حظ فرنسا التي أيدت بصوتها قرار التقسيم الذي لا يرضى عنه أحد من المسلمين واليهود كها تأسف نائب الجزائر...

#### [حذفته الرقابة]

وفي نفس الجلسة البرلمانية حاول بعض النواب الشيوعيين أن ينتقدوا السياسة الاستعمارية الفرنسية بالقطر الجزائري، فقال

أحدهم إنها تسير بهذه البلاد إلى الهاوية، وأعلن آخر خيبة الأمال التي مني بها الجزائريون في حركة التحرير، والتي شدت عزائمهم...

## [حذفته الرقابة]

إلى نهاية الحرب الأخيرة، وقد نشأ عن هذا في البرلمان من الضجيج والشتم والسباب بين النواب وأعضاء الحكومة ما أغضب وزير الخارجية الذي انسحب مرات من الجلسة وما حمل المجلس على سحب حرية الكلام للشيوعيين...

#### [حذفته الرقابة]

كما انهزمت قبل ذلك في براغ، وقد كان الشيوعيون في هذه أبطالاً وفي تلك ضحايا. وكانت مأساة الحرية في البرلمان الفرنسي صورة مصغرة من مأساة الحرية في عاصمة التشيك، وبينها كان وزير الخارجية (المسيو بيدو) عن هذه ساخطاً. فقد كان عن الأخرى راضياً ومطمئناً...

### [حذفته الرقابة]

ويحل بالشرقي والعربي والمسلم مثل ذلك وأكثر من المحن والمصائب فلا يرثى له ولا يهب لنصرته أحد، بل لا يوجد إلا من يزيده ذلة وضعضعة ويعامله معاملة الظالم وهو مظلوم.

أيوجد من تفسير لهذا غير القول المشهور... [حذفته الرقابة]

الغمرات

# في سبيل القضية المغربية

« الرأى العام » ، العدد 47 ، 17 مارس 1948 .

يعلم الشعب المغربي أننا كنا الحزب الوحيد \_ نعم أقول الوحيد \_ الذي استطاع أن يقف من الجنرال جوان بعد حلوله بالمغرب الذي كان يفرضه الواجب الوطني المقدس وتقتضيه المصلحة المغربية العليا، وقد وقفنا ذلك الموقف عن شعور قومي صادق وإدراك سياسي نير وعزيمة جهادية ثابتة وتصميم قوي على الرأي والمبدأ والعقيدة والكفاح. ولم يكن تعيين الجنرال جوان مقياً عاماً بالرباط ولا الظروف التي تم فيها هذا الحادث السياسي ولا تلك الدعايات المهرجة والتهديدات الصاخبة التي اكتشفت هذا الحادث سواء في فرنسا أو المغرب، لم يكن شيء من ذلك بالأمر الذي كان من شأنه أن يثنينا عن الخطة التي هي خطتنا ولا أن يؤخرنا عن متابعة السير في طريقنا القاصد، ولا أن يؤثر أدني أثر في معنوياتنا التي \_ بالعكس \_ لا تزيدها ظروف المحنة ولا تكسبها عوامل الشدة إلا غزارة وقوة وصلابة ومناعة، وقد كنا \_ بسبب هذا \_ الحزب السياسي المغربي الذي عمل لحفظ كرامة الوطن

والأمة والجهر برأي المظلوم وحقه، والصدع بما يأمر به الواجب الوطني الأكبر، وذلك في وقت عصيب وموقف رهيب، وقت أزمة خانقة، وموقف معركة حاسمة. نعم كان هذا منا في ساعة كانت تدعو «ضعفاء النفوس» إلى الهزيمة والاستسلام وترغب «طلاب السلامة» في الاستمساك بخطة «القعود والانتظار» أو في الفرار بالنفس إلى حيث تطيب الحياة ويرغد العيش ويتوفر الهناء... حتى يبدل الله للجميع من بعد خوفهم أمنا.

نعم كان هذا وجرى ما هو معلوم ومشهور، ولكن لم يكن ذلك وحده، بل كانت معارضة باسم الشعب ولصالح الشعب، وقد تولينا نحن تلك المعارضة، باسم الرأي العام، وفي «الرأي العام»، فرفعنا بها رأس المغرب وصغاراً ولكن رأس المغرب لم يتطأطأ وينتكس، بل ظل مرفوعاً كما ظل عالياً فينا صوت الحق الذي تابع بث الدعوة مؤيداً فيها من الله الذي ينصر المظلومين وهو للظالمين بالمرصاد.

لم يفت أحداً في البلاد ما كان إذ ذاك في معارضتنا من فوائد جمة معنوية وسياسية، ولكن هذه المعارضة بالرغم من فوائدها الكثيرة، لم تكن \_ والحق يقال \_ سوى حركة نضالية سلبية، فقد كانت تذبّ عن كرامة المغرب، وترد هجمات الخصوم، وتسفه آراء الكائدين، وتفضح مناورات المستعمرين، وتبسط وجهات نظر المغاربة في القضايا السياسية الوقتية كما يتصورها ويتحدث عنها من يمهم أمر المغرب وعلاقته بفرنسا خاصة. وبعبارة كنا نعقب على خطب وتصريحات الجنرال جوان ونبدي رأينا الصريح الجريء في

خطته وموقفه وسياسته حتى لا يظن ظان أننا قد انهزمنا أمامه وأن الحق قد غلبته القوة... ولكننا، إذ كنا نتولى هذا النوع من المعارضة السياسية ونؤدي للبلاد هذا القسط من واجبها علينا، لم نكن راضين كل الرضى ولا مطمئنين تمام الاطمئنان، بل كنا نعتقد أن الواجب الوطني والصالح العام كانا يتطلبان منا أكثر من ذلك وهو عدم الاقتصار على المعارضة السياسية السلبية في الصحافة وغيرها، بل التفكير في إنقاذ الموقف وتطوير مناهج العمل وتجديد وسائل الكفاح وابتكار أساليب المطالبة بالحقوق العامة، وقد حدا بنا هذا إلى بذل الجهود والمساعي في سبيل الاتصال بولاة الأمر في الإقامة العامة مع مواصلة خطة المعارضة لفائدة البلاد وقضيتها الكبرى.

وبعبارة لم نقدم على تلك المحاولات الجديدة إلا لنتمكن من إقناع الحكومة الفرنسية، عن طريق إقامتها العامة، بضرورة الإسراع إلى العمل لتسوية مشكلة المشاكل بالمغرب، وهي المشكلة السياسية العامة التي لا تزيدها الظروف في الداخل والحوادث في الخارج إلا خطورة ولا تكسبها سياسة الجمود والتسويف والمماطلة إلا تعقيداً، وقد كنا نعمل للاتصال بالإقامة العامة بصفتنا حزب المعارضة، وأخيراً استطعنا أن نقتحم أبواب الإدارة التي طالما سُدّت في وجوه الأحزاب المغربية بصفتها أحزاباً وطنية فنفذ صوتنا مباشرة وبدون واسطة إلى آذان المسؤ ولين عن السياسة الفرنسية في مباشرة وبدون واسطة إلى آذان المسؤ ولين عن السياسة الفرنسية في صاغية راعية، فكانت هذه أول مرة يخترق فيها الوطنيون المغاربة الحجب والأستار والحواجز الإدارية بصفتهم هيأة سياسية عاملة

لصالح الأمة وخير الوطن الوطن، وكان هذا فتحاً جديداً عظيًا في تاريخ الجهاد الوطني المغربي وعلاقة الأحزاب المغربية بالإقامة العامة وصلة هذه بتلك.

وقد تحدثنا إلى الجنرال جوان حديث الحرية والنزاهة والصراحة وعرضنا عليه وجهة نظر الحزب في الحالة السياسية العامة بالمغرب، وفيها ينشأ عنها من استياء عظيم متزايد وأزمة شديدة مستحكمة تفسد العلائق المغربية الفرنسية، كها عرضنا عليه ما نرتئيه لتلك الحالة من علاج وما نقترحه لحل الأزمة وتسوية المشكل من حلول عملية صالحة وكانت النتيجة الأولى لمحادثتنا مع الجنرال جوان تقديم «المذكرة» في 23 شتنبر 47 إلى كل من صاحب الجلالة، أيّده الله، وممثل فرنسا لديه.

ثم كانت النتيجة الثانية رفع المذكرة بواسطة المقيم العام إلى الحكومة الفرنسية التي اهتمت بما فيها اهتماماً كبيراً، ذلك أن تلك الحكومة وجدت نفسها أمام برنامج سياسي معين وخطة عملية الحكمة لا سبيل إلى رفضها «جملة وتفصيلاً»، بل رأت حكومة باريس أن تلك المذكرة تستحق كل عناية واهتمام وبحث ونظر وهي في جملتها وتفصيلها صالحة لأن تتخذ أساساً للمحادثة والمناقشة بين الحزب والإدارة، ونتيجة لهذا فقد تألفت بعد عودة الجنرال جوان من سفره الأول لجنة فرنسية عهد إليها المقيم العام باتفاق مع باريس بمهمة دراسة مشروع المذكرة مع وفد المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال. وفعلاً جرت محادثات بين الطرفين في جو من الصراحة والحقيقة، وتناولت تلك المحادثات الطرفين في جو من الصراحة والحقيقة، وتناولت تلك المحادثات

المتسلسلة جميع أسس المشروع، وإذا رضي الشعب عن هذا العمل وأيّده جميع من اطلع عليه من الشخصيات البارزة وكبريات الصحف في الشرق والغرب فإن بعض العناصر والجهات لم تستطع أن تقابله بارتياح واطمئنان، بل لم تكد تدخل في مذاكرة جدية وتشرع في دراسة رسمية للمشروع حتى أخذ بعضهم يكيدون لنا ما وسعهم الكيد ويدبرون ضدنا المؤامرات ويحركون المناورات سرا وعلانية، ويثيرون علينا الزوابع والإعصارات، وينثرون في طريقنا الشوك والقباد؛ وكل هذا طمعاً من أولئك في تعكير الجو السياسي بما يعرقل المحادثات ويحيط المشروع ويطعن القضية المغربية في الصميم. ولكن الفشل كان حليف جميع تلك المحاولات التي كنا دائمًا على خبرة تامة بها ما ظهر منها وما بطن واننا نرجو أن والتفصيل وبالحجة والدليل...

اعترض بعضهم علينا إحاطة المحادثات بسياج من السر والكتمان، وقد ذهل هؤلاء المعترضون عن ضرورة التكتم وفائدته في مثل هذه المناسبات، وليس من مبرر لهذا التكتم سوى مقتضيات الصالح العام الذي وضع له المشروع وتعمل له المحادثات الجارية في شأنه.

وبصفة عامة فإن من الخير والمصلحة أن يستعين المركز على قضاء حواثجه بالكتمان، كما في حديث شريف، على أن كل من اعترض علينا ذلك الاعتراض لم يكن محقاً في اعتراضه، لأننا عملنا ما في الإمكان وبقدر ما تقتضيه المصلحة العامة، لإطلاع الرأي

العام على جوهر المشروع، وذلك بالبلاغات المثبتة في جريدة الحزب وبنشر أسس المذكرة منذ عدة أسابيع في الوقت الذي اختاره المكتب السياسي للحزب بعيداً في هذا عن كل ضغط وتأثير، وغير متقيد بشيء سوى الصالح العام الذي يقوم عليه المشروع.

وكما اعترض علينا بعضهم كتمان المحادثات فكذلك اعترض آخرون طول مدة المحادثات ناسين أو متناسين أن المشكلة السياسية العامة بالمغرب ليست بهيئة حتى يستطيع أي واحد أن ينهي فحصها وينتهي من تدبرها في مدة وجيزة وكلمح البصر. وإن ذلك الاعتراض ليدل دلالة واضحة على أن أصحابه يجهلون أو يتجاهلون أن مشكلتنا ذات عناصر كثيرة عويصة وطرق متشعبة ملتوية وانها أعقد من ذنب الضبع وأن دون جلها خرط القتاد.

وقد ذهب غير واحد إلى أن الاسترسال في المحادثات من شأنه أن يمكن الفرنسيين من «كسب الوقت» كأن الفرنسيين كانوا في حاجة ماسة إلى شيء من ذلك، كأن ضرورة ألجأتهم إليه إلجاء، ليقل لنا أصحاب ذلك الظن أي وقت خسره الفرنسيون فمكنتهم المحادثات من ربحه؟ أما كان يقبض الفرنسيون قبل اليوم على زمام الأمور في هذه البلاد ويملكون من الوقت ما يشاءون ليفعلوا ما يريدون وكيف يريدون حتى يقال اليوم ان المحادثات أكسبتهم وقتاً وانسئت من أجل سياستهم بعد أن كانت وشيكة التلاشي والانهيار؟

لو تدبر العقل ملياً في أمر ما قيل من كسبهم الوقت بالمحادثات لأدرك بسهولة خطل هذا الرأي ولأيقن أن المحادثات

لا تعمل لتأخير حل المشكلة بل للتعجيل بتسويتها بما يرضي الحق ويكفل المصلحة العامة وفي هذا، إن تم من ربح الوقت لنا، ما لا يعسر إدراكه على أحد من الناس، وماذا عساكم أن تفعلوا أيها المعترضون لو لم تتذرعوا معنا بالصبر في العمل والمسعى؟

تلك هي أهم الاعتراضات التي وجهت إلينا بمناسبة المحادثات حول المشروع، ويهمنا أن نطلع على غيرها إن كانت لنبدي فيها رأينا خدمة للحقيقة والصالح العام. لهذا نرغب إلى كل من كان له رأي أو اعتراض أو اقتراح أو سؤال في إطلاعنا عليه مشافهة أو كتابة، فلعلنا واجدون في هذا ما يستحق المناقشة على صفحة الجريدة تعميًا للفائدة، والحقيقة بنت البحث، والنقد صابون القلوب كما يقال.



الغمرات

جامعة الدول العربية ( بمناسبة22 مارس الذي هو عيد العروبة )

« الرأي العام » ، العدد 48 ، 24 مارس 1948 .

ظاهرة جديدة في عالم السياسة الشرقية، تلك هي الوضعية التي اتخذتها دول العرب يوم أن اتحدت وتكتّلت في جامعة متينة الأسس محكمة الميثاق قوية الاندفاع نحو الهدف المنشود، عزة العرب وحرية العرب واستقلال العرب شرقاً وغرباً.

لم تكن الظاهرة لتتجلى في المشرق فحسب، بل قامت كذلك في سائر المؤتمرات العالمية التي شارك فيها العرب كدول لها وجود وكيان بين الأمم الظافرة. ففي مؤتمر سان فرانسيسكو مثلاً شهد نواب الدول الغربية كتلة عربية منظمة تتألف من دول الشرق العربي، وبعبارة كانت وفود مصر والمملكة السعودية والعراق وسوريا ولبنان تقف موقفاً واحداً وتنتظم صفاً مرصوصاً كلما اقتضت ذلك مصلحة العرب، وقد كان من شأن هذا أن يخيف الدول الغربية التي فوجئت بوحدة العرب وقتها كانت تظن العرب

منشقين على أنفسهم لاحول لهم ولا قوة في ميدان الحرب والاقتصاد.

وفعلاً ذهبت ظنون الغربيين في وحدة العرب الجديدة مذاهب شتى وسوّل لهم الشيطان تسويلات باطلة أغوتهم وتركتهم في غوايتهم يعمهون، وكثير منهم حسبوا أن الجامعة العربية إنما هي صنيعة السياسة الإنكليزية الماكرة التي حاولت إذ ذاك في نظرهم إنشاء وحدة عربية شرقية تسخر في سبيل المصالح السياسية الإنجليزية بالشرق الأدنى الذي تمر به طريق الهند هذه البلاد التي شقيت في سبيلها أقوام وشعوب في الماضي والحاضر.

لم تسلم الجامعة العربية من التهم والشكوك والريب، ولكنها سرعان ما أقامت البرهان على بطلان تلك الترهات والمهاترات وفرضت وجودها لا في المشرق فقط، بل في جميع المؤتمرات الدولية وبالأخص في منظمة الأمم المتحدة، حيث تبوأت منزلة رفيعة وظفر بعض أعضائها بمناصب في مختلف اللجان العاملة والهيئات المسيرة، فهذه مصر مثلاً قد قبلت كعضو في مجلس الأمن، وهذا العراق أيضاً قد ضم إلى مجلس الوصاية، وليس هذا وذاك بالأمر الهين الحقير ودول العرب لم تقل بهذا كله كلمتها النهائية في الموضوع ولم تنته على كان شأواً بعيداً في المجامع الدولية \_ إلى النهاية القصوى والحد الأبعد في السياسة العالمية عامة والعربية خاصة، وأن المهمة المنوطة اليوم بالجامعة العربية \_ وهي تحرير العرب شرقاً وغرباً لتجعلها في صراع شديد مستمر مع سائر خصوم الحرية العربية والاستقلال العربي والسيادة العربية.

## نشوء فكرة الوحدة العربية:

كانت فكرة الوحدة العربية ضعيفة وكان صوتها خافتاً قبل الحرب العالمية الأخيرة، فأنصارها من العرب كانوا قلة ضئيلة في كل قطر عربي، ولكن شاء الله أن تنتصر فكرة الوحدة العربية في الحرب الأخيرة قبل أن ينتصر الحلفاء بقوتهم في حربهم الضروس.

حدثت الأزمة السياسية في لبنان سنة 1943 فلعبت مصر آنذاك دورها الحاسم وتدخّلت في الأزمة تدخّلاً صحبه نجاح فكرة الوحدة العربية وانتهى فعلاً بإنشاء الجامعة سنتي 1944 و 1945.

يطول بنا القول لو أخذنا في استجلاء فكرة الوحدة العربية واستعراض مظاهرها ومحاولاتها خلال العشر سنوات التي تقدّمت تأسيس الجامعة، ولكن لا نغفل أن نذكر هنا تأسيس نادي الوحدة العربية بالقاهرة على يد فؤ اد عباسة، وكذلك الدعوة التي قامت بها الصحف العربية الشرقية التي كانت تنصر فكرة الوحدة العربية في كل مناسبة، وقد تأيّدت تلك الصحف في دعوتها بكثير من الكتب الحديثة كالتي ألفها أمين الريحاني عن جزيرة العرب وملوك العرب. ونذكر بصفة خاصة دعوة الملك فيصل إلى الوحدة العربية بشتى الوسائل والأساليب، كها نذكر تسجيل الفكرة على يد الوفد السوري لدى جمعية الأمم بجنيف، فقد أبى ذلك الوفد الذي كان السوري لدى جمعية الأمم بجنيف، فقد أبى ذلك الوفد الذي كان يتألف من الأمير شكيب أرسلان، ومن إحسان الجابري، إلاّ أن يسمي مجلته الفرنسية «بالأمة العربية»، ومن قال الأمة العربية، قصد وحدتها.

ونذكر بهذه المناسبة مجلة «العرب» الفلسطينية التي نشرت في صيف 1932 مقالاً لعبد الرحمن عزام تحت عنوان: العرب شعب المستقبل. وقد كان لهذا المقال في فلسطين خاصة دوي عظيم حتى أن الأساتذة ألزموا تلاميذهم بحفظه واستظهاره.

ففي ذلك المقال ندد عزام بالساسة الشرقيين والغربيين الذين يستخفون بكل دعوة إلى الوحدة العربية وهم لحقيقتها جاهلون.

وقبلهم في القرن الماضي استخف الناس بالوحدة الإيطالية، ثم بالوحدة الجرمانية، وكلتاهما قد تحققت وأنف المستخفين بهما راغم.

وقد حلّل عزّام في مقاله المذكور الوضعيتين الإيطالية والجرمانية في القرن الماضي وبين بالشواهد والأدلّة التاريخية أن العرب يستطيعون أن يحققوا وحدتهم كما فعل قبلهم الإيطاليون والجرمان الذين لا يمتازون عن العرب لا في الكثرة ولا في الخصال والمواهب.

فالوحدة العربية \_ كها قال إذ ذاك عبد الرحمن عزّام \_ حقيقة راهنة وحقيقة تاريخية وكل من أخذ على نفسه أن يدعو إليها فهو أبعد الناس عن الحلم والخيال. أما انقسام الأمة العربية إلى شعوب وقبائل فليس دليلاً على انحلالها ولا على نضوب معين الحيوية فيها، إن ذلك الانقسام مظهر من مظاهر الجهل والتأخر والانحطاط، وكذلك هو مظهر من مظاهر ضغط الأوروبيين واضطهادهم في المشرق، ولكن الانقسام لا يمنع من أن تظهر بمظهر القوة والعظمة

التي هي أهل لها وتفرض نفسها كشعب يتصف بالذكاء والشجاعة والحماس والصبر والثبات والعقل وروح العدالة، يضاف هذا كله إلى ما في الأوطان العربية من الثروة الطبيعية وما تتمتّع به من جودة الطقس والمناخ، فالجهل يمنع الأمة العربية من أداء رسالتها في العالم وتمنعها كذلك من القيام بمأموريتها قوة الاستعمار وسطوته وسيطرته فمن الواجب على سائر الناطقين بالضاد أن يحاربوا الجهل بكل ما أوتوه من حول وقوة.

وواجب عليهم أن يقاوموا المستعمرين مقاومة البواسل والأبطال، فبهذا كله لا يخدم العرب أمتهم وكفى، بل بانقاذها إنما ينقذون العالم الذي شاخت مدنيته وأوشكت ثقافته أن تصاب بالفشل والحبوط والإفلاس. ذلك العالم الذي طغت عليه المادة منذ غربت شمس الحضارة العربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حرب الطبقات الاجتماعية قد أزفت ساعتها وليس في العالم شعب يدين بالمساواة مثلما يدين بها العرب ويرتفع بنفسه فوق المادة ارتفاع يدين بالمساوة مثلما يدين بها العرب ويرتفع بنفسه فوق المادة ارتفاع العرب فوقها. فيوم يسود الشعب العربي تسود معه خصال الإنسانية الكاملة وتنهزم الحياة المادية أمام الحياة الروحية، ويوم عن العرب العالم ما يعوزه من الخصال ومادة الحياة يعملون لإنقاذه من المصائب والويلات التي يتخبّط فيها وينشؤ ونه نشأة أخرى فحاجة العرب إلى تحقيق الوحدة أمر لا يحتمل الشك والريب، كما لا تحتمل الشك والريب حاجة العالم إلى العرب وكل ضرورة يختار لما الإنسان ما يناسبها وإلا فانظروا إلى أمة المستقبل «الأمة العربية الخالدة».

هذه خلاصة ماكتبه قديماً عبد الرحمن عزّام عن العـرب باعتبارهم أمة المستقبل.

طالما سخر الساخرون من مثل هذه النبؤات والخيالات والأحلام، ولكن كم من حقيقة كانت في الأول خيالًا وحليًا.

منذ خسة عشر عاماً تنبأ عبد الرحمن عزّام بتحقيق الوحدة العربية ودعى إليها دعوة متحمّسة قوية ونادى بها كضرورة لحياة العرب والعالم معاً وقد عدّ هذا من بعضهم غلواً وشططاً وسخفاً، ولكن قد صدق الخبر. وأصبح التنبوء واقعاً وصار الحلم يقظة وانقلب الخيال حقيقة. فكانت الجامعة العربية وكان عبد الرحمن عزّام أمينها العام وبطلها المغوار. وهكذا تحقق الحلم العظيم وفازت العروبة فوزها المبين.

## موقف الإنكليز من الجامعة العربية:

كثير من الأغبياء والمغرضين يزعمون أن الجامعة العربية صنيعة إنكليزية، ولعل ما هملهم على هذا هو موقف بعض الساسة الإنكليز من دعوة الوحدة العربية، فهذا مستر إيدن وزير خارجية إنكلترا سابقاً قد صرّح في 29 ماي 1941 قائلاً ان العالم العربي قد خطى خطوات ليسترجع قوته عقب الحرب الأخيرة وكثير من ذوي الرأي العرب يتمنون لشعوبهم درجة أعلى من التي بلغوها الآن، وهم يؤملون تأييدنا في تحقيق تلك الوحدة ومثل هذا النداء الذي يصدر من أصدقائنا لا يمكن أن يبقى بدون تلبية يظهر لي أن تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين العرب أمر طبيعي

وعادل في آن واحد وحكومة الجلالة فيها يخصها ستمنح كامل تأييدها لكل خطة توحيدية تفوز بالرضى العام.

ثم صرّح مستر ايدن في 24 يبراير سنة 1943 في مجلس العموم، حيث سئل عن التدابير المتخذة إذ ذاك لتنشيط تأسيس وحدة عربية فقال:

إن حكومة جلالة الملك \_ كها أوضحت ذلك قبل هذا \_ تنظر بعطف لكل حركة تقوم بين العرب في سبيل وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية، ولكن من البديهي أن يكون ابتكار هذه الخطط صادراً عن العرب أنفسهم.

فليس في هذين التصريحين ما يدل على أن الإنكليز هم أصحاب فكرة الوحدة العربية ولا هم الذين تولّوا تحقيقها في شكل الجامعة، وكل ما يفهم من التصريحين مجرد عطف الإنكليز على أمنية العرب القومية، ولعل الذي أملى هذا العطف هو تقديرهم لنهضة العرب وحاجتهم إلى جامعة تضم شملهم وتكتّل قواهم وتخدم أهدافهم المشتركة في الشرق والغرب وتلك طبيعة الإنكليز وحيلتهم المعروفة فهم قوم عمليون وساسة قهرة يفطنون للشيء قبل وقوعه وينظرون إليه نظرة بعيدة الغور.

ولما تحققت الجامعة العربية كانت سلاح العرب في كفاحهم وجهادهم، وقد برهنت على استقلالها التام إذ كانت ولا تزال حرباً على المستعمرين إنكليزاً كانوا أو غير إنكليز. ولا أدل على هذا مما وقع ويقع في مصر وفلسطين مثلاً.

وكلما ثارت مشكلة في الشرق بين العرب والاحتلال الأجنبي ازدادت قوة الوحدة العربية تكليلًا وتضخّمًا وتغلباً، وقد تجلى هذا في لبنان الذي انتصرت فيه فكرة الوحدة العربية انتصاراً حاسمًا.

## ميثاق الجامعة العربية:

في صيف سنة 1944 انعقد بالاسكندرية مؤتمر ضم وفود سوريا، وشرق الأردن، والعراق ولبنان ومصر وقد ترأس الوفود وزراء الخارجية وفي 25 شتنبر 1944 انتهى المؤتمر بتأسيس جامعة عربية تقوم على نظام أصبح فيها بعد مادة أساسية لميثاق الجامعة العربية.

وقد خطت الجامعة العربية بعد ذلك خطوات كبرى في الاجتماع المنعقد بالقاهرة في شهر يبراير ومارس 1945 شاركت فيه كل من المملكة السعودية واليمن، وفي 22 مارس، تم ميثاق الجامعة مذيّلاً بامضاءات الوفود العربية وأعلن ذلك بطلقات المدافع من قصر الزعفران بالقاهرة وللميثاق ملحقات أحدها يتعلّق بنظام الانتداب بفلسطين والثاني يقرر حق الجامعة في التدخّل في شؤون جميع العرب؛ والثالث يعين بالإجماع عبد الرحمن عزّام أميناً عاماً للجامعة لمدة سنتين.

ومنذ تأسست الجامعة العربية وهي تواجه مشاكل كبرى كمشكلة فلسطين وطرابلس ومصر وشمال أفريقيا وفي جميع هذه

المشاكل اتخذت الجامعة مواقف حازمة تقتضيها مصلحة العرب العليا التي تتقيد بها دون غيرها، وقد برهن رجال الجامعة في جميع المناسبات على مقدرتهم الشخصية ودهائهم السياسي وفي مقدمتهم عبد الرحمن عزّام باشا الذي يتمتع بثقة العرب المطلقة في المشرق والمغرب.



الغمرات

## نحن . . . و «الحماية»

. 1948 مارس 31 ، العدد 49 ، 31 مارس

فرضت الحماية رسمياً على المغرب في 30 مارس 1912، وقد ادّعى أصحابها أنها تقوم في أساسها وغايتها على مساعدة الحكومة المغربية إذ ذاك على النهوض بالبلاد وشعبها عن طريق النظام والإصلاح في شتى ميادين الحياة.

وقد كان يجب على فرنسا \_ والحالة هذه \_ ألا يكون لديها أي غرض آخر \_ لا سرى ولا علني \_ سوى القيام بواجبها المزدوج وهو المشورة والمساعدة على أن يكون هذا في حدود الاحترام التام للتعهدات المستمدة من المعاهدات السابقة التي لم يلغها نظام الحماية ولم يعطّل مفعولها.

وليست معاهدة 30 مارس 1912، الوثيقة الوحيدة التي يتكوّن منها نظام الحماية، بل يستمد هذا النظام من نصوص رسمية

حرى سابقة أو لاحقة وتعد جميعها المرجع الذي يرجع إليه الباحث لفهم أهداف الحماية وتوجيهاتها الأساسية.

ولسنا نريد أن نتعرض هنا لغير معاهدة 30 مارس 1912 التي تعد الأصل الرسمي والمصدر الأساسي لنظام الحماية الفرنسية بالمغرب.

ولسنا نريد كذلك أن نحلل تلك المعاهدة تحليلًا مفصّلًا مدقّقاً ولا أن نبسط جميع ما نوجهه إليها من انتقادات ومطاعن، وإنما مرادنا الإدلاء بوجهة نظرنا في تلك المعاهدة كوثيقة سياسية ومستند دبلوماسي تقوم عليها من الوجهتين النظرية والتطبيقية العلائق المغربية الفرنسية في الماضى والحاضر.

بالرغم من صراحة المادة الأولى نرى من المهم أن نلاحظ عليها ملاحظة قيّمة، وهي أنه يظن بعضهم أن القصد من الفقرة الأولى من تلك المادة تعليق جميع الإصلاحات على رأي الحكومة الفرنسية وإرادتها، ولكن لا أساس لهذا الظن لا عقلياً ولا دبلوماسياً، لأنه ليس هناك ما يدل على السماح لفرنسا بوضع السلطان وحكومته تحت وصايتها الشاملة، إذ الوصاية بهذا المعنى ليست مطابقة للتعهدات الدولية الخاصة بوضعية المغرب، وليست مطابقة كذلك لروح الحماية الحقيقية التي كانت توجب على فرنسا أن تتجنّب كل ما من شأنه أن يجعل عملياً من الحماية نظام سيطرة غاشمة، وبعبارة كان يجب الابتعاد في تطبيق الحماية عن كل ما يؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى القضاء الظاهر أو الخفي عن السلطة المغربية في أنحاء المملكة كلها.

وبما أن إدخال الإصلاحات ليس مقيداً بإرادة الحكومة الفرنسية، فقد كان ينبغي أن لا تتقيد الحكومة المغربية بموافقة نائب فرنسا بالمغرب إلا إذا كان تنفيذ الإصلاح من شأنه أن يحمل الحكومة الفرنسية إحدى المسؤ وليات. فكل تصرّف على غير هذا الشكل لا يمكن أن يعتبر إلا تعدّياً على حقوق الدولة المغربية التي يجب ألا تتسبب فرنسا في إفقادها شخصيتها القومية وسيادتها الداخلية والخارجية ومن المهم أن نضيف إلى هذا أن الشرط اللازم لكل إصلاح هو أن يكون موافقاً لحقوق ومصالح الأمة المغربية.

وبمقتضى المادة الثالثة يجب على فرنسا أن تحفظ جلالة السلطان من كل خطر يمكن أن يتعرّض له وأكثر من هذا كله يجب عليها أن تمتنع عن فرض أي إصلاح على صاحب الجلالة يتفق مع الالتزامات الدولية ولا مع الحقوق والمصالح المغربية مما يكون في حد ذاته خطراً فعلياً على شخص الملك والسيادة المغربية والأمن والنظام في هذه البلاد.

هذا، وان الدول لم تسمح لفرنسا أن تضع نفسها تحت تصرّف الحكومة المغربية لمساعدتها في إعادة تنظيم أحوالها إلا بشرط المحافظة على القواعد الأساسية للنظام المغربي، تلك القواعد التي حدّدتها الدول نفسها بناء على طلب الدولة المغربية، والتي نصت عليها مقدّمة عقد الجزيرة الخضراء نصاً صريحاً، ولكن بينها كانت السياسة الرسمية الفرنسية تدّعي التمسّك بالتزامات متفقة مع قواعد النظام العام بالمغرب كانت السياسة العملية الفرنسية مصممة على بناء هيكل إداري آخر يتنافى كل التنافي مع تلك الالتزامات والتعهدات الرسمية.

وقد ذهب الفرنسيون إلى أن الحماية متفقة مع المعاهدات الدولية الخاصة بالمغرب، وهذا رأي وانكاري الذي قال في خطاب موجه في 27 أبريل 1912 إلى رئيس الجمهورية: إن ذلك الادّعاء لا يكون صحيحاً إلاّ إذا كان الغرض من فكرة الحماية صيانة سيادة السلطان سيادة تامة دائمة وحفظ وحدة التراب المغربي كله من أقصاه إلى أقصاه، وضمانة الحرية الاقتصادية القائمة على المساواة بين الدول.

والمفهوم منطقياً من كلمة «السيادة» هو سلطة الحكومة المغربية بحيث تتمكّن من العمل بحرية داخل البلاد وخارجها، وليس من الممكن أن توحّد «سيادة لا استقلال داخلي ولا خارجي».

أما وحدة التراب القومي فتقتضي ألا تكون أرض الوطن مقسمة إلى مناطق نفوذ ولا محل ضم وإدماج لأي سبب من الأسباب وبأي شكل من الأشكال، وهذا ما لا يتفق ووضعية الحماية الفرنسية القائمة على الاحتلال والسيطرة.

إن المغرب عند نزوله سنة 1912 على ضرورة التعاون مع فرنسا كان يجب ألا تحرمه حكومتها من أي حق من حقوقه كدولة ذات سيادة صحيحة كاملة، لأن الحكومة الفرنسية إنما كان لها أن تقوم بواسطة ممثليها بدور المساعد فحسب، أي بدور المستشار المخلص المنزه عن الأغراض والمطامع.

وإذن ليس في نصوص معاهدة 1912 ما يضطر الحكومة المغربية إلى الخضوع لسلطة أجنبية خضوعاً لا يتلاءم مع حقوقها وواجباتها.

فالإصلاحات التي تقتضيها حاجات الشعب في الحاضر والمستقبل، الإصلاحات التي تقتضيها حاجات الشعب في الحاضر والمستقبل، وليست هي الإصلاحات المقترحة من الحكومة الفرنسية فحسب، وذلك بصفتها مستشارة عامة للدولة الشريفة، وكل إصلاح ترى فرنسا من المفيد أن تقترحه على حكومة المغرب لايلزم هذه الحكومة التي تحتفظ بحق قبول أو رفض الاقتراحات الإصلاحية المعروضة من طرف الحكومة الفرنسية، هكذا كان يجب على فرنسا أن تفهم روح الحماية وإدراكها لها على هذا الوجه هو وحده الذي يمكن أن يعتبر مطابقاً للمعاهدات.

ومن الاعتداءات التي وجهتها الحماية إلى السيادة المغربية حرمان دولتنا بمقتضى المادتين الخامسة والسادسة من حرية العلاقات الخارجية وحق التمثيل الدبلوماسي، فقد أسندت المعاهدة أمر هذا كله إلى المقيم العام بصفته وزير خارجية الدولة المغربية وإلى قناصل وممثلي فرنسا في الخارج.

وتقيد المادة الثامنة دولة المغرب من الوجهة المالية. فبهذه المتعهدات والقيود فقدت الحكومة المغربية صفات السيادة، وأسس الوحدة، كما فقدت حق التمثيل الخارجي العملي وحرية التعامل مع الدول ومعنى هذا كله فرض السيطرة الأجنبية على كامل العلاقات الخارجية المغربية، تلك السيطرة التي أدت إلى سلب الحقوق الأساسية للدولة المغربية، وهكذا اختفت سيادتنا السياسية القومية، كما اضمحل الاستقلال الذي هو شرط ضروري لهذه السيادة.

ولم تصبح بسبب الحماية سيادتين مزدوجتين، بل أصبحنا أمام سيادة قوية أجنبية مفروضة على سيادتنا القومية التي لم تضمحل نهائياً، وإنما أصابها عطب وشلل وتعطّل، وهكذا ظلت السيادة الفرنسية وحدها قائمة بكامل قوتها ومتصرّفة بمحض مشيئتها.

#### [حذفته الرقابة]

ذلك أنها تحتوي على متناقضات غريبة لا يتصوّر العقل فيها تنص بعض البنود للمحافظة على سيادتنا القومية واحترام الأنظمة المغربية إذ ان بنوداً أخرى في نفس المعاهدة تختلف بأشياء جديدة تمس في الصميم حقوق الدولة المغربية الخالدة المؤسسة على شخصياتها المستقلة.

وقد ارتكبت الحكومة الفرنسية أشنع خطأ سياسي، وذلك بأن جعلت الإدارة المباشرة أساس...

### [ حذفته الرقابة ]

لهذا كثيراً ما نرى الحكومة المغربية ـ تحت نظام الحماية ـ تتحمّل ما يفرض عليها وتمتثل لما تؤمر به ولو كان ضد مصلحتها ومصلحة الشعب المغربي...

### [حذفته الرقابة]

وقد كانت ولا تزال سياستها قائمة على «الكيل بمكيالين والوزن بميزانين»، ونعني بهذا أن السياسة الفرنسية في المغرب ذات وجهتين تنطبق من جهة على الفرنسيين وغيرهم من الأجانب

بصفتهم عنصراً سيداً ممتازاً وتنطبق من جهة أخرى على المغاربة بنوع خاص ككتلة شعبية مستعبدة يتحكم فيها المسيطرون والاستغلاليون من كل جنس ورهط.

ولهذا كانت ولا تزال الحماية مصدر كل أزمة، وأم المشاكل في الأمة وترى بحق أن لا سبيل إلى علاج ذلك «بمواصلة العمل بالحماية أو بتجديد تطبيقها كلها أو بعضها»...

الغمرات

# لتحقيق الأهداف الكبرى...

« الرأي العام » ، العدد 50 ، 7 أبريل 1948 .

يتوهم بسطاء العقول والأغبياء \_ ومن هم على شاكلتهم \_ أن حقوق الأمم ومنها الاستقلال تعطى عطاء ولا تؤخذ أخذا، ولهذا نرى بعضهم يقفون من مطلب الأمة الأسمى موقفاً متناهياً في الغرابة والشذوذ والتخلف والتناقض فهم يرغبون في الاستقلال وينصرون دعوة الاستقلال ويستعظمون أمر الاستقلال ولكنهم قلما يعملون ما به يتحقق ذلك الاستقلال داخلاً أو خارجاً حاضراً أو مستقبلاً، وبعبارة أخرى نراهم يفكرون تفكيراً ويسيرون سيرة كلاهما يقوم على الخمول والاتكال وانتظار الخلاص عمن ليس لنا بيده خلاص.

وما دور أولئك \_ ومتى يدرون؟ \_ أن أمة المغرب أمة الإيمان والعزيمة، أمة العمل والكفاح، أمة الفتح والجهاد، أمة التوفيق والنصر، وأنها إذا آمنت عملت وإذا عملت وفقت فوزاً مبيناً. وتاريخها الحافل بجلائل الأعمال وبالمآثر والمفاخر أقوى دليل

وأصدق برهان على ذلك، وإذا جهل أو تجاهل الأجانب حقيقة الأمة المغربية المجيدة فلا يجوز لأحد من المواطنين أن يكون كالأجنبي في جهالته وغباوته.

نقول هذا لأننا لاحظنا أن عدداً من إخواننا المغاربة ما زالوا ينخدعون هنا وهناك «بدعاية غرور» تمسخ لهم الحقائق مسخا وتصوّر لهم الأشياء على غير صورتها وتشخص لهم الحق باطلاً ونحن إن علمنا مصادر تلك «الدعاية الغرور» وبواعثها الخفية والظاهرة فلسنا ندري متى يقتنع أصحابها بأنها لا تجديهم نفعاً وأنهم يسعون في حتفهم بظلفهم. المغاربة يطالبون بالاستقلال. هذا ما لا يشك فيه أحد ولا يختلف فيه اثنان، ولكن تلك «الدعاية الغرور» تفسد على المغاربة مطالبتهم بالاستقلال، وتعرقل سعيهم الغرور» تفسد على المغاربة مطالبتهم بالاستقلال، وتعرقل سعيهم في سبيله وتجعلهم يضلون وجهة أمرهم، وتقصيهم بدل أن تدنيهم من ضالتهم المنشودة وكيف ذلك؟ الجواب ما ترى وتسمع.

كل مغتر بتلك الدعاية يعتقد جازماً...

#### [حذفته الرقابة]

والتنطع والعناد وهذا ما يسمى في اصطلاح المغفلين بالكياسة والسياسة والدهاء؟ كما يعتقد أن الاستقلال قد يدرك بمجرد التمني والطلب والشكوى وإنه قد يجود به الغاصب كتحفة تهدى، وإنه قد يأتي بغتة وعلى غرة منا بفضل ظروف ومناسبات مواتية، وقد تمطرنا به السماء مطراً وقد يأتينا مع ريح شرقية أو غربية تهب في أرضنا هبوباً...

وكثيراً ما روّجت تلك الدعاية السفسطائية في وقتها أن استقلال الباكستان والهندوستان، كان يندر باستقلالنا بين هذا وذاك من التلازم ما يصير الأمر منا قاب قوسين أو أدنى، وإن نيل الاستقلال قد يكون من قبيل الخوارق والمعجزات التي مضى زمنها وانقطع في عصر القنبلة الذرية المهولة؟ وكثيراً ما أوهمت تلك الدعاية الفارغة غير واحد من الناس أن دولة أو هيئة ما قادرة على أن تأخذ أمر تأييدها وتتكفّل بالإتيان لنا بصك الحقوق الضائعة التي منها الاستقلال.

وإن دل كل هذا على شيء، فإنما يدل على تهاون كبير بأمر الأمة وعبث بغيض بقضيتها المقدّسة، وذلك في أدق المواقف وأخطر الظروف وأحرج الساعات في الداخل والخارج.

لقد قلنا ونكرر القول: إن الاستقلال أمر جدي وانه لا سبيل إلى نيله إلا بالعلم والعمل والتدبير والنظام والتضامن والكفاح والتضحية والثبات من سائر العناصر الحية في الأمة، وبعبارة أوضح يجب على الأمة المغربية الطموح بحق إلى حريتها وسيادتها واستقلالها أن تضرب بتلك «الدعاية الغرور» عرض الحائط وتتصام عنها ولا تعود تسمع لكل ناعق بها صياحاً.

وليست هذه أول مرة نتوجه فيها بهذه النصيحة إلى سائر المواطنين الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، بل عملنا جهدنا فيها مضى لتبصير الناس في الموقف السياسي العام داخلاً وخارجاً وإنارة السبل التي يجب عليهم أن يسلكوها لتحقيق أمنيتهم الغالية

والظفر بمرغوبهم الأعز ونرى اليوم أن نعود فنؤكد القول ونجدد النصح تذكرة وتبصرة لقوم يعقلون ويرشدون.

طالما راجت في أوساطنا الشعبية دعاية تقول أنه لا سبيل إلى أي عمل نافع في الداخل، وأن «المنظمة» هي العمدة الكبرى في نجاح القضية المغربية العامة، وإتيان المغرب بما يصبو إليه من حرية وسيادة واستقلال، وبعبارة كانت تلك الدعاية تفسد على الأمة ثقتها بنفسها، وتعمل ما من شأنه أن يفت في عضدها، ويخدر أعصابها، ويبعث فيها اليأس والقنوط، إلا من المنظمة الأممية الفاشلة؟

وإنما كانت تلك الدعاية القائمة على خطأ عظيم في التفكير والتوجيه تستر عجز مروّجها كها كانت تغري الأمة على الإخلاد إلى الراحة والسكون والدعة والركود، والجمود والخمود ووضع العبء والثقل والاتكال على مناصرة «أدعياء» ولا نقول «دعاة» الحق والحرية من الدليل والأجناس، والاعتماد على إنصاف مجالس دولية قامت البراهين على أنها لم تستطع تسوية المشاكل بين الأقوياء فكيف يراد منها أن تنتصف للضعفاء من الأقوياء؟

نعم. انساقت العقول الضعيفة إلى «جاذبية» المؤتمرات الدولية وركنت إليها واثقة مطمئنة وتلك المؤتمرات في غفلة عنا لا تريد أو لا تستطيع أن تدفع عنا ظلًا، ولا أن ترد لنا حقاً ضائعاً.

وشخصت أبصار نحو الأفاق... تستجديها الرحمة والخلاص وتطلعت نفوس إلى مخبئات «ما وراء الحدود والبحار»

وآمنت قلوب بالمجالس الدولية إيمان العوام بظهور «الإمام المهدي المنتظر» الذي سيطهّر الأرض من الظلم ويملأ الدنيا عدلاً؟

وقد انجلى الصبح لذي عينين وانكشفت للناس الحقيقة التي كانت متوارية عن الأبصار، وأيقن الرأي العام في هذه البلاد بأن لا رجاء في «التحكّم الدولي» وليس إليه من سبيل مع الوضعية العالمية الحاضرة التي كلها غموض وارتباك، وحيرة واضطراب وتزاحم وتطاحن بين الأقوياء على حساب الضعفاء، كما أيقن أن الخطة المثلى هي التي جرى عليها ودعا إليها حزب الشورى والاستقلال الذي تتلخّص وجهة نظره فيها خاطب به صاحب الجلالة أيده الله حيث قال: يعاني المغرب في الظروف الراهنة أزمة سياسية حادة نتيجة عدم الوصول إلى حل صحيح للمشكلة المغربية، وتصلّب الادارة في موقفها حيال الأماني المشروعة للشعب المغربي، هذه الأماني التي تتلخّص في حقه الطبيعي في استرجاع حريته وسيادته...

#### [حذفته الرقابة]

يبقى لنا شك في أن عدم الإسراع بإيجاد حل ملائم لهذه الوضعية الشاذة من شأنه أن يذكي حدة هذه الأزمة ويزيدها تفاقًا وشدة، وحزب الشورى والاستقلال الذي برهن على إخلاصه واستعداده لكل تضحية مها بلغت من الخطورة، لا يسعه إزاء هذه الحالة المؤلمة أن يظل واقفاً مكتوف الأيدي وأن لا يبادر بالإدلاء بوجهة نظره في الحل المستعجل الناجز الذي تقتضيه الظروف

والملابسات المحيطة بالبلاد، وإن كنا لا نعد هذا الحل سوى مرحلة لا خلاص منها لبلوغ الأهداف الكبرى...

ومما لا ريب فيه أن المثقفين هم عماد الأمم في نهضتها، ولكن سعادتها لا تتحقق إلا بسعادة السواد الأعظم من أبنائها. . . وسعادة الأمة تتم في ظل الحرية والمبادىء الأساسية في العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وهذا، ما نعمل له بكل وسيلة وما ترمي إليه خطة حزبنا بصفة عامة ومذكرة 23 شتنبر بصفة خاصة ولا نشك قط في أن تلك المبادىء هي التي ستسود وتنتصر بالرغم عن أنوف المعاندين والمبطلين، وبذلك ستسعد هذه الأمة المغربية التي كتب عليها الشقاء والعذاب والتي قال فيها ليوطي في تقريره إلى حكومته سنة 1920: إنه لخيال خطر للغاية أن نتصور إمكان الاستيلاء على هذه الأمة وبقائها في قبضة يدنا إلى الأبد، اعتماداً على قوة احتلالنا الهزيلة الضعيفة.

الغمرات

### سیاسة إرهاب ومتمنیات !!

« الرأي العام » ، العدد 51 ، 14 أبريل 1948 .

اعتاد «الرأي العام» — وذلك بصفته لسان وسلاح المعارضة السياسية الوطنية في المغرب — أن يعقب على خطب وتصريحات الجنرال جوان حيثها حل وارتحل داخل البلاد، وقد اعترضتنا في هذا السبيل عقبات وموانع في طليعتها سيف الرقابة المصلّت على رأس الصحافة العربية الحرة خاصة، ولكن هذا لم يكن من شأنه أن يخنق أفكارنا ولا أن يقيدها ويكبتها كبتاً. ففي كل مرة كنا نبدي رأينا الصريح في «السياسة» التي كانت تتحدّث عنها خطب وأحاديث الجنرال، ولا ينبغي أن يتعجب القارىء من استعمالنا وأحاديث السياسة بين أقواس إشعاراً بأن لها هنا مدلولاً غير مدلولها الحقيقي الصحيح، فإننا نعتقد بكل إخلاص...

[ حذفته الرقابة ]

ولسنا نأخذ هذا على الجنرال، ولسنا ىتهمه به مادمنا نعتبره

«حلقة» من سلسلة، وما دام يعتقد هو أنه «خير خلف لخير سلف»، وأنه تابع ومقلّد، وليس بمبتدع ولا بمجدد...
[ حذفته الرقابة ]

بعد هذا نتناول ببعض التعليق، الخطاب الذي فاه به الجنرال أخيراً بميدلت، وذلك أثناء رحلته إلى تافيلالت.

قال الجنرال: إذا ساء سير السياسة، وأهملت المسائل الاقتصادية إهمالاً، وإذا حسن سير السياسة أمكن إعادة النظر في المشاكل الاقتصادية، وقد تفوقت المشكلة الاقتصادية الآن على غيرها.

بهذه «النغمة» الجديدة استهل الجنرال حديثه إلى الناس بميدلت، وإنها النغمة التي كنا نظن أنها تلاشت وأعرض عنها الجنرال إعراضاً تاماً نهائياً بعد أن استعملها حيناً من الدهر اقتداء بالسفير أريك لابون، الذي أقام الاقتصاد هنا على أنقاض السياسة، وسخر هذه لذاك، والذي صرّح الجنرال جوان إثر مجيئه للمغرب، بأنه له في الخطة تابع ومقلّد لاغير، وكلنا نتذكر أن الجنرال لم يلبث طويلاً حتى صرّح بأنه أصبح إذ ذاك مقتنعاً بأن السياسة في الوضعية التي عليها المغرب تفوق الاقتصاد وتتقدّم عليه. وقد سجلنا هذا عليه الاعتراف في ابنه واستنتجنا منه استنتاجات، وأن ما طرأ إذ ذاك على نظرية الجنرال من تطوّر وانقلاب لهو شيء أملته التجربة أي العلم، بالحقيقة والبصر الواقع، وكنا نظن أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى العمل لتسوية المشكلة السياسية التي هي علة جميع العلل التي يثألم منها الشعب المغرب، وتصريح الجنرال إذ ذاك بأن السياسة التي منها الشعب المغرب، وتصريح الجنرال إذ ذاك بأن السياسة التي منها الشعب المغرب، وتصريح الجنرال إذ ذاك بأن السياسة التي منها الشعب المغرب، وتصريح الجنرال إذ ذاك بأن السياسة التي منها الشعب المغرب، وتصريح الجنرال إذ ذاك بأن السياسة التي منها الشعب المغرب، وتصريح الجنرال إذ ذاك بأن السياسة التي المنها الشعب المغرب، وتصريح الجنرال إذ ذاك بأن السياسة التي المنها الشعب المغرب، وتصريح الجنرال إذ ذاك بأن السياسة التي منها الشعب المغرب، وتصريح المخرب المناب الشعب المغرب، وتصريح المغرب المناب الشعب المغرب، وتصريح المغرب المناب الشعب المغرب، وتصريح المغرب المناب الشعب المغرب وتصريح المغرب المناب الشعب المغرب وتصريح المغرب المغرب المناب الشعب المغرب وتصريح المغرب المغرب

سابقة على الاقتصاد. كان اعترافاً بوجود مشكلة سياسية تستدعي كل عناية واهتمام وتستوجب الحل قبل سواها.

فماذا حدث حتى أصبح الجنرال يقول لنا اليوم غير ما صرّح به أمس؟

لا شك أن كلام الجنرال يقوم على ادّعاء غريب وهو ذهابه إلى أن الاقتصاد أصبح يتغلّب في المغرب على السياسة وماذاك \_ في نظر الجنرال \_ إلا لأن السياسة قد استقام سيرها وحسن أمرها، والحقيقة \_ بكل أسف \_ هي غير ما ذهب إليه، فلسنا نشاهد استقامة في السياسة المتبعة في البلاد، ولسنا نبصر تحسناً طرأ على جوهرها بالنسبة إلى الأمة المغربية التي \_ بالعكس من هذا \_ لا تسير أمورها إلا من سيء إلى أسوأ ومن قبيح إلى أقبح ومشكلتها السياسية لا تزداد مع هذا، إلا تعقداً واستفحالاً، ولسنا نعتبر أن حل تلك المشكلة المعضلة هو في إنكارها أو تجاهلها، وأخيراً لسنا نجد من تفسير لكلام الجنرال سوى أنه فيما يظهر أراد في رحلته إلى تلك الجهة من الجنوب المغربي، أن يستدبر السياسة ويجعلها وراء ظهره، وذلك عملاً بالقول ان لكل مقام مقالاً أو اقتناعاً بأن السياسة «بضاعة» غير قابلة للتصدير إلى تلك الجهة وغير مرغوب فيها من المسيطرين هنا وهناك.

وقد تابع الجنرال خطابه مشيراً إلى إمكان الوصول إلى نظام يقوم على الحرية في الميدان الاقتصادي، وقد قال انه من أنصار المتحمسين لهذه الحرية، وليست هذه أول مرة يعلن فيها هذه الأفكار، فقد سبق له أن تحدث إلى الناس بذلك وأعاده عليهم

مراراً وتكراراً، بل إنه ذهب إلى أبعد من هذا وهو أنه قطع على نفسه وعوداً صريحة بالعمل لإعادة الحرية الاقتصادية، وإعتاق المغرب من القيود والفروض التي خلفتها أنظمة الحرب والتي عرقلت ولا تزال تعرقل حياته الاقتصادية، وقد مرت الشهور على تلك الوعود ولم تتحقق كلها ولا بعضها. لهذا يعسر على الناس أن يقرضوا الإدارة ثقتهم من جديد، ويركنوا إلى ما «تتكرّم» به عليهم الفينة بعد الفينة من الوعود البراقة التي لاتسمن ولاتغنى من جوع، وكما يعسر عليهم منح ثقتهم في المجال الاقتصادي، فكذلك يمتنع عليهم بذلها بسخاء في سائر الأشياء، كما طلبه منهم الجنرال جوان، وقد قلنا للجنرال ولرجال إدارته أن السياسة المتبعة في المغرب قد أفقدت المغاربة كل ثقة في الإدارة المسيطرة على تسيير الشؤون العامة، وأن استرجاع الثقة المتلاشية إنما يكون بإبطال تلك السياسة الخرقاء وانتهاج سياسة جديدة تخرج المغرب من وضعيته الحاضرة وتوجهه توجيها حازما قاصدا نحو تحقيق أمانيه القومية في الحرية والديمقراطية...

#### [حذفته الرقابة]

وإذاً فضرب من العبث أن يحاول استرجاع تلك الثقة من غير هذه الطريق وهذه الوسيلة.

ولم يغفل الجنرال في خطابه الإشارة إلى خطورة الحالة الخارجية وما تبطنه من آفات تهدد الحياة الدولية، وقد ذكر الأسباب التي تجعله يطمئن على سلامة ومستقبل المغرب، وتمكّنه من أن يؤكد للناس إنها في مأمن وحذر. ونحن لا نشاطر الجنرال كل هذا «الاطمئنان» ولا هذا «التفاؤل الرسمي» في مثل هذه الظروف

العصيبة في الداخل والخارج، ومها يكن من الأمر فنحن نعتقد جازمين أن خير ما يضمن سلامة الشعوب ومستقبلها هو اجتناب سياسة الباطل واتباع سياسة الحق فيها هذا الحق الذي يجب أن يكون له السمو والحكم والسيادة، وفي حكمة الأمم: العدل أساس الملك. وبئست (سلامة) لا تقوم في الأمة إلاّ على رؤ وس الحراب، وبئس (مستقبل) لا يضمن للأمة إلاّ بحد السيف؟...

#### [ حذفته الرقابة ]

وكأن الجنرال أراد أن يخفف من وقع تهديده ووعيده في النفوس، فتقدّم في النهاية إلى بلادنا بباقة من الزهو، بل من المتمنيات ذلك أنه تمنى للمغرب الحرية والعدالة والسيادة والاستقلال، لا بل تمنى له الازدهار الاقتصادي ونصابات الفلاحية الجيدة والمواشى الكثيرة مع الأمن والسلام طبعاً...

[ حذفته الرقابة ]



الغمرات

## الحــريـــة أساس الفضيلة والواجب والقانون

« الرأي العام » ، العدد 52 ، 21 أبريل 1948 .

مرت الانتخابات في القطر الجزائري في جو مضطرب من الاحتداد والهيجان والتنافس والتطاحن بين الأحزاب على اختلاف أجناسها ومشاربها وقد اتخذت الانتخابات في الجزائر صفة لا تكون لها عادة في الأمة الموحدة في جنسها وقوميتها، ذلك أن الجزائر هي من الأقطار التي تتساكن فيها عناصر من شعوب مختلفة، وأن هذه العناصر تتمتع بحق انتخاب كل عنصر في دائرته الخاصة وطبق الشروط التي يتقيد بها، وبعبارة أخرى يتمتع الفرنسيون «بحقوق المواطنين» في الجزائر ويؤلفون قسمًا انتخابياً «رقم واحد» حساً ومعنى بينها الجزائريون وهم أهل البلاد وسكانها الأصليون وأصحابها الشرعيون لا يتمتعون في وطنهم «بحقوق المواطنين» التي منها حق الانتخاب إلا في الدرجة الثانية وبصورة ناقصة وبطريقة مقيدة، فهم يؤلفون بصفتهم هذه القسم الانتخابي «رقم اثنين» ولا بدع في هذا ولا غرابة إذا ما علمنا أن الجزائر ولا تزال إحدى

البلاد التي تساس في هذا العصر \_عصر الحرية والمساواة كما يقال \_ بسياسة العنصرية والشعوبية، كما يفهمها ويطبّقها الاستعمار في كل أرض وأمة.

ومنذ ابتدأت المعركة الانتخابية والفرنسيون عامة تساورهم مخاوف وتقلقهم وساوس وترعبهم أوهام، إذ كانوا في شك من نتائج الانتخابات سواء الفرنسية منها أو الجزائرية، فهم من جهة كانوا يتخوّفون من انتصار الشيوعية في القسم الانتخابي الأول، ومن جهة أخرى كانوا أشد خوفاً وفزعاً من فوز الأحزاب الوطنية الجزائرية في القسم الانتخابي الثاني، تلك الأحزاب التي تسمى في اصطلاحهم «بالانفصالية» والتي لا تزداد مع الأيام على الاستعمار إلا قوة وخطراً، فلو تم انتصار الأولى في القسم الفرنسي والثانية في القسم الجزائري لأصبح الاستعمار في القطر الشقيق يصطلي بنارين: مشاغبة الشيوعية، ومعارضة الوطنية، وهذا ما كان يحسب له الفرنسيون عامة ألف حساب وحساب، وينزعجون لمجرد التفكير فيه.

وقد عملت الحكومة كل ما في وسعها وطاقتها لتلافي هذا «المصير» ولم تكن تلك الشروط والقيود التي أثقلت بها كاهل القسم الانتخابي الثاني «بأجنبية» ولا ببعيدة عن قصد الحكومة ومرماها السياسي في العاجل والآجل.

أما في العاجل فقد كان الفرنسيون يرون أنفسهم مهددين بخطر عظيم هو قيام واستمرار التعارض والتطاحن بين الفريقين داخل المجلس نفسه، وبين العنصرين، بل المعسكرين ــ الفرنسي

والجزائري في القطر بأجمعه، وقد كانوا يستهولون ذلك الخطر فيها إذا تكافأت وتوازنت قوة الطرفين.

وأما في الآجل فكانوا يخافون على ما يسمونه بالوجود الفرنسي والسيادة الفرنسية أو بالتعاون الفرنسي الإسلامي؟

وكما حرصت الحكومة على تلافي الخطر الأول \_ بقدر الإمكان \_ فقد أرادت أن توطد أركان سيطرتها \_ بجميع الوسائل \_ وتجعل كلًا من تلك «السيادة» وذلك «التعاون» في حرز ومأمن.

وقد اعترفت بعض الصحف الرجعية الباريسية في تعليقها على انتخابات الجزائر بأن النتائج قد كانت تكون كذلك في العاجل والأجل لولم تعتزم الحكومة التخلي عن السياسة الفظيعة حسب تعبيرها لتي جرى عليها الوالي العام السابق، وقد عقبت صحيفة رجعية أخرى على هذا الكلام فتساءلت صراحة هل معنى هذا أن الوالي العام يستطيع أن يؤثر تأثيراً مباشراً في رأي الناخبين؟

وغير خفي على أحد أن نتائج الانتخابات قد كانت تقريباً كما «أرادت» الحكومة (الساهرة الحازمة)، فانهزمت الشيوعية في القسم الانتخابي الأول أمام الرجعية الفرنسية انهزاماً لم يعد لها معه وجود ولا شأن يذكر في المجلس الجديد، كما انتصر بعده في القسم الثاني لفيف من المرشحين الإداريين المصطلح عليهم (بالمستقلين).

وهكذا أصبح مجلس الجزائر الجديد يتركّب من كتلتين إحداهما: فرنسية يسودها الرجعيون أنصار الاستعمار أو ما يسمى

بالوجود الفرنسي والسيادة الفرنسية، والثانية جزائرية أكثرها محايدة ومستقلة عن الأحزاب الوطنية.

ولكن إقصاء الشيوعيين عن حظيرة المجلس لا يفقدهم قوتهم ومركزهم في البلاد، كما أن ضعف تلك الأحزاب الوطنية داخل المجلس الرسمي لا يطعن فيها ولا يمنعها من أن تلعب على مسرح السياسة الجزائرية العامة دوراً خطيراً وحاسمًا.

فقد كتبت إحدى الجرائد الباريسية الحرة تعليقاً على هذا: لا قيمة للمظهر النيابي بالنسبة إلى حقيقة القوى الشعبية ولا تحول وجهة العاصفة ولا تصرف قوتها بمجرد إفساد الميزان الذي توزن به سرعة وشدة الرياح.

وهذا ما يعبّر عنه الإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه بقوله: «ليس القتال بكثرة ولا قلة، وإنما القتال بصبر الله وعونه»؟

وقد وقع حدث طريف بمناسبة الانتخابات الجزائرية، ذلك أن كثيرا من الصحف اليسارية الفرنسية أو الوطنية الجزائرية طعنت في سير انتخابات القسم الثاني واتهمت الإدارة بالتدخّل والضغط والتزوير، الأمر الذي حمل زعيم حرب وطني جزائري على الإبراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية طالباً منه التدخّل في الأمر بما يجدي ويحفظ حرية الانتخاب، وقد أجاب عبد الرحمن عزّام باشا على لسان الجامعة بأنها ستبذل جميع الجهود اللازمة في هذه القضية، وهذا ما أثار ثائرة الصحافة الرجعية الفرنسية التي قالت

بعضها: ان برقية الزعيم الجزائري أثارت مشكلة هي احتمال تدخّل الجامعة العربية في السياسة الداخلية الفرنسية، وهذا ما لا يمكن قبوله بحال أن فرنسا ليس لها أن تتلقّى درساً انتخابياً من هيئة تضم دولاً لا تنص دساتيرها على استعمال التصويت الشعبي المباشر، وقد ضربت مصر لهذا مثلاً فذهبت إلى أن حزب الوفد المصري ـ وهو قوة وحركة عظيمة في البلاد لا يملك صوتاً في البرلان؟

ونحن لاندًّعي أن كل ما في مصر من نظام وحكم فهو صالح وبالغ حد الكمال، ولكن الشيء الذي نستطيع أن نؤكده ولا تستطيع الصحافة الفرنسية أن ترده، هو أن دستور مصر على علاته أفضل بكثير وبكثير جداً من (النظام) الذي جادت به الحكومة الفرنسية على الجزائر؟ وقد استثنت الصحيفة الفرنسية المشار إليها سوريا فزعمت أن هذا القطر مدين بقسم مهم من تربيته السياسية لوجود فرنسا به خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبسبب هذا فليس للفرنسيين أن ينتصحوا بنصائح الجامعة العربية؟ هكذا قالت الصحيفة.

وقد يسأل سائل: لماذا كان تلك في سوريا ولم يكن منه شيء في الجزائر ولا في تونس والمغرب؟ هل يفسّر هذا بأن لفرنسا سياستين إحداهما شرقية من شأنها أن تساعد على تربية الشعوب من الوجهة السياسية، والثانية أفريقية لا تساعد على شيء من هذا مطلقاً؟ وبعبارة أدق إن صح ما ذهبت إليه الصحيفة الباريسية،

فلماذا تكون السياسة الفرنسية قد أنتجت في الشرق خلال عشرين سنة ما لم تنتج في الجزائر مدة 118 سنة، وفي تونس خلال 70 سنة تقريباً وفي المغرب طوال 36 سنة؟

إنها لأسئلة معها أجوبتها.

ولم تقف الصحيفة المذكورة عند ذلك الحد، بل تهجمت مرة أخرى على الحكومة المصرية فقالت: إنه في اليوم نفسه الذي يتولى فيه نواب الصحافة العربية بمؤتمر الأخبار بجنيف الاحتجاج على موقف الحكومة الفرنسية من الصحف الوطنية بالشمال الأفريقي، في هذا اليوم نفسه، توقف السلطات المصرية ثلاث جرائد لمجرد أنها علقت على حركة الإضراب بالاسكندرية.

وليس من الفضول أن نتولى نحن الرد على هذا بقولنا في الوقت الذي كان «يتزعم فيه وفد فرنسا في مؤتمر الصحافة بجنيف الدفاع عن حرية الجرائد ويندد بالرقابة على الصحف والضغط على الأفكار»، في هذا الوقت ذاته عمدت السلطة الفرنسية في الجزائر إلى تعطيل وتوقيف ومصادرة ومحاكمة بعض الجرائد الوطنية التي اتهمت الإدارة بالتدخّل في الانتخابات بما أفسدها، وشوه حقيقتها، كما عمدت السلطة الفرنسية في المغرب إلى تشديد الرقابة على الصحافة المغربية وفي طليعتها «الرأي العام»، الذي شرفه في محنته؟

ما أجدر تلك الصحيفة الفرنسية بالمثل العربي الذي يقول: يبصر أحدكم القذى في عين أخيه ولا يبصر الجذع في عينيه؟

وما أجدر السلطة الفرنسية باعتبار قول نابليون: لا واجب ولا قانون حيث لا توجد الحرية مطلقاً وإنما تقوم الفضيلة والحرية والسعادة الفردية على أساس حرية الرأي التامة المطلقة، وحرية القول والكتابة بشكل لا يبال من النظام الاجتماعي، وإذاً، فالحق الطبيعي يجب أن لا يتقيد بغير قانون دقيق في مبناه ومعناه، ولا يمكن لهذا القانون أن يمنع إلا الأعمال التي تخالف المجتمع غالفة مباشرة، فإذا كان الأمر بخلاف هذا فإن النظام الاجتماعي يكون داهية دهياء وعبودية لا تطاق.

الغمرات

# حقوق الأمم بين عهود الأمس وحقائق اليوم

« الرأي العام » ، العدد 53 ، 28 أبريل 1948 .

منذ نشبت الحرب العالمية الأخيرة والحلفاء يدَّعون أنهم إنما يحاربون في سبيل توطيد السلام والحرية والديمقراطية في أوطانهم وفي غيرها من أوطان بني الإنسان، وقد نظّموا ادعاءهم لذلك في شكل دعاية صاحبة واسعة النطاق حتى أصبح الرأي العام العالمي يعتقد أنهم على حق وصواب وأنهم صادقون أو قد يكونوا صادقين فيها يقولون ويروّجون.

وقد تركزت دعاية الحلفاء وتوطّدت أركانها بوثائق سياسية تضمنت الوعود والعهود والمواثيق، برد الحرية للمحرومين منها ومنح النظم الديمقراطية للراغبين فيها، وإعادة الاستقلال لطلابه من الشعوب كبيرها وصغيرها.

وباسم هذا كله وفي سبيله اندفع الأفراد وانساقت الشعوب لإنقاذ كل مظلوم ومضطهد (بالفتح) متسابقين إلى ميادين القتال متنافسين في البذل والتضحية بالأموال والأرواح، وقد اشتدت

الحرب الضروس وطال أمدها وقاسى البشر من جرائها شر المصائب والويلات حساً ومعنى، ولكنهم استطابوا كل ذلك أملاً في تحقيق أمانيهم الغالية وطموحاً إلى الظفر \_ في النهاية \_ بحقوقهم المقدّسة من حرية وديمقراطية، وعزة وسيادة، واستقلال وجلاء.

أما الوعود والعهود والمواثيق التي أشرنا إليها سابقاً فقد بذلت بكيفية رسمية «رائعة» من يوم صدور «ميثاق الأطلنطيق» إلى يوم إعلان «ميثاق الأمم المتحدة»، وقد تخللت هذه الفترة مواثيق أخرى لا تقل عن الأول والثاني شأناً وروعة وجلالاً.

في 14 غشت 1941 اجتمع روزفلت وشورشيل في عرض البحر واتفقا على أنه من المفيد والمناسب الصدع إذ ذاك بالمبادىء التي ترتكز عليها آمالها في حسن مستقبل العالم والتي هي مشاعة بين السياستين القوميتين في كل من أمريكا وإنكلترا، وتتلخّص تلك المبادىء في تعهد الدولتين بعدم الطمع في أي توسّع ترابي أو غيره وبعدم إدخال أي تغيير ترابي لا توافق عليه الشعوب موافقة حرة مختارة. وتقضي تلك المبادىء باحترام حق كل شعب في اختيار شكل الحكومة التي يجب أن يعيش تحت ظلها، كما تقضي برد حقوق السيادة وحرية الاضطلاع بأعباء الحكومة إلى جميع المحرومين من ذلك بالقوة والجبروت وبعد القضاء المبرم على طغيان النازلة، يقوم السلام الموعود به أساس صيانة الأمن الداخلي لجميع الأمم، وضمانة حياة معتقة من الخوف والاحتياج لجميع البشر في سائر الأوطان.

وفي 1 يناير 1942 أصدرت كثير من الأمم المتحالفة من واشنطن ما سمي «بتصريح الأمم المتحدة» وقد تضمن التصريح

اقتناع أصحابه بأن انتصاراً تاماً على الأعداء أصبح إذ ذاك ضرورياً للدفاع عن الحياة والحرية والاستقلال وحرية الديانة وللمحافظة على الحقوق البشرية والعدالة في سائر الأقطار والأمم.

وفي 30 أكتوبر انتهى مؤتمر موسكو بتصريح الدول الأربع عن الأمن المشترك، وقد تضمن إعلان ضرورة التعجيل بنظام دولي عام يقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول السلمية لا فرق بين كبيرها وصغيرها.

ثم في 2 دجنبر 1943 كان مؤتمر طهران الذي أسفر عن بلاغ شهير باسم أمريكا وإنكلترا وروسيا ومما أعلنه ذلك البلاغ، النداء الذي وجهه إذ ذاك رؤ وساء تلك الدول إلى جميع الأقطار كبيرها وصغيرها للتعاون والمشاركة الفعّالة بجميع ما تستطيع من الجهود والوسائل، وذلك من أجل تحطيم الطغيان والعبودية والاضطهاد والعصبية الجاهلية وإقامة الحرية والديمقراطية على أنقاض تلك المخازي والمناكير.

وفي 12 يبراير 1945 أصدر مؤتمر يالطا تصريحات تؤكد المبادىء والوعود السابقة بالأخص ميثاق الأطلنطيق.

انتهت الحرب العالمية وتأسست «هيئة الأمم المتحدة» على أساس الميثاق الذي وضع لها في مؤتمر أوكس والمنعقد أثناء الحرب من 21 غشت إلى 7 أكتوبر 1944، وقد تناول مؤتمر سان فرانسيسكو من 25 أبريل إلى 26 جوان 1945 إتمام مشروع ميثاق الأمم المتحدة وإفراغه في قالبه النهائي ومن الغباوة أن يظن أحد أن هذا الميثاق، قد تضمن ما يكفل في الواقع تحرير الأمم من قيود الاستعمار، بل العكس من هذا نجد نظريات ومبادىء وقواعد قد سجلت ضمن

الميثاق في أشكال وقوالب بالغة حدها في اللباقة والليونة والمرح، فمن شأنها أن تخرج الدول الاستعمارية من الباب الواسع وتمكنها من الاستمرار في خطتها التقليدية إلى ما شاء الله دون حسيب ولا رقيب، وبعبارة قد تضمن الميثاق فضلاً عن الأقطار غير المستقلة، وهي المستعمرات والحمايات والانتدابات، وقد عهد هذا الفصل من الميثاق إلى دول الاستعمار والحماية والانتداب باتخاذ تدابير تضمن رقي الشعوب «المحجورة» في ميادين السياسة والاجتماع والاقتصاد، كما تضمن نشر التعليم وإعداد تلك الشعوب لإدارة شؤونها بأنفسهم، وتقتضي تلك التدابير أن تعامل الدول الشعوب التي تحت حكمها معاملة عادلة وأن تحميها من أنواع الظلم والاعتساف، وزيادة على هذا وذاك فإن الميثاق يعهد أنواع الظلم والاعتساف، وزيادة على هذا وذاك فإن الميثاق يعهد وخيرات طبيعية وغيرها.

وتلك جميعها هي الغايات التي يدعي الاستعمار أنه «خادمها الأمين» وباسمها يتصرّف في الأقطار ويتحكّم في الشعوب التي تسقط في قبضته، لهذا جاء الميثاق طبق هوى الاستعمار وكيف لا يكون كذلك وقد شاركت الدول الاستعمارية في وضعه واحكام أساسه، بل إن الميثاق أصبح حجة يستغلها الاستعمار ضد جميع الشعوب المطالبة بحريتها واستقلالها، فهو يذهب إلى أنه لا يمانع تلك الشعوب حقوقها وانه يسعى ما استطاع لترقية الأمم المغلوبة على أمرها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وانه يتدرّج بها نحو حكم نفسها بنفسها، وانه يعتبر كل هذا «رسالة مقدّسة» عهد بها إليه ميثاق الأمم المتحدة باسم... السلم والإنسانية.

تلك هي المواثيق ونظرياتها العقيمة، أما الحقيقة العارية عن كل زينة وبهجة، المجردة من كل تمويه وخداع فهي التي تعرفها وتقاسيها الشعوب التي اغترت بدعاية الحلفاء مدة الحرب وبما روّجته إذ ذاك من سفسطات وآمال وأحلام.

فالاستعمار الذي كان يظن الكثير بأن دولته دالت أو ستدول بقيام النظام العالمي الجديد قد نسأت الظروف في أجله وأصبح قوياً مثلها كان، أو أقوى مما كان.

ولست أزيد على هذا غير ما جرى في هذا الشهر بمؤتمر بوكوطا بأمريكا فقد عرضت على الدول الأمريكية مدة ائتمارها مسألة هي: إلغاء الاستعمار الأوروبي بأمريكا في هذا العصر الذي اعترف فيه باستقلال الهند وبرمانيا والفليبين.

وقد كان موقف وزير الولايات المتحدة من هذا الطلب متناهياً في الشذوذ والغرابة، ذلك أنه حاول أن يعارض ذلك الطلب ويقنع ممثلي الدول الأمريكية بالتخلي عنه في هذه الظروف الدولية العصيبة التي تحتم الاتحاد والائتلاف مع الدول الأوروبية في دائرة هيئة الأمم المتحدة.

فالولايات المتحدة التي كانت أمس تبشر على لسان روزفلت بالحرية والاستقلال هي التي تعاكس اليوم طلاب هذه الحرية وهذا الاستقلال من الأمريكيين أنفسهم.

ومثل هذا في الغرابة أو أغرب منه، أن يعمل الحلفاء اليوم

لتجديد الاستعمار على يد إيطاليا عدوة الأمس وحليفة أعدى عدوهم في الماضي القريب؟

فإيطاليا التي طعنت فرنسا البارحة بخنجر في ظهرها، وإيطاليا التي قرنت مصيرها قبل اليوم بمصير المانيا النازية، هي التي يذوب اليوم الحلفاء عليها شفقة ورحمة وحناناً ويقدّرون تضحياتها بالرجال والأموال حق قدرها، ويعلنون أنهم على استعداد لإعادة المستعمرات إليها إنصافاً وعدالة؟

أما فرنسا التي طعنتها إيطاليا في الظهر بخنجر مسموم فقد نسيت كل هذا وأعلنت منذ 1945 أنها تؤيد عدوة الأمس في مطالبها الاستعمارية، عملًا بالقول المشهور: أنصر أخاك ظالمًا أو مظلوماً.

وأما أمريكا وروسيا فإنها تظهران الآن كامل الاستعداد للعهد إلى روما بإدارة شؤون مستعمراتها القديمة.

ولكن انكلترا هي التي تحتل منذ الحرب تلك المستعمرات التي أصبحت مناطق استراتيجية ممتازة، ولندرة غير مستعدة للتخلي عن تلك المناطق التي تعد في نفس الوقت أقطاراً غنية بخيراتها واقتصادياتها.

وللشعوب في تلك الأقطار كلمتها، وقد قالت كلمتها على يد حركاتها الوطنية فكانت المظاهرات وعدَّ القتلى بالعشرات من «المستعمرين» الإيطاليين في الصومال وطرابلس. والأمم المتحدة تعتقد أن التسوية لمشكلة المستعمرات الإيطالية ضرورية لإقامة النظام الجديد، الذي تريد تطبيقه في أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة البحر المتوسط.

وهكذا تضرب الأمم المتحدة عرض الحائط بوعودها وعهودها ومواثيقها التاريخية، وتحكم مصالحها الستراتيجية والاقتصادية في مصائر الشعوب التي دخلت غمار الحرب وجاهدت معها طمعاً في البر بتلك الوعود، والوفاء بتلك العهود والمواثيق.



الغمرات

### سياسة العرب بفلسطين. إما الصدر أو القبر ؟

« الرأي العام » ، العدد 55 ، 12 ماي 1948 .

لم يقتصر العرب على الاستعداد العسكري وقتها قررت دولهم التدخّل في فلسطين لحمايتها من عدوان اليهود وإنقاذها من السيطرة الصهيونية، بل قاموا في نفس الوقت ببذل جهود جبارة في الميدان الدبلوماسي، وذلك من أجل التمهيد ـ سياسياً ـ لخوض معركة فلسطين بنفس السلاح الذي لجأ إليه اليهود لتحقيق أحلامهم الشيطانية ومطامعهم الصهيونية، وبعبارة رأى العرب أن عليهم أن يربحوا معركتين: إحداهما عسكرية، والثانية دبلوماسية، وريثها يخوضون المعركة، بل لكي يتمكّنوا من خوضها عملوا بحزم ونشاط لتلافي تدخّل الدول الكبرى سواء باسم هيئة الأمم المتحدة، أو باسم إحدى الكتلتين المتنافستين: الروسية والأمريكية، ولا يدري أحد هل سيوفق العرب في إقصاء الجانبين عن حظيرة فلسطين بعدما يدخلون في حربهم المنظمة ضد اليهود، وقد يشك فلسطين بعدما يدخلون في حربهم المنظمة ضد اليهود، وقد يشك في نجاح تلك المساعي لأسباب كثيرة أهمها: أن الدول الكبرى

لاتريد أن تترك العرب يصفون حسابهم مع اليهود عن طريق الحرب التي كان الصهيونيون أو اللاجئون إليها، وأن المصالح والمطامع التي للدول الكبرى في الشرق الأدنى، تعارض مع موقف الحياد، وأن اليهود يؤثرون أنواعاً ما في سياسة تلك الدول بدرجات متفاوتة ويحملون حكوماتها على التدخل سياسياً بما يقوي مركزهم ويعزز جانبهم داخل فلسطين وخارجها.

ومع هذا فالعرب لا يزدادون إلّا اعتزاماً وتصميعًا على خوض غمار الحرب إن كانت هي السبيل إلى حفظ فلسطين عربية، كما كانت وكما يجب أن تدوم.

وقد تطورت قضية فلسطين في الأسبوع الماضي تطورات محسوسة من الوجهات العربية والإنكليزية والدولية. أما من الوجهة العربية فقد تم الأمر للملك عبدالله فأصبح محط آمال العرب، وقد ورجل الحرب التي يستعدون لها أناء الليل وأطراف النهار، وقد متكن الملك عبدالله من «زعامة» الحركة العسكرية العربية بسبب «لفيفه الأردني» الذي هو قوى جيش نظامي عربي بالشرق، وبسبب ائتلاف رؤ وساء الدول العربية واتفاق رأي ملوكهم على أن يكون الملك عبدالله هو بطل حرب فلسطين المغوار، وقد كان إجماع ملوك ورؤ ساء العرب على عبدالله كسباً سياسياً رائعاً، وربحاً قومياً عظيها، إذ بهذا فاز العرب في معركتهم الأولى وجهادهم الأكبر ضد أنفسهم.

ولم يكن عبد الله ليقتنع بائتلاف العرب والتفافهم حوله في ساعة الخطر المداهم. بل أراد أن يغتنم هذه الفرصة التي جاد

الدهر بها عليه فعمل بحذق كبير ومهارة تامة للظفر من الحكومات العربية بتأييدها في حلفه مع إنكلترا أو على الأقل بغض الطرف عنه وتركه حراً في إبرام المعاهدة التي تنظم علاقة الدولة الأردنية الجديدة بحكومة لندرة، ولعل الدافع الأكبر الذي جعل الحكومات العربية تقف الأن ذلك الموقف المذكور، هو أنها قد تكون اليوم في صالح العرب خصوصاً بعد دخول الجيوش العربية إلى فلسطين وإعلان الحرب المنظمة الرسمية على اليهود بها، فإن إنكلترا تتعهد في المعاهدة الجديدة لشرق الأردن بأن تمده بجميع أنواع المساعدة العسكرية من تدريب الجيش العربي بواسطة الضباط الإنكليز، وإمداد الحكومة الأردنية بالرجال الفنيين والاختصاصيين في الحكومة والإدارة، كما ان إنكلترا تتعهد بتمكين الملك عبد الله من الأسلحة والخائر والطائرات وجميع ما يحتاج إليه الجيش العربي من الأعتدة والجهازات الحربية.

وقد واصل رؤساء العرب اجتماعهم بعمان تحت رئاسة الملك عبد الله وبحضور عبد الرحمن عزّام باشا الأمين العام للجامعة العربية، وكان موضوع المداولات النظر في إنجاز ما اتخذه العرب من القرارات الحاسمة في مسألة فلسطين، ويظهر أن تلك القرارات ستكون لها نتائج عاجلة مهمة، فقد صرّح رياض الصلح رئيس الحكومة اللبنانية بأن قرارات خطيرة قد اتخذت في آخر اجتماع بعمان عاصمة شرق الأردن، وبأن الأيام العصيبة بفلسطين أصبحت معدودة، وبأن الحكومات العربية لم تبلغ رسمياً إلى الحكومة الإنكليزية أي التزام بعدم القيام بأية حركة حربية يكون من شأنها عرقلة أعمال الإنكليز بفلسطين قبل منتصف مايو الذي

هو موعد إلغاء الانتداب الرسمي. ولعل هذا هو الذي حمل الإنكليز على اتخاذ الاحتياطات العسكرية قبل ذلك الأجل الذي سينتهي به الانتداب وستبتدأ به الحرب المنتظرة، حرب التحرير العربي لفلسطين العربية.

وفي انتظار هذا أبرق الملك عبد الله إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة يعبّر له عن رغبة العرب في أن يوضع حد نهائي «للمجزرة» بفلسطين، ويعلن استعداد العرب لمنح اليهود المقيمين بفلسطين نظاماً شرعياً خاصاً مع الجنسية العربية في دائرة دولة موحدة، وبهذا يتضح أن العرب يقبلون اعتبار اليهود شركاء لهم في الدولة العربية بصفتهم من رعاياها المطيعين، وأنه لبرهان قاطع على تسامح العرب وإنصافهم وحسن استعدادهم لحل المشكلة المعضلة على أساس يحفظ لكل ذي حق حقه، ولكن اليهود يريدون حرمان العرب من كل حق وقد راموا تحقيق باطلهم بالسيف، والعرب مع ما يظهرونه من حسن الارادة وحب التفاهم مصممون على تحكيم السيف وتركه يقول كلمته الفاصلة التي تحسم كل نزاع وتفض كل مشكل لا تستطيع السياسة التغلّب عليه الآن ولا بعد الأن.

هذا، باختصار موقف العرب، وأما موقف الإنكليز فقد طرأ عليه تغيير فجائي بدخول جيوش إنكليزية مهمة إلى فلسطين في الوقت الذي ينتظر فيه الرأي العام العالمي إلغاء الانتداب وجلاء الإنكليز. فما السبب في هذا الاحتلال أو في تقوية جيش الاحتلال قبل انتهاء الانتداب والشروع في الجلاء؟

يقول الإنكليز أنهم أنزلوا جيوشهم الجديدة بفلسطين لتهدأ الحالة بها وصيانة للأمن العام بأرضها، وتوضح الأوساط العسكرية الإنكليزية أن اضطراب الأمن واختلال النظام وتفاقم الحركات الإرهابية الصهيونية، كل هذا كما يقال كان حاملا على تقوية الجيش الإنكليزي بفلسطين، وتزيد تلك الأوساط أن هذا لا يتعارض مع حركة الجلاء إذ أن الجيوش الجديدة ستحمى الجيوش القديمة مدة عمليات الجلاء والانسحاب، وأنها ستعارض بقدر الإمكان كل معركة بين العرب واليهود. ومعنى هذا أن الجلاء لا يتم إلا بالاحتلال أو أن الاحتلال إنما هو وسيلة للجلاء، ومعناه أيضا أن الإنكليز وقتها يعتزمون الانسحاب بعد إلغاء الانتداب يريدون أن يقيموا من جيشهم الجديد أو بإضافته إلى جيشهم القديم حكمًا يقضي بين العرب واليهود أو لفريق ضد الفريق الأخر، ونحن إن عجزنا عن فهم «منطق» الإِنكليز في الحرب والسياسة فإن الإنكليز يفهمون منطقهم جيد الفهم وأنهم على بصيرة مما يريدون ويفعلون، ولكنهم يوهمون الناس أن سياستهم لم تتغير بدليل أنهم كما يقولون قرروا التخلي عن الانتداب في منتصف مايو والجلاء عن فلسطين في فاتح غشت. ونحن لا ننكر ما قرروه، غير أننا نخشى أن تكون السياسة الإنكليزية قد أصبحت تعمل في فلسطين بحديث: إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرىء ما نوى. . . ويحق لنا أن نخشى ذلك خصوصاً وأن الحكومة الإنكليزية اعترفت آخر الأمر أن التغيير الذي طرأ على سياستها بفلسطين إنما كان نتيجة للقرار الذي قرره شرق الأردن باتفاق مع الدول العربية، وهو إعلان الحرب ابتداء من منتصف مايو بمجرد

إلغاء الانتداب الرسمي، ومعنى هذا حسب وجهة نظر الانكليز أن البرنامج الأصلي كان يقضي بانسحاب الجيوش الإنكليزية تحت حماية الجيش العربي الأردني، ولكن لن يكون للإنكليز أي اعتماد على هذا الجيش بعد انغماره المتوقع في الحرب ضد اليهود، ولهذا ستقوم الجيوش الإنكليزية الجديدة مقام اللفيف الأردني أثناء عمليات الانسحاب والجلاء. ونرجو مع إخواننا العرب أن يصدق الإنكليز ويتحقق الجلاء، ولو تحت حماية غير اللفيف العربي، وهذا ما أكده وزير الخارجية الانكليزية في خطاب بمجلس العموم ما أكده وزير الخارجية الانكليزية في خطاب بمجلس العموم بلندرة، بل ذهب الوزير إلى أنه ليس من سبيل إلى الاستعانة بالجيوش الإنكليزية لكي يفرض على العرب واليهود أي حل لا يرضاه هؤ لاء وأولئك. وفي هذا بعض التطمين، ولكن العبرة ليست بالنوايا والقرارات والأقوال، بل هي بالأعمال والحقائق كها نعرفها اليوم ونشاهدها غداً.

وريثما يصدق أو لا يصدق الإنكليز فيها يذهبون إليه، فإننا نثبت هنا ما أقدمت عليه الحكومة الإنكليزية منذ أيام وهو التصريح الذي أدلى به وزير خارجيتها، والذي هو «إنذار صريح» موجه إلى دول الجامعة العربية التي حذرتها لندرة من اتخاذ تدابير يكون من شأنها إحداث الخلاف والصراع مع الإنكليز بصفتهم أصحاب الانتداب، فهل معنى هذا أن الإنكليز سيحمون اليهود من العرب ويعملون للحيلولة دون إعلان الحرب على الصهيونيين بعد تلاشي الانتداب؟ من العبث أن نجيب عن هذا الآن، وستكشف الأيام عن حقيقة الموقف الإنكليزي الذي ينطوي الآن عن أسرار وتناقضات.

وكأن مشكلة فلسطين أيست بمعقدة حتى تزيدها هيئة الأمم المتحدة تعقيداً، وذلك بالعهد إلى إنكلترا بتعيين محايد يتولى الإشراف على إدارة بلدية بيت القدس، وهذا ما تعارض فيه دول كروسيا وفرنسا، وماذا سيكون موقف كل من العرب واليهود إزاء تعيين ذلك الموظف المحايد بعد إلغاء الانتداب؟

هذا يرجع إلى بيت القدس، وأما ما يخص فلسطين، فقد طلبت أمريكا تأجيل إلغاء الانتداب إلى 25 مايو، أي عشرة أيام بعد الأجل المضروب لذلك، وقد عرضت أمريكا طلبها على العرب بواسطة الحكومة المصرية التي أجابت بأنها لا تستطيع البت في ذلك الطلب إلا بعد مخابرة الدول العربية، وبهذا أثبتت مصر قوة تماسك العرب بحيث لا يمكن لأية سياسة أن تمكر بهم وتفل صفهم وتفرق كلمتهم، كما عرض طرومان في نفس الوقت وساطته لعقد هدنة عامة بفلسطين، وبعبارة تريد أمريكا أن تمد في أجل الانتداب أياماً معدودات، كما تريد أن تتدخل لإيقاف الحرب بين الفريقين وهذه الخطة إن خدمت صالح الأمريكان والإنكليز واليهود، فإنها قلما تخدم صالح العرب. تلك هي التطورات الطارئة أخيراً على الحالة بفلسطين، وعلى قضيتها في الخارج.

وكأن الإنكليز والأمريكان \_ بموقفهم الجديد \_ إنما يريدون أن يصدوا العرب عن الهجوم على اليهود، ولكن العرب قد اتفق رأيهم على الحرب بعد إلغاء الانتداب رسمياً، لأن السياسة لم تعد صالحة لتسوية الخلاف العربي \_ الصهيوني، ولأن السلاح الذي اعتمده اليهود في تثبيت باطلهم هو الذي سينتصر به حق العرب فتكون كلمة الله بينهم هي العليا والله عزيز ذو انتقام.

الغمرات

### معركة فلسطين مسألة حياة أو موت للعرب أجمعين!

« الرأي العام » ، العدد 56 ، 19 ماي 1948 .

العرب يتولون حق تقرير مصيرهم بأنفسهم... جيش العروبة يجاهد في سبيل رسالة الجامعة العربية...

حل اليوم الذي ضربته إنكلترا موعداً لإلغاء انتدابها في فلسطين فلم تتراجع حكومة لندرة في قرارها، كما خيل لكثير من الناس خصوصاً إثر نزول جيوش إنكليزية جديدة بالأرض المقدسة، وقبل إلغاء الانتداب رسمياً بساعات أعلن اليهود «دويلتهم» التي طالما حلموا بها والتي تشاد في وسط النيران والدماء، والفتن والمعارك، والأنقاض والأخربة، وإنها لنشأة سيئة لا تبشر أصحابها بخير ولا تجعلهم الظروف والأحداث عليها آمنين مطمئنين.

وكيف يكون اليهود ـ داخل فلسطين وخارجها آمنين على حياة «دويلتهم» ومطمئنين على مصيرها، وهي في تكوينها طبقاً

لمشروع التقسيم ممزقة شر ممزق، ومقطّعة الأوصال، ومشتتة الشمل طولًا وعرضاً؟

وبالأخص كيف تضم «الدويلة» اليهودية شمل اليهود وهم مقضي عليهم منذ القدم بأن يعيشوا مشردين في الدنيا وتحت ذمة غيرهم من الأجناس والشعوب.

وكيف يطمع اليهود في بقاء «دويلتهم» وهي محاطة من كل جانب، بالعرب والجيوش العربية تعمل بالنار والحديد لهو ذلك «الحلم» اليهودي الذي تمخض عنه ليل الصهيونية البهيم، والذي رام أصحابه أن يحققوه كذلك بالنار والحديد؟

فالحرب سجال، والمعركة دائرة، والنار تأكل النار، والحديد يفل الحديد، وستذهب صولة الحق بجولة الباطل، وإذا حدثت النفوس اليهودية أصحابها بمعاكسة العرب، فلن يتسطيع اليهود لقوة العروبة رداً ولن يستطيعوا كذلك لحكم القدر نقضاً.

وإن الحرب التي تدور اليوم رحاها بفلسطين بين العرب واليهود لحرب حياة أو موت في نظر الجميع، فهي التي ستحكم بين الفريقين وتقرر مصير البلاد التي اعتدى عليها اليهود بالهجرة والسلاح.

غير أن العرب لا يعتبرون الحرب بفلسطين حرباً رسمية بينهم وبين ما يسميه اليهود «بدولة إسرائيل» وإنما يعتبر العرب أن اليهود – قبل إلغاء الانتداب وبعده – ليسوا سوى أهل بغي وفتنة، وعصيان وعدوان وفتك وإرهاب، وإجرام وخراب، ولهذا لم يعلن

عليهم العرب أية حرب حقيقية، وإنما أرسلوا على «عصاباتهم الإرهابية» وحدات من جيوش العروبة ومهمتها بعد قمع الفتنة الصهيونية توطيد السلم والأمن بفلسطين والشرق الأدنى، وقد وقع إنذار اليهود بهذا بمجرد دخول الجيش المصري.

وكما أن العرب لم يعلنوا الحرب رسمياً على اليهود، بالرغم من إعلان «الدويلة» الصهيونية، فكذلك لم تكترث الحكومات العربية لاعتراف طرومان وحكومته بتلك الدويلة اعترافاً لا يسمن ولا يغني من جوع، وقد أفصح الأمير فيصل آل السعود عن رأي العرب في ذلك الاعتراف بقوله لبعض الصحفيين: ثم ماذا؟ ومعناه باللغة الدارجة: بالزعط من واشنطون إلى تل أبيب؟

وقد أصبح اليهود \_ بعد تدخل الجيوش العربية وانتصاراتها المتوالية \_ يخافون على الدويلة الممسوخة التي تبناها طرومان، والتي لن يهدأ للعرب بال، ولن يغمد لهم سيف حتى يتركوها عبرة للدهر وأنف طرومان وأضرابه راغم؟

ومن الآن وريشا تظهر نتائج الحرب الراهنة، فإن العرب قد ربحوا ربحاً معنوياً وسياسياً عظياً. ذلك أن الحزبية المقيتة التي طالما فرّقت صفوفهم وزرعت بينهم بذور الشقاق والخلاف ونفثت فيهم السموم الفتّاكة، وأوجدت بينهم الحزازات والأحقاد، وأفسدت عليهم سياستهم وعرقلت سير جهادهم الوطني تلاشت وانقرضت ساعة الشدة وأمام الخطر فأصبحت الكلمة للعروبة تنطق بها جامعتها وتؤيدها دولها التي هي بمثابة الأعضاء من الجسم، والآلات المحرّكة من الجهاز، وبسبب هذا لم نعد نسمع

ذكراً للأحزاب العربية الفلسطينية، وإنما الذكر كله لجيوش العروبة التي تولّت حسم الخلاف مع اليهود بحد السيف.

وهناك ربح عظيم آخر، وهو أن الأجانب كانوا يظنون أن الجامعة العربية إسم بدون مسمى، وأنها مجرد هيئة دولة إقليمية لا تقل عجزاً في مجال العمل والتنفيذ عن سائر الهيئات والمنظمات الدولية سواء العامة أو الخاصة، ولكن الجامعة العربية قد برهنت غير مرة قبل اليوم وبرهنت اليوم أكثر من ذي قبل على بطلان ظن الأجانب بها، وعلى أنها إذا أرادت عملت، وإذا وعدت عنه عصبة الأمم في الماضي، وتعجز عنه منظمة الأمم المتحدة في أن تضرب المثل لغيرها من الهيئات والمؤسسات العالمية في الائتلاف أن تضرب المثل لغيرها من الهيئات والمؤسسات العالمية في الائتلاف والاتحاد والتضامن والتماسك سواء في السياسة أو الحرب، وبهذا كله أقامت الجامعة العربية الدليل الحسي على أنها وحدة متينة، وهيكل أقامت الجامعة العربية الذليل الحسي على أنها وحدة متينة، وهيكل محيح، وقوة عاملة، وأنها جديرة بكل تقدير واعتبار، وأنها أهل لأداء الرسالة العربية الخالدة التي أنيطت بها في الشرق والعالم معاً.

ونضيف هذا وذاك أن العرب باندفاعهم إلى ميدان الحرب بفلسطين قد تولوا تجربة اتحادهم السياسي وقوتهم العسكرية، وقد كانوا في حاجة إلى هذه التجربة لا بالنسبة إليهم أنفسهم فقط، ولكن بالنسبة إلى الرأي العام العالمي الذي كان في شك وريب من اتحادهم العملي، كما كان يستضعف قوتهم باعتبارهم دولا وحكومات، وبصفتهم أنصار فكرة ودعوة ورسالة، وأعضاء وحدة

وكتلة وجامعة ولولا شك اليهود في اتجاه العرب وقوتهم لما تجرًّأ الصهيونيون على ارتكاب العدوان بفلسطين بواسطة عصاباتهم الإرهابية ولو لم يكن طرومان ومن هو على شاكلته مثل اليهود في شكهم وسوء ظنهم، لما سابقت حكومة واشنطون غيرها إلى الفوز «بفضل» الاعتراف «بدويلة يهودية» جاءت إلى الدنيا تحمل معها جرثومة فنائها وانقراضها، ولكن العرب باتحادهم وانغمارهم جميعاً في الحرب لدفع عدوان اليهود وتوطيد الأمن بفلسطين العربية، قد بددوا أو على الأقل أخذوا يبددون عند الأجانب كل شك في أمر العرب وكل سوء ظن بقوة العرب الذين هم اليوم غيرهم أمس والذين سيصبحون غداً أشد وحدة منهم اليوم، فللتجربة العربية بفلسطين نتائج هامة جداً في العاجل والأجل، وستترتب عليها أشياء وأشياء منها التسليم بقوة العرب السياسية والعسكرية في الشرق الأدنى خاصة، ومنها اقتناع الدول بأن الجيوش العربية تحوط حقوق وحريات العرب بسياج متين وتسهر على حماية أوطان العروبة بكل ما أوتيته من حول وقوة، وبأن تلك الجيوش عند أمر ونهى الجامعة العربية التي تنفذ قراراتها بالقوة عند الضرورة والاقتضاء، والتي خفت وستخف لنجدة العرب ولسان حالها يردد مع الشاعر العربي القديم:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

ومنها فرض العرب من الوجهتين المعنوية والسياسية على الدول الكبرى نفسها التي اعتادت أن تنظر إلى من هو دونها بعين

النقص والاحتقار والتي برهنت بعضها بتحيزها لليهود ضد العرب على أنها غير جديرة بالزعامة في أمم الأرض وغير أهل لأداء الرسالة العامة القائمة على مبادىء السلم والعدل والحرية، هذه المبادىء التي بشرت بها تلك الدول طيلة الحرب العالمية الأولى والثانية، والتي سجلت في ميثاق الأمم المتحدة وتحاول المنظمة العالمية حمل سائر الدول كبيرها وصغيرها، قاصيها ودانيها، على الأخذ بها في سياستها الداخلية والخارجية.

وتهدف الحرب العربية بفلسطين أولاً وبالذات إلى تحرير هذا القطر العربي من مطامع الصهيونية سواء تجلّت في الاستعمار الاقتصادي والهجرة اليهودية، أو في السيطرة السياسية بواسطة ما يسمى اليوم وإلى حين بدولة إسرائيل، وليس معنى ذلك أن العرب يريدون أن يمحوا سائر اليهود بفلسطين، بل ان غايتهم من الحرب الحالية تحرير تلك البلاد، كها قلنا وحفظها عربية وتأمين مستقبلها كدولة حرة مستقلة. أما اليهود الأصليون فلهم أن يتمتعوا في دائرة الدولة العربية بحقوق المواطنين إن أرادوا أن يكونوا من وعاياها، وغير هذا من نظام أقلية أو دولة إسرائيلية لا يمكن أن يقبله العرب ولو انطبقت السهاء على الأرض وجاء طرومان بخيله ورجاله؟ وبما يحتج به العرب على إنشاء دولة يهودية أن فلسطين عربية، وأن أكثرية اليهود بها أجانب هاجروا إليها من شتى الأقطار والشعوب، وأن اليهودية دين وليست بجنسية، وأن تكوين دولة صهيونية شر خطير على جميع البلاد العربية المجاورة لفلسطين.

ويرد العرب على من يتهمهم «بالتعصّب الديني» ضد اليهود

بأن العرب المسيحيين هم يد واحدة مع المسلمين على الحركة الصهيونية في الداخل والخارج.

أما خطة اليهود التي دبروها لجعل العرب وغيرهم أمام الأمر الواقع فقد تولت الجيوش العربية إبطالها بجعل اليهود وشيعتهم أمام أمر واقع آخر.

ومن شاء أن يعرف تصميم العرب على المضي في القتال إلى النهاية فليستمع إلى رئيس الجمهورية السورية يقول في ندائه إلى العالم العربي: في وسط هذا الاضطراب العالمي المليء بالأخطار، يجب على العالم العربي أن يأتمر بأمر واحد سواء في الرخاء أو الشدة، إن اتحاد قلوبنا وتضافر سواعدنا هما أساس كل نجاح وهما السبيل إلى حفظ كياننا وسيادتنا، وأن وحدة العرب لشرط أساسي في توطيد السلام العام الذي نعتقد أن في وسع الشرق الأوسط أن يصبح أحد أركانه وإحدى ضماناته الكبرى.

الغمرات

### فترة الحرب بفلسطين

« الرأي العام » ، العدد 60 ، 16 يونيه 1948 .

يتساءل الناس عن التوقيف المؤقت لحرب فلسطين أهو في صالح العرب أو اليهود، وأن الآراء لتذهب في الأمر مذاهب شتى، ولكن الحقيقة هي أن لا أحد يستطيع أن يجيب عن ذلك السؤال جواباً صريحاً دقيقاً بالسلب أو الإيجاب، والسبب في هذا أن توقيف العمليات الحربية بفلسطين قد أحيط لحد الساعة بكثير من الغموض والكتمان، ولعل هذا شيء مدبر رؤعي فيه صالح ما يسمى «بالهدنة» وما ليس هو بالهدنة، وإنما هو مجرد فترة طرأت على التطاحن العربي اليهودي بسبب ضغط منظمة الأمم المتحدة، ومن ورائها أمريكا وروسيا نصيرتا العدوان الصهيوني بفلسطين ومتبنتا «المسرحية الدولية» المدعوة «بدولة إسرائيل».

قد يظن بعضهم أن منظمة الأمم المتحدة أقدمت على العمل لتوقيف الحرب بين العرب واليهود حباً في السلام والإنسانية؟ ونحن لا نظن شيئاً من هذا أو على الأصح لا نعتقد أن تلك هي

الغاية الأولى أو الوحيدة التي توختها تلك الهيأة التي برهنت غير مرة على أنها قلما تخدم السلام والإنسانية ولسنا نريد على هذا برهاناً أقوى من الحروب التي قامت أو التي لا تزال قائمة في مختلف بقاع العالم كاليونان والصين وأندونيسيا والهند، فلماذا تترك المنظمة أمر الحرب يسير سيره في جميع هذه الأقطار بينها تثور ثائرتها وتقوم قيامتها اتجاه الحرب بفلسطين؟ إن هذا الموقف المتناقض لأعظم فضيحة تنال المنظمة الدولية، وأكبر حجة على أنها تنظر إلى قضية السلام والإنسانية بمنظارها الخاص وبالقياس إلى مصالح الدول المسيطرة عليها، ونحن نتهم هذه الدول بأنها تتخذ المنظمة مجالًا وآلة لخدمة أغراضها ومطامعها، كما نعد «صيحة الفرح» التي أرسلها طرومان بعد قبول العرب واليهود رسميا لتوقيف الحرب صيحة مغرضة لا صيحة حبيب السلام ومنقذ الإنسانية، إذ كيف يكون طرومان حبيب السلام ومنقذ الإنسانية وهو الذي يغض الطرف عن الحروب القائمة الآن في شتى أقطار الدنيا، وهـو الذي ألـح عبثاً عـلى مجلس الأمن في اعلان أن حـرب فلسطين خطر يهدد السلام العام، وهو الذي صرّح باستعداده لتسليح اليهود ضد العرب.

والآن هل يعد توقيف الحرب انتصاراً لمنظمة الأمم المتحدة؟ لا شك أنه انتصار معنوي مؤقت، ولكنه انتصار ضئيل وتافه، لأن المتحاربين لن يوقفوا القتال مؤقتاً احتراماً لميثاق الأمم المتحدة، ولا خوفاً من العقوبات التي أنذرتهم بها.

ومهما يكن فها هي مصلحة توقيف الحرب لأجل مسمى؟ أم

هي \_ كما قيل \_ التقريب بين وجهة نظر العرب وبين مطامع الصهيونية، أم هي تمكين الدول الكبرى التي يعنيها أمر الشرق من تسوية خلافاتها هناك؟

لعل هذه الغاية، وتلك هي الوسيلة، ولكن كيف يمكن التقريب بين الحق والباطل، أي بين نظرية العرب ومطمع الصهيونية؟ إنه لشيء عسير إن لم نقل ضرب من المستحيل، إذ كيف تحل في شهر المشكلة التي عجزت الدول عن حلها طوال السنين والتي لم يجد العرب واليهود في النهاية من وسيلة لحلها غير تحكيم القوة والسيف؟

إننا نتمنى أن يجد العرب واليهود خلال هذا الشهر حلاً لمشكلتهم تنتهي به الحرب ويسود به السلام في ربوع الشرق العربي، ولكن الحل الذي نرتضيه لمشكلة فلسطين هو ما يقترحه إخواننا العرب بواسطة الجامعة العربية وحكوماتها وقيادة جيوشها الظافرة، وقد تولى الملك عبد الله بعد إعلان «فترة الحرب» بيان وجهة النظر العربية فيها يخص حل مشكلة فلسطين، قال: إن عرب فلسطين وشرق الأردن، على استعداد للتنسيق مع اليهود في دولة موحدة، وقد أوضح الملك العربي أن اليهود ستكون لهم من الحقوق مثل ما للعرب وسيحتفظون بالإدارة التي ترضيهم في جميع مدنهم وقراهم غير أن السيادة ستبقى للحكومة المركزية العربية التي سيشمل نفوذها وسلطانها جميع التراب القومي، كما صرّح توفيق سيشمل نفوذها وسلطانها جميع التراب القومي، كما صرّح توفيق باشا أبو الهدى رئيس حكومة شرق الأردن، بأن اليهود سيتمتعون بجميع حقوق المواطن، بل لهم إن أرادوا أن يتمتعوا بنظام الأقلية،

ولكن المشكلة الجوهرية هي مراقبة الهجرة اليهودية، لأن العرب لا يريدون بحال أن يصبحوا يوماً ما ضحايا تفوق اليهود الجنسي، وطغيانهم السياسي.

هذا من جهة العرب، وأما من جهة اليهود فقد صرّح الدكتور ويزمان رئيس الصهيونية العالمية، بأن إسرائيل مستعدة للاتفاق مع شرق الأردن...

وقد رأى غير واحد في جميع هذه التصريحات سبباً للتفاؤ ل وباعثاً للأمل، ولكن شتان بين القول والعمل والأمل والحقيقة، ومن الرأي والحكمة أن لا يتخذ المرء أحلامه كأنها حقائق، وفي انتظار ما سيكون التمسّك بنظرية العرب ونعتز بحق العرب، وننصر دعوة العرب وكلنا ثقة بعزمهم وحزمهم وتدبيرهم ودهائهم، وكلنا إيمان بأن الله معهم في سلمهم وحربهم لقوله عز وجل ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾.

الغمرات

# لا جديد . . . في السياسة !!

« الرأي العام » ، العدد 62 ، الأربعاء 30 يونيه 1948 .

في يوم الإثنين الماضي افتتحت الدورة الصيفية لمجلس (شورى) الحكومة وقد جرت العادة واقتضت إرادة وسياسة السلطة المتصرفة في هذه البلاد \_ وذلك منذ تأسيس الهيئة المذكورة إلى اليوم \_ أن يجتمع القسم (الفرنسي) قبل القسم المغربي الذي هو له في المغرب بمثابة الظل والذيل والهامش! . . .

### [حذفته الرقابة]

اجتمع القسم الفرنسي طبق العادة والسياسة قبل القسم المغربي، ولكنه لم يجتمع في هذه المرة بأتمه، لأن طائفة منه تبلغ الثلاثة عشرة انسحبت من الدورة الحالية غضباً واحتجاجاً على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الإقامة العامة بصفتها الحكومة العملية في بلادنا، وهؤلاء (الساخطون) ينتمون إلى حزب الجنرال دوغول ويمثلون في مجلس شورى الحكومة شيعة ذلك الحزب من الفرنسيين النازلين بأرض المغرب...

وإن القسم الفرنسي ـ بما له من اختصاصات وامتيازات وعادات وتقاليد ـ لا يكاد يمثل برلماناً لا يقل عن كثير من برلمانات الأمم العصرية، فهو يحمل عن أهلية وجدارة إسم مجلس شورى الحكومة.

أما القسم المغربي فلا يمثل سوى صورة مشيخة للمجلس الشوري العصري ولا يستشار في كل مرة إلاّ على سبيل التبعية ولا يؤخذ رأيه \_ إن كان له رأي إلاّ في مسائل دون أخرى. وباختصار فهو مجلس تكاد تنحصر مهمته في سؤال وجواب وشعاره: (صار بالبال، في الحال والمآل!).

وكما جرت العادة باجتماع القسم الفرنسي قبل القسم المغربي، فكذلك جرت بإسناد رئاسة الأول المقيم العام نفسه، بينا لا يرأس الثاني إلا خليفة المقيم المسمّى بالمعتمد وإلى جانبه سعادة الصدر الأعظم بالنيابة عن المخزن.

ويشترك القسمان الفرنسي والمغربي في شيء واحد، وهو أن الولاة الفرنسيين بالإقامة العامة والإدارات المركزية الملحقة بها هم الذين يتولون تسيير مجلس شورى الحكومة والإشراف على جميع جلساته وتوجيه جميع (أشغاله) التي كثيرها أقوال ورغائب لا تسمن ولا تغني من جوع.

وكل دورة من دورات المجلس المذكور تستهل بخطاب المقيم العام، وخطابه في القسم الفرنسي يكون عادة أهم وأفيد للسامعين من خطابه في القسم المغربي، وذلك عملًا بالقاعدة المعروفة: لكل مقام مقال!

أما الخطاب الذي تلاه الجنرال جوان يوم الإنتين في الجلسة الأولى للقسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة، فقد كان من أهم خطبه منذ تقلّد منصبه الحالي بهذه البلاد، ونحن لا نريد أن نتحدث عن جميع المسائل التي وردت فيه جملة وتفصيلا، وإنما يجدر بنا أن نقف قليلاً عند بعض التصريحات التي تضمنها، والتي تستحق أن نتناولها بالشرح والتعليق.

قال الجنرال إن المغرب استقبل العام الجديد وكله عزيمة قوية تجاه شدائد الساعة، ولم تكن هذه الشدائد لتصرفه عن الطريق الذي خطه له القدر.

لسنا ندري بالضبط ما هو هذا الطريق في نظر الجنرال جوان، ولكن يظهر أن ما قصده المقيم العام هو غير الطريق الذي هو طريقنا، والذي لا نريد به بديلًا، وإن القدر لا يمكن أن يخط لنا إلّا ما يرضي الحق ويرضينا وهو طريق الهدى والرشاد لا طريق الضلال والزيغ.

ثم تابع الجنرال قائلاً: إن المسؤول عن تلك الشدائد والصعوبات هو ما جرى ويجري في الخارج من اضطرابات وأزمات سواء في السياسة أو اقتصادياً لا تتحمل الحكومة مسؤوليته، بل هي بريئة من ذلك كله براءة تامة، وليست هذه أول مرة نسمع فيها براءة الحكومة على لسان مقيمها العام، فهذه قاعدة يعلنها كل مقيم عام في كل مناسبة، فالجنرال جوان في هذا مقتد وليس بمبتدع، ولهذا يحسن بنا أن غر بتصريحه مر الكرام تاركين للسياسة

الخارجية والاقتصاد الدولي تحمّل جميع الأعباء والأثقال والمسؤ وليات التي كدّسها المقيم فوق ظهرها تكديساً!.

ولم تفت المقيم الإشارة إلى ما أحدثه في المجال السياسي وهو ما سماه (بتجربة) القسم المغربي الجديد الذي أجريت له انتخابات في دائرة ضيقة جداً لا تتجاوز المئات من الناخبين في حين أن هؤ لاء يعدون في كل مدينة أو ناحية بعشرات الآلاف، فالانتخابات التي قال المقيم أنها كانت مستمدة من روح الديمقراطية، لم تكن تمت إلى الديمقراطية، لأنها اقتصرت على طبقة خاصة وقليلة جداً من قوى المصالح دون سواها من طبقات الأمة المغربية، التي باءت بالمنع والحرمان، وكما أشار المقيم إلى (الإصلاح) الذي أدى إلى تلك الانتخابات، فكذلك أشار إلى أنه قد كانت له نتائج سارة جداً وكيف لا يكون المقيم مسروراً شديد السرور بتلك النتائج التي اعتبرها الفرنسيون في الداخل والخارج انتصاراً باهراً لسياستهم في المغرب، وقد كان الجنرال جوان بطل هذا الانتصار وهو انتصار لم تسبقه معركة ولا قتال، وإنما كان وليد خطة سياسية مدبّرة مكنت المقيم العام من أن يدخل إلى المجالس الاستشارية التعاونية بعض العناصر التي كانت لا تعتبر (متطرّفة وانفصالية)، وقد استحق الجنرال جوان بهذا كل تقدير وإعجاب من حكومته، وبني قومه واعتبر داهية في السياسة، كما هو قائد في الحرب.

ولسنا على رأي الجنرال القائل بأن الانتخابات المشار إليها قد مكّنت الرأي العام المغربي من أن يشارك مشاركة فعّالة ومستنيرة في تسيير الشؤون العامة، فإن هذا لا يقال إلا في مجلس نيابي صحيح، له حق التصويت والتقرير، وهذا ما لا يملكه القسم الفرنسي نفسه الذي هو أعظم اختصاصاً وأنفذ رأياً من القسم المغربي لمجلس شورى الحكومة.

ولقد أبى الجنرال جوان إلا أن يقول ويكرر والعهد عليه فيها قال: ان المغرب قد أسعدته العناية الربانية في ساعة حاسمة من تاريخه فانتشلته فرنسا من الفتنة والاضطراب، وغذته بلبانها وخيراتها، ولم يحرص الجنرال على تفصيل القول في هذا ولكن المغاربة بذلك أدرى...

ومن رأي الجنرال أن يعمل المغرب \_ وقد أخذ اليوم صفة دولة عصرية \_ لبناء مستقبله على أساس ما سماه بتطوّر معقول يفضي به تدريجياً إلى كسب الكفاءة التي تمكّنه من أن يحكم نفسه بنفسه، وهذا كلام قد سمعناه مراراً وتكراراً، ولكنه أشبه بقبضة ريح أو ماء.

وإن ما وعدنا به الجنرال جوان من الحكم الذاتي لا يتفق \_ في نظرنا \_ مع ما أعلنه من وجوب خلق شعور قومي مشترك لا يقوم في هذه البلاد على مجرد اعتبارات جنسية ودينية، بل على ضرورات حياة مشتركة في بلاد يفتح بابها على مصراعيه لجميع المبادلات الإنسانية وسائر تيارات الرقي الاجتماعي والصناعي، وبعبارة يريد الجنرال أن يكون المغرب شبيها (بسفينة نوح)، فتهاجر إليه الأجناس وتعيش فيه على أساس شركة يكون الفرنسيون، ثم

الأوروبيون فيها أعضاء مؤسسين، بينها يكون المغاربة مجرد مساهمين...

### [حذفته الرقابة]

وقد ختم الجنرال جوان القسم الأول من خطابه بالحديث عن الصبر والأناة وعدم الطفرة في ميدان الرقي الذي يجب في نظره أن يسير سيراً طبيعياً، أي تدريجياً، كما تحدّث عن النظام المفروض في هذه البلاد ونصح بالكف عن محاولة تقويضه بالعنف والقوة وأردف هذا بكلمة عن التقريب بين الأرواح والأفئدة، وعما يجب للشخصية البشرية من حرمة وقداسة وحق وعدالة، ونحن لانعلق على هذا بشيء سوى أن تلك ألفاظ وعبارات تستلذها الأسماع وتستطيبها القلوب، ولكن لا نرى لها في المغرب أثراً ولا ندرك لها قيمة حقيقية.

# الغمرات مقال . . . حذفته الرقابة حذفته الرقابة « الرأي العام » ، العدد 63 ، الخميس 8 يوليوز 1948 .

# مقال .... حذفته الرقابة حذفته الرقابة « الرأي العام » ، العدد 64 ، الأربعاء 14 يوليوز 1948 .



الغمرات

### ذكرى الثورة على الاستبداد ( عيد14 يوليوز )

« الرأي العام » ، العدد 65 ، 21 يوليوز 1948 .

إعتاد الفرنسيون أن يقيموا في كل سنة مهرجانات رسمية وشعبية احتفالاً بذكرى الثورة الفرنسية الكبرى، ثورة الحرية على الاستبداد السياسي في بلادهم، وثورة الأريستوقراطية المالية الجديدة على الأريستوقراطية الوراثية القديمة.

من الخطأ الشائع الاعتقاد بأن ثورة 1789 قد كانت مجرد ثورة الشعب المظلوم على حكومته الظالمة، والحقيقة أن تلك الثورة كانت في مظهرها حركة شعبية ضد حكومة إستبدادية، ولكنها كانت أيضاً في أساسها ونتيجتها حركة طائفية اجتماعية أسفرت عن حلول أريستوقراطية المولادة، وقلما يعرف الجمهور هذه الحقيقة التاريخية، وكل ما يعرف عن الثورة الفرنسية الكبرى، أنها كانت ثورة الحق على الظلم، والحرية على الاستبداد، والديمقراطية على الأريستوقراطية ومما لا شك فيه أنها كانت حادثاً تاريخياً واجتماعياً وسياسياً عظياً في الداخل والخارج، ولشدة ما كان تاريخياً واجتماعياً وسياسياً عظياً في الداخل والخارج، ولشدة ما كان

يعانيه الشعب الفرنسي إذ ذاك من البغي والحرمان والاضطهاد، فقد تغلّب في نظره الجانب السياسي من الثورة على الجوانب الأخرى، وأصبح يوم هذه الثورة وهو 14 يوليوز عيداً وطنياً فرنسياً كتفل فيه بذكرى هدم الشعب الثائر لسجن «الباستيل»، الذي كان جحياً ظالماً اصطلى الأحرار المظلومون في فرنسا بنيرانه المحرقة وطالما قاسى الأشقياء وضحايا الاستبداد في غياهبه من أنواع الإرهاق وألوان العذاب ما أبقى اسمه على تعاقب الأجيال والعصور رمزاً للحكم السياسي المطلق. واستبداد الفرد بحقوق الجماعة، وسيطرة الحكومة على الشعب، وتسخير الأمة في سبيل من كان يسوسها بسياسة التسلط والاستعباد والاستغلال، هذه السياسة التي يسوسها بسياسة الدولة والدولة أنا».

14 يوليوز، عيد وطني فرنسي اعتاد الفرنسيون أن يحيوا ذكراه في كل سنة داخلاً وخارجاً ويحق لهم الاحتفال بعيدهم ذاك، ولكننا لا نستطيع أن نفهم أنهم يقيمون تلك الذكرى ويقومون بذلك الاحتفال في المستعمرات والبلاد المحتلة والثورة الفرنسية الكبرى قد قامت على مبادىء تعارض كل استعمار وتنافي كل احتلال، ويكفينا دليلاً على هذا «ميثاق» الثورة الخالدة، الذي اشتهر في التاريخ وفلسفة السياسة «ببيان حقوق الإنسان والرعية».

ويجدر بنا أن نذكر هنا بالأسس التي انبنى عليها هذا البيان الفلسفي والسياسي الرائع، تلك هي: البشر يولدون ويعيشون أحراراً ومتساوين في الحقوق، غاية كل جماعة سياسية حفظ ما للإنسان من حقوق طبيعية لا تقبل التفويت، تلك هي: الحرية، والأمن على النفس والمال، ومقاومة الاضطهاد.

الأمة مصدر السلطة وأساس الحكومة، فليس لأي فرد ولا لأية جماعة أن تستبد بالسلطة بالرغم عن إرادة الأمة وبدون رضاها واختيارها.

حقيقة الحرية أنها القيام بما لا يضر الغير، والقانون العادل وحده هو الذي يضع الحدود لحقوق الأفراد في المجتمع، والقانون العادل لا يمنع من الأعمال إلا ما كانت مضرة بالمجتمع، كما أن القانون يعبر عن الإرادة العامة للأمة ممثلة في مجالسها النيابية الشرعية، وجميع الناس أمام القانون سواء من حيث الحماية أو العقاب، وليس للقانون أن يميز الناس بغير الكفاءة والاستحقاق.

لا يجوز اتهام أو اعتقال أي واحد خلافاً لما ينص عليه القانون العادل، ويجب أن يكون القانون عادلًا في الزجر والعقاب.

لا يسوغ الاعتداء على أحد في أفكاره سياسية كانت أو دينية ما لم يؤد الجهر بها إلى فتنة واضطراب ويختل بهذا الأمن والنظام العام.

حرية التعبير عن الأفكار والآراء حق من أعز حقوق الإنسان فكل فرد من الرعية يملك حرية القول والكتابة والنشر في حدود القانون العادل.

تتولى القوة العامة ضمانة حقوق الإنسان والرعية، فهذه القوة مسخّرة في سبيل المجموع وليس للقابضين على زمامها أن يسخّروها في منفعتهم الخاصة.

تفرض الضرائب والجبايات على الناس حسب الاستطاعة والاستحقاق.

للأمة أن تحاسب الحكومة على تصرفاتها بصفة أن الثانية مسؤولة أمام الأولى.

الملكية حق مقدّس لا يسوغ انتهاك حرمته بأية صفة من الصفات إلا في الأحوال المنصوص عليها قانونياً لضرورة عامة، وبشرط أداء تعويض عادل للمالك.

كل مجتمع ينعدم فيه ضمان الحقوق الخاصة والعامة ولا تتميّز السلطات بعضها عن بعض في حكومته إنما هو مجتمع لا أساس له بقانون ولا دستور.

تلك هي المبادىء التي قامت عليها الثورة الفرنسية الكبرى، والتي خلفتها في ذلك الميثاق، الذي كان ولا يزال روحاً لجميع الدساتير السياسية في القديم والحديث، في الغرب والشرق.

وكل ذكرى تقام في 14 يوليوز، إنما هي ذكرى لتلك الثورة لا في أحداثها التاريخية والاجتماعية فقط، بل في فلسفتها وأنظمتها السياسية، وفي عهودها ومواثيقها التحريرية، وفي مثلها العليا وأمانيها الإنسانية.

ويجدر بالفرنسيين أن يربأوا بأنفسهم من الاحتفال بيوم الثورة وعيد الحرية كمجرد تقليد وعادة ومألوف، ودون اعتبار لما يرمز إليه اليوم التاريخي من المعاني والمغازي...

[ حذفته الرقابة ]

الغمرات

## مشككة « الوحدة الفرنسية »

« الرأي العام » ، العدد 66 ، 28 يوليوز 1948 .

أصبحت الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية تحمل اليوم إسم «الوحدة الفرنسية»، وقد سجل هذا الاسم بصفة رسمية في دستورها الجمهورية الرابعة، وإذا استطاعت فرنسا أن تطبّق دستورها الجديد، فإنها لم تتمكّن إلى اليوم من تنفيذ ما يتعلّق فيه بما يقال له: الوحدة الفرنسية، ولهذا أسباب جوهرية عديدة، ليس هنا محل بسطها أو على الأصح لم يحن الوقت بعد، لتفصيل القول فيها.

ويطلق الدستور الفرنسي إسم «الوحدة الفرنسية» على الأقطار التي تعتبر أجزاء من التراب الـوطني الفرنسي، وعلى المستعمرات والبلاد المشمولة بالحماية شرقاً وغرباً.

ويؤخذ من نص الدستور الفرنسي أن «الوحدة» عبارة عن مجموع مرتبط الأجزاء بروابط شتى: ويعتبر ذلك الدستور أن جميع الأعضاء متساوون من الوجهة المعنوية وعاملون بجميع ما لديهم من

الوسائل في سبيل الدفاع المشترك: ويسند الدستور إلى فرنسا زعامة «الوحدة» وقيادتها، وينيطها بمهمة تنظيمها وتنسيق أعمالها باسم المصلحة المشتركة وقد تعاقبت حكومات كثيرة في فرنسا من حيّز النظر إلى مجال الحقيقة والواقع، ذلك أن تلك الحكومات قد وجدت نفسها أمام مشاكل ومعضلات داخلية وخارجية لم تتمكن معها من الاشتغال بالمشكلة المعضلة التي أوجدها الدستور الفرنسي بما تضمنه من النصوص الخاصة بإنشاء «الوحدة الفرنسية»، وقد ظلت تلك النصوص حبراً على ورق، الأمر الذي أسخط كثيراً من الفرنسيين أنصار تلك الوحدة وحملهم على انتقاد موقف الحكومة منها، ويظهر أن الفرنسيين يعلقون آمالاً جسيمة على تحقيق مشروع الوحدة ويعتقدون أنها الوسيلة الفعالة لإنقاذ فرنسا من الأزمات الاقتصادية، وغيرها التي لا تزال تتخبّط فيها من جراء الحرب العالمية الأخيرة، وأنها ستفسح المجال لنشاطهم وستمكّنهم من تجديد نفوذهم وتقوية مركزهم في الداخل والخارج.

ولما تألفت الوزارة الجديدة جعلت من مهامها الكبرى التفكير في تنفيذ مشروع الوحدة الاستعمارية، وقد تضمن البيان الوزاري الذي تلاه رئيس الوزارة أخيراً على المجلس الوطني فصلاً خاصاً بذلك المشروع.

ومما ورد في ذلك البيان أن فرنسا تفرض وجودها في جميع الجهات من العالم بواسطة البلاد التي تنسحب عليها عبارة الوحدة الفرنسية، وتلك البلاد إن وحدتها العبارات والمصطلحات، فإنها قد كانت ولا زالت موزعة من وجوه شتى، ومن رأي رئيس الوزارة

الجديدة إن الوسيلة الوحيدة لجمع شمل تلك البلاد وحفظ الروابط التي تريد فرنسا أن تربطها بها ضمن وحدتها الاستعمارية هي: القوة، ولهذا قال الوزير إن فرنسا لم تشعر قبل هذا شعورها اليوم بالحاجة إلى أن تكون قوية.

وتابع الوزير قوله: بأن قطع على نفسه العهد بالعمل قبل ختام الدورة البرلمانية الحالية لسن القانون القاضي بتنظيم المجلس الأعلى للوحدة الفرنسية وهذا المجلس ان تم تكوينه ، سيضم مندوبي الدول الداخلة في تلك الوحدة، وإذا استطاعت الحكومة الفرنسية أن تؤلف المجلس العام لوحدتها الاستعمارية، فإنها لم تتمكن لحد الساعة من تأليف المجلس الأعلى المذكور، لأن هذا يتوقف على رضى «الدول المشاركة» كالمغرب وتونس بالانضمام إلى الوحدة الفرنسية، وهذه هي المشكلة المعضلة التي واجهتها وتواجهها الحكومة الفرنسية في سبيل تحقيق مشروعها الاستعماري.

ولا يدري أحد ماذا سيؤول إليه أمر هذا المشروع ويظهر أن الحكومة الفرنسية لا تجهل ما يعترضها من عقبات كأداء ومشاكل خطرة في طريق إنجاز مشروع الوحدة الاستعمارية، ولعلها ترى أن السياسة وحدها عاجزة عن تذليل تلك العقبات، وفضّ تلك المشاكل، ولهذا اعتزمت اللجوء إلى القوة لتحقيق برنامجها الاستعماري الواسع، ونحن لا نريد الآن أن نبسط في مسألة الوحدة الفرنسية، ولا نرى أنه قد حان الوقت لعرض وجهة نظرنا فيها وبيان موقف المغرب منها، ولكننا نغتنم هذه الفرصة لنلاحظ أن دولة الاستعمار قد ذللت في كثير من بقاع الدنيا، وأن العصر

ليس بعصر تسلّط واستعمار، وأن القوة قد تقف موقفاً، حيث تخفف السياسة، ولكن حل المشاكل بين الشعوب عن طريق القوة، وإقامة الروابط بينها على أساس الفرض والقهر، لا يمكن أن يدوم بحاله، وليس من شأنه أن يؤدي إلاّ إلى أسوأ النتائج وأوخم العواقب، وإننا استقبالاً وأملنا أن تتبصّر الحكومة الفرنسية في الموقف وتسير في سياستها مع الشعوب المرتبطة بها السير الذي يقتضيه تطوّر هذه الشعوب نفسها، ويتفق مع روح ونصوص العهود والمواثيق الدولية، ولها بإنكلترا مثلاً حير القدوة، وسبيل نجاح الفرد والجماعة أن يكون كلاهما موضع احترام لا موضع خوف، ولا يستحق الاحترام، إلا من كان للحق ناصراً، وللعدل تابعاً وللحرية عاملاً.

الغمرات

# عنوان . . . . حذفته الرقابة

« الرأي العام » ، العدد 67 ، 4 غشت 1948 .

منذ أسبوع انعقد بعاصمة الجزائر «مؤتمر الشمال الأفريقي» الذي دام ثلاثة أيام بأكملها، ولم تكن هذه المرة الأولى التي اجتمع فيها المؤتمر المذكور، بل يرجع تأسيسه إلى ما قبل الحرب العالمية الأخيرة، وقد أنشأته الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت خدمة لصلحتها في ميدان السياسة والاقتصاد والاستعمار، وقد رأت تلك الحكومة أن من مقتضيات سياستها الحاضرة بشمال أفريقيا استئناف عقد ذلك المؤتمر من حين لآخر، بإحدى عواصم المغرب العربي، ويتصف المؤتمر بثلاث صفات أساسية، فهو جمع فرنسي صرف لا يشارك فيه أي عربي من أبناء المغرب الكبير، وحكومي لا يحضره غير الرؤساء المسؤولين عن سياسة فرنسا بشمال أفريقيا، وسري لا يدخله الصحفيون مطلقاً، ولا تذاع أعماله ومقرراته على الجموع، وليس معنى هذا أنه لا يقع الإعلان عنه قبل انعقاده، وأنه لا يصدر به «بلاغ رسمي» بعد انتهائه.

ومن البلاغ الذي نشرته الحكومة عقب المؤتمر يستفاد \_ على سبيل الإجمال \_ أن أقطاب السياسة الفرنسية بشمال أفريقيا \_ وهم الوالي العام بالجزائر والمقيم العام في كل من المغرب وتونس \_ قد ائتمروا بمساعدة طائفة من كبار الموظفين والخبراء العسكريين والسياسيين والاقتصاديين، ويشير البلاغ إلى أن الائتمار كان عبارة عن قيام هؤلاء القادة والمديرين باستعراض وجهات نظرهم ودرس الوسائل التي ينبغي اتخاذها لتنسيق وانسجام الحياة الاقتصادية بالأقطار الثلاثة ولحماية هذه البلاد، وضمان سلامتها بكيفية فعالة لا يكون في الإمكان ما هو أحسن منها.

... ونحن الذين نعيش في محيط السياسة الفرنسية منذ عشرات السنين لا نحتاج إلى أكثر من ذلك البلاغ الرسمي إدراك ما تنطوي عليه عباراته المختصرة و «مغمّضاته» من المعاني والدلالات، والأغراض والغايات...

وقد شاء الوالي العام بالجزائر أن يزيح الستار قليلًا عن أعمال المؤتمر، ويحدث رجال الصحافة في تصريح أدلى به إليهم حديثاً، إن كثرت عباراته وتنوعت ألفاظه فإنه لم يخرج عن دائرة «مؤامرة السكوت» التي دبرت إخفاء للمحادثات والمقررات بمؤتمر الجزائر.

وخلاصة ما صرّح به حاكم القطر الجزائري بمحضر زميليه المقيمين العاملين بالمغرب وتونس، أن المؤتمرين الفرنسيين كانوا «سعداء» باستئناف اجتماعاتهم الدورية التي قطعتها ظروف الحرب والسياسة وبتجديد المحادثات الثلاثية التي جرت بها عادة قديمة، ثم

قال: انه قد تبين بجلاء للمؤتمرين من محادثاتهم التي استمرت ثلاثة أيام كاملة، ومن المجهود الذي بذله شركاؤهم وأعوانهم، ومن الدراسات التي قاموا بها، أن عقد المؤتمر الأفريقي من حين لأخر يفيد الحكومة جداً، كما يفيد الشعوب المغربية ويزيد في «سعادتها».

... وإذا كنا لانشك فيها تستفيده الحكومة من ائتمار سياستها بشمال أفريقيا، فإننا لاندري ما هي الثمرات التي يجنيها الأفارقة من ذلك المؤتمر، ولا ما هي الخيرات التي يغدقها عليهم في كل مرة، ولا ما هي «السعادة» التي يجلبها لربوعهم ويخصهم بها دون آخرين... والحقيقة أن العبارات واحدة والمقاصد شتى.

وقد علمنا من تصريح الحاكم العام أنه تقرر عقد المؤتمر الأفريقي كلما دعت الحاجة واقتضت المصلحة، وأن المداولات قد جرت في جو من الصفاء والمودة. . . ولم يكن من المنتظر غير هذا، لأن المؤتمرين موظفو دولة واحدة، ورجال سياسة واحدة، وخدام خطة استعمارية واحدة.

أما غاية المؤتمر حسبها ذهب إليه الحاكم العام، فهي خدمة المصلحة المشتركة بين فرنسا وأفريقيا الشمالية، وقد يذهب الإنسان في فهم هذه المصلحة المشتركة مذاهب شتى، ولكن يظهر من الظروف وقرائن الأحوال أن تلك إشارة خفية إلى ما يكنى عنه اليوم (بالوحدة الفرنسية)، التي تحدّثنا عنها سابقاً بمناسبة تشكيل الوزارة الجديدة.

ومما تحدّث به الحاكم العام الفرنسي بالجزائر إلى الصحفيين، أنه لم يفضح سراً، أي يخرق حدود «مؤ امرة السكوت» بقوله ان المؤتمرين قد اهتموا بأمن الشمال الأفريقي وسلامته العامة من الوجهتين السياسية والعسكرية واشتغلوا بالبحث عن الوسائل الفعّالة الصالحة لحماية ذلك الأمن وصيانة تلك السلامة في الظروف العصيبة والأحوال الحرجة، التي تتكوّن منها «الوضعية الشاذة»، التي يتخبط ويتدرّج فيها العالم المريض بداء الارتباك والاضطراب والحلاف والتطاحن.

ولكي لا ينزعج الرأي العام في الشمال الأفريقي ويسيء الظن «بمؤتمر الجزائر» فيعتقد أنه كان كله شراً ووبالاً على المغاربة، أضاف الحاكم العام: أن المؤتمرين لم يفضّلوا اهتمامهم بأمن الأقطار المغربية وسلامتها عن اهتمامهم بتوفير السعادة لشعوبها وبالعمل لارتقائها في المجال الاقتصادي والفكري والمعنوي.

أما نتائج ومقررات المؤتمر فقد عرضت على الحكومة الفرنسية لترى فيها رأيها وتقول كلمتها وقد قال الحاكم العام بالجزائر: ان المؤتمر بسط لحكومة باريس مايراه من ضرورات، واقترح عليها القيام بأعمال ومنشآت وطلب منها اتخاذ تدابير وقرارات، ولم يكتم الحاكم المذكور أن المسؤولين عن السياسة الفرنسية بأفريقيا الشمالية يقفون صفاً واحداً في تأييد جميع ما عرضوه على الحكومة كنتائج لمؤتمرهم الأخير.

هذا ما قيل عن هذا المؤتمر، ونحن لا نريد أن نتحدّث عنه

بأكثر مما فعلنا، لأن «الموضوع» شائك والرقابة بالمرصاد، ولكن اللبيب تكفيه الإشارة...

غير أننا نريد أن نعلّق بكلمة ختامية على المؤتمر المذكور الذي لم يكن اجتماعه بالأمر الجديد في عالم السياسة الفرنسية، بل كان حلقة من سلسلة وتقليداً من تقاليد الاستعمار بشمال أفريقيا.

أما المسألة التي تداولها المؤتمر فيظهر أنها تهم السياسة الفرنسية وحدها، ولم يكن من اختصاص المؤتمر النظر في حل المشكلة العامة لكل قطر من الأقطار الثلاثة، وإنما اعتنى ببعض المشاكل المشتركة بين تلك الأقطار من حيث وضعية فرنسا فيها ومصلحتها في الحاضر والمستقبل، ولهذا فإن المشاكل الخاصة بشعوب شمال أفريقيا لا تزال كها كانت بدون حلول، وليس من سبيل إلى حلها بكيفية مرضية، إلا ضمن حل المسألة الأساسية العامة في كل قطر، ولكن الحكومة الفرنسية عن هذا في شغل شاغل، والذي هو أدهى وأمر أن الحالة التي عليها شعوب أفريقيا الشمالية وموقفها من تلك الحكومة وسياستها، قلما يساعدان على تسوية المسائل وحل المشاكل طبق الأماني المشروعة لكل أمة.



الغمرات

# الجالية الفرنسية. . . ومسألة تمثيلها في البرلمان بباريس

« الرأي العام » ، العدد 68 ، 11 غشت 1948 .

منذ أسابيع والصحافة الفرنسية في المغرب تهتم اهتماماً خاصاً بمسألة تمثيل الرعايا الفرنسيين المقيمين هنا في «مجلس الجمهورية» بباريس ومجلس الجمهورية، هذا هو الذي حل في الدستور الفرنسي الجديد محل مجلس الشيوخ، فالبرلمان الفرنسي يتألف اليوم من المجلس الوطني، ومجلس الجمهورية، كها كان يتألف في الدستور القديم من مجلس النواب الشيوخ.

### مجلس الجمهورية:

إن مجلس الجمهورية \_ كها يظنه دستور 29 شتنبر 1946 \_ يتألف من ثلاثمائة وخمسة عشر عضواً تختلف وسائل انتخابهم أو تعيينهم باختلال وضعية الأقطار التي ينوبون في المجلس المذكور، وليست نسبة تلك الأقطار في التمثيل البرلماني، واحدة بكل قطر عدد من النواب في مجلس الجمهورية، ففرنسا تملك وحدها مائتين

وللمستعمرات التي تسمّى في الاصطلاح الجديد «بأقطار ما وراء البحار»، واحد وخمسون نائباً وينوب عن الجزائر أربعة عشر وجميع هؤلاء ينتخبون بوسائل شتى وفي دوائر خاصة، ومن درجتين، وبعبارة لاينتخب أعضاء مجلس الجمهورية انتخاباً شعبياً مباشراً كانتخاب المجلس الوطني، ويضاف إلى ذلك العدد من أعضاء مجلس الجمهورية خمسون عضواً يتولى المجلس الوطني تعيينهم، منهم ثلاثة ينوبون عن الفرنسيين في الخارج، وثلاثة عن الفرنسيين المنازلين بالمغرب، وإثنان عن الفرنسيين المقيمين بتونس.

وسبب قيام المجلس الوطني الفرنسي بتعيين النواب الفرنسيين المقيمين خارج بلادهم في مجلس الجمهورية، هو من جهة استحالة إجراء انتخابات فرنسية بالبلاد الأجنبية، ومن جهة أخرى خلو بلاد الحماية كتونس والمغرب ـ من مجالس منتخبة تكتسي حلة سياسية وتملك حق البت والتقرير في مجالات اختصاصها، بل أن هذه الوضعية تتجلى في المغرب أكثر مما تتجلى في تونس. فالمغرب إنما يملك مجالس استشارية صورية، قلما تناقش حتى في المسائل التي تعرض عليها من السلطة الحاكمة على سبيل الاستشارة، ولا تملك حق البت والتقرير مطلقاً. لهذا أسندت إلى المجلس الوطني مهمة تعيين نواب الجالية الفرنسية في مجلس الجمهورية.

### مشروع نظام مجلس الجمهورية:

وقد أراد البرلمان الفرنسي أن ينظم تأليف مجلس الجمهورية، فأسند إلى لجنة الانتخاب العام إعداد مشروع في ذلك، وقد تضمن بنوداً تتعلّق بالهند الصينية، وتونس والمغرب بصفة أن هذه الأقطار مشمولة بالحماية، فالرعايا الفرنسيون النازلون بالهند الصينية ينتخبون نائبين اثنين عنهم انتخاباً مباشراً. أما في تونس فيتولى أعضاء المجالس البلدية، والمجلس الكبير الذي هو بمثابة مجلس شورى الحكومة هنا انتخاب نائبين اثنين، كذلك عن الجالية الفرنسية، وأما في المغرب فيقوم المجلس الوطني الفرنسي بانتخاب ثلاثة نواب عن الفرنسيين النازلين هنا.

هذا ما يتضمنه مشروع لجنة الانتخاب العام عن كيفية تمثيل الرعايا الفرنسيين ببلاد الحماية، وقد أبدى المقرر العام أسفه على مسايرة أغلبية اللجنة المذكورة واستسلامها لرأي الحكومة الفرنسيين التي امتنعت من التسوية في حق الانتخاب بين الرعايا الفرنسيين المقيمين بالهند الصينية وتونس والمغرب ومن أغرب ما احتج به المقرر العام على الحكومة أن الجنسية في الشريعة الإسلامية مرتبطة بالشخص لا بالوطن، وهذه مجرد سفسطة لم تنخدع لها الحكومة الفرنسية، التي هي أعلم من المقرر بحقيقة الجنسية في البلاد الإسلامية، والتي تقدّر أكثر منه ما تفرضه العهود والمواثيق على فرنسا من التبعات والمسؤوليات في المغرب خاصة.

### المشروع والرأي العام الفرنسي:

إن الرأي العام الفرنسي في المغرب ليس راض عن مشروع لجنة الانتخاب العام، فإذا سلم باستحالة إجراء انتخاب مباشر هنا لتعيين نواب الجالية الفرنسية في مجلس الجمهورية، فإنه لا يسلم

بأن يتولى المجلس الوطني الفرنسي نفسه تعيين أولئك النواب بالأساليب المقررة في المشروع المعروض اليوم للمناقشة أمام البرلمان بباريس، بل يريد الرأي العام الفرنسي هنا أن تسند تلك المهمة إلى القسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة بصفة أنه يمثل في نظره الجالية الفرنسية تمثيلاً صحيحاً، وهذا ما لا تراه الحكومة الفرنسية ولا لجنة الانتخاب العام. إذ كلتاهما تعتبر أن مجلس شورى الحكومة لا يحق له أن يرشح أحداً للنيابة عن الجالية الفرنسية في مجلس الجمهورية وتؤيد كل من الحكومة واللجنة وجهة نظرها بكون القسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة ليس بهيئة منتخبة انتخاباً شعبياً مباشراً.

## اعتراضات على المشروع:

وتوجد اعتراضات أخرى على عدم أهلية القسم الفرنسي المذكور بتلك المهمة.

الاعتراض الأول، هو أن مجلس شورى الحكومة مجلس اقتصادي، وليس بهيئة سياسية، كما هو مجلس الجمهورية، وبعبارة أخرى فالقسم الفرنسي كالقسم المغربي من مجلس شورى الحكومة عشّل مصالح مادية تجارية وفلاحية وصناعية، ولا يمثل أفكاراً وآراء سياسية، كما هو الشأن في الهيئات البرلمانية والمجالس التشريعية.

الاعتراض الثاني، أن مجلس شورى الحكومة هيئة استشارية محضة، فليس لها أن تتدخل في كل شيء، وإنما تنظر فيها تعرضه عليها الحكومة من القضايا الاقتصادية خاصة وليس لها أن تبت

نهائياً في أية مسألة، بل لا تبدي نظرها في موضوع اختصاصها إلاّ على سبيل الاستشارة.

الاعتراض الثالث، هو النظام المتبع في تأليف القسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة، فالقسم المذكور يتألف من ثلاثة شعب: شعبة الفلاحة وتعينها الغرف الاستشارية الفلاحية، وشعبة التجارة والصناعة وتعينها الغرف الاستشارية للتجارة والصناعة، والشعبة الانتخابية الثالثة، وتمثل أصحاب الحرف الحرة الذين لا يدخلون في الفلاحين والتجار والصناع، وهذه الشعبة الثالثة تمثل أكثرية الرعايا الفرنسيين الذين ينتخبونها انتخاباً شعبياً مباشراً، فإذا سلمنا بأن الشعبة الانتخابية الثالثة تمثل أكثرية الجالية الفرنسية تمثيلاً صحيحاً، فإن الشعبتين الأخيرتين لا تمثلان بقية هذه الجالية إلا تمثيلاً فقيراً وغير مباشر ويكفي هذا لاعتبار القسم الفرنسي غير عمثل للجالية الفرنسية التمثيل الصحيح المزعوم.

الاعتراض الرابع، هو أن لمجلس شورى الحكومة قسمًا مغربياً، بحيث لا يمكن معه تخويل القسم الفرنسي حق انتخاب نواب الجالية الفرنسية في مجلس الجمهورية، وبعبارة أخرى، فإن مجلس شورى الحكومة يعتبر بقسميه المغربي والفرنسي كلًا لا يتجزأ ومجموعاً لا يجوز تمييز بعضه عن البعض الآخر.

فجميع هذه الاعتبارات تحول من الوجهتين، القانونية والدستورية دون إسناد تعيين نواب الجالية الفرنسية إلى القسم الفرنسي من مجلس شورى الحكومة.

## وجهة النظر المغربية:

والآن نريد أن نبسط وجهة نظرنا نحن المغاربة في هذه المسألة...

## [ حذفته الرقابة ]

وإن الموقف الذي اتخذناه وأعلناه في كل مناسبة، لهو الموقف الحق الواجب على كل من يتمسّك بالوطنية الخالصة. الصادقة الأمينة التي لا تعرف ليناً ولا هواناً ولا تقهقراً ولا تراجعاً في المبدأ والخطة والوجهة، بل هي صلبة ثابتة مها كانت تصرفات الدهر، وتقلبات العصر، وبالرغم من جميع الظروف والأحوال سواء في الرخاء أو الشدة.

نعم إن الموقف الوطني الصميم الذي كان موقفنا من مجموع الحقوق والامتيازات ....

#### [حذفته الرقابة]

قلما يجهله أحد من المواطنين، وقد حددناه وصدعنا به في عدة فرص ومناسبات، كان حافزنا فيها الغيرة على حقوق البلاد وأهلها، وكان رائدنا في كل مرة القيام بواجبنا الوطني في الدفاع عن تلك الحقوق التي يجب أن تكون، وتحفظ لأصحابها الشرعيين دون سواهم من الغرباء والأجانب.

ويتلخّص موقفنا ذاك في معارضة أي استبداد بأي حق هو في المغرب للمغاربة وحدهم، وذلك باعتبارهم، أحداً وجماعة، وبصفتهم شرعية، وأمة سياسية...

#### [حذفته الرقابة]

وأمر الجالية الفرنسية بخلاف ذلك، فهي زيادة على ما تتمتع به من حق الانتخاب والتمثيل في مجالس المغرب البلدية والاقتصادية والحكومية، قد أعطي لها الحق النيابي في المجالس التأسيسية الدستورية أثناء الحرب الأخيرة وبعدها، كما اعترف لها بذلك الحق في البرلمان الفرنسي الحاضر، حيث أن ثلاثة نواب يتولون تمثيلها في شقه الثاني الذي هو مجلس الجمهورية...

#### [حذفته الرقابة]

وقد تم هذا، أي بمحض إرادة الحكومة الفرنسية وبمقتضى دستورها الجديد الذي ليس من الحق في شيء أن نتقيد به، ولا أن تنطبق علينا أحكامه، بل هو وضع للفرنسيين وحدهم...

[ حذفته الرقابة ]

#### بعض النصوص:

هذا كلام صريح في موضوعه، وفيه الإشارة إلى ما ورد في إحدى خطب ليوطي من أن الحماية لا تجعل المغرب يحتفظ بكيانه كدولة تتمتع باستقلالها الذاتي، وحماية فرنسا لها لا تخرجها عن سيادة السلطان ولا تحرمها من نظامها الخاص، ومن نتائج هذه الحالة الواقعية \_ كها قال ليوطي \_ إن الأنظمة والقوانين السياسية الفرنسية لا تنطبق على المغرب ولا تحل فيه أي محل، بحيث لا يجوز للفرنسيين أن يكون لهم في هذه البلاد أي تمثيل سياسي كيفها كان لونه وشكله، كها أشار الصحفي الفرنسي إلى تصريح ليوطي هذا،

فقد أشار كذلك إلى الحكم الذي أصدرته محكمة النقض والإبرام بباريس في 12 أبريل 1924 ونصه:

«إن المعاهدة المبرمة بين فرنسا والمغرب لتنظيم الحماية الفرنسية بالمملكة الشريفة، لم يكن من عملها إفناد المغرب في استقلاله الذاتي».

# القول الفصل في المسألة:

ويتضح من هذه التصريحات وكثير غيرها، ومن مجموع المعاهدات التي يتكون منها النظام الدبلوماسي المغربي، أنه لا يجوز ترك الجالية الفرنسية على ما هي عليه من التمثيل في المجالس النيابية بالمغرب وفرنسا، لأن هذا مخالف كل المخالفة لذلك النظام، ولأن في هذه المخالفة قلباً لوضعية المغرب من الوجهات القانونية والسياسية والدبلوماسية، وهذا ما لا يمكن أن نغض عنه الطرف ولا نظن أن الدول تغض عنه في غفلة. . .

## موقفنا من المسألة:

ونحن لم نغض الطرف عن المسألة. ففي يوم الثلاثاء الماضي لما شرع المجلس الوطني الفرنسي في بحث مشروع تنظيم مجلس الجمهورية، وأثيرت في الصحف الفرنسية هنا مسألة تمثيل الجالية الفرنسية في هذا المجلس البرلماني الثاني، أسرعنا...

[حذفته الرقابة]

## موقف الحكومة الفرنسية:

وقد علمنا أن الحكومة الفرنسية قد حددت موقفها من المسألة المعروضة على بساط البحث أمام البرلمان. ففي يوم الأربعاء الماضي صرّح وزير الداخلية ناطقاً باسم وزير الخارجية، بأن الحكومة الفرنسية تبدي أكثر ما في استطاعتها من التحفّظات الصريحة حول المبدأ نفسه، الذي يقوم عليه تمثيل الجاليات الفرنسية بتونس والمغرب، وبالأخص حول كيفية التمثيل المنصوص عليها في مشروع لجنة الانتخابات العام، وقد طلبت الحكومة إلغاء تمثيل الجالية إلغاءً تاماً، أو على الأقل العدول عن تلك الكيفية في التمثيل، وقدعلل الوزير طلب الحكومة بكون التمثيل من حيث هو وحتى بالكيفية المقترحة يعد مصادماً للمبادىء والأصول التي يقوم عليها نظام العلائق بين فرنسا والدول المحمية، وقد وجد في عليها نظام العلائق بين فرنسا والدول المحمية، وقد وجد في المجلس الوطني من تولى الردّ على الوزير بغير حق، أي بدون حجة ولا منطق.

## موقف الأحزاب:

وقد تأيد موقف الحكومة بموقف الحزب الشيوعي الذي كان صريحاً في الموضوع، فقد طلب إلغاء انتخاب نواب الجاليات الفرنسية بالمغرب، وتونس، والهند الصينية، لكونه مخالفاً للدستور، ولهذا يجب العدول عنه في المشروع، والحزب المذكور لم يطلب هذا لمجرد التمسّك بالحق وبغية الاحتفاظ به لأهله من المغاربة، بل خضع في موقفه لاعتبارات ومصالح حزبية خاصة.

## القرار البرلماني في المسألة:

وإذا اتفق رأي الحكومة ورأي الحزب الشيوعي في مبدأ المسألة وطالب كلاهما بإلغاء التمثيل، اما لأنه مصادم لنظام العلائق الفرنسية ــ المغربية، واما لأنه مخالف للدستور الفرنسي، فإن لجنة الانتخاب العام ولجنة ما يسمى بفرنسا التي من وراء البحار (رأي المستعمرات)، قد عارضتا الحكومة والشيوعية في ذلك الموقف، وأخيراً صادق البرلمان بـ 384 صوتاً ضد 183 على التمثيل، وأجّل البحث في مواد المشروع الخاصة بهذا التمثيل.

## التعليق على القرار:

وهكذا أغلبت الحكومة على أمرها وانهزمت بسرعة وسهولة أمام المجلس الوطني الفرنسي الذي خضع في قراره لغير الحق ولغير صالح فرنسا الحقيقي، الذي هو في عدم الإخلال بالوعود والمواثيق، وعدم درس حقوقنا، وقد تكون الحكومة وقفت ذلك لما وقف من مشروع تمثيل الجالية الفرنسية في البرلمان على سبيل المناورة السياسية، تاركة للمجلس الوطني الحرية في أن يقرر ما شاء وتحمل البرلمان، إن الحكومة كان من رأيها في الأول إقرار الفرنسيين بالمغرب البرلمان، إن الحكومة كان رأيها في الأول إقرار الفرنسيين بالمغرب على تمثيلهم في البرلمان، ثم تراجعت عن هذا الرأي طالبة إلغاء التمثيل، ثم اعتدلت فأخذت تقترح الاقتصار على التمثيل عن طريق التعيين بالمفوائم لاعن طريق الانتخاب المباشر ولا الترشيح

من لدن المجالس الفرنسية بالمغرب، وتونس، لأن هذين القطرين أجنبيان عن فرنسا من الوجهة الدبلوماسية، كما قال الوزير.

ونحن نعتقد أن هذا الاضطراب في موقف الحكومة، هو الذي كان السبب الأساسي في انهزامها أمام البرلمان، ولعل الحكومة تقبّلت قرار المجلس الوطني ولسان حالها يقول: لم أقرّ به ولم يسوءني.

وإذا ثبت عند الحكومة الفرنسية أن قرار المجلس مخالف للنظام الدبلوماسي، الذي يحفظ للمغرب استقلاله الذاتي ويصون سيادته القومية عمثلة في صاحب الجلالة \_ أيده الله \_، ويجعل من بلادنا بالرغم من الحماية المفروضة، قطراً أجنبياً عن فرنسا من الوجهة الدبلوماسية \_ كها صرّح بهذا وزير الخارجية أمام البرلمان \_ إذ ثبت كل ذلك عند الحكومة الفرنسية، فلماذا تقف من تمثيل البرلمان للجالية الفرنسية، ذلك الموقف المضطرب؟ ولماذا لم تعمل ما تتلافى به ذلك الانهزام الذي أظهرها بمظهر كاد المريب معه أن يقول خذوني؟

ونحن لم نفاجىء بقرار المجلس الوطني، لأن هذا القرار إنما أكد حالة قديمة وحفظ للفرنسيين بالمغرب، تمثيلهم البرلماني في مجلس الجمهورية بعد أن كان مهدداً بالإلغاء.

ولا نريد أن يختار في تطبيق القرار المذكور بين الانتخاب المباشر أو التعيين بأية وسيلة من الوسائل المقترحة، وبعبارة لا نريد

أن يرتكب في هذه المسألة أخف الضررين، بل نريد أن يقطع دابر المسألة من حيث هي، وتحسم مادتها ويوصد بابها، فنفع العدول كلية ونهائياً عن تمثيل الجالية الفرنسية تمثيلاً برلمانياً ما أنزل الله به في المغرب من سلطان...

[حذفته الرقابة]

الغمرات

# عنوان . . . . حذفته الرقابة

« الرأي العام » ، العدد 69 ، 18 غشت 1948 .

في يوم الأربعاء الماضي استأنف المجلس الفرنسي مناقشة المشروع القانوني المتعلّق بتجديد نظام مجلس الجمهورية الذي هو التقسيم الثاني من البرلمان الفرنسي.

ومن فصول ذلك المشروع \_ كها يعلم القراء \_ الفصل الخامس الخاص بالتمثيل البرلماني للجاليات الفرنسية في كل من المغرب وتونس والهند الصينية.

ومسألة التمثيل البرلماني للجاليات الفرنسية في الخارج، قد شغلت الرأي العام الفرنسي بكيفية خاصة، وقد اختلفت وجهات نظر الفرنسين وحكومتهم في تلك المسألة سواء من حيث المبدأ أو التطبيق، وقبل شروع المجلس الوطني الفرنسي في مناقشة المسألة المذكورة، وأثناء المناقشتين الأولى والثانية، وفي الفترة التي كانت بينها في الأسبوع المنصرم، تضاربت آراء الفرنسيين في

الصحافة أو البرلمان والأحزاب والهيئات في مشكلة تمثيل الجاليات الفرنسية النازلة بالأقطار المسماة «بالمحمية» والمصطلح عليها في العرف السياسي الفرنسي الجديد «بالدول المشاركة».

أما فيما يخص تمثيل الجالية الفرنسية الموجودة بالمغرب في مجلس الجمهورية، فقد بلغ الجدال أقصاه واحتدم النقاش بصورة دلّت على أن الفرنسيين الذين خاضوا «المعركة الكلامية» داخل البرلمان وخارجه، إنما كانوا منقادين لمصالح واعتبارات تخصهم، ومنفعلين للعاطفة ومتأثرين بالفرض، وقلما وجد فيهم من حكم العقل والمنطق وأذعن للحكمة والصواب وسلك مسلك الاتزان، والاعتدال، كما أن احتدام المناقشة دلّ في نظر بعض الصحف الفرنسية بالمغرب على أنه من الصعب والعسير حلّ أية مشكلة من الوجهتين السياسية والقانونية، إن كانت هذه المشكلة تتعلّق بإحدى «الدول المشاركة».

وليس التمثيل البرلماني للجالية الفرنسية الموجودة هنا بمسألة جديدة، بل أن مجلس الجمهورية منذ أسس وهو يضم من بين أعضائه نواباً عن تلك الجالية.

ولكن «الجديد» في المسألة هو ما أثير حولها بمناسبة تجديد النظام البرلماني الثاني من الشك والنزاع والنقد والخصومة، ذلك أن البرلمان والرأي العام الفرنسيين أصبحا يواجهان «مشكلة» أثارها هذا السؤال. هل يصبح من الوجهتين الدبلوماسية والقانونية تمثيل الجالية الفرنسية النازلة بالمغرب في مجلس الجمهورية، بصفته قسمًا البرلمان؟

وفي الجواب عن هذا السؤال، اختلفت الأفكار واصطدمت الأراء، ولم يكن لغير المجلس الوطني الفرنسي القول الفصل، والبت النهائي، والحكم النافذ في الموضوع.

# أنصار التمثيل البرلماني:

بماذا يؤيد أنصار التمثيل البرلماني وجهة نظرهم؟ إنهم يحتجون لأنفسهم وعلى غيرهم بكون التمثيل البرلماني للجالية الفرنسية لم يبق محلاً للجدال والنزاع، حيث أن المجلس التأسيسي الدستوري، قد قرر بالإجماع في أكتوبر 1946، منح الفرنسيين الساكنين بالمغرب حق التمثيل في مجلس الجمهورية.

ويمكن دحض هذه «الحجة بكونها لا تستند إلا على مجرد «الأمر الواقع»، وهنا هذا السؤال، وهو هل أن المجلس التأسيسي الدستوري \_ باتخاذه ذلك القرار \_، قد تصرّف تصرفاً دبلوماسياً وقانونياً صحيحاً؟

إنا نتحدى أي واحد يدّعي أنه قادر على أن يثبت لنا بالدليل والبرهان، أن ذلك التصرّف صحيح من جميع الوجوه والاعتبارات.

ونحن إذ نتحدى كل من يدّعي ذلك لا نتردد في الجواب بأن ذلك التصرّف، إنما كان استبدادياً أملته إرادة المجلس التأسيسي الدستوري، ونفذ طبق مشيئته وهواه.

ومن أقوى ما نحتج به لرأينا ونزيف به رأي غيرنا، أن ذلك القرار لوكان صحيحاً من الوجهتين الدبلوماسية والقانونية، لما

أثيرت أخيراً أمام البرلمان وبواسطة الحكومة الفرنسية، مسألة تمثيل الجالية الفرنسية، فإثارة هذه المسألة من جديد وبواسطة الحكومة نفسها دلّت على أنها قائمة على غير أساس، ولهذا طلبت الوزارة الفرنسية من البرلمان إلغاء تمثيل الجالية بصفته مخالفاً للمعاهدات التي تنظم علائق فرنسا بالمغرب.

وكها يؤيد أنصار التمثيل رأيهم بقرار المجلس التأسيسي الدستوري، وبما نتج عنه من الأمر الواقع، فكذلك ينتحلون تأييداً آخر، وهو ما ذهب إليه مقرر لجنة المستعمرات من أن المغرب وتونس والهند الصينية، أعضاء (في الوحدة الفرنسية الكبرى)، بصفتهم (دولاً مشاركة)، وقد أردف المقرر هذا بقوله، قد سنحت لنا اليوم الفرصة لتمتين الروابط التي تربط تلك الأقطار بفرنسا (أم الوطن).

ونستفيد من هذا أن التمثيل البرلماني للجالية الفرنسية، يعد من تطبيقات ما يكني عنه «بالوحدة الفرنسية».

أما تعليل الفرنسيين لتمثيل جاليتهم في البرلمان بكون المغرب «عضواً» في الوحدة الفرنسية فلا يقوم على أساس مطلقاً، لأن إدماج المغرب في هذه الوحدة مسألة لم توضع بعد على البساط، وإذا كان الفرنسيون يفكرون فيها ويروّجونها في صحفهم وأنديتهم لحد الآن، لم يظفروا بشيء إيجابي في ذلك حتى يتخذوه «مستنداً وحجة»، ويبنوا عليه من «القصور المشيدة» ما يشاءون ويشتهون. لهذا وجب أن نعتبر القول بأن المغرب عضو في الوحدة الفرنسية من

قبل اتخاذ الإنسان أضغاث أحلامه حقائق تشيدها العين وتلمسها اليد. وشتان بين الحلم والحقيقة، والخيال والواقع.

وأخيراً يؤيد أنصار التمثيل البرلماني للجالية الفرنسية نظريتهم، أن الفرنسيين هم العماد، والجهاز، والأساس، والكيان في المغرب فلا يقبلون وهم بهذه المثابة أن يعاملهم البرلمان والحكومة معاملة غيرهم من الفرنسيين الذي يعيشون في البلاد الأجنبية، وبعبارة يمتنع أعضاء الجالية الفرنسية في المغرب من أن يظهروا بمظهر رعايا فرنسيين (من درجة ثانية)، فلهذا يريدون أن يتمتعوا بحق النيابة البرلمانية بما تقتضيه من حرية الانتخاب طبق القواعد والأنظمة الديمقراطية، وزيادة على هذا فقد حاول المسيو بليفن «الوزير السابق» أن (يبلعنا الحنظلة)، وذلك بأن قال في البرلمان، إن مئات الألاف من الفرنسيين الساكنين بالمغرب لهم الحق أن يسمعوا صوتهم في مجلس فرنسي والمقاعد التي ستعطى لهم، ليست بمقاعد سيادة وسلطة نافذة، بل هي مقاعد روية وتدبّر، وبهذا يعني الوزير أن مجلس الجمهورية ليس بمجلس عمدة في السياسة والتشريع كالقسم الأخر من البرلمان.

أما ادعاء أن الجالية الفرنسية هي عمدة سكان المغرب، فوجهة نظر لا يقول بها إلّا الفرنسيون دون سواهم، وتلك مسألة تحتاج إلى برهان أو على الأقل إلى تفصيل ليس هنا محله، وقول الفرنسيين النازلين هنا، أنهم يأبون أن يكونوا رعايا من الدرجة الثانية، قول مردود عليهم، لأنهم هنا في غير وطنهم وكل رعية لا تتمتع بكامل حقوقها إلّا في وطنهم خاصة، فلماذا يدّعي

الفرنسيون هنا لأنفسهم ماليسوا مستعدين للسماح به للجاليات الأجنبية، سواء في فرنسا أو المغرب.

وأما ما ذهب إليه الوزير بليفن من أن تمثيل الجالية الفرنسية سيكون في مجلس حكمة وفلسفة، لا في مجلس سيادة وسياسة، فمذهب يقوم على التمويه واللغو والسفسطة، لهذا يحسن أن نمر به مرور الكرام...

## خصوم التمثيل البرلماني:

بعد أن استعرضنا «حجج ومستندات» أنصار التمثيل البرلماني للجالية الفرنسية وأشفعنا ذلك بردودنا وتعاليقنا، نريد أن نبسط وجهة نظر الفرنسيين المعارضين لذلك التمثيل وفي طليعتهم الحكومة الفرنسية التي أعلنت على لسان وزير خارجيتها، أن تمثيل الجالية الفرنسية في البرلمان مخالف لنصوص المعاهدات التي تضبط علائق فرنسا بالمغرب، ولهذا طالبت الحكومة بإلغاء التمثيل إلغاء تاماً، غير أنها لم تتمسّك بنظريتها إلى النهاية، ولم تعمل جهدها لحمل البرلمان على احترام الحق والعهد في المسألة المعروضة عليه، ولم تعارض الحكومة الفرنسية وحدها في هذه المسألة، بل اتخذ ولم تعارض الحكومة الفرنسية وحدها في هذه المسألة، بل اتخذ فقد ذكرنا في مقالنا السابق أنه رفض التمثيل رفضاً تاماً لأنه \_ في نظره \_ مخالف للدستور الفرنسي، وقد قال ناطق بلسانه أنه قد نظره \_ خالف للدستور الفرنسي، وقد قال ناطق بلسانه أنه قد ولكن كل ما لا يوجد صريعاً في العقود الدولية لا يجوز أن يقرر

بصفة فردية استبدادية ومعناه أن الحكومة الفرنسية لا يسوغ لها أن تستبد بتأويل النصوص الدولية، وأن كل ما لا تنص عليه المعاهدات، يجب أن يتفق عليه سلفاً بين الحكومات، وقد أدلى النائب الشيوعي بتصريح لوزير الخارجية المسيو بيدو في شتنبر 1945، إذ قال: إن تقرير وضعية الفرنسيين في المغرب بصفة فردية يعد منا حمقاً، كها أدلى النائب المذكور بعدة تصريحات لأساتذة القانون الدولي وللمريشال ليوطي وكلها تؤيد إلغاء الجالية الفرنسية في البرلمان، وتبرهن على أن حق التمثيل مخالف للتعهدات الدولية وما تضمنه للمغرب من سيادة سياسية وسلطة تشريعية واستقلال ذاتي، وكل هذا يتنافى مع إعطاء الجالية الفرنسية الحقوق والأنظمة السياسية في المغرب.

ومن النواب الذين حاربوا في البرلمان تمثيل الجالية الفرنسية، النائب بور من الحزب الجمهوري الشعبي (وإليه ينتمي وزير الخارجية المذكور بإلغاء التمثيل مطلقاً)، وأيّد نظريته بتصريحات وزير الخارجية نفسه.

## أغلاط أو مغالطات:

وقد ارتكب بعض المناقشين في البرلمان عدة أغلاط ومغالطات، فهي أغلاط، باعتبار أن أصحابها كانوا يقولون ما لا يعرفون، وهي مغالطات إن كان أربابها إنما أقدموا عليها تجاهلاً وتغافلاً لحاجة في أنفسهم وطمعاً في تحقيق غرضهم، ونذكر من بين أولئك الوزير بليفن الذي تحدى النائب الشيوعي، بأن

يثبت له أن في عقد الجزيرة ـ وهي المعاهدة الدولية الأساسية في نظام المغرب الدبلوماسي ـ ما يمنع نواب الجالية الفرنسية من الجلوس على مقاعد البرلمان.

كما نذكر من بينهم النائب بوفبي الذي زعم أن عقد الجزيرة قرر «الباب المفتوح»، ونظم البنك المخزني المغربي والبوليس، وأمر عد سكة حديدية، وكل هذا \_ في رأي النائب المذكور \_ لا علاقة له بتمثيل الجالية الفرنسية في البرلمان.

ويسهل الرد على هذا وذاك، بأن عقد الجزيرة ليس هو كل شيء في النظام السياسي الجاري به العمل في المغرب، وأن ذلك العقد نفسه يقوم على ثالوث قانوني ودبلوماسي، هو احترام سيادة المغرب، ووحدته الترابية، والمساواة الاقتصادية بين رعايا جميع الدول الموقعة على العقد المبرم في الجزيرة الخضراء سنة 1906. . . .

ولسنا نريد دليلًا على هذا سوى موقف الحكومة الفرنسية نفسها التي قال وزيرها في البرلمان ماضياً وحاضراً، أنه لاحق للجالية الفرنسية في التمثيل البرلماني ولاحق لها أيضاً في أن تتمتع في المغرب بحقوق وأنظمة سياسية هي للرعية المغربية دون سواها.

## مناقشة قرار البرلمان:

تتحمّل الحكومة الفرنسية أكبر قسط من المسؤولية الناجمة عن مصادقة المجلس الوطني على مشروع تمثيل الجالية الفرنسية في مجلس الجمهورية، وبيان ذلك أن الحكومة الفرنسية ما لبثت أن ناقضت نفسها وتراجعت عن موقفها الأول لا امتناعاً منها، ولكن تنازلًا عما كانت ولا زالت تعتقد أنه الحق والقانون والسياسة.

ونحن لا نجد أي مبرر للموقف الثاني الذي اتخذته الحكومة الفرنسية من مسألة التمثيل البرلماني لجاليتها المقيمة بالمغرب، وقول وزير خارجيتها \_ آخر الأمر \_ إن حكومته لا ترى مانعاً من تمثيل الجالية في البرلمان على شرط أن تكون الوسائل المقررة لذلك مطابقة للمعاهدات والعقود الدولية، إنما هو قول لا يؤيده دليل ولا يسنده منطق، لأن الحكومة سبق لها أن أعلنت قبل ذلك على لسان وزيرها تمثيل الجالية مخالف للنصوص السياسية والقوانين الدولية، ولهذا طلبت إلغاء كل تمثيل برلماني للجالية، فماذا حدث حتى انقلبت الحكومة مؤيدة بعد أن كانت معارضة؟

ولو شاءت الحكومة الفرنسية لصرفت المجلس الوطني عن قراره الغريب، ولنا دليل على هذا عما حدث في الماضي، فقد عارضت وزارة الخارجية الفرنسية سابقاً كل تمثيل للجالية الفرنسية الساكنة بالمغرب وتونس في المجلس الوطني، وذلك بالرغم عما سمح به مؤقتاً لملك الجالية من النيابة في المجالس التأسيسية الدستورية، فلماذا يا ترى تقف الحكومة الفرنسية موقفين متضادين في مسألة واحدة؟ وبعبارة لماذا تمنع الحكومة الفرنسية تمثيل الجالية في المجلس الوطني، وتسمح به في مجلس الجمهورية، وكلاهما في المجلس سياسي تشريعي، ومنها معاً يتألف البرلمان؟ وندقق العبارة سائلين. لماذا يباح هنا ما يمنع هناك، والمجلسان صنوان لا يختلفان في شيء، بل أحدهما يتمم الآخر؟

القول الفصل في هذا هو ما قالته إحدى الجرائد الفرنسية بالمغرب من أن المنطق الذي يعد صفة فرنسية جوهرية قد خسر فيها يظهر جميع ما يملك في عقول أهله من الحقوق والامتيازات.

## تناقض نواب الجالية:

وكما تناقضت الحكومة الفرنسية في موقفها وخطتها، فكذلك تناقض نواب الجالية الفرنسية في مجلس شورى الحكومة، فقد أجمع أولئك النواب على أن يكون لجاليتهم تمثيل رسمي في مجلس الجمهورية، وبهذا ناقضوا ما يذهبون إليه من أن هيئاتهم لا تشتغل في المغرب بالسياسة، بل هي اقتصادية صرفة، فكيف يوفقون بين دعواهم هذه ومساهمتهم في تعيين نواب الجالية في مجلس الجمهورية الذي هو سياسي في صميمه؟

## هل سيقف الأمر عند هذا الحد؟:

يحق لنا أن نتساءل هل سيقتنع الفرنسيون هنا، بما سمح لهم به المجلس الوطني من التمثيل البرلماني، وهل سيقفون عند هذا الحد؟

ونجد الجواب عن هذا في إحدى الجرائد الفرنسية الشبيهة بالرسمية في المغرب، فقد كتبت ما ننقله بالنص «إن فرنسا كلاً لا يتجزّأ، فلا يمكن للديمقراطية الفرنسية أن تجهل جمهوراً عظيمًا من الرعايا الفرنسيين الذين لبعدهم عن حدود وطنهم كانوا في الواقع

محرومين من حقوقهم المدنية، وهذا ظلم قد أزيل بعضه، وليس من شك في أن يد الإصلاح ستمتد إليه حتى تزيله كله، فيسمح للجالية الفرنسية بحق التمثيل في المجلس الوطني نفسه، وذلك بمثابة تجديد انتخابه. وهذا كلام غني عن كل تعليق، وإن دل على شيء قائمًا يدل على مطامح تلك الجالية وما تعتزم طلبه ونيله في أول فرصة تسنح لها، وفيها ظفرت به اليوم من الحق تشجيع لها وأي تشجيع...

# رأينا في تمثيل الجالية:

إننا لا نعارض في أن يكون للجالية الفرنسية تمثيل في البرلمان، ولكن هذا التمثيل يجب أن يراعى فيه احترام القوانين الدولية والعهود والمواثيق الخاصة بالمغرب...

[ حذفته الرقابة ]

#### كلمتنا الفاصلة:

إننا أمام «أمر واقع» هو قرار المجلس الوطني الفرنسي القاضي بتمثيل الجالية في مجلس الجمهورية، ولكن ذلك القرار قد ينسخ بقرار برلماني آخر عفافاً للحق وحفظاً لشرف العهود والمواثيق الدولية...

[ حذفته الرقابة ]

# الغمرات مقال . . . . حذفته الرقابة حذفته الرقابة و الرأي العام » ، العدد 70 ، 1 شنبر 1948 .

الغمرات

# فجيعة تونس في ملكها الديمقراطي الدستوري

« الرأى العام » ، العدد 71 ، الأربعاء 8 شتنبر 1948 .

في يوم الأربعاء فاتح شتنبر، توفي محمد المنصف باي تونس سابقاً، وقد اختطفته يد الملون، وهو في منفاه بفرنسا، حيث كان مرحلًا على سبل الإقامة الإجبارية، منذ 17 أكتوبر سنة 1945.

مرض في العام الماضي مرضاً شديداً، ولكنه أبلي من مرضه ولم يصب قبيل الوفاة، بما أشعره كثيراً أو قليلاً أنه كان مهدداً بسوء في صحته ولا خطر في حياته نفسها، حتى أن موته كان من بغتات القدر المحتوم، ونعيه كان من فجعات الدهر المشؤوم.

اعتلى المرحوم محمد المنصف باي عرش تونس في 19 يونيو 1942 وأكره على التنازل عنه في 6 يوليوز 1943 فتولى الإمارة مدة قصيرة جداً، ولكن زمن إمارته كان عصيباً إذ أن الباي الراحل قاسى، كما قيل في بحر سنة واحدة من الشدائد والأهوال والأزمات ما يمكن أن يقاسيه غيره من الأمراء والملوك طوال سنين وأعوام،

وبعبارة ورث الباي الفقيد الإمارة وتقلّد زمام الحكم في وقت المحنة والشدة، فتعرّض في ملكه واستهدف في حياته لشتى الشرور والأضرار والعواصف والزوابع والمهالك، والأخطار، وحتى بعد تنحيه عن العرش التونسي، لم يسلم من تهمات وقوارص الخصوم، بل كان يعيش من جراء معاملتهم له في عذاب جد.

كان يأخذ عليه الفرنسيون ما يسمونه (بحسن علاقة) بالولاة الالمانيين مدة احتلالهم لتونس، كما كانوا يتهمونه بالركون إلى أولئك الولاة والاعتماد عليهم في تخطيط وتطبيق سياسة هي في صالح الحركة القومية الدستورية وضد المصالح الفرنسية بالآيالة التونسية.

قيل وكتب هذا ألف مرة ومرة، كما قيل وكتب غيره الآف المرات، حتى إذا كان أجلس الأولون الباي المرحوم في (قفص الاتهام) أحاطه الآخرون بهالة كأنه القمر أو توجوه بإكليل كأنه ملك مظفر.

أما حقيقة موقف الأمير الفقيد من الأحداث والأقوام مدة الاحتلال الإيطالي والجرماني، فتظهر بما نورده فيها يلي على سبيل التمحيص والبيان والدليل والمثال.

بمجرد ما احتل الالمان تونس تقدّموا إلى محمد المنصف بمقترحات، ولكنه عرف كيف يردها بالتي هي أحسن ويفلت منها بحيلة ولباقة ودهاء.

ولكن الإيطاليين كانوا أحرص على امتلاك ناصية الباي محمد المنصف لحاجة في أنفسهم طالما أرادوها، فلم يستطيعوا لها قضاء

حتى سنحت لهم فرصة الحرب فظنوا أنهم قد أصبحوا من مبتغاهم قاب قوسين أو أدنى . . .

جاء قنصل إيطاليا ذات يوم يزور الباي الراحل زيارته الأولى فحدّثه حديثاً عجيباً، قال ان ملك إيطاليا ينظر إلى الأماني والمطامح القومية التونسية بعين البصيرة والإدراك ويوليها كل ما يستطيع من عطف وتأييد، وان الملك الإيطالي ليكون سعيداً بالمساهمة في تحقيقها...

فها كان من محمد المنصف إلّا أن أجاب:

ليست لتونس في هذه الآونة مطالب تعلنها، وإني احتفظ لما بعد الحرب بحق إثارة هذه المسائل بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية التي أنا مرتبط معها بمعاهدة حماية...

ويستنتج من هذا كله أن محمد المنصف باي، لم ينخدع لمساومات وبختلات الإيطاليين، ولم يرد أن يمثل رواية الخروف مع الذئب في القصة المشهورة، وفي المثل من استنتج أكلته الذئاب.

كها نستفيد أن محمد المنصف لن يشأ ولم يكن من رأيه أن يجعل المسألة تهم التونسيين والفرنسيين وحدهم، فيجب أن تسوّى من تونس وفرنسا بالطرق المشروعة وفي الوقت المناسب.

ولكن الإيطاليين لم يأموا وييأسوا، بل أعادوا الكرة واستأنفوا الهجوم، وذلك على يد القنصل المذكور. ففي أول مارس 1943 ــ وقد كانت المحاولة الأولى في 25 يبراير من السنة ذاتها ــ. حاولوا محاولة أهم من التي تقدّمتها، وذلك أنهم بسطوا بكل إلحاح وصراحة للباي استعدادهم للاعتراف باستقلال تونس إن أعلن إلغاء معاهدة بارد والمؤسسة للحماية، وأبرم حلفاً مع إيطاليا، ولكن خيبة الإيطاليين مع الباي في هذه المرة، لم تكن أقل من خيبتهم في المرة الأولى.

وليس من شك في أن امتناع الباي كانت له أسباب كثيرة ومبررات قوية، فهو لم يرد أن يخرج من حماية ليدخل في أخرى، ربحا كانت أشد وأخزى، وهو لم يشأ أن ينكث للعهود ليعاهد من تعودوا وتعمدوا أن ينقضوا باليسرى ما يبرمونه باليمنى.

وفي يوم من الأيام قدم المقيم العام الأميرال يستقا للباي مرسوماً يقضي بتجنيد اليد العاملة التونسية، وتعبئتها وتسخيرها في سبيل الالمان والطليان، في كان من الباي إلا أن امتنع من الإمضاء، وبذلك أمضى المقيم العام المرسوم وضرب بحق الباي عرض الحائط.

ويوم قنبل الحلفاء ميناء تونس طلب الولاة الالمان من الباي إذاعة تصريح باستنكار ذلك العدوان، فامتنع ثلاث مرات من الإدلاء به غير ناظر لما قد يترتب على الامتناع من تبعات وعواقب.

ومرة طلب المقيم العام من محمد المنصف الإنعام بالأوسمة التونسية على ضباط من الالمان والطليان، فرفض الباي رفضاً وقد ألحّ المقيم عليه في ذلك وحاول برسالة أن يقنعه بأن الإنعام بتلك الأوسمة، لا يناقض خطة الحياد التي يتمسّك بها الباي، وقد اضطر المنصف باي في الأخير إلى التنازل والسماح بإعطاء الأوسمة، ولكن

اشترط أن تقدّم إلى أصحابها بواسطة المقيم نفسه، لا بواسطة الباي، ولا بواسطة أي واحد من الوزراء أو الولاة التونسيين.

من هذه الأمثلة يتضح بجلاء موقف الباي المرحوم من السلطة الالمانية والإيطالية في تونس مدة الاحتلال.

ولكن ماكاد يخرج الالمان والطليان من تونس تحت ضغط الحلفاء وقهرهم حتى جُوزيَ الباي المنصف على مواقفه الشريفة جزاء سنمار.

وقد تولى هذا الجنرال (جيرو) الذي رحَّل الباي إلى الغواط بالصحراء منفياً، وذلك إثر الامتناع من التنازل عن العرش، وقد أوذي في صحته بسبب شدة المعاملة التي لقيها في منفاه، فاضطر إلى التخلي عن كرسي المملكة. إذ ذاك قرر الجنرال (جيرو) نقله إلى (تونس)، حيث ضرب عليه حصار عسكري، وبعد تحرير فرنسا من الاحتلال الالماني نُقل الباي إليها، حيث ألزم بالنفي والإقامة الإجبارية بمدينة (يو) التي بقي فيها إلى أن عاجلته الوفاة أخيراً.

ولم يكن الباي محمد المنصف رحمه الله خاملاً مدة احتلال تونس، فقد كان يعلن الحياد ليتملّص من الالمان وحلقائهم الإيطاليين، ولكنه قالت في نفس الوقت إحدى الجرائد الفرنسية، أنه كان دائبًا يطالب حكومة (ليشي) بما يعتبره تطبيقاً للحماية تطبيقاً حرفياً صادقاً، وعلى هذا الأساس كان يسعى في القيام بإصلاحات جوهرية، وقالت تلك الجريدة، إنما كانت تعتبر ثورية في نظر الفرنسيين، ولكن الباي المرحوم كان يراها ضرورية للقضاء

على نظام الحكم المباشر الذي تتمسّك به السياسة الفرنسية في ذلك القطر منذ كانت وإلى الآن، وإن هذه المواقف التي كان يقفها الباي الفقيد أدت إلى كثير من الخصومات والمشاجرات مع المقيم العام ورجال إدارته في ذلك العهد البغيض.

فالتهم التي كانت توجه إليه، وتنسب له التودد إلى السلطات الأجنبية مدة الاحتلال والاصطدامات التي كانت تقع بينه وبين الإقامة العامة في عهد (فيشي) كل هذا أحفظ عليه قلوب الفرنسيين وأثار عليه سخطهم، وجلب له نقمتهم وأنزل به عقابهم، فكان العزل والترحيل، وكان النفي والتغريب. مع ان الحقيقة التي استعرضنا بعض صورها، إنما تدل على أن الباي المرحوم كان مظلوماً، إن لم يكن في جميع ما أخذ عليه، فعلى الأقل في كثير، وأهم ما صوّب إليه من سهام اللوم والانتقاد، وحتى إن ارتكب هفوات ـ لسنا نحن على علم منها ـ ، فقد كان له في كثير من مواقفه الشريفة خير شفيع .

ومن ذا الذي يستطيع أن ينكر أن (دول المحور)، قد أتاحت له كثيراً من الفرص والمناسبات، بل حاولت إغراءه على قلب ظهر المجن للحكومة الفرنسية، فلم يفعل تمسّكاً بموقف الحياد، وترفّعاً عن الغدر، وأملاً في نيل حقوق البلاد، وتحقيق أمانيها الوطنية بعد الحرب، وذلك طبقاً للعهود والمواثيق والتصريحات والوعود الصادرة إذ ذاك من دول الحلفاء ومن بينهم فرنسا...

[حذفته الرقابة]

وإن هذه الأحزاب لم تقف ذلك الموقف من الملك المبعد عن العرش، إلا لأن جلالته كان يسير في الأمة سيرة محمودة، زد على هذا أن الباي كان رجلًا ديمقراطياً دستورياً صميعًا، وقد برهن بمواقفه وأعماله على أنه حفيد الباي محمد باشا الذي كان أول ملك أعلن الـدستور لتـونس منذ تسعـين سنة، والـذي أقسم يمين الإخلاص للدستور في حفلة كبرى سنة 1857 بمحضر أسرة الأمة ونواب الدول الأجنبية، وقد ظل الباي محمد باشا نصيراً للدستور ووفياً له طوال حياته، وكذلك كان ابنه الباي محمد النــاصـــر والد محمد المنصف، فلا عجب إذاً أن يكون الباي الذي تندبه اليوم تونس ويبكيه فيها الأحرار وأنصار الدستور ودعاة الديمقراطية، لا عجب إذا أن يكون محمد المنصف باي على رأي حزب الدستور الذي هو حزب الأمة، وأن يقتدي في هذا بالممالك الدستورية غربية كانت أو شرقية، والممالك الدستورية في هذا العصر \_ عصر الحرية الفكرية والعزة الإنسانية \_، هي التي تنعكس فيها (الآية)، التي كانت تقول: إن الشعوب على دين ملوكها، فأصبحت تعلن إن الملوك على دين شعوبهم.

وهناك سبب آخر في إجماع الأحزاب السياسية الوطنية على حب محمد المنصف والتمسّك بعرشه والوفاء لشخصه، ذلك هو الموقف الحكيم الذي كان يقفه دائبًا في تلك الأحزاب، فقد كان الباي الراحل حريصاً كل الحرص على حفظ التوازن بين جميع أبناء تونس المخلصين، فلم يؤثر عنه أنه فاضل بينهم في شيء، بل كان يعاملهم جميعاً على السواء سالكاً في هذا مسلك الإنصاف وعدم

التحيّز، لا ظاهراً ولا باطناً، وعاملاً في سياسة مبدأ الحياد، الذي لا تشوبه شائبة، حافظاً للملك كرامته، وللتاج مكانته، وللرئيس الأعلى حريته، وبعبارة كان الباي محمد المنصف \_ رحمه الله \_ يسير على هذه القاعدة، وهي أن العرش فوق الأحزاب وأن الملك بالرعية وللرعية جمعاء.

فمن أجل هذا وذاك، تندب اليوم تونس (بايها) الفقيد (محمد المنصف)، الذي أحسن ما يقال فيه: إن اسمه طابق مسماه، فقد كان حقاً محموداً، وقد كان فعلاً منصفاً لشعبه الذي ذكراه خالدة، وفي خلود ذكراه حياة الفكرة التي حيي بها ولها، والتي لم تمت بموته أبداً فرحم الله المنصف باي، وعاشت تونس...

الغمرات

# صولة الحرية !

« الرأي العام » ، العدد 72 ، الجمعة 15 شتنبر 1948 .

كانت إنكلترا تعد منذ زمن طويل دولة الاستعمار، بل زعيمته الكبرى على الإطلاق، فكانت امبراطوريتها الاستعمارية تضم شتى الأقطار في جميع قارات الدنيا حتى قيل بحق إن الشمس لا تغرب فيها، ولم تكن إنكلترا لهذا السبب أعظم دولة استعمارية في العالم فحسب، بل كانت إلى غاية السنين الأخيرة أكبر دولة بحرية، فكان أسطولها العتيد يجول ويصول في جميع البحار، وطالما تبوأت به مركز السيطرة المطلقة بصفتها سيدة البحار بدون منازع.

ولكن الاستعمار الإنكليزي لم يكن شبيهاً كل المشابهة بغيره من أنواع الاستعمار الأوروبي، بل كان ولا يزال يمتاز في جملته بما جبل عليه الإنجليز بصفتهم أمة الحرية والمديمقراطية والرقي والمدنية، ولم تكن قوة الإنكليز مضافة إلى سياستهم الحرة، بل قادرة على أن تضمن حياة الامبراطورية على الدوام من الأخطار والأفات.

ولما قويت وترعرعت حركات التحرير السياسي بين مختلف شعوب الامبراطورية شعر الإنكليز بضرورة توجيه سياستهم الاستعمارية في اتجاه الحرية والاستقلال مع السعي في التوفيق بين هذه الخطة الجديدة، وبين مصالحهم المشروعة، وقد نتج عن هذا النظام الذي طالما ارتكزت عليه الامبراطورية التي لم تكن تؤلف مجموعاً موحّداً ومركزاً تحت قيادة وسيطرة الدولة الاستعمارية، بصفتها (أم الوطن) - كما يفعل أو يريد أن يفعل غير الإنكليز من المستعمرين .. بل كانت ولا تزال الامبراطورية الإنكليزية عبارة عن (جامعة دولية) تتألف من شعوب تتمتع بحكمها الذاتي واستقلالها الخاص في دائرة الولاء للتاج البريطاني، إذ هو الرابطة الرسمية والعملية التي تربط بين مختلف الحكومات، وتحفظها في دائرة الامبراطورية، وليس من المبالغة القول بأن الإنجليز أخذوا منذ الحرب العالمية الأولى خاصة في تغيير سياستهم الاستعمارية، بما يشجع النهضات القومية، والحركات التحريرية ضمن ما يسمى بجامعة الأمم البريطانية (التي حلت محل عبارة الإمبراطورية الاستعمارية الإنكليزية)، ولم يكن هذا التغيير إسمياً مجرداً، بل جاء يعبّر عن الانقلاب الجديد الذي طرأ على نظام الامبراطورية التي تسودها الحرية وتحكمها أنظمة الديمقراطية.

وإذا قلنا الحرية والديمقراطية فإنما نعني بها اعتراف الإنكليز للشعوب المرتبطة بهم بالحق في الاستقلال الداخلي، والحكم الذاتي، وقد اتجهت إنكلترا في هذا الاتجاه تحت مختلف الحكومات التي تعاقبت فيها منذ الحرب العالمية الأولى لا فرق في ذلك بين الأحرار والمحافظين من أحزابها السياسية.

ولم يكن الولاء للتاج البريطاني هو الرابطة الوحيدة بين أجزاء الامبراطورية، بل كانت هناك روابط أخرى هي روابط المصالح الاقتصادية والدفاعية المشتركة، وقد اعتادت إنكلترا فيها مضى أن تجتمع مع الأقطار التابعة للتاج البريطاني فيها كان يدعى (بالمؤتمر الامبراطوري)، الذي كان ينعقد مرة في كل خمس أو سبع سنوات بلندرة، وفي المؤتمر المنعقد سنة 1926 تجلل بصورة واضحة وبارزة في السياسة الاستعمارية الإنكليزية اتجاه جديد في سبيل تنظيم الامبراطورية على أساس ما عرف (بالدومنيون) القائم على الحكم الذاتي، وقد ظهر ذلك الاتجاه على يد رجل سياسي محافظ هو بلفور.

ولما استولى حزب العمّال \_ وهو الحزب الاشتراكي الإنكليزي \_ على زمام الحكومة من سنة 1929 إلى سنة 1931 تولى إحداث نظام للامبراطورية فأصدر قانوناً، بذلك فاز بمصادقة الحزب المحافظ نفسه، وقد سمي ذلك بدستور ويستمنستر، وهذه ظاهرة جديدة وغريبة، لأن الإنكليز الذين هم الأمة الدستورية التي لا تملك دستوراً مكتوباً ومقنناً والذين هم أعرف الأمم في الحرية جبلة وعملاً، قد انساقوا في هذه المرة إلى تسجيل الحرية وتنظيمها وتقنينها في شكل دستور يرتكز عليه نظام الامبراطورية التي أصبحت تدعى بالجامعة البريطانية، ولكن هذا الدستور الجديد أصبحت تدعى بالجامعة البريطانية، ولكن هذا الدستور الجديد من رفضه رفضاً، ولكن بالرغم من هذا ظل دستور ويستمنستر من رفضه رفضاً، ولكن بالرغم من هذا ظل دستور ويستمنستر الهيكل الأساسي الذي يقوم عليه مبدأ الحرية الذي يسود العلائق بين الإنكليز وأقوام الامبراطورية، وليست هذه الحرية بمفروضة على

الشعوب ولا مقيدة بما يجعلها إسمًا بدون مسمى، بل هي حق (الدومنيون) في حرية التصرّف والحكم طبق إرادتها، ولو تعارضت هذه الإرادة مع الآراء الإنكليزية في مجال السياسة والاقتصاد والمصالح الأخرى بصفة عامة، وهذا برهان قوي على ما يتمتع به الدومنيون من حرية عملية وما لها من سلطة ونفوذ بالنسبة إلى إنكلترا رئيسة الجامعة.

وقد علل أحد ساسة الإنكليز احترام هؤلاء لمبدأ الاستقلال الذاتي في سياستهم الامبراطورية تعليلين اثنين هما:

أولاً: إن الإنكليز يعتقدون أن الحكومة القائمة في البلاد والمرتبطة بأوثق وأمتن الروابط بأرض الوطن، هي وحدها القادرة على البت والفصل في الأمور بكل سلطة ونفوذ، فمن المستحيل إذا \_ في نظر الإنكليز \_ أن يكون للحكومة الأجنبيةعن البلاد من القوة المعنوية ما هو ضروري للقيام بأعباء الحكم والمحافظة على الأمن العام، وتصريف الأمور على أحسن وجه وأكمل صورة، فلا بد في هذا لكل حكومة من سلطة ناشئة في التراب الوطني نفسه ومستمدة من الجنس الأصلي الذي يسكن هذا التراب. وبعبارة يؤمن الإنكليز بأنه لا يصلح لقيادة كل جنس إلا الحكومة المشتقة منه، لا الحكومة الأجنبية الداخلية التي لا تملك القوة المعنوية اللازمة.

ثانياً: إن الإنكليز جربوا الحرية فأدركوا أن منحها للشعوب لا يثمر إلا ثمراً حسناً، ذلك أنها تخفف عن كاهل إنكلترا كثيراً من المسؤ وليات الكبرى وتسوي المشاكل التي تقوم بين الإنكليز وغيرهم من الشعوب، وتحسن العلائق بينهم على أساس التوادد والتعاون

والتحالف في السراء والضراء في السلم والحرب، فحيثها حلت رابطة الحرية محل السيطرة الاستعمارية شعر الإنكليز بحسن النتائج وأدركوا بالتجربة، أن تلك الرابطة هي خير ما يخدم مصلحتهم التي تحتاج إلى مودة الشعوب لا إلى بغضها وتقززها، وأن الشعوب الحرة تصبح أقرب إليهم وأفيد لهم من المستعمرات التي تسودها القوة ويتحكم فيها البغى، ويسود فيها الاضطهاد.

وعملاً بمبدأ الحرية وحق حكم النفس بالنفس اعترفت إنكلترا للشعوب باستقلالها وارتبطت معها بمعاهدات تحالفية قابلة للتطوّر والارتقاء. مثال هذا ما أبرمت من معاهدات بين مصر والعراق وشرق الأردن.

وإن ما يبرهن أكثر من هذا على أخذ الإنكليز في سياستهم الاستعمارية بمبدأ الحرية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحكم نفسها بنفسها لهو ما فاجأوا به العالم في السنة الماضية يوم اعترفوا للهند جوهرة التاج البريطاني كما يقال، بالاستقلال الداخلي والحكم الذاتي، بل ان الإنكليز ذهبوا إلى أبعد من هذا وهو أنهم خيروا بيرمانيا \_ مثلاً \_ بين نظام الدومنيون القائم على الاستقلال الداخلي والحكم الذاتي في دائرة الولاء للتاج والارتباط بالجامعة البريطانية، وبين نظام الاستقلال بنفسها، فلم يعارض الإنكليز في هذا ولم تجعل بيرمانيا من استقلالها الجديد وسيلة انفصال عن إنكلترا.

وهذه الهند وهذه الباكستان، كلاهما يستعد اليوم لقطع المرحلة الثانية والحاسمة في سبيل الاستقلال، وما تلك المرحلة غير التحرر من الولاء للتاريخ البريطاني الأجنبي، وذلك بإعلان

الجمهورية الذي أوشك أن يتم رسمياً، وفي إعلان الجمهورية قلب للوضعية السياسية الراهنة بالهند، ونقل هذه من نظام الدومنيون، تحت إشراف نائب الملك إلى الاستقلال السياسي الكامل على أساس المساواة التامة بين الدولتين الهندية والإنكليزية، وإن هذا الانقلاب الجديد الذي تتهيأ له الهند لأمر سيتم باتفاق مع إنكلترا نفسها.

وفي كندا أيضاً حركة جمهورية ناشئة ترمي إلى نفس المرمى الذي تهدف إليه الهند، تحت قيادة نهور، وقد أصبحت الحركة الجمهورية اليوم في تلك الأقطار النائية من الجامعة البريطانية وسيلة تحرير من الولاء، للتاج الإنجليزي وأداة تحقيق الاستقلال القوي التام.

وعبثاً حاولت إنكلترا أحيراً أن ترضي عواطف تلك الشعوب وتراعي كرامتها، وذلك بالعدول عن تسمية (الجامعة) بالبريطانية، فالمسألة ليست مسألة ألفاظ وعبارات، وإنما هي مسألة حقوق وحريات مقدّسة...

#### [حذفته الرقابة]

وآخر صدمة أصيبت بها (الجامعة) البريطانية تقرير إيرلندا بواسطة برلمانها القانون الانفصالي التام عن إنكلترا، وبالانفصال ينتهي الولاء للتاج البريطاني ويتحقق الأمل القومي العظيم، وهو الاستقلال الكامل النهائي عن إنكلترا، التي عانت من إيرلندا ما لم تعانه من أية بلاد أخرى، ولعل إيرلندا ستكون أسبق (الدومنيون) جميعاً إلى إعلان الجمهورية إيذاناً بانسلاخها عن

الجامعة البريطانية وانفصالها عن التاج الإنكليزي الذي يجب أن لا يوضع على غير رؤ وس الإنكليز.

وفصل الخطاب أن إنكلترا بالرغم من قوتها المادية وسياستها الحرة وشدة دهائها في قيادة الشعوب، لم تستطع أن تمد في أجل استعمارها الذي كان ولايزال في تلاش مستمر تحت الصدمات...

#### [حذفته الرقابة]

وإذا عجزت إنكلترا بقوتها وسياستها ودهائها عن الإمداد في حياة الاستعمار، ولو في دائرة جامعة أساسها الحرية، ولحمتها المحالفة. فهل من المعقول أن تطمع دول أخرى في تخليد الاستعمار، وقد أذن كل ما في الوجود اليوم بانقراض دولته الباغية شرقاً وغرباً؟



الغمرات

# « ما ضاع حق وراءه طالب »

« الرأى العام » ، العدد 73 ، 22 شتنبر 1948 .

منذ أسابيع أثيرت أمام البرلمان الفرنسي وفي الصحف والأندية هنا وفي فرنسا، مسألة تمثيل الجالية الفرنسية في مجلس الجمهورية كما يعلم القراء هو القسم الثاني من البرلمان.

ويتذكر القارىء أننا لم نقف من تلك المسألة موقفاً سلبياً، ولم نظهر فيها بمظهر المتفرجين ولم نسجل على أنفسنا عجز الذين وقفوا منها مكتوفي الأيادي أو خاملين لا يعنيهم من أمرها شيء، بل اتخذنا من تلك المسألة الحيوية الهامة الموقف الذي يفرضه الواجب الوطني، هذا الواجب الأقدس الذي لا تأخذنا فيه لومة لائم أبداً، وبعبارة أوضح كنا وحدنا في هذه البلاد الرجال الذين أخذتهم الغيرة على حقوق الوطن وأمته، فلبوا نداء الضمير والواجب وخاضوا المعركة باسم المغرب وفي سبيل المغرب الذي لا نؤ ثر عليه شيئاً ولا أحداً كائناً من كان وندقق العبارة و ونضع

الشكل على حرفه \_ فنذكر القارىء في تلك الحملة الصحفية التي أعلناها في هذه الجريدة دفعاً لكل عدوان على حق البلاد وتنويراً للرأي المغربي وحفزاً لشعور المسؤ ولين الذين كانوا عن هذا الأمر في غفلة وظلوا عن واجبهم معرضين ولم نكتف نحن بالحملة في صحيفتنا، بل أبرقنا بالاحتجاج إلى الدوائر الرسمية المسؤ ولة في الرباط وباريس.

ولا زلنا كما كنا لكل حادث وجديد بالمرصاد وغني عن البيان، إن مسألة تمثيل الجالية الفرنسية في البرلمان مسألة خطيرة جداً في الحاضر والمستقبل، إذ هي ماسة بكيان الدولة المغربية وبالنظام الدبلوماسي القائم في المغرب، ومن هذا نعلم مقدار ما فيها من الضرر على القضية المغربية العامة.

ولسنا في حاجة إلى إعادة ماكتبناه في مناسبات شتى عن تدخّل الجالية الفرنسية، في تسيير الشؤون العامة ببلادنا وعها تتمتع به هنا من الحقوق المرغوبة، والانتخاب، وعها يتبوؤه نوابها في مجالسنا العامة والمحلية من رتب ومناصب تمكنهم من أن يكونوا عملياً ودائهًا – أصحاب العقد والحل، أي ذوي الكلمة المسموعة والرأي المتبوع والقول الفاصل في سياستنا الداخلية وخاصة منها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، سواء تتعلّق بالمجموع المغربي، أو بالجالية الأجنبية...

#### [حذفته الرقابة]

ومن جهة أخرى فإن \_ المغرب كما قال وزير الخارجية أخيراً في البرلمان \_ بلاد أجنبية عن فرنسا من الوجهة الدبلوماسية، ولهذا

لا يسوغ أن يكون للجالية الفرنسية أي تمثيل سياسي في برلمان باريس، وبهذه المناسبة نذكر بما كتبته مجلة أفريقيا المصورة (أفريك مكازين)، إذ قالت: من المحقق أن الفرنسيين المقيمين بالمغرب لاحق لهم داخل هذه البلاد نفسها في أي نوع من أنواع التمثيل السياسي، وذلك لأن المغرب بلاد أجنبية عن فرنسا، وإن كان مرتبطاً معها بمعاهدات ومصالح، وقد أكدت هذا محكمة النقض والإبرام في كل مرة ومناسبة، وكل دولة من الدول التي قبلت الحماية، غير مستعدة لنسيان هذا ولا للتغافل عنه...

#### [حذفته الرقابة]

كما يستفاد من تصريحاتها ومواقفها الكثيرة من البرلمان، وقد وجد في هذا البرلمان نفسه، وفي كثير من الصنحف الفرنسية من عارضوا تمثيل الفرنسية في المجالس السياسية والتشريعية بفرنسا، وقد تعرضنا لكل ذلك في مقالات سابقة وأتينا فيها بما يهم الاطلاع عليه من التصريحات والكتابات.

ونحن لا نرى مانعاً من أن يشارك الفرنسيون المقيمون بالمغرب في انتخاب المجالس السياسية والتشريعية بفرنسا، ولكن نرى أنه يجب أن يراعى في تلك المشاركة احترام القوانين الدولية والوفاء للعهود والمواثيق الخاصة بالمغرب.

فكل فرنسي يريد المشاركة في الانتخاب يستطيع أن يرحل إلى مقاطعته بفرنسا في الوقت المناسب، ليخوض المعركة كناخب أو مرشح، ومن لا يستطيع أو لا يريد الرحلة من الفرنسيين عكنه أن يشارك في الانتخابات عن طريق المراسلة، وفيها يخص تمثيل

الجالية الفرنسية في مجلس الجمهورية، نرى أن نطبق عليها نفس القواعد التي تقررت لتمثيل الجاليات الفرنسية المقيمة بالأقطار الأجنبية، والمغرب من الوجهة الدبلوماسية بلاد أجنبية عن فرنسا، كما صرّح بهذا وزير الخارجية في البرلمان، وتتلخّص تلك القواعد في قيام البرلمان الفرنسي نفسه بانتخاب نواب عن الجاليات الفرنسية في الخارج، وفي هذا احترام القوانين الدولية، أي حقوق الأمم من كرامة قومية وسيادة شرعية واستقلال سياسي. والمغرب بالرغم من وضعيته الراهنة للم يفقد كرامته ولا سيادته ولا استقلاله الذاتي من الوجهتين القانونية والدبلؤماسية، وحتى إن جرى الأمر بخلاف ما ذكرنا، وكان الواقع عكس ما أثبتنا، فلنا من جرى المقانون حجة ومن الدبلوماسية سند، ولنا من عزيمة الدفاع عن الحق قوة تغالب؟

ويكفي دليلًا على ذلك أن كل ما يتقرّر في فرنسا من القوانين ويتخذ فيها من القرارات، لا سبيل إلى تطبيقها في المغرب إلّا بظهير شريف، والسبب في هذا، المغرب بلاد أجنبية عن فرنسا من الوجهة الدبلوماسية، وأن السلطة التشريعية فيه بيد جلالة الملك \_ أبده الله \_.

ولما قرر المجلس الوطني الفرنسي منذ أسابيع تمثيل الجالية الفرنسية في مجلس الجمهورية، فطنت بعض الصحف لما يعترض تنفيذ ذلك القرار من الموانع القانونية والدبلوماسية، فكتبت جريدة «ليوكودي ماروك» ما نصه، أما الحواجز المحلية التي من شأن تطبيق قرارات المجلس أن يثيرها هنا وهناك \_ وبالأخص في المغرب \_

فيلوح أنها ليست بالحواجز التي لا سبيل إلى التغلّب عليها ومعناه إن أخفقت المفاوضة الدبلوماسية فلن تعوزنا الوسائل لاجتناب الصعوبات دون إثارة الخلاف.

هذا قول الصحيفة الفرنسية التي لها صلة وثيقة بالأوساط الرسمية بالرباط، وفي ذلك القول اعتراف بحق المغرب وبقوة حجته القانونية، وبصحة سنده الدبلوماسي، كما فيه الإِشارة إلى التصميم على تنفيذ قرار المجلس بالرغم عن كل شيء، وقد شاءت الأقدار أن تكلل جهودنا بالنجاح ويتُوّج جهادنا بالنصر ويخرج المغرب من معركتنا رابحاً ظافراً، ذلك أن قرار تمثيل الجالية الفرنسية لم يبق في صيغته الأولى، التي أعطاها له المجلس الوطني الفرنسي، بل أدخل عليه مجلس الجمهورية نفسه تحريراً وتعديلاً مهمًا جداً، ففي الجلسة التي خصصها أخيراً لدرس مشروع القانون الانتخابي الخاص به لغي بأغلبية كبيرة من الفصل 57 الجملة التي تسند إلى القسم الفرنسي من مجلس شوري الحكومة، مهمة ترشيح نواب عن الجالية الفرنسية المقيمة بالمغرب، وهكذا قد أصلح القسم الثاني من البرلمان ما أفسده القسم الأول، وقد قال أحد نواب الجالية الفرنسية، أن ذلك التعليل مؤقت ريثها تنتج المفاوضات الجارية الآن نتائجها، وقد أوضح أنه ليس من مصلحة الفرنسيين أن يثيروا صعوبات جديدة، بل من فائدتهم أن يتريثوا إلى أن تتمكَّن سياستهم في المغرب من السماح بإجراء ما يطمعون فيه من الانتخابات.

وهذا تصريح لا يفوتنا مدلوله ولا يخفى علينا ما فيـه من المقاصد والإشارات السياسية.

أما أثر التعديل الذي أدخل على المادة 57 فقد أثار غضب بعض الصحف الفرنسية بالمغرب، فعلّقت عليه بكلام شديد اللهجة، ولم تقتصر على هذا، بل اتهمت التعديل المذكور بكونه مخالفاً للحق والعدالة ومزرياً بكرامة الفرنسيين الذين يقيمون بالمغرب والذين أصبحوا \_ كها زعمت الصحيفة المشار إليها يعاملون معاملة الرعايا «المبخوسين» والمواطنين «المحجورين»، وياليتها وقفت عند هذا الحدّ من الكلام، ولكنها تجاوزته، فحاولت أن تستفز عواطف الجالية الفرنسية، وذلك أنها طالبتها بعدم الاغضاء عن التعديل وبرفع عقيرتها بالاحتجاج على ما سمته بالغبن ودوس الحقوق بالأقدام، خصوصاً وأن المجلس الوطني سيعيد النظر مرة ثانية ونهائية في قانون الانتخاب، وهذا ما يفتح سبب الأمل في وجوه الفرنسيين الساخطين على قانون الانتخاب، لأنه لم يحقق جميع مطامعهم.

ونحن من جهتنا بالمرصاد لكل حركة تبدو في الصحف والمجالس ضد صالح المغرب، ولنا وطيد الأمل في أن الحكومة الفرنسية ستغير موقفها الأول من مسألة تمثيل الجالية في مجلس الجمهورية وتتخذ الموقف الحق العادل الذي يفرضه عليها واجبها كحكومة مسؤولة عن شرف العهود والمواثيق التي ترتبط بها فرنسا مع المغرب والدول المشتركة في النظام الدبلوماسي الجاري به العمل في هذه البلاد...

[حذفته الرقابة]

الغمرات

# الوطنية المغربية تخرج من الفوضى إلى برنامج سياسي وخطة عملية

« الرأي العام » ، العدد 76 ، الأربعاء 13 أكتوبر 1948 .

قامت في المغرب \_ منذ سنوات \_ حركة تحريرية جديدة، وليس لنا أن نبدي هنا مالنا من ملاحظات واعتراضات لا على الفكرة الأساسية التي كانت محور تلك الحركة، والتي هي فكرة صالحة في ذاتها، ولكن على الوسائل والأساليب التي استخدمت إذ ذاك لإخراجها من حيّز العدم إلى الوجود، ومن حيّز النظر إلى الحقيقة، وقد ظن غير واحد من الناس في هذه البلاد أن مجيء المقيم السابق المسيو (أريك لابون)، قد يساعد على تحقيق تلك الفكرة كلها أو بعضها، وحل الرجل بالمغرب وأخذ ينفذ سياسته الاقتصادية والإصلاحية في دائرة الحماية وعلى أساس الوضعية الناتجة عنها، وقد استطاع لابون بلباقته ومهارته أن يجلس على مائدته مراراً وتكراراً بعض (العناصر)، بل توصّل إلى إدخالها في مائدته مراراً وتكراراً بعض (العناصر)، بل توصّل إلى إدخالها في الحان إصلاحية (تعاونية)، تضم المغاربة والفرنسيين، ولم تكن في هذا كله أية نتيجة للمغرب وأهله، وفي نفس الوقت ترك للمغاربة

حرية الاحتفال والمهرجان والصياح والتهريج، والهتاف والتصفيق، والترنم والنشيد، أما هو فقد انهمك أيما انهماك في تأليف الشركات والتنقيب عن المعادن...

#### [حذفته الرقابة]

في هذه الأرض، سخر كل ما شاء للرأسمالية الأجنبية التي وجدت فيه رجلها المطيع وخادمها الصادق.

عاش المغرب إذ ذاك عيشة رخاء وحرية في الظاهر، ففي كل مكان حفلة ومهرجان وفي كل اجتماع هتاف وتصفيق يهزان الأمكنة والنفوس، وحيثها ذهب الإنسان يسمع الأغاريد والأناشيد، يترنم بها الكبير والصغير، إذا كانت حرية زائفة حسبها الناس حقيقة، ولم تكن في الواقع إلا مظهراً كاذباً وسراباً خادعاً.

كان المغاربة ينشدون الحرية فسمح لهم بظلها الزائل، وقد استمروا في غفلتهم هذه، حتى أيقظهم الحادث الجديد الذي ذهب بالمقيم لابون وأتى بخلفه الجنرال جوان \_ وإذ ذاك فقط \_ ظهر الصبح الذي طال وتنبه الناس من غفوتهم وأدرك الغافلون تلك الحقيقة المرة التي كانت تختفي من وراء حجاب سياسي مصطنع.

لقد وقفنا من أريك لابون موقف حذر واحتراز ومعارضة، لأننا كنا على بينة وبصيرة من حقيقة الرجل ودخائل سياسته، ولهذا لم نغتر بالظواهر التي مهما كانت فإنها لم تستطع أن تلبس علينا الحقائق، وتواري عن أعيننا خفايا (السفير)، وخبايا سياسته الماكرة.

ولم نكن لنقف منه ومن سياسته العلنية والسرية موقف المتفرّج أو الإغضاء، بل اتخذنا منها معاً موقفاً صريحاً حازماً، وذلك في مذكرة طويلة تضمنت الاعتراض والاحتجاج على تلك السياسة الخطرة ورفعت إلى جلالة الملك \_ أيّده الله \_ عقب الخطاب الشهير الذي خطبه المسيو لابون في مجلس شورى الحكومة، ثم أعلن حزبنا موقفه السياسي في رسالة مستفيضة تسلّمها منا المسيو «أوريول»، أثناء زيارته لفاس، وقد كان وقتئذ رئيس المجلس الوطني قبل أن يصبح رئيس الجمهورية الفرنسية، وأخيراً أكّدنا ذلك الموقف في رسالة سياسية مفصّلة وجهناها إلى المسيو لابون نفسه، وذلك بمناسبة 30 مارس الذي هو يوم ذكرى نصب الحماية على المغرب فجميع هذه الوثائق أبانت عن خطة الحزب وحددت موقفه بدقة وصراحة تامتين.

ارتحل المسيو لابون وخلفه الجنرال جوان في الإقامة العامة، فانقضى بهذا عهد الحرية الزائفة وصار الناس يواجهون الحقيقة من جديد، وقد أخذتهم الحيرة فأصبحوا يتساءلون عما جرى وعما إذا سيؤول إليه أمرهم.

جاء الجنرال جوان مسبوقاً بدعاية واسعة النطاق دبرت في الداخل والخارج إعداداً للجو السياسي الجديد، وتمهيداً لمجيء المقيم العسكري وتهييئاً للظروف التي كانت تقتضيها السياسة الفرنسية إذذاك في هذه البلاد.

ومنذ حلّ المقيم الجديد بالمغرب وهو ينتهج خطته السياسية، التي أتى من أجلها والتي كان لها أثرها في نفوس المذبذبين والجبناء،

وإذذاك تبين بجلاء، أن شيئاً بالمغرب لم يتغير في عهد لابون وأن الموقف السياسي لم يطرأ عليه انقلاب ولا تعديل، وأن المغاربة لم تسلب منهم غير تلك الحرية الزائفة، التي ملأت الفضاء هرجاً ولهواً ولعباً، وأن الأمة المغربية ما تزال في موقفها الأول...

#### [حذفته الرقابة]

ثم ساءت الحالة الدولية فجأة بسبب الصراع الروسي \_ الأمريكي الذي اشتد إذذاك حتى أصبح الناس يتوقعون الحرب بين الفريقين، وقد كان لهذا أثره أيضاً في سير المذاكرات، ولم يكتمنا الجنرال جوان نفسه بأن الموقف الدولي وقتئذ، قلما كان يساعد على تغيير السياسة بالمغرب، وأنه لا بد من التريث حتى تنفرج الأزمة وتتحسّن العلائق بين الدول الكبرى، ولكن هذا لم يمنع المذاكرات من مواصلة سيرها قصد الوصول إلى الاتفاق على حلول صالحة لقضايانا...

#### [حذفته الرقابة]

والآن نختم بكلمة عن المشروع الذي نفينا بوضعه عن الموطنية المغربية التهمة التي طالما وصمت بها، وهي أنها لا تملك برنامجاً سياسياً محكمًا، ولا خطة عملية صالحة، ولا نعني بهذا برنامجاً مفصّلاً شاملًا للحاضر والمستقبل فهذا \_ فيها نظن \_ أمر سابق لأوانه، وإنما نعني برنامج عمل مستعجل يضم الحلول الأساسية الضرورية لتسوية المسألة السياسية العامة بالمغرب، فهذا البرنامج لا يشمل غير ما هو لازم في هذه الساعة لإخراج المغرب من

الوضعية السياسية الحاضرة، وتوجيهه في سبيل تحقيق أمانيه الوطنية بأسرع ما يمكن من الوسائل العملية.

ويقوم المشروع على ثلاث أفكار جوهرية هي:

أولاً \_ إنه لا سبيل إلى حل المسألة المغربية بمواصلة العمل بالحماية أو بتجديد تطبيقها...

#### [حذفته الرقابة]

ثانياً \_ إن حل المشكلة المغربية لا يكون بواسطة التحكيم الدولي الذي لا سبيل إليه، ولا يجدي ما دام الوضع العالمي كها هو اليوم، وإنما تحل مشكلتنا بأيدينا، وداخل بلادنا وعن طريق المفاوضة، كها قال الأمير محمد بن عبد الكريم.

ثالثاً \_ إن حالة المغرب الداخلية تفرض الأخبذ بمرحلة انتقالية تبتدىء بإلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال، وينتظم أمرها ويحدد أجلها بالمعاهدة الجديدة التي ستحل محل معاهدة الحماية.

هذا وإن البرنامج الذي تضمنه مشروعنا السياسي لوحيد لا ثاني له في المغرب، الأمر الذي يدل على أنه أصلح ما يوجد لحل المشكلة المغربية، وقد أصبح الفرنسيون لا يستطيعون معه أن يقولوا لنا: إنكم تطالبون بالحرية والاستقلال، ولكنكم لا تملكون برنامجاً ولا خطة تتمكنون بها من نيل الحرية وبلوغ الاستقلال، فلو لم يكن في وضع مشروعنا غير إسقاط حجة الفرنسيين لكفي، أما نحن فقد قمنا بالواجب من تبيين المقاصد وتعيين الأهداف، وتوضيح الحلول للمشاكل، وتخطيط السبل إلى الغاية ونحن لا نعتمد في أمرنا

إلاّ على الله وعلى أنفسنا قبل كل شيء، ولو سار لنا من تقدّمنا في هذا المضمار من قادة الأمم ومحرريها لصارحونا قائلين مع سعد: يجب لأجل نجاحنا أن تجتمع لنا جميع عناصر القوة: اعتقاد جازم بعدالة قضيتنا، انبعاث روح التضحية في كل نفس غرض واحد نسعى إليه في اتجاه واحد لا يتأخر منا متأخر، ولا يتقدّم متقدّم، بل يجب أن يكون الكل معنا إلى الأمام، إن قوتنا ليست مستمدة من الخارج، بل هي في نفوسنا فلتكن نفوسنا قوية نصل إلى غايتنا، أو كما قال كامل: إن الأمم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بجهودها، وإن الشعب الفرد لا يكون آمناً على نفسه إلا إذا كان قوياً بنفسه.

الغمرات

## 

« الرأي العام » ، العدد 77 ، الجمعة 20 أكتوبر 1948 .

أدت التجربة، وبرهن الواقع على أن منظمة الأمم المتحدة لم تؤسس لتحقيق آمال الإنسانية وأماني الشعوب، وإنما هي كأختها وعصبة الأمم - هيئة يسيطر عليها الأقرياء ويسخرونها في سبيل أغراضهم ضد الضعفاء من كل جنس وضد بعضهم بعضاً، في كثير من الأوقات والمناسبات، ولهذا فإن جميع الشعوب الضعيفة التي حاولت تحكيم تلك المنظمة في خلافاتها مع الدول الكبرى، أو مع الحكومات الاستعمارية قد منيت في محاولتها بالفشل والخيبة، ولم تفز بكثير ولا قليل من الحقوق.

هذا مما كتبناه في العدد رقم 74 من هذه الجريدة تحت عنوان منظمة الأمم المتحدة أمام مشكلة الاستعمار.

ومنذ كتب ذلك راجت في بعض الأوساط المغربية دعاية (خافتة)، كأنها تستحي من نفسها أخذت تهمس في آذان الأغبياء

والبسطاء والأغرار، إن (عريضة شكوى) قد وقعت أخيراً إلى الكاتب العام للمنظمة، وقد حاولت تلك الدعاية، أن توهم الناس إن ذلك (عمل جديد) قام به أصحابه لفائدة قضية البلاد.

والحقيقة أن تلك الدعاية لم تقم إلاّ على أساس (أصح من الوتد في الماء)، وأوهى من بيت العنكبوت، وبيانه أن تقديم عريضة شكوى لم يكن بالعمل الجديد، لأنه في العام الماضي قدمت من بعضهم عريضة شكوى إلى الكاتب العام للمنظمة، فلم يكن مصيرها إلاّ مصير الأوراق التي ترمى في (سلة المهملات)، ريثها تحرق وتصير رماداً، ومنذ وقعت تلك العريضة لم تظهر أية نتيجة، بل ساءت الحالة وتحرجت واشتدت أزمة المنظمة الدولية نفسها حتى أصبحت تشرف على التلاشي والانهيار وإنبعثت من كل جانب في المشرق والمغرب جميع الأصوات \_ إلاّ من سفه نفسه وطمس الله على قلبه \_ تندد بالمنظمة وتفصح مايدبر فيها من المكايد، والمؤامرات ضد الدول بعضها بعضاً، وعلى الأخص ضد الدول والإهانة والإذلال، ما يقاسيه الكرام في مأدبة اللئام.

فتقديم (عريضة شكوى) مرة ثانية، وبعد فشل الأولى إن دل على شيء، فإنما يدل على سياسة عناد وجحود، ونعني بهذا تلك الخطة التي دأب عليها أصحابها وخالفوا بها القول والحقيقة والحق، والمصلحة مع علمهم بأنها ليست من العقل والحقيقة ولا من الحق والمصلحة في شيء أبداً.

ومن ذا الذي يستطيع أن يصدق أن البكاء والنحيب والتظلم

والتشكي عمل يحرر البلاد مما تتحمّله، والأمة مما تعانيه؟ إن هذا لا يصدقه أحد ولا تأمل فيه البلاد لقضيتها خيراً مطلقاً.

ومن ذا الذي يستطيع أن يسلم بأن المريض المشرف على الموت ــ والمنظمة قد كاد يسلبها مرضها العضال إلى الموت الزؤام قادر على أن يطيب المرضى ويشفيهم عما ألم بهم من الداء؟ إن الطبيب لا يداوي المرضى وهو نفسه مريض، لا يستطيع أي عمل ولا يأتي أية حركة، وإن كان لا بد من أن يداوي أحداً فليبدء بنفسه قبل أن يفكر في غيره.

لا شك أن لكل مريض أن يتأوه ويتشكّى ويتوجّع، ولكن ما يجديه هذا وما ينفعه أن يلتجىء إلى من لا يملك له ضراً ولا نفعاً، أو إلى من لا يستطيع له طباً ولا دواء؟

إن التأوّه ليس بدواء ولا التشكي بعمل يصدق هذا على الأفراد، كما ينطبق على الأمم.

وإن منظمة الأمم المتحدة لتعودت كتابتها العامة منذ التأسيس أن تتماطر عليها الرسائل والعرائض بالمئات والآلاف، فلا تعير المستضعفين أصحابها أدنى التفات واهتمام ولا نعني بتلك الوثائق غير العناية التي تنتهي بها تواً أو بعد حين إلى سلة المهملات.

وكما أن المنظمة الدولية لا تهتم أدن اهتمام بالعرائض والشكايات خصوصاً إن كان أربابها من (المستضعفين في الأرض)، فكذلك لا تريد أن تفلت هؤلاء من قبضة الأقوياء في الدنيا، ولا تقبل أن تسخط دول الاستعمار كبيرها وصغيرها، بما من شأنه أن يكون في صالح المستعمرات وشعوبها، ومنذ تألفت هيئات المنظمة الدولية، وهي تعطي البرهان تلو البرهان على أنها لم تؤسس لتكون (محكمة عليا)، تفصل في القضايا بين الدول، أو بين هيئاتها ومستعمراتها، وقد أدرك هذه الحقيقة جميع الناس في العالم، إلا من له غرض وشهوة يريد أن يتخذ من ترويج الدعاية للمنظمة قنطرة لهما وسبيلاً إلى قضاء مآرب وجلب منافع واستغلال مواقف.

وآخر برهان قدمته لنا المنظمة الدولية على أنها \_ كها قلنا في صدر هذا المقال \_ لم تؤسس لتحقيق آمال الإنسانية المعذبة، وأماني الشعوب الأسيرة، هو موقفها الصريح من الاقتراحين الاثنين الذين عرضهها المندوب الروسي على الهيئة المختصة في قضايا الأقطار التي لا تتمتع باستقلالها الذاتي، فقد اجتمعت لجنة الوصاية صباح اليوم الرابع عشر من أكتوبر الجاري، ودرست التقرير الذي وضعته لجنة فرعية خاصة عن الأقطار غير المستقلة، وأثناء الاجتماع المذكور تقدّم مندوب روسيا بالاقتراحين، أولهها أن تقريراً عن وضعية تلك الشعوب التي لا تتمتع باستقلالها الذاتي تقريراً عن وضعية تلك الشعوب، وقد رفض جميع المندوبين الاقتراح الروسي رفضاً تاماً، ثانيهها أن ترسل منظمة الأمم بعثة عنها لتبحث عن حالة تلك المستعمرات وتقف بنفسها على حقيقة الأحوال بها، ثم تقدّم بذلك تقريراً للمنظمة، وقد رفض المندوبون كذلك هذا الاقتراح بثلاثين توبراً للمنظمة، وقد رفض المندوبون كذلك هذا الاقتراح بثلاثين صوتاً ضد ستة أصوات.

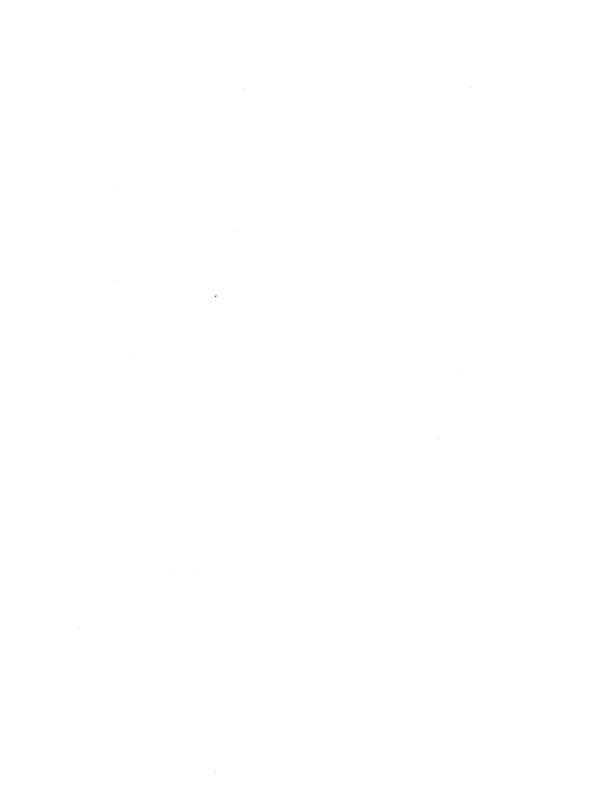
هذا هو الخبر الذي نقلته الصحف ومحطات الإذاعة لكل من له أذن تسمع وبصيرة تدرك وقلب يعي ونفس تعتبر وضمير يتعظ،

وتلك الحقيقة المجردة العارية لا يجحدها ولا يكابر فيها إلا غبي أو مغرور أو معاند.

ونحن لا يهمنا أن نتعرّض هنا للأسباب السياسية وغيرها التي حملت مندوب روسيا على التقدّم إلى لجنة الوصاية بالاقتراحين المذكورين، وإنما يمكن أن ننظر إلى الحقيقة كما هي، ولكل أن يحكم فيها عقله وضميره.

ونحن لا نشك في أنه سيدرك منها ما أدركناه من الأشياء، ثم يتساءل معنا هذا السؤال إذا أخفق مندوب روسيا وهي إحدى الدول الكبرى في جلب اهتمام المنظمة الدولية إلى حالة الأقطار غير المستقلة، فهل من المعقول أو الممكن أن تنجح أية عريضة من عرائض المستضعفين في تحريك ساكن تلك المنظمة لقائدة المستعمرات؟

وبعبارة أيستطيع الخروف ما يعجز عنه الدب أو الأسد؟ وهل تنال الأمم حقوقها بالعرائض والشكايات؟ وهل يغني شيء من هذا \_ ولو كثر \_ من العمل الجدي والكفاح الصادق، والتضحية الغالية؟.



#### الغمرات

## صيحة الحق . . . ونـــداء الواجب !

« الرأي العام » ، العدد 78 ، 27 أكتوبر 1948 .

روّجت الصحف من جديد مسألة تمثيل الجالية الفرنسية في «مجلس الجمهورية» الذي هو القسم الثاني من البرلمان، والقراء يتذكرون الموقف الصريح الذي اتخذناه من تلك المسألة الخطرة... 1 حذفته الرقامة ]

بل تولينا وحدنا في هذه البلاد القيام بحملة صحفية تسلسلت في عدة أعداد من جريدة «الرأي العام»، وقد استطاع الجمهور المغربي \_ بسبب ذلك \_ أن يكون على بينة وبصيرة من تلك التصريحات الجريئة الباغية التي أقدمت عليها الهيئات البرلمانية الفرنسية . . .

[حذفته الرقابة]

فلم تكن حملتنا موجهة فقط ضد موقف البرلمان الفرنسي وتصرفه...

[حذفته الرقابة]

بل تعرّضت كذلك لسلوك الحكومة الفرنسية نفسها، التي وقفت من المسألة موقف اعتراض أولاً، وتردد واغضاء ثانياً، فتحمّلت من جراء هذا القسط الأوفر من المسؤ ولية لأنها لم... [حذفته الرقابة]

ومسألة تمثيل الجالية الفرنسية في الهيئات النيابية \_ الاستشارية منها والتقريرية \_ يرجع تاريخها إلى زمن الحـرب العالمية الأولى، أي إلى ما بعد نصب ما يسمى «بالحماية» في المغرب بسنوات قلائل. ففي أثناء تلك الحرب ظهرت في المغرب بين الفرنسيين نزعة استعمارية اندماجية، حاولت شن الحرب على السيادة المغربية ومظاهرها ومعالمها وفي طليعتها الحكومة المخزنية، التي أصبحت إذذاك هدفاً لغارات الغلاة والمتنطعين من الاستعماريين، وقد صدرت من هؤلاء العتاة المعتوهين السياسيين أقوال وتصريحات من حسن الحظ أن الظروف في الداخل والخارج، لم تكن تساعد وقتئذ على اعتمادها وتطبيقها، ولاعتبارات ليس هنا محل تفصيلها نصب الجنرال ليوطى نفسه إذذاك خصرًا عنيدا لأولئك المستعمرين الطائشين، وترصد لما كانوا يروّجونه من الآراء الاستعمارية المهووسة في المغرب ذاته، وأخذ على نفسه، باتفاق مع الحكومة الفرنسية، الرد في خطبه وتصريحاته على آرائهم المعكوسة وتسفيه أحلامهم المريضة، فوفق في كبح جماحهم، وكم أفواههم، وإخماد حركتهم، وقد كان ليوطى يعتمد في موقفه ضدهم على مجموع المعاهدات التي تقوم عليها الوضعية الدولية في المغرب، ويرتكز عليها النظام السياسي المحدث به، كما كان يستند في ذلك على تصريحات الحكومة الفرنسية التي أبت في مناسبات مختلفة إلاّ أن

تبذل بواسطة مقيمها العام للمرحوم جلالة السلطان مولاي يوسف التطمينات الرسمية، التي من شأنها أن تؤكد موقف تلك الحكومة تأكيداً، وتبين عن تمسكها بما تفرضه عليها المعاهدات من الالتزامات والعهود، وتهدىء أفكار المغاربة وفي طليعتهم السلطان المرحوم.

وبهذه المناسبة نرى من الفائدة أن نستعرض ولو بإيجاز أهم النصوص الرسمية التي يصح أن يتذرع بها في الدفاع عن السيادة المغربية، وحفظ حقوق الأمة، وصيانة ذلك كله من أن يعبث به عابث، ولو كان البرلمان الفرنسي، والحكومة الفرنسية.

أول نص رسمي نجده في الرسالة التي رفعها بوانكاري رئيس الوزارة الفرنسية بتاريخ 27 أبريل 1912 إلى رئيس الجمهورية، والتي حدّد فيها مهمة ليوطي وواجباته بصفته ممثل فرنسا والمسؤول عن سياستها في المغرب، ويتلخّص ذلك في مراعاة تعهدات فرنسا أمام الدول واحترام المعاهدات الدولية التي تحرم انقلاب الحماية إلى نظام سياسي يقوم على السيطرة والحكم المباشر والاستيلاء على مناصب الدولة المغربية كبيرها وصغيرها، وتسخير ذلك على يد الولاة والموظفين الفرنسيين في صالح الاستعمار الأجنبي، وضد صالح المغرب وأمته وحكومته.

وفي تصريح رسمي صادر من وزارة الخارجية الفرنسية ومرفوع بتاريخ 4 دجنبر 1919 إلى ملك المغرب أعلن ليوطي باسم حكومة الجمهورية تأكيدات صريحة، فيها يخص النظام السياسي المحدث بالمغرب، والقائم على المعاهدات التي تحفظ للأمة المغربية

سياستها، وللملكية سلطتها، وللحكومة المخزنية مهمتها، ولذلك التصريح نظائر لا تخرج في روحها وجوهرها عن تعريف الحماية بأنها مجرد رقابة محدودة المجال والاختصاص، وأنها لهذا السبب تخالف كل المخالفة ما يصطلح عليه بسياسة الحكم المباشر أي إحلال الفرنسيين محل المغاربة في الإدارة والحكومة والدولة، فهذا يتعارض كل التعارض مع نصوص المعاهدات...

#### [حذفته الرقابة]

على السماح للفرنسيين بحق التمثيل النيابي داخل المغرب مع أن ليوطي أثناء الحرب الأولى أنكر إنكاراً شديداً باسم حكومته إعطاء حق التمثيل السياسي للفرنسيين النازلين بهذه البلاد، وقد اتخذ ليوطي هذا الموقف في سنة 1919 عقب ترويج الدعوة إلى ذلك في الأوساط الفرنسية التي كانت تريد الاستيلاء على مقاليد الأمور المغربية باسم حق الفتح والاحتلال، والاستعمار والتسخير، وقد حاول الفرنسيون تحقيق مطامعهم تلك عن طريق التمثيل السياسي القائم على حق الانتخاب، وقد تظاهر ليوطي بالمعارضة لهذه الحركة، إما لأنها كانت في نظره سابقة لأوانها، وإما لأنه لا محل لها من الإعراب مطلقاً، ومها يكن من الأمر فقد عاند ليوطي تلك الحركة عناداً قوياً شديداً، ومما يحفظه له التاريخ هذا التصريح الحركة عناداً قوياً شديداً، ومما يعفظه له التاريخ هذا التصريح السياسي الخطير الذي أعلنه في 24 نوفمبر 1919، قال:

إن نظام الحماية ليس بمسألة شخصية ولا محلية، ولا فرنسية، فهو أمر واقع ضبطته معاهدات وضمنته اتفاقات دولية، فليس لأحد منا ولا للحكومة الفرنسية أن تدخل عليه أي تحوير، ونتيجة هذا فإن المغرب دولة مستقلة استقلالاً ذاتياً، تتولى فرنسا حمايتها مع

بقائها تحت سيادة السلطان واحتفاظها بدستورها الخاص ومن أهم الشروط التي ينبني عليها وظيفي ضمان وحدة هذا النظام واحترام هذا الدستور، ومن أهم نتائج هذه الوضعية الحقيقية، أن الأنظمة السياسية الفرنسية لا محل لها في هذه البلاد. ففي الإمكان أن يحصل مواطنونا (يعني بهم الفرنسيين) على هيئات وتمثيل صناعي محض، لكنهم لا يستطيعون الحصول على تمثيل سياسي كيفها كان، فإن المطالبات والمساجلات في هذا الباب ليست سوى حبر على ورق وصيحة في واد. وأزيد من غير مبالغة في التأكيد أنه بناء على هذا الأمر الواقع نفسه وهو أن ذلك الدستور مضمون بالاتفاقات الدولية فإن المطالبة في هذا الباب ليست فقط عديمة الفائدة، بل الدولية فإن المطالبة في هذا الباب ليست فقط عديمة الفائدة، بل المطالبة.

هذا نص صريح في الموضوع، ولكن خلفاء ليوطي في الإقامة العامة تناسوه تماماً وصاروا على عكسه في سياستهم فها كاد ليوطي يغادر المغرب حتى نشطت العناصر الاستعمارية الفرنسية في مطالبتها من جديد بحق التمثيل الشعبي في مجلس شورى الحكومة، وقد كانت نتيجة ذلك أن أنشأ المقيم (ستيغ) ما سمي بالقسم الانتخابي الثالث، وذلك في 13 أكتوبر 1926، وهذا القسم عبارة عن الفرنسيين الذين لا يشتركون في انتخابات الغرف الاستشارية التجارية الفلاحية، وقد سمح لهم بحق الانتخاب بقرار مقيمي بحيث لم يتدخل (المخزن) في شيء منه، ثم صدر قراران مقيمان بتاريخ 7 مايو 1937، ينصان على الشروط المطلوبة في انتخابات القسم الثالث، وبهذا كله تم لسائر عناصر الجالية

الفرنسية ماكانت تطمع فيه من التمثيل النيابي في مجلس يعد صاحب الرأي في مجال اختصاصه...

#### [حذفته الرقابة]

ولم يقف الفرنسيون عند ذلك الحد، بل نالوا في السنة الماضية حقوقاً جديرة من حيث الانتخاب والتشريك في تسيير الشؤون العامة، وقد اكتسى تمتعهم بتلك الحقوق صفة سياسية بارزة تحدثنا عنها في وقتها، فسطت علينا الرقابة الصارمة وحذفت من هذه الجريدة كتاباتنا الفاضحة للحقائق المرة التي لا يبتلعها حلقوم الرقابة ولا يهضمها بطن السياسة.

وأخذ الفرنسيون النازلون بالمغرب يستعدون للتمتع بذلك الحق ويتقدّمون للترشيح إلى كراسي النيابة بمجلس الجمهورية، وقد قالت بعض صحفهم إن هذه مرحلة ستتلوها مرحلة ثانية، هي نيل حق التمثيل في الشطر الآخر من البرلمان، ومرحلة ثالثة، هي الفوز بالنيابة البرلمانية عن طريق الانتخاب الشعبي العام...

#### [حذفته الرقابة]

ونحن إزاء هذا وذلك لا يسعنا إلا أن نجدد الصرخة محتجين مرة أخرى باسم الشعب على تصرفات البرلمان الفرنسي وقراراته

التي ما أنزل الله بها في المغرب من سلطان، وعلى موقف الحكومة الفرنسية...

#### [حذفته الرقابة]

من أمر الشعب وضمير البلاد للقيام بواجبهم، وندعوهم لعمل ما من شأنه أن ينقذ السيادة القومية، ويحفظ حقوق الرعية المغربية في الحاضر والمستقبل، وإن الحق ليضيع بسكوت أهله عنه كما قيل.



الغمرات

## مشكلة فلسطين بين الخيال والحقيقــــة !

« الرأي العام » ، العدد 79 ، 3 نونبر 1948 .

### برنامج التقسيم:

صادقت الأمم المتحدة على برنامج تقسيم فلسطين، وهو يرمي إلى تجزئة القطر العربي إلى ثلاث مناطق: دولة عربية، ودولة يهودية، ودائرة دولية تتكون من مدينة القدس، وشمل هذه المناطق كلها اتحاد اقتصادي يكون لها بمثابة الإطار، وقد رفض العرب خاصة برنامج التقسيم، فكانت الحرب بينهم وبين الصهيونيين المعتدين.

## تدخّل الأمم المتحدة:

لما اشتدت بين الفريقين، ورامت الدول الكبرى استغلال الموقف بعضها ضد البعض الآخر، وخشي الرأي العام، وخافت هيئة الأمم المتحدة على سمعتها ومصيرها نفسه، لم تجد بداً من

التدخل في الخلاف الدموي القائم بين العرب واليهود في فلسطين، وقد تحقق ذلك التدخّل بإيفاد من يتولى بحث الخلاف وإعداد الوسائل لتسويته تسوية سلمية في دائرة ميثاق الأمم المتحدة، وقد عين الكونت برنادو وسيطاً بين العرب واليهود، وكانت نتيجة وساطته الهدنة الأولى، التي استغلها اليهود أكثر من العرب بمساعدة الدول الكبرى التي ظهرت في موقفها إذذاك بمظهر الموالاة للصهيونية سراً أو جهراً، ثم استأنف العرب الحرب بعد انتهاء أجل الهدنة وافتضاح موقف تلك الدول التي كانت في الواقع عونا لليهود على العرب، ثم كانت الهدنة الثانية، التي فرضتها الأمم المتحدة باقتراح من الوسيط، وقد قضى برنادو أربعة أشهر في القيام بماموريته وأعد تقريراً يتضمن رأيه في الخلاف الفلسطيني ووسائل تسويته ويوم وصل ذلك التقرير إلى هيئة الأمم المتحدة بباريس سقط ضحية اغتيال إحدى العصابات الإرهابية الصهيونية، وتنتمي تلك العصابة الأثمة إلى الشيوعية.

### مشروع الوسيط:

أكد الوسيط في تقريره ما يوجد من خطر في استمرار الهدنة دون العمل لحسم عقدة الخلاف ونبه إلى العواقب الوخيمة التي قد يؤدي إليها وقوف الهيئة الدولية من ذلك الخلاف موقف عجز وإهمال، وقد كان هذا باعثاً لتلك الهيئة على تقييد المشكلة الفلسطينية في جدول أعمالها، ويبنى مشروع الوسيط على أمور أساسية في نظره هي: إنه لا سبيل إلى الجدال في وجود وتأثير الحكومة اليهودية بفلسطين، وإن وحدة بين العرب واليهود، قد

أصبحت متعذرة، وإن التراب الفلسطيني المسموح به للمسلمين يجب إلحاقه بشرق الأردن، وحيث أن العرب واليهود لم يغيرا موقفها منذ نوفمبر، وهو الشهر الذي تقرر فيه برنامج التقسيم، فإن الوسيط يعتقد أن تسوية الخلاف تسوية سلمية، إنما يجب أن تتحقق عن طريق الفرض والإلزام من لدن الأمم المتحدة.

### موقف العرب واليهود من الوسيط:

لقد أسخط الوسيط الفريقين وبالأخص منها العرب، فجميعهم قد اتهموه بالتحيز وعدم الإنصاف. أما العرب فقد أخذوا عليه ما اقترحه من ضم قسم من كلكيليا الغربية إلى التراب اليهودي، وأكثر من هذا أخذوا عليه اعتباره الدولة اليهودية أمراً واقعاً، لا يقبل الجدال والمناقشة، وأما اليهود فقد أخذوا عليه رأيه في إلحاق جزء من النقب بالتراب العربي، كما أخذوا عليه تأييد الملك عبد الله وبرنامجه في الفتح والتوسع، ولعل هذا كان سبباً في اغتيال الوسيط على يد الإرهابيين اليهود.

وبصفة عامة، فإن بعض الدول العربية \_ وفي مقدمتها مصر\_ قد استاءت من الوسيط واعتبرت مشروعه خطراً على مصالحها وماساً بكرامتها وعزتها، وكيف لا تستاء منه وتغضب على آرائه وهو يسجل في تقريره أنه من العسير تكوين حكومة عربية فلسطينية، فهذا تدخل في شؤون خاصة بالعرب دون غيرهم، وقد كذب العرب رأي الوسيط وزيفوه عملياً بتأسيس حكومة عربية فلسطينية في غزة، أما الصعوبات التي صادفتها أو تصادفها هذه

الحكومة فقلها تسلم منها حكومة ناشئة، والحكومة اليهودية نفسها كانت ولا تزال تقاسي صعوبات ومشاكل لا تقل عن التي تعانيها الحكومة العربية الجديدة.

### موقف الدول الكبرى:

لما رفع تقرير الـوسيط إلى الهيئة الـدولية أخـذ الناس يتساءلون: هل يؤيد أعضاء مجلس الأمن المشروع الذي تضمنه -ذلك التقرير، كما أيدوا قبله مشروع التقسيم؟

أما إنكلترا فقد سابقت إلى إعلان تأييدها لوجهة نظر الوسيط، ذلك أنها تجد في هذه النظرية ما يرضي مصالحها مثال هذا، أن إلحاق المنطقة العربية بشرق الأردن يساعد على نجاح مشروع سورية الكبرى، هذا المشروع الذي يرضى عنه الإنكليز ويسندونه سراً وعلانية. وباختصار فإن مشروع الوسيط لم يتضمن ما بعث إنكلترا على رفضه وإحباطه.

وأما أمريكا أقرت كذلك بعين الرضى مشروع الوسيط، لأنه في صالح الدولة اليهودية من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يرمي إلى إنشاء ميناء حر بحيفا التي هي مركز مصانع البترول، وإليها تنتهي القنوات التي تحمله من معادنه الأصلية في الشرق الأدنى، كما يرمي إلى إحداث مطار حر باللد، وهذا ما توده أمريكا وترغب فيه.

وإذا كان موقف إنكلترا وأمريكا موقف تأييد صريح لمشروع الوسيط فإن موقف روسيا ليس كذلك، بل فيه غموض وإبهام، وتحفّظ واحتراز، ولعل روسيا تقف هذا الموقف احتفاظاً بخط

الرجعة وحرصا على حرية تصرفها حسبها تقتضيه الظروف والمناسبات، وكل ما هو صريح وبين، في موقف روسيا اعترافها بدولة إسرائيل لأسباب عاطفية نحوها، وتنافسية مع الولايات المتحدة وسياسة خاصة بمطامعها في الشرق الأدني، وبعبارة تحتاط روسيا من أن تتورط باتخاذ مـوقف صريـح حاسم في مشكلة فلسطين، فهي تعترف بالدولة اليهودية بقدر ما يخدم هذا الاعتراف مصالحها في الحاضر، ولكنها تمتنع من تأييد العصبية القومية الصهيونية القائمة على العنصرية والوطنية الضيقة والرأسمالية، ولهذا تنطبع سياسة روسيا في شأن فلسطين بطابع الصراحة والالتباس في آن واحد. فهي صريحة بقدر ما تجد السبيل إلى نشر الدعوة الشيوعية أو التمهيد لها بالشرق، وهي ملتبسة بقدر ما تمتنع من نصر الصهيونية العنصرية الرأسمالية، وليس لفرنسا أن ترفض مشروع الوسيط الذي رضيت عنه إنكلترا وأمريكا، فهي ترى رأي هاتين الدولتين وتود تأييد المشروع اقتداءً وتضامنا، غير أنها لا تستطيع تحديد الموقف بصفة رسمية، وذلك خشية أن تخسر أحد الفريقين في حين أنها تريد أن تربحها معاً. . . إن كان من سبيل إلى هذا، فسياسة الحكومة الفرنسية تجاه مشكلة فلسطين تنطوي على إبهام وحيرة وتناقض، ويفسر الفرنسيون هذا بكون فرنسا تعتبر نفسها دولة «إسلامية» \_ أي تحكم أقطاراً تسكنها شعوب تقدّر بعشرات الملايين \_، فهي لا تريد أن تعترف \_ رسمياً \_ بدولة اليهود لأن من شأن هذا الاعتراف أن يغضب عليها المسلمين، ولكنها تتصرف في الواقع تصرفات وتقف عملياً مواقف إن لم نقل أنها في صالح الصهيونية، وضد صالح العرب والمسلمين، فهي

- على أقل تقدير - تخدم خطة اليهودية العالمية في الداخل والخارج أكثر مما تنفع السياسة العربية الإسلامية، وتعليل هذا هو أن للأقلية اليهودية أثراً فعّالاً في تسيير دواليب الدولة الفرنسية وحكومتها، وتوجيه الرأي العام والسياسة فيها، وفي هذا كتبت إحدى كبريات الجرائد الباريسية، إن فرنسا ستتقيد في مصادقتها على مشروع الوسيط بواجباتها كدولة إسلامية، وإن كل قرار تتخذه إسرائيل ويكون ذا صبغة عدوانية نحو الجماعة الإسلامية، سيقابل لزوماً من فرنسا بتحفظ واحتراز، ومعنى هذا أن كل ما تفرضه تلك الواجبات على فرنسا، هو الاحتفاظ برأيها إزاء كل اعتداء من اليهود ضد العرب، وفي هذا من خذلان هؤلاء ونصر أولئك ما فيه.

هذا بالإجمال موقف الدول الكبرى من مشروع الوسيط الذي وضع على بساط البحث أمام لجنة خاصة في هيئة الأمم المتحدة، ولا يدري أحد ماذا سيكون مصيره.

## موقف هيئة الأمم المتحدة:

لقد خيّل لكثير من الناس أن هيئة الأمم المتحدة ستحترم إرادة الوسيط الذي ذهب ضحية المأمورية التي أناطته بها في الشرق، وأن مصادقة إنكلترا وأمريكا على ذلك المشروع كفيلة بنجاحه، ولكن الهيئة الدولية ارتبكت في الموقف كلما تحرّجت المشكلة الفلسطينية بسبب انتهاكات الهدنة وتفاقم الخلافات بين العرب واليهود، وتعارض مصالح الدول في شأن فلسطين، فكلما أثيرت مسألة فلسطين أمام الهيئة الدولية انتهت بتأجيل المذاكرة فيها

أو بإسناد النظر فيها إلى لجنة خاصة، وبهذا تتلافى الهيئة تشعبات المسألة وتربح الوقت حتى يقضي الله أمراً كان مفعولا.

### موقف العرب:

لقد مل العرب خطة الهيئة التي لا تريد أن تقضى بالحق، وتفرض بالقوة حكمها العادل، والتي \_ بالعكس من هذا \_ تتخلص في كل مرة من الورطة بإبقاء ماكان على ماكان، وإقرار الأمر الواقع لصالح اليهود الذين أصبحت لهم دولة معترف بها من بعض الدول الكبري وغيرها، ولكن هذا لا يعد انتصاراً حاسبًا ونهائيا على العرب، وفي هذا كتبت إحدى كبريات الصحف الفرنسية \_ والحق ما شهد به الخصوم كما يقال \_ ما نصه: إذا كان الأمر الواقع الآن في صالح اليهود، فإن العرب يملكون تفوقاً يظهر أنه سينتهي لزوماً بكسب الموقف، وقد توليّ رياض الصلح أخيراً تجديد ذلك أمام جمعية الصحافة الإنجليزية ـ الأمريكية، إذ قال: إن المشكلة الفلسطينية مشكلة قائمة في أرض عربية ولن تحل أبداً بعيدة عن العرب وضد العرب، وقد أضافت الجريدة إلى هذا، إن ما قاله رياض الصلح هو الحقيقة نفسها، وإن نجاح الصهيونيين وإن بلغ ما بلغ فإنه لا يدل على شيء إن لم تكن نهايته وغايته الصداقة العربية اليهودية، وقد أوضحت الجريدة أن المشكلة قد يسهل حلها لو اقتصر الأمر فيها على تساكن الأقلية اليهودية مع الأكثرية العربية في فلسطين، ولكن عقدة المسألة هي تعارض وجهتي نظر العرب واليهود، فاليهود يريدون التوسع في فلسطين لإيواء مهاجريهم بكيفية غير محدودة، ويطمعون من أجل هذا في

إقامة دولة ذات سيادة، وأرض شاسعة تسع المهاجرين في الحاضر والمستقبل، وهذا ما لا يقبله العرب مطلقاً، لأن فيه شر الأخطار عليهم، ولأنهم يأبون إلاّ أن يحفظوا للشرق الأدنى عروبته. . .

ويستند العرب في هذا على كتلتهم التي تبلغ هناك أربعين مليونا، بينها لا يتجاوز اليهود اليوم بفلسطين سبعمائة ألف نسمة، فهذه الأقلية الضئيلة لاتستطيع الحياة بفلسطين إلاعلى أساس الاتفاق والمودة والمعاملة مع العرب داخل البلاد وحولها في الأقطار العربية المجاورة، فإذا ظل العرب أعداء اليهود، فإن هؤلاء سيختنقون في رقعتهم الضيقة، وسيأكل بعضهم بعضاً وسيخرجون من تلك الأرض طوعاً أو كرهاً واليهود يدركون هذا كل الإدراك، ولهذا يخطبون ود العرب ويلحون في التفاهم معهم، لأن مستقبل دويلتهم مقيد بمسألة العرب لها، ولكن العرب سيظلون حرباً عليها، وعلى من ينصرها ولايفوتهم أن كل حرب لاتخلو من صعود وهبوط للفريقين، وأن أمرها لا يستقر على حال، وأن من يربح معارك قد يخسر أخرى، وأن العبرة في كل شيء ـ سواء في السياسة أو الحرب \_، هي بالمعركة الأخيرة فمن كانت له فهو المنتصر الظافر، ومن كانت عليه فهو المهزوم المقهور، ونحن لا نشك كما لا يشك أحد في أن العرب هم الذين سيربحون المعركة الأخيرة، التي ستكون حاسمة وفاصلة بين حقهم، وباطل صهيون الباغي، فإذا صبر العرب وجدوا في سياستهم وحربهم وثبتوا في عزيمتهم وخطتهم، واعتمدوا على أنفسهم قبل غيرهم، وأحكموا وحدتهم ونظّموا قوتهم، فإنهم بالغون جميع أهدافهم، وأنف اليهوديين ومن والاهم في التراب راغم؟.

الغمرات

## 

« الرأي العام » ، العدد 80 ، 19 نونبر 1948 .

يتضمن ميثاق الأمم المتحدة فصولاً خاصة بحقوق الأفراد والشعوب، وهذه الفصول تمثل الجانب الفلسفي والعنصر الإنساني من دستور (الديمقراطيات)، وهذه كتابة اشتهر بها الحلفاء في الحرب الأخيرة خاصة، وعارضوا بها من باب التمايز، وعلى سبيل الدعاية (دول المحور)، التي كانت تمثّل (الديكتاتورية) وسيطرة القوة على الحرية الفردية والعامة.

ينص الميثاق في مقدّمته باسم الأمم المتحدة على تجديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، وكذلك بين الأمم كبيرها وصغيرها، كما ينص على العمل لحفظ العدالة واحترام التعهدات الناشئة عن العقود والصكوك التي تتكوّن من مجموعها الشريعة الدولية، ومما تلتزم به الأمم المتحدة في ميثاقها الأساسي عدم استعمال قوة الأسلحة في غير ما تقتضيه المصلحة العامة لسائر الدول.

ومن المبادىء والأهداف الأساسية الواردة في الفصل الأول من الميثاق التزام الأمم المتحدة بالعمل لتقوية صلات الصداقة والمودة بين الأمم، وذلك على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب، وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، وفي استقلالها بأمرها، كما يدخل في تلك المبادىء والأهداف التزام الأمم المتحدة بتقوية وتشجيع الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية التي يملكها سائر البشر دون تمييز بينهم في الجنس والنوع واللغة والدين، هذا ما تشتمل عليه المادة الأولى من الفصل الأول ونضيف المادة الثانية منه التزام أعضاء الهيئة بعدم استخدام القوة استعمال وسائل التهديد في علائقهم الدولية وبعدم استخدام القوة ضد الوحدة الترابية والاستقلال السياسي، لأية دولة من الدول.

وقد وقع تأكيد مضمون المادة الأولى في المادة الخامسة والخمسين من الفصل التاسع عند كلام الميثاق عن التعاون الدولي في مجال الاقتصاد والاجتماع.

أما مسألة تحرير الشعوب المغلوبة على أمرها، فقد اهتم بها الميثاق في فصلين أحدهما خاص، بما سماه (بالأقطار غير المستقلة)، والثاني، يتعلّق بنظام الوصاية الدولية وتشتمل هذه الوصاية بلاد الانتداب الدولي، وهي قسمان: الأقطار التي كانت تابعة لعصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، والأقطار التي يشملها انتداب باسم الأمم المتحدة، وطبق اتفاقات خاصة ولم يقرر الميثاق في شأن بلاد الوصاية شيئاً يخالف ما تضمنه صك عصبة الأمم القديمة، فالرقابة الدولية مفروضة اليوم على بلاد الوصاية، كما كانت في فالرقابة الدولية مفروضة اليوم على بلاد الوصاية، كما كانت في

الماضي مفروضة على بلاد الانتداب، وكذلك لا اختلاف بين اليوم والأمس في التعهّد لها بالرقي والحرية والاستقلال.

أما ما يسمى في الميثاق (بالأقطار غير المستقلة فشيء جديد ابتكرته الأمم المتحدة وامتازت به شكلياً وسياسياً واستعمارياً عن عصبة الأمم البائدة.

إن أعضاء هيئة الأمم المتحدة هم تقريباً أعضاء عصبة الأمم المنقرضة فهم، إما دول مجردة لا تملك غير شعوبها الخاصة، وإما دول تتدخّل في شؤون دول أخرى باسم الاستعمار والحماية وهما في الواقع إسمان لمسمى واحد. وهذا الصنف يتكوّن من الدول الاستعمارية وأغلبها تعد في صف الدول المسيطرة على هيئة الأمم المتحدة، وقد وجدت هذه الهيئة نفسها أمام مشكلة، هي التنسيق في الميثاق الأساسي بين الصنفين اللذين يتكوّن منها مجموع الأعضاء، صنف الدول الإستعمارية وفي كل جانب منها دول كبرى ذات نفوذ وسيطرة داخل الهيئة الدولية وخارجها، وفي سبيل ذلك التنسيق، وتلافياً لكل تنافس واختلاف وصراع وتطاحن بين الفريقين تخيل واضعوا الميثاق حلاً وسيطاً، وأفرغوه في صورة ترضي الطرفين وتخدم مصالحها في دائرة العلاقات الدولية الحديثة، وعلى أساس الأنظمة التي ترتكز عليها في العصر الحاضر.

وقد أدى هذا إلى تضمين الميثاق مما سمي بالتصريح الخاص بالأقطار غير المستقلة، ومن هذا التصريح يتألف الفصل الحادي عشر، الذي يشتمل على مادتين رقم 73، أما الأولى، فأطول وأهم من أختها، وهي أجدر بأن نتحدث عنها بشيء من التفصيل تطلق

عبارة «القطر غير المستقل»، على كل وطن تابع لغيره، أي فاقد لحرية نفسه ومحروم من استقلاله، وينطبق هذا على بلاد الحماية والمستعمرات وأقطار الوصاية الدولية.

ويفرض الميثاق بمقتضى التصريح المذكور على الدول (الحامية) والإستعمارية عدة التزامات ناشئة عن المسؤولية التي تتحملها في الأقطار التابعة لها، تتلخص تلك الإلتزامات في أمرين هما:

1 ـ الاعتراف بأسبقية مصالح سكان تلك الأقطار، والعمل لترقيتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حتى يصبحوا قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم، ويتوصّل إلى هذا بالتعليم وحسن السياسة وتحقيق مطامح الشعوب ومنحها الحقوق والحريات وتدريبها على تسيير أمورها في دائرة الحرية والديمقراطية، وتلتزم الدول المسيطرة بإطّلاع الأمانة العامة للهيئة الدولية على تنفيذ هذا طبق شروط وقيود هي في الواقع في صالح الدول الإستعمارية.

2 \_ إلتزام الدول في توجيه سياستها الإستعمارية باعتبار مصالح غيرها، وبمراعاة حسن الجوار في ميدان الاقتصاد والاجتماع والتجارة.

فيتضح من هذا أن الميثاق فتح المجال بقدر الإمكان لاستفادة سائر الدول من الخيرات والمشاريع في المستعمرات، وبهذا وفق أو حاول التوفيق بين أعضاء الهيئة الدولية، سواء كانوا دولا إستعمارية أو غير إستعمارية، ومن نتائج هذا التخفيف من التنافس والاختلاف والصراع بين الدول ومن شأن هذا في نظر

الميثاق أن يخدم السلم في العالم، إذاً التنازع على الاستعمار من أهم أسباب الفتن والحروب.

كما يتضح من التزام الدول الإستعمارية بتقديم المعلومات والأخبار عن الأقطار التي تسيطر عليها، إن هذا مقيد بشروط هي مراعاة مقتضيات الأمن العام داخل تلك الأقطار وعدم الإخلال بأنظمتها السياسية الخاصة، وكل هذا يحفظ ما للدول من سيادة وسيطرة في مستعمراتها.

هذا باختصار ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة حول المسألة الاستعمارية، راوغ وتسامح فيها كل ما استطاع إلى هذا سبيلا، وقد استطاع في هذا المضمار شيئاً كثيراً فيه رضى الاستعمار وتضليل ضحاياه من الأفراد والشعوب.

والآن ينبغي لنا أن نبحث على ضوء المبادىء والنظريات والعهود والأماني التي وردت في الميثاق عن مآل كل ذلك من حيث التنفيذ والتطبيق.

قد تدَّعي بعض الدول أنها برت بوعودها ووفت بعهودها، وحققت التزاماتها، وذلك بما نالته شعوب المستعمرات من الحقوق والحريات الجديدة، وظفرت به من مظاهر السيادة والاستقلال، ونحن لا ننكر أن بعض الدول الاستعمارية كإنكلترا مثلاً، قد أنجزت شيئاً كبيراً في هذا المجال، إما لأنها اقتضته سياستها ومصالحها، وإما لأنها أرغمت عليه بجهاد الشعوب ومها يكن فإنه في الواقع صنيع يتفق مع مبادىء وعهود الميثاق الدولي، ولكن ليس

هذا ما يعنينا هنا، وإنما يعنينا ما قامت به هيئة الأمم المتحدة نفسها في سبيل تطبيق ميثاقها على الشعوب المغلوبة على أمرها.

عبثاً يحاول الباحث أن يجد ما يقبض عليه بأنامله ويعتبره كسباً سياسياً أو ربحاً معنوياً، ولنقتصر في بحثنا هذا على ما جرى في الدورة الراهنة للهيئة الدولية بباريس.

فقد نظرت لجنة خاصة في قضية الأقطار غير المستقلة، ثم عرضت هذه القضية في اجتماع عام للهيئة الدولية فكانت النتيجة، هي ما تقرر بأغلبية كبيرة في جلسة يوم الأربعاء ثالث نوفمبر، وجميع تلك المقررات ترجع إلى إمداد الأمانة العامة للهيئة الدولية، بكل ما يمكن من المعلومات عن تلك الأقطار، وذلك بصورة منتظمة وضمن الشروط المنصوص عليها في الميثاق، ونرى من هذا أن الهيئة لم تهتم بتحرير الشعوب وتقرير الاستقلال لها وتوزيع صكوكه على طلابها، وإنما اهتمت بمجرد الحصول على معلومات من الدول الاستعمارية التي لها أن تقدّم منها ما تشاء وترضى، دون خشية أي تدخّل من الهيئة في النظام السياسي القائم في كل مستعمرة، والميثاق ـ كها رأينا \_ يمنع هذا التدخل منعاً باتاً، ويترك للدول الاستعمارية حبلها على غاربها في الأراضي الداخلية تحت نفوذها وسيطرتها.

وفي الجلسة تعارضت نظريتان تولى الإفصاح والدفاع عن إحداهما فريق الدول التي تنصر قضية تحرير الشعوب «كالهند والفيليبين»، أو التي تريد التشغيب على الحكومات الاستعمارية

كروسيا ويوغسلافيا، وتولى الإعراب عن النظرية الأخرى وتأييدها فريق الدول الاستعمارية ومن والاها وتضامن معها.

وقد رمى أنصار النظرية الأولى حسبها ورد في الجرائد إلى إعطاء الأمم المتحدة (حق النظر) في المستعمرات حتى فيها جاوز دائرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كها طالبوا الدول الاستعمارية (بتقديم الحساب)، عن التطورات السياسية في البلاد غير المستقلة، وعها يطرأ من تعديل على الأنظمة الإدارية والدستورية فيها، وإن ما حملهم على هذه المطالبة لهو ما أقدمت عليه بعض الدول الاستعمارية من إدماج مستعمرات في ترابها القومي، فقد كان عدد الأقطار غير المستقلة يبلغ 74، وقد صار الأن 60...

## [ حذفته الرقابة ]

وقد صرّح مندوب الهند، بأن الدول الاستعمارية عندما قدمت قائمة البلاد التابعة لها تحمّلت مسؤ ولية مصير هذه البلاد إلى أن تدرك رشدها وتستقل بأمرها استقلالاً تاماً، ولا يمكن أن تنتهي تلك المسؤ ولية إلا بإيصال تلك البلاد إلى كامل استقلالها، وقد أعلن مندوب يوغسلافيا، إن غض الطرف عن خطة الإدماج، إنما هو استسلام مرة أخرى أمام الدول الاستعمارية التي تحرص على الاحتفاظ بالمستعمرات على سبيل التملّك الخاص.

وتعترض الدول الاستعمارية، كما قالت بعض الصحف على نظرية أنصار حرية الشعوب واستقلال المستعمرات، بأن الأمم المتحدة ليس لها (حق النظر)، في غير الأقطار الموضوعة تحت

الوصاية الدولية، فالأقطار غير المستقلة هي غير بلاد الوصاية الدولية، وقد التزمت الدول الاستعمارية في ميثاق الأمم المتحدة، بأن تعمل لمنح الشعوب في تلك الأقطار الحرية والمساواة والاستقلال الذاتي السياسي، وهذا \_ في نظر دول الاستعمار لا يؤدي بها إلى التنازل عن حق تسوية تلك المسائل تسوية مباشرة وبأصلح الوسائل والطرق، وتضيف الدول الاستعمارية إلى هذا، أن مشكلة الحريات السياسية في البلاد المقيدة لا يمكن حلها حلاً واحداً، وذلك لاختلاف درجات الرقي والتطور ولتباين الوضعيات السياسية فيها.

وخلاصة ما تقدّم أن ميثاق الأمم المتحدة يعترف لسائر الشعوب بحقوقها وحرياتها الفردية والعامة ويفسح المجال للسير بتلك الشعوب في طريق الرقي والحرية والسيادة والاستقلال مع صيانة مصالح الدول وحفظ مبادىء وأهداف النظام العالمي الجديد.

أما أعضاء هيئة الأمم المتحدة فقسمان: أحدهما يتكون من الدول الحديثة العهد بالسيادة والاستقلال، ومن الدول المنافسة لدول الاستعمار، وجميع هذه الدول تهتم بالمشكلة الاستعمارية العامة، وتحاول إثارتها في دائرة الميثاق وعلى أساس النظام الناشىء عنه، ولكن هذا الفريق من الدول لا يمثل إلا أقلية ضئيلة من الأصوات داخل المجالس والهيئات، والقسم الثاني يتألف من بقية الدول، وهي التي تمثل أكثرية الأصوات، ولهذا تتغلّب على الفريق الآخر ساعة التصويت في المسائل الاستعمارية، وهي لا تعد بقوة

عددها فقط، بل تتخذ من الميثاق نفسه حجة ووسيلة لنصر وجهة نظرها على كل نظرية تخلفها، وهذه الوضعية هي التي تجعل المشكلة الاستعمارية في طريق التسوية كلما أثيرت في دورة من دورات الهيئة الدولية، ومما يزيد المسألة تأخراً وفشلاً في كل دورة تعارض المصالح واختلاف المطامع واصطدام الأغراض التي تتمسك بها كل دولة أو كل كتلة من الدول، فإذا كان حل المشكلة الاستعمارية كما قيل ينحصر في إيجاد الوسائل الصالحة لايصال الشعوب إلى حريتها وسيادتها واستقلالها، فالعقبة العظمى التي تعترض ذلك الحل هي أن كل دولة أو طائفة من الدول، سواء الاستعمارية منها أو غير الاستعمارية تريد أن يكون التحرير السياسي في صالحها حاضراً أو مستقبلاً، وما دام الأمر هكذا، فليس للشعوب المقيدة إلا أن تعتمد على جهادها في نيل أمانيها، فليس للشعوب المقيدة إلا أن تعتمد على جهادها في نيل أمانيها، وذلك عملاً بالقاعدة . . .

[حذفته الرقابة]



الغمرات

# طريقــة الخلاص !

« الرأي العام » ، العدد 83 ، الجمعة 10 دجنبر 1948 .

سنحت الفرصة في الأسبوع الماضي لجريدة الحزب الشيوعي الفرنسي بالمغرب، فتحدّثت في افتتاحيتها عن مسألة ذات بال، وهي أن مستقبل المغرب لا يمكن أن يتقرر مصيره في غير أرض المغرب، وبعدها تحدّثت الجريدة المذكورة بشيء من الصراحة والدقة عن أولئك الذين طالما أذاعوا وأشاعوا أن المغرب ليس بمجال للعمل السياسي في سبيل القضية المغربية العامة، وأن الخارج أصبح وحده الميدان الفسيح الصالح لخدمة تلك القضية، وبعدما صرّحت بأسهاء الذين كانوا يتشبثون بهذه النظرية الزائفة، وذكرت المراحل الفاشلة التي قطعتها هذه النظرية في ميدان وذكرت المراحل الفاشلة التي قطعتها هذه النظرية في ميدان التطبيق، بعد هذا كله دخلت الجريدة في مهاترات وترهات قلما تسلم منها جريدة مثلها. من هذا ادعاؤ ها أن الجامعة العربية لم تتمكّن من عرض قضية الشمال الأفريقي على منظمة الأمم، لأنها \_ في نظر تلك الجريدة \_ منصرفة بكل قواها إلى محاربة

الشيوعية في الشرق العربي، وهذا ماعبّرت عنه بقولها، أن الدول الداخلة في الجامعة، بدل أن تهتم بعرض المسألة المغربية على المنظمة الدولية، إنما تقوم باضطهاد الشعوب واتخاذ التدابس البوليسية ضدها، ومقاومة الحركات الديمقراطية، وقد اعتدنا من الشيوعيين أن يستتروا من وراء هذه العبارات ويصوّروا للناس أن كل احتياط ضد تسرّب الشيوعية، إنما هو مقاومة للشعوب والديمقراطية كأن الشعوب لم تخلق إلّا لتكون بأجمعها شيوعية، وكأن الديمقراطية لا يكن أن تكون كذلك إلا شيوعية، وقد ذهبت الجريدة إلى ما هو أفظع وأمعن في الباطل والبهتان وهو اتهامها الدول العربية بأنها متواطئة مع الاستعمار الأنجلو سكسوني فهذا \_ في نظر الصحيفة الشيوعية \_، من الأسباب التي تصرف الدول العربية عن الاهتمام بقضية المغرب، وهذا ليس بصحيح مطلقاً، وحتى لوسلمنا \_ جدلاً \_ إن الأمر هو كما زعمت تلك الصحيفة أفلا يكون في ذلك التواطؤ والتوافق قوة تأيد ها الدول العربية في توجيه حركتها ضد كل استعمار آخر، وكيف تهمل تلك الدول قضية المغرب، والاستعمار القائم فيه غير انجلو سكسوني، فالدعوى التي ادعتها الجريدة الشيوعية مخالفة لكل منطق، ولكن قوة المنطق تتضاءل أمام الأغراض الحزبية التي تبعث أصحابها على أن يتخذوا ــ كما في المثل الفرنسي من كل خشب نشابا، ومن كل وسيلة سلاحا.

وإذا اتفق معنا الشيوعيون في الرأي القائل بعدم الاتكال على الحكومة الأجنبية في إسعاد الشعب المغربي وتحقيق مطامحه وأمانيه، فلسنا ندري هل يرون ذلك الرأي حتى بالنسبة إلى روسيا

الشيوعية، فهذه نقطة غامضة في حديثهم وخطتهم ولا ننتظر منهم إفادتنا بإزالة ذلك الغموض، لأن من شأن هذا أن يظهرهم في مظهر (العقوق) السياسي وهم قوم شعارهم الدائم: (وعين الرضى عن كل عيب كليلة)، (او كل ما يفعله المليح مليح).

ولم تقتصر الجريدة الشيوعية الفرنسية على توجيه مطامعها الباطلة إلى العرب ودولهم وجامعتهم، بل لمزت الأحزاب والشخصيات المغربية، وغرضها من هذا كله محاولة احتكار الصواب في السياسة لنفسها ولأشياعها، فكل قارىء شيوعي مغرور يخرج من حديث جريدته بهذه الفكرة الخاطئة، وهي أن كل ما ترتئيه وتعمله الأحزاب الأخرى باطل، وإن كل ما قامت وتقوم به الشخصيات المغربية باطل، وإن سياسة العرب باطلة، ولكن كل ما يراه ويفعله الحزب الشيوعي هو وحده الحق والصواب هدي إليها بإلهام من الله!

ولم يكن حزبنا ليسلم من طعن الجريدة الشيوعية التي لم تتورع عن الافتراء على بعض رجاله مفتريات مكشوفة يبدو عليها الغرض وتجاهل العارف.

ونحن لا نريد أن نطيل في الردّ على ما ارتكبته الجريدة من ترهات مفضوحة، لأن مرتكبيها إنما قصدوا بها مجرد الاستغلال الحزبي متخذين منها وسيلة لإغراء البسطاء على الانضمام إلى حزبهم الذي يدّعي لنفسه العصمة ويحاول احتكار الصواب أولاً وآخراً.

وكل ما يهمنا تباينه دفعاً لتهاتر الجريدة الشيوعية، هو أن واحداً منا لم يرحل إلى القاهرة توهماً بأن استقلالنا هناك، فإذا لم يأت هو إلينا فيجب أن نذهب نحن لنأتي به، فهذا لم يخطر قط ببال أي واحد إنما هي مسألة داخلية قبل كل شيء، فحلها لا يكون إلا على يد المغاربة قبل سواهم، وليس معنى هذا أننا نهمل في حركتنا الدعوة إلى القضية في الخارج، ولكن الخارج لا يفيد إلا بقدر ازدهار الوطنية ونشاطها السياسي في الداخل ولعلنا كنا أسبق الجميع إلى الجهر بهذه الحقيقة ونصرة هذه النظرية في وقت كانت تشرئب فيه أعناق بعضهم كل صباح إلى (جيش الخلاص والتحرير)...

### [حذفته الرقابة]

وكما أن قوماً كانوا ينتظرون (جيش الإنقاذ)، فإن آخرين كانوا يعلّقون الأمال على المنظمة الدولية التي قامت في مخيلاتهم، كما قام جيش الإنقاذ في مخيلات الآخرين مقال الإمام المهدي المنتظر الذي يترقب العالم ظهوره آخر الدنيا فيطهرها من الظلم ويملؤها من العدل...

وقد مرت الشهور وتعاقبت الأعوام دون أن يظهر أثر لجيش الإنقاذ ولا للمنظمة التي تركت كل ظالم على ظلمه وكانت للأقوياء عوناً على الضعفاء في كثير من القضايا والمناسبات. . .

#### [حذفته الرقابة]

الغمرات

# المغرب في المؤتمر الراديكالي

« الرأي العام » ، العدد 84 ، الجمعة 17 دجنبر 1948 .

عقد الحزب الراديكالي الفرنسي في الأسبوع الأول من دجنبر مؤتمرد الأربعين والحزب المذكور بالرغم عها أصابه مدة الحرب الأخيرة من الأزمات الداخلية التي خرج منها على جانب كبير من التضعضع، والانحلال، قد أصبح يسيطر على مقاليد الحكم والسياسة في فرنسا بمشاركة بقية الأحزاب الجمهورية وفي طليعتها الحزب الاشتراكي، ثم الحزب الكاثوليكي المسمى بالحركة الجمهورية الشعبية، فالظروف السياسية التي يوجد فيها اليوم الحزب الراديكالي هي التي استمد منها مؤتمره الأخير معظم أهميته، وقد كانت المسألة الاستعمارية من أهم وأبرز المسائل التي تناولها المؤتمرون بالبحث والدراسة، ولم يخرج الحزب الراديكالي في هذا المؤتمرون بالبحث والدراسة، ولم يخرج الحزب الراديكالي في هذا المؤتمرون منذ وجد في ميدان السياسة الفرنسية، فهذا الحزب منذ نشأته التي ترجع إلى القرن السابق، وهو ينصر سياسة المؤسع والفتح والاستعمار، وقد خدم هذه السياسة بدعايته كها

خدمها بواسطة كثير من رجاله الذين تبوأوا مناصب عالية في المستعمرات، وفيهم من يعدون اليوم من (علماء وفلاسفة) الاستعمار.

كانت مسألة المغرب من المسائل التي أثيرت في المؤتمر الراديكالي، اهتم بها المؤتمرون من وجهتين: خاصة، وعامة: فالأولى تهم مباشرة الجالية الفرنسية، وقد اتخذ فيها المؤتمر قراراً حدّد به موقفه من تمثيل تلك الجالية في مجلس الجمهورية، والحزب الراديكالي من أكبر أنصار ذلك التمثيل السياسي البرلماني، غير أنه يعارض في الكيفية التي تم بها أمر ذلك التمثيل، فهو كغيره من الأحزاب الفرنسية يجتج ضد تعيين نواب الجالية بواسطة المجلس الوطني الفرنسي، ويطالب بانتخابهم انتخاباً شعبياً حراً، غير ملتفت إلى ما في هذا وفي تمثيل الجالية من حيث هو من إهدار لحقوق المغرب والمغاربة.

ثم تناول المؤتمر الراديكالي مسألة تنظيم ما اصطلح عليه (بالوحدة الفرنسية)، فطالب بتأليف مجلسها الأعلى في القريب العاجل وقرر وجوب إدخال المغرب وتونس بصفتها (دولتين مشاركتين)، وهذه مسألة لا نريد أن نتناولها من جديد، وقد سنحت لنا الفرصة مراراً فحددنا موقفنا منها، وهو موقف رفض ومعارضة ومقاومة.

ولم يقتصر المؤتمر الراديكالي على ما ذكر، بل أبى إلاّ أن يتخذ قراراً عاماً محاولاً بهذا كما قالت بعض الصحف أن يختط برنامجاً لسياسة فرنسا في المغرب، ومن الانتقادات التي وجهت إلى ذلك

البرنامج، إنه عبارة عن قائمة مشاكل تستدعى حلولا، ولم يهتم المؤتمر الراديكالي باقتراح تلك الحلول كلها أو بعضها، وقد أكد المؤتمر في قراره العام ضرورة توثيق روابط الاتحاد والإلفة بين شعب فرنسا ومختلف عناصر السكان بالمغرب، وهذه طعنة في صميمنا، ذلك أن قرار المؤتمر إذ يتحدث عن شعب فرنسا، يعتمد إنكار وجود شعب مغربي، فكل مايوجد هنا في نظر الراديكاليين \_ هو شتيت وخليط من السكان ويعني المؤتمرون بهؤلاء (الأهالي) من عرب وبربر ويهود، ونحن لا نستغرب من الراديكاليين تجاهلهم لوجود شعب مغربي فهاعهدناهم إلا مستعمرين بل غلاة الاستعمار، وسياستهم الاستعمارية التقليدية لم تعودهم أن ينظروا إلى شعوب المستعمرات وجميع الشعوب المغلوبة على أمرها إلا نظرة امتهان واحتقار، وهناك أسباب أخرى تجعل الراديكاليين يقفون من شعبنا \_ مثلًا \_ ذلك الموقف، فهم بصفتهم من المستعمرين ينصرون مبدأ (فرق تسد)، وهذا المبدأ يقضى على أنصاره بعدم الاعتراف بوجود شعب مغربي كالشعب الفرنسي، وباعتبار العناصر التي يتألف منها شعبنا دون مجموعه وكتلته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن موقف الراديكاليين منسجم مع ما يذهبون إليه في شأن (الوحدة الفرنسية) فالمنطق الاستعماري الذي يسود هـذا المشروع هـو أن الوحـدة عبارة عن الشعب الفرنسي، بصفته القائد الأكبر وعما قد يلتف حوله من الأتباع، وهم فلول الشعوب وشظايا الأمم، فالشعب الفرنسي \_ في نظر الراديكاليين وأضرابهم من المستعمرين ــ لا يقبل مزاحمة أي شعب آخر، فهو للشعب وحده، وما عداه تخليط من العناصر وشتيت من السكان لاغير.

أما ما قرره المؤتمر الراديكالي من ضرورة توثيق روابط الاتحاد بين الشعب الفرنسي والمغاربة، فلا ندرك ما هي الوسائل التي فكر فيها، والتي من شأنها أن تكفل ذلك التوثيق، غير أننا ندرك كل الإدراك أن كل اتحاد عسير، بل مستحيل في الوضعية الراهنة، وأنه إن تحقق فلا يمكن أن يكون إلا لفائدة الفرنسيين وعلى حساب المغاربة.

ومما تضمنه القرار العام المتخذ في المؤتمر الراديكالي المطالبة (بإصلاحات جريئة ورشيدة)، والراديكاليون يرون أن هذه الإصلاحات شرط أساسي في ازدهار المغرب ضمن دائرة المبادىء الخالدة التي هي: الحرية والمساواة والاخاء.

لو كانت الشعوب تسعد بمجرد الألفاظ والقرارات التي من ذلك النوع، لكنا اليوم أسعد البشر على الإطلاق، وقد علّقت بعض الصحف الفرنسية على المؤتمر الراديكالي مطالبته بما سماه بالإصلاحات الجريئة والرشيدة دون الاهتمام باقتراح الوسائل التي يراها لإنجاز الإصلاح المنشود. وبهذه المناسبة أثارت الصحيفة الفرنسية مسألة (التنفيذ والإجراء)، في نظام الحماية فمعاهدة الحماية تسند إلى الحكومة الفرنسية اقتراح الإصلاحات على الحكومة المغربية وركن كل إصلاح لا يتقرر إلّا بظهير شريف فإذا الحكومة الفرنسية تملك في معاهدة الحماية (حق الاقتراح)، فإنها لا تملك (حق التشريع)، الذي هو وسيلة التنفيذ، والذي هو من اختصاص صاحب الجلالة \_ نصره الله \_، وبناء على هذا فكل من اختصاص صاحب الجلالة \_ نصره الله \_، وبناء على هذا فكل

إصلاح تقترحه الحكومة الفرنسية بواسطة نائبها في المغرب لايتم إلاّ بالاتفاق مع صاحب الجلالة ومعناه أنه ليس للحكومة الفرنسية أن تفرض أي شيء باسم الإصلاح على الحكومة المغربية، وقد تساءلت الجريدة الفرنسية عما إذا يكون العمل إن وقع الخلاف، بين الحكومة المغربية، والإقامة العامة حول مشروع من مشروعات الإصلاح، وقد تمنت الجريدة المذكورة أن لو اهتم المؤتمر الراديكالي بالجواب عن ذلك السؤال، فليس بمهم المطالبة بإصلاحات، بل المهم بيان الوسائل التي بها تتحقق الإصلاحات، ونحن نقرأ من بين السطور ونلمس في قول الصحيفة الفرنسية الإشارة إلى الإصلاحات التي طالما تحدثت عنها البلاغات الرسمية، والتي لم تبرز لحيز الوجود، ويفهم من غضون قول الصحيفة أنها تبرىء ساحة السلطة الفرنسية، وتلقى المسؤولية في ذلك على السلطة المغربية، ونحن لا نريد أن ندخل في جدال مع الصحيفة حول هذه المسألة المتشعبة، وإنما نوجز هنا رأينا في الموضوع وهو أن كل إصلاح إن تأخر، فإنما يتأخر لاختلاف في وجهة النظر بين المغاربة والفرنسيين، ونتابع النظر في قرار المؤتمر الراديكالي فنجد فيه زيادة على ماذكر، أى زيادة على إعلان ضرورة توثيق الوحدة بين فرنسا والمغاربة حفظ المصالح الفرنسية والدفاع عن نفوذ فرنسا في المغرب وذلك \_ كما يقول قرار المؤتمر \_، ضمن الاحترام الواجب لحقوق السكان وحفظ مصالحهم والدفاع عن حقوقهم.

وقد علّقت جريدة راديكالية على هذا بأنه بلغ منتهى الدقة والوضوح، فهو من باب (ما قل ودل)، وقد تضمن ــ في نظرها ــ

ما يصح أن يكون مصدراً تستوحي منه السياسة الفرنسية في المغرب تعاليمها الأساسية، وأول هذه التعاليم الاتحاد بين المغاربة والفرنسيين، وتذهب الجريدة الراديكالية إلى أن هذا الاتحاد أساسي في كل شيء وإنه لا سبيل إلى بناء أي شيء متين على غير ذلك الأساس فلا بد في نظرها من تحقيق الوحدة بين العنصرين في جميع الميادين والوحدة الصحيحة هي التي تقوم على التفاهم والتقدير المتبادل، وترى الجريدة أن وسيلة الاتحاد هي في الاتصالات والمحادثات بين الفريقين.

الغمرات

# عين الرضـــا . . . عن كل عيب كليلـــة !

. 1948 جنبر 24 ، الجمعة 24 دجنبر 1948 .  $^{\circ}$ 

كتبنا في العدد 72: (صولة الحرية) مقالاً بسطنا فيه الحقيقة عن إنكلترا الاستعمارية وأوضحنا فيه بالأدلة والأمثلة كيف أن قوة تلك الدولة ودهائها السياسي لم يمكناها من نصر باطلها على حق الشعوب المجاهدة في سبيل حريتها وسيادتها واستقلالها، وقد صرّحنا بأن جهاد تلك الشعوب جهاداً صادقاً مستمراً هو الذي كان السبب الأساسي والعامل الأكبر في تحريرها من السيطرة الاستعمارية الإنكليزية، وفي هذا كتبنا بالحرف: ولما قويت وترعرعت حركات التحرير السياسي بين مختلف شعوب الإمبراطورية شعر الإنكليز بضرورة توجيه سياستهم الاستعمارية في المبراطورية والاستقلال مع السعي في التوفيق بين هذه الخطة الجديدة وبين مصالحهم المشروعة.

فبفضل جهاد الشعوب أولاً، ثم بفضل العوامل الأخرى التي أشرنا إليها ثانياً، أصبح عبيد الأمس سادة اليوم في أوطانهم

وبين غيرهم من الأجناس والأمم، ولولا جهاد الشعوب في سبيل حقها وحريتها واستقلالها جهاداً صادقاً ثابتاً، سواء في ميدان الحرب أو في مجال السياسة لإجهاد العرائض والشكايات والدعايات الكاذبة الضالة المضللة، نعم، لولا الجهاد الصادق بالعمل الصحيح والسعي المنتج لما تحققت للشعوب التي تحدثنا عنها أمانيها القومية الغالية، ولما كان لحقها على جولة الباطل الصولة، والغلبة والفوز.

ولكن الشيوعيين الفرنسيين الموجودين في هذه البلاد قد ضاقوا ذرعاً بما كتبناه عن (صولة الحرية)، حرية الشعوب التي صارعت الاستعمار الإنكليزي فصرعته وأكرهت حكومة لندرة على التنازل والعمل بمبدأ الحرية بنفسها.

ولم يتحرك الشيوعيون للردّ علينا إثر صدور مقالنا، بل انتظروا بهذا حتى كتبنا في العدد 83 تحت عنوان (طريقة الخلاص)، رُدودنا على ما سميناه بترهاتهم ومهاتراتهم، ولكن عوضاً من أن يتولّوا الدفاع عن أنفسهم والرد \_ إن أمكن الرد \_ على ما وجهناه إليهم من النقد والاعتراض تناسوا كل هذا وتركوه جانباً وعمدوا إلى الخوض فيها لا يعنيهم مباشرة وبالقصد فكتبوا في جريدتهم بتاريخ 18 دجنبر (ترهات ومهاترات)، جديدة أرادوها جواباً على ما كتبناه عن التطورات والانقلابات التي طرأت على سياسة إنكلترا إزاء الأمم المغلوبة على أمرها، ونحن لا نسلك مع الشيوعيين مسلكهم معنا، بل نرد عليهم في الحين وفي ردنا إحقاق للحق، وكبت لصوت الباطل وقطع لدابر التخرصات.

لقد اعترض الشيوعيون أو على الأصح الكاتب الشيوعي النكرة عدة اعتراضات تتلخص جميعها في الاعتراض على قولنا، إن الاستعمار الإنكليزي شبيها كل المشاجة بغيره من أنواع الاستعمار الأوروبي ومن يستطيع أن ينكر هذه الحقيقة. أليس الاستعمار يختلف باختلاف الأمم وطبائعها ومصالحها وتطوراتها إن هذا أمرأ مشاهداً ومحسوساً وملموساً لا يختلف فيه إثنان ولا يجادل فيه إلا جهول أو متجاهل أو مغرض ونحن إذ نعترف بأن الاستعمار الإنكليزي يختلف بعض الاختلاف عن الاستعمار الفرنسي لا نريد بهذا غير المقارنة والموازنة بين سياستين وأسلوبين في معاملة الشعوب المغلوبة على أمرها وإنالتها حقوقها المشروعة وفعلاً يرى الشيوعيون \_ كما نرى ويرى الناس قاطبة \_ أن كثيراً من الشعوب التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية الإنكليزية قد تحررت بفضل جهادها وتنازل الإنكليز معاً، والأمثلة على هذا كثيرة نذكر من بينها مصر والعراق، وشرق الأردن وبيرمانياوالهندوستان والباكستان وسيلان، فهذه الشعوب قد ظفرت خلال العشرين سنة الأخيرة، وبالأخص بعد الحرب العالمية الثانية بسيادتها واستقلالها في الداخل والخارج وقد تحقق هذا...

#### [حذفته الرقابة]

ولكن القيود المشار إليها لم تكن وليست هي بخالدة، بل اضمحلّت مع الأيام أو ستضمحل تدريجياً، فتتحرر منها سيادة الشعوب التي تعمل جادة في سبيل حريتها التامة واستقلالها الكامل، ومها يكن من تلك القيود المؤقتة، فإن تلك الأمم تغبط حقاً على ما تدرّجت فيه من التمتع بحقوق السيادة القومية

والاستقلال السياسي داخلًا وخارجاً، وكيف لا تغبط على ذلك (وإن كانت فيه شوائب النقص والتدخل الأجنبي)، وقد أصبحت تحكم نفسها بنفسها وتقبض على زمام السيادة بيدها وصارت دولاً حرة ذات حكومات قومية مسؤولة، ودساتير ديمقراطية راقية وبرلمانات شعبية مدبرة، وجيوش أهلية منظمة، هذا في الداخل، أما في الخارج فقد صارت تلك الدول ذات تمثيل دبلوماسي بجميع أشكاله، كما أصبحت من الأعضاء الرسميين العاملين في المنظمة الدولية، وجميع المجالس والهيئات العالمية، وكل هذا يعطى لتلك الدول الناشئة وضعية قانونية بارزة ويضمن لها كياناً سياسياً وطيداً في المجال الدولي الحاضر...

## [حذفته الرقابة]

تلك الأمم الشرقية لا تمنعها من أن تفرض وجودها على الأمم الأخرى وفي طليعتها إنكلترا، ولا تقعد بها عن السعي داخلا وخارجاً في سبيل التخلّص منها بحكمة وسياسة.

فإذا قارنا بين حالة الأمم الشرقية التي اعترفت لها إنكلترا بالاستقلال، وبين حالة الأمم التي يسيطر عليها الاستعمار الأوروبي الآخر فهل تكون المقارنة في صالح الإنكليز أم في صالح غيرهم من الدول الاستعمارية؟

ليس في استطاعة الشيوعيين أن يجيبوا بالحق عن هذا السؤال، لأنهم قوم يخاصمون الإنكليز والكتلة الغربية التي يتزعمونها مع الأمريكان، والتي تعارضها روسيا الشيوعية بصفتها زعيمة الكتلة الشرقية الأوروبية، فالشيوعيون لا يكرهون الإنكليز لأنهم دولة استعمارية فقط، بل لأنهم خصوم روسيا وسياستها

الدولية، وإذا كان الشيوعيون يعتبرون المعاهدات التي بين إنكلترا والشعوب الشرقية المستقلة (صوراً جديدة من الاستعباد)، فهل يعتقدون أن هذا هو رأي تلك الشعوب وقادتها؟ وهل يعتقدون أن المعاهدات والروابط الجديدة التي فرضتها روسيا على جاراتها من دول البلقان وأوروبا الشرقية والوسطى، إنما هي أفضل من الأخرى، وذلك من حيث صيانة حقوق الأمم واحترام سيادتها الداخلية وضمانة استقلالها الخارجى؟

إن موقف الشيوعيين أحق بالمثل الذي يقول: يبصر أحدكم القذي في عين أخيه ويعمى عن الجذع في عينه، ويضرب هذا المثل \_ كما قيل \_ لمن يرى الصغير من عيوب الناس ويعيّرهم به، وفيه هو من العيوب ما نسبته إليه كنسبة الجذع إلى القذاة، ومن أخص عيوب الشيوعيين أنهم ينسبون إلى روسيا كل فضل ومزية وقد يبلغ بهم الغلو في هذا أبعد حد مستطاع، وقد يؤدي بهم إلى التناقض والسقوط في مهواة الخطأ والزلل وارتكاب ما يعدونه في غيرهم عيباً ومنقصة وفي المثل السائر: حبك الشيء يعمى ويصم مثل هذا ما ورد في جريدتهم بتاريخ 18 دجنبر، فقد كتبوا في المقال الذي اعترضوا به علينا هذه الجملة وإذ أصبح عراك الشعوب بعد الحرب العالمية الأولى أشد قوة \_ الأمر الذي أكره الدول الاستغلالية على اللجوء إلى صور جديدة من الاستعباد، فإن الفضل في هذا، بل كل الفضل يرجع إلى ثورة أكتوبر الاشتراكية، ومعنى هذا أن الشيوعيين ينكرون على الشعوب عراكها في سبيل الحرية والاستقلال ويعزون الفضل في هذا إلى ثورة روسيا، ولكن أحداً لا يدري كيف يربطون في الزمان والمكان بين هذه الثورة وبين

الحركات التحريرية في المستعمرات الأوروبية، أي كيف أن هذه الحركات مدينة لتلك الثورة ولاكيف أن هذه الثورة كانت هي السبب في تلك الحركات، وهذا ما لا نريد أن نبحثه، وإنما نشبر إليه وغر به مرور الكرام، وإن ما يهم النظر فيه لهو قول الجريدة الشيوعية إن المعاهدات التي اعترفت فيها إنكلترا للشعوب الشرقية باستقلالها، إنما هي (صور جديدة من الاستعباد)، وأن الفضل، بل كل الفضل في حمل إنكلترا على اللجوء إلى هذه الصور والأساليب الاستعمارية الجديدة، ليرجع إلى الثورة الروسية الشيوعية فإذا كانت المعاهدات الإنكليزية الشرقية وثائق استعباد جديدة فالوزر في هذا كل الوزر على الثورة الروسية التي قالت الجريدة الشيوعية والعهد عليها، إنها كانت السبب الذي حمل إنكلترا على تجديد استعبادها وفرضه على الشعوب في أشكال غير التي كانت في الماضي، وإذا كانت تلك المعاهدات على العكس من هذا وثائق تحرير واستقلال بالرغم عما تضمنته مؤقتاً من القيود فالفضل كل الفضل في هذا لا يرجع إلى ثورة شيوعية، ولا إلى تدخّل دولة أجنبية ولا إلى قرار منظمة دولية، ولكن إلى جهاد الشعوب في أوطانها جهاداً اعتمدت فيه على نفسها قبل كل شيء، وعولت فيه على نهضتها العامة، وتضحياتها المتوالية وعملت فيه بهذه الحقيقة التي أعلن عنها الجنرال (سمونس)، يوم قال أثناء الحرب الأخيرة: إن الحرية لا تفرض من الخارج، ولكن يعمل الإنسان لخلقها في الداخل، ذلك أنها في حقيقتها وجوهرها منشأة شخصية وكل استقلال يجب أن يكون الترجمان المعبّر عن روح الشعوب وحكمتها السياسية، وقال آخر إن الاستقلال ليس مدية مجانية، وإنما هو تكييف ومسؤولية.

الغمرات

# حقائق في السياســة والوطنيـــة

« الرأي العام » ، العدد 86 ، 31 دجنبر 1948 .

اعتدنا في هذه الجريدة أن نعقب على خطب وتصريحات الجنرال جوان، وهذه المهمة نكاد لا نقوم بها إلا وحدنا في هذه البلاد، ذلك أننا دائيًا بالمرصاد لكل ما يقال أو يكتب عن وطننا وأمتنا حقاً كان ذلك أو باطلاً، وكثيراً ما يقال ويكتب عنها الباطل الصراح، إما جهلاً وإما عرضاً، وقد يكونان هما معاً.

سنحت للجنرال جوان فرص ومناسبات كثيرة تحدّث فيها عن المغرب والمغاربة أحاديث لم نتركها تمر دون تناولها بالتحليل والتعليق والانتقاد وذلك بالرغم...

### [ حذفته الرقابة ]

عن الرأي في هذه البلاد، ونحن إذ نتولى \_ في الظروف العسيرة التي تعيش فيها اليوم الصحافة العربية خاصة \_ القيام بتلك المهمة الجليلة لانؤدي واجباً صحفياً فحسب، بل نتمثل أمر

الواجب الوطني ونلبي نداء الضمير وننصر قضية البلاد وننطق بالمعارضة ونحن ألسنتها الصريحة وجنودها الأوفياء، لانفتأ عن خدمتها بما نخوضه من غمرة الحق وحرب القلم.

رحل الجنرال جوان أخيراً إلى باريس في مهمات عسكرية وسياسية ومالية، أثناء مقامه بالعاصمة الفرنسية، أدب له النادي الاستعماري مأدبة غداء تناول الجنرال في آخرها الكلام عن المغرب وقضاياه وسنستعرض فيها يلي الآراء الرئيسية التي تضمنها خطاب القائد الفرنسي والتي تستوجب التعليق نفياً لشبهات وأضاليلها.

#### هدوء ورخاوة !

بدأ الجنرال جوان خطابه بقوله: إن المغرب \_ من الوجهة السياسية \_ يوجد اليوم في طور «هدوء ورخاوة» ولسنا نرى هذا الرأي الذي أعلنه الجنرال بقوله ذاك، أنه لا توجد هنا حرب ولا فتنة ولا هيجان ولا اضطراب فقوله صحيح، وهل من خير المغرب أن يعيش أهله دائبًا في الفتن والقلاقل، وأن يختل فيه باستمرار الأمن والنظام؟ وأي شعب يفخر بكونه شعب الفتنة والعدوان؟ وإذا قصد الجنرال أن ما يشاهد اليوم في المغرب من هدوء وسلام، إنما يرجع السبب والفضل فيه إلى السياسة لأنها حسنة ورشيدة وصالحة وعادلة...

[ حذفته الرقابة ]

#### حقيقة سياسية!

ثم ادعى الجنرال جوان في خطابه أنه لا توجد غير حقيقة سياسية واحدة تفرض نفسها على الناس فرضاً تلك هي \_ في نظره \_ الحقيقة التي أعلنها (قديس) الحماية المريشال ليوطي وهي \_ كما قال \_ تنحصر في العمل لتطوير بلاد المغرب من غير الإخلال بدوائره التقليدية، ولا بما فيه من نظام متبع وسلطة قائمة. . . .

يحسب لها حسابها في هذه البلاد فلا يعبّر إلا عن نظرية خاصة هي التي يتمسّك بها هو ومن هم على شاكلته في التفكير من الفرنسيين ولكل وجهة هو موليها... وأما تنفيذ تطوّر المغرب بالمحافظة على الأنظمة والأساليب القديمة في الحكم والسياسة والحياة الاجتماعية حتى التي أكل الدهر عليها وشرب، وحكم عليها الزمان بالتلاشي والانهيار، وأصبحت أجدر بمتاحف الآثار، وبكتب التاريخ منها بشيء آخر فنعده الطامة الكبرى على حياة هذه الأمة، التي أخنى عليها القديم بأنظمته...

#### [حذفته الرقابة]

وإن يعجب المرء من شيء فعجبه من أن يعلن الجنرال جوان تلك النظرية في عصر الطاقة الذرية التي أصبح العلماء معها يطمعون في السفر إلى القمر والمريخ؟ وإن ما يتعبره هو اقتداء بأستاذه ليوطي الحقيقة السياسية الوحيدة «بالنسبة إلى المغاربة ليعتبره دون شك بالنسبة إلى الفرنسيين عامة والمقيمين منهم في المغرب خاصة» خطيئة وجناية خصوصاً في هذا العصر عصر

التجديد والرقي، والعلم والمدنية، والحرية والثورة والسرعة، والقوة الذرية، فالفرنسيون الذين يعيشون حولنا في هذه الأرض المغربية لا يقلون في حياتهم وأنظمتهم ونشاطهم الاجتماعي والاقتصادي عن أرقى الأقوام في الخارج، وبخلافهم نحن المغاربة...

## [حذفته الرقابة]

التي خلفها ليوطي لذويه وتالاميذه والتي يريد أشياعه الروحيون من الفرنسيين أن يطبعوا بها حياتنا في الحاضر والمستقبل...

#### [حذفته الرقابة]

وأية صلة بيننا وبين ليوطي حتى نتقيد بنظرياته الرجعية التي يراد اليوم بعثها بعدما أقبرت مع صاحبها إقباراً حسبناه نهائياً وأبدياً؟ أما التطوّر في دائرة النظام لا الفتنة والحكم لا الفوضى فمن ينكره ويرفضه؟ ولكن ماكل ما يدعى بالنظام فهو نظام صالح، ولا كل ما يسمى بالحكم فهو حكم عادل، وكم من نظام، وكم من حكم كلاهما أشبه بما يسود في السجون من أنظمة وأحكام... أرقى ساحات المقابر من سكينة واطمئنان؟

# إعادة السلطة إلى نصابها!

وقد تابع الجنرال خطابه ذاكراً أن السلطة في المغرب قد استرجعت هيبتها في النفوس، وأصبحت تصول وتجول ولكل معاند بالمرصاد...

قد تم وتحقق قفاز بعظيم الرضى والارتياح من الأغلبية الساحقة في الشعب المغربي، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على إرسال الكلام على عواهنه، فهل أستشير الشعب المغربي فأشار برأيه وأبدى عظيم ارتياحه وأظهر رضاه عن سلطة لا تنتسب إليه بنسب وقلها تخدم صالحه؟

# الأقانيم الثلاثة:

نعني بهذا ما تحدث عنه الجنرال من أن الروابط التي تربط بين المغرب وفرنسا لم تبق منحصرة في دائرة (معاهدة الحماية)، بل تجاوزتها فأصبحت ترتكز لاعلى هذا الأقنوم السياسي وحده، بل على أقنومين آخرين هما: ميثاق سان فرانسيسكو والدستور الفرنسي؟ وهكذا صارت السياسة الفرنسية في المغرب ذات أقانيم ثلاثة تشبه ثالوث الديانة النصرانية، فمعاهدة الحماية هي بمثابة الأب، والسسكو بالطبع هو روح القدس، وإذا كان ثالوث النصرانية يعبّر في العقيدة المسيحية عن عيسى بن مريم، فهل النصرانية يعبّر في العقيدة المسيحية عن عيسى بن مريم، فهل يرجع ثالوث الحماية ليوطي بصفته قديسها؟ وإذا كان للمسيح نائب في الأرض هو البابا فمن هو يا ترى خلف ليوطي من بعده؟ وإذا كان عند النصارى ما يسمى بسر التثليث وهو سر وجود بعده؟ وإذا كان عند النصارى ما يسمى بسر التثليث وهو سر وجود بعده؟ وإذا كان عند النصارى ما يسمى بسر التثليث وهو سر وجود

ثلاثة أقانيم في الذات (الإلهية)، فها هو سر التثليث الذي أعلنه الجنرال جوان وجعله أساس السياسة الفرنسية في هذه البلاد كل السر، هو في التجانس الذي يوجد بين محتويات معاهدة الحماية، وميثاق الأمم المتحدة والدستور الفرنسي، فالسياسة الفرنسية ترضى عما في تلك المعاهدة، لأنها أساس التدخّل والسلطة الفرنسية في بلادنا، وترضى عن الدستور الفرنسي لأنه يتضمن فصلًا خاصاً بما يسمى بالوحدة الفرنسية، وترضى عن ميثاق سان فرانسيسكو لأن الفصل المخصص فيه للأقطار غير المستقلة يطابق أغراض السياسة الاستعمارية الجديدة، التي تزعم أنها تريد التدرج بالشعوب المقيّدة في طريق الرقي والحرية والحكم الذاتي، وإنكلترا هي التي اقترحت إدراج ذلك الفصل في الميثاق ولم يدرج فعلاً إلا بعد مناقشات من نواب الدول الاستعمارية ومصادقتهم على ما فيه، وهذا ما يجب أن يعرفه أو يتذكره أولئك الذين يتوهمون أن ميثاق الأمم المتحدة، إنما وضع ليحرر الشعوب وينشر العدل والسلم بين الأمم كافة، وتمسَّك الاستعمار الفرنسي بذلك الميثاق واتخاذه إياه من أقانيم سياسته إلى جانب معاهدة الحماية والدستور الفرنسي خير دليل على ما نقول.

# وسائل التطوّر:

وقد قال الجنرال جوان إن تلك الأقانيم الثلاثة تفرض على فرنسا السير بالمغرب في طريق تطوّر تدريجي معقول، وإذا كنا لا نقول بالطفرة في جميع الميادين، فلا نقول كذلك بالتدرج المعقول كما يفهمه ويريده لنا الفرنسيون، فهو في نظرنا وفي الواقع أشبه

بالجمود منه بالحركة، وإن المغرب لا يمكنه أن يتطوّر عن هذه الطريق، بل هو في أشد الحاجة إلى نهضة سريعة، ولن يتمكّن من هذا إلاّ عن طريق تجديد جزئي حثيث يطوي المراحل والزمان طياً، ويكون بالطفرة...

### [حذفته الرقابة]

أما ما تحدث عنه الجنرال من تحقيق التطوّر بإعداد الرجال الفنيين فهو رأينا كذلك، ولكننا نرى أن هذا وغيره من وسائل الرقي والتطوّر يجب أن يتولاه المغاربة أنفسهم بمساعدة الفرنسيين...

## [حذفته الرقابة]

وقد تولى الفرنسيون الحكم في هذه البلاد منذ ست وثلاثين سنة، فكانت النتائج هي ما نعلمها ولا يجهلها أحد من الفرنسيين، فلا بد من قلب الوضعية، وعكس الدور، ونقل المهمة والمسؤ ولية إلى أياد مغربية جديدة تعمل بعزم وحزم، وحكمة وأمانة، وحنكة ونصيحة ما عجز عنه غيرها، وتصلح ما أفسده الدهر وأعوانه من الأقوام الجاحدين أو النفعيين...

# «وطنية» تعاونية!

وقد ختم الجنرال القسم السياسي من خطابه بقوله: إن هذا التطوّر لا يمكن الوصول إليه إلا بأمرين هما: إعداد العناصر الفنية الضرورية، وضمان التداخل والتفاعل بين العوامل المغربية والفرنسية، وهذا ما يتحقق فعلاً حيث أن الوطنيين الذين كانوا أشد تعصباً قد أصبحوا يتعاونون لصالح العمل المشترك.

هذا ما أعلنه الجنرال جوان، وفيه إشارة صريحة إلى أولئك الذين كانوا يهرجون ويصيح صائحهم هنا وهناك...

### [حذفته الرقابة]

ثم لم يلبثوا أن صاروا يتهافتون ويزد حمون على المقاعد والكراسي في الغرف الاستشارية والمجالس الحكومية، وقد علم الناس في هذه البلاد أنه لم يتحقق بهذا أي جلاء، بل كان في هذا التقلّب فتح باب التعاون على مصراعيه في دائرة الحماية وعلى أساس سياستها التقليدية حتى أن أحد «زعاء» مجلس شورى الحكومة \_ كها دعته بعض الجرائد الاستعمارية بالمغرب \_ قد قال وقتئذ: إنه ليخيل إلى أن عهد ليوطي قد تجدد وأن صاحبه قد بعث من قبره؟ وفي هذا من قوارص الكلام، ولواذع الحكم، ووخزات السخرية ما فيه.

وإنه ليؤلمنا أن نشهد في هذه البلاد وفي هذا الوقت تلك المشاهد التي اتخذت اليوم دليلًا على فوز سياسته وتفوّق خطته قد أصبح المغرب لهما منذ أعوام من الناكرين والمخاصمين.

ولكي نحق الحق بكلمة فاصلة نعلن براءة الوطنية الصميمة عامة والوطنية المغربية خاصة، من تلك العناصر المشبوهة التي تسربت إلى حظيرتها وصارت فيها دخيلة والتي تتخذ من الانتساب إلى الوطنية «موضة» وقتية تتزيى بها «وحلة» قشيبة تتباهى بها،

«ووسيلة» سهلة تتوسّل بها إلى ما تعبده من أصنام وتتعشقه من مناصب، وتنزع إليه من أطماع...

ما عهدنا الوطنية تنحط من عليائها ذليلة صاغرة لتنغمر في بحبوحة التعاون، بل عهدناها عقيدة وكفاحاً، لا تستمد قوتها إلاّ من الشعب، ولا تعتمد في نشاطها إلاّ على الشعب، ولا تعرف غير خدمة الشعب مبدأ ووجهة وغاية.

# الفه رست

الصفحة	الموضوع
9	الرأي العام
19	عم يتساءلون؟
29	حركتنا بين القذف والوعيد
35	ماذا وراء الأكمة؟
39	السياسة تبحث عن نفسها
45	ما وراءك يا عصام
49	تسوية القضية المغربية في حل مشكلها السياسي
55	مسألة المغرب بين حكم الزمان وقضاء الله
59	المغرب قبل كل شيء وفوق الجميع
63	إنما حياة كل أمة بالدستور الذي نطالب به للمغرب وشعبه
71	لماذا نطالب للشعب بالدستور